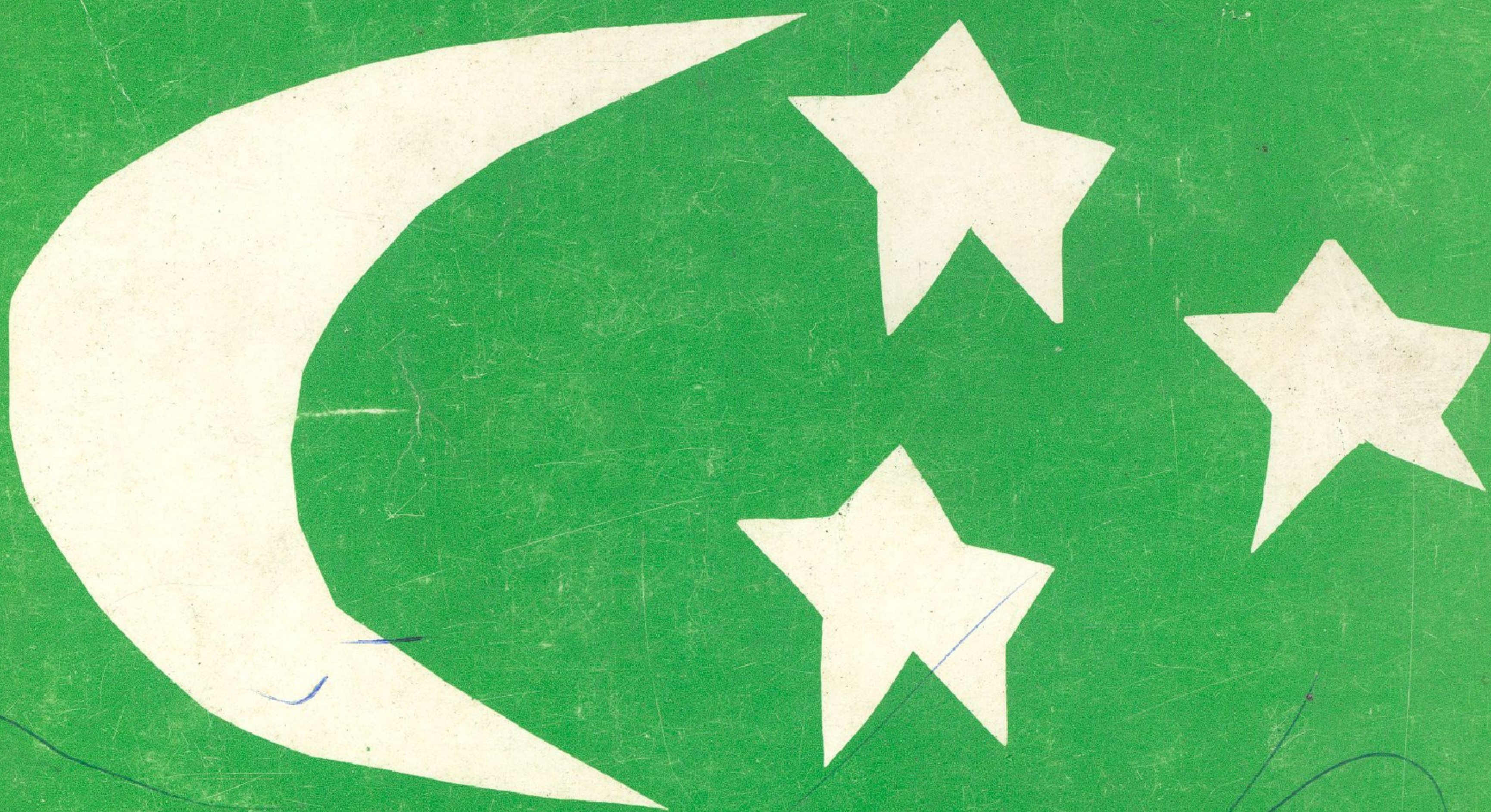


مصر
ونضالها من أجل الاستقلال
١٩٤٥ - ١٩٥٢



سيرانيان
أكاديمية العلوم السوفيتية
معهد الاستشراق
ترجمة د. عاطف عبد الهادي علام

مصر ونضالها من
أجل الاستقلال
١٩٤٥ - ١٩٥٢

الناشر
دار الثقافة الجديدة
٣٢ ش صبرى أبو علم — القاهرة
ت ٧٤٢٨٨٠

الفنان بهجت عثمان
غلاف : محسن

دار الثقافة الجديدة

مصر ونضالها من أجل الاستقلال

١٩٤٥ - ١٩٥٢

سيرانيان
أكاديمية العلوم السوفيتية
معهد الاستشراق

ترجمة: دكتور عاطف عبد الهادي علام

**بحث علمى يتناول فترة من اشده الفترات تلاطما بالحركة والتيارات
المصارعة فى تاريخ مصر ، والتي انتهت بثورة الثالث والعشرين من يوليو
١٩٥٢ .**

**ويتصدر الكتاب فصل خاص يتناول بالدراسة والتحليل الاوضاع
الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ،
وتعقبه دراسة مستفيضة لنضال الشعب المصرى الباسل من اجل
الاستقلال .**

تقديم الناشر

اهمية هذه الدراسة أنها تعالج فترة من أهم فترات التاريخ المصري —
فهى الفترة التى مهدت لقيام ثورة ٢٣ يوليو ، وبدون انجازات هذه الفترة
ما كان لهذه الثورة أن تقوم .

ومع ذلك فإن هناك مؤامرة لفرض ستار من الصمت والنسيان حولها
وذلك من جانب قوى عديدة ، على رأسها طبعاً قوى اليمين والرجعية التى
تحاول بكل الطرق تشويه هذه المرحلة وتعمد اغفال الدور الهام الذى
لعبه « اليسار المصرى » الذى تمثل فى « الحركة الديمقراطية للتحرر
الوطنى » ومن قبلها « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » و « منظمة اسكرا »
التي تعاونت مع « اليسار الوفدى » الذى تمثل فى « الطليعة الوفدية » وغيرها
من القوى اليسارية والمستنيرة داخل الحركة الوطنية المصرية . والدور نفسه
يلعبه للأسف بعض الكتاب والمؤرخين الذى ينتسبون لثورة ٢٣ يوليو ، فقد
حاولوا لمدة طويلة ايهام رأى العام وتربية الشباب بمفهوم أن ثورة ٢٣ يوليو
قامت من فراغ ، واغفال الدور الذى لعبته الحركة الثورية فى الأربعينات ،
وبالذات دور « اليسار » ، أو التقليل من هذا الدور .

واهمية هذا الكتاب أنه مكرس لتغطية هذه الفترة . صحيح أن
هناك بعض الكتابات المصرية التى تتعرض أيضاً لهذه السنوات . ومن
أهمها تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ الذى كتبه الشهيد شهدى
عطية الشافعى ، والحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ لطارق
البشرى .

وتأتى هذه الدراسة التى كتبها المستشرق اليرمىنى (السوفيتى)
سيرانيان بعد الدراسة الاولى وقبل الثانية . ولكنها لم تترجم الى العربية
الا بعد صدور الدراسة الثانية .

ويتسم كتاب سيرانيان بالجهد الكبير الجاد ، ويتضح ذلك من كمية
المعلومات التى يشتمل عليها ، ومن عدد المراجع التى لجأ اليها والمذكورة فى
نهاية الكتاب وكان سيرانيان حريصاً أن يفكر فى كل موضع المرجع الذى رجع
اليه .

ولم يكف سرائيان بالعرض العلني الامين للاحداث ولكنه حرص على استخلاص النتائج ، واهتم بتأكيد الدور الذي لعبه اليسار المصري في التأثير على الاحداث التي أدت الى ثورة ٢٣ يوليو .

فمنذ الاربعينات ، ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية لا يمكن الحديث عن النضال الوطني في مصر مع اهمال دور « اليسار » ، واذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد قامت تتويجا لنضال الشعب المصري واذا كانت قيادة ثورة يوليو هي استمرار للقيادات الوطنية في الفترات السابقة ، واذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد تحولت في مسارها وبقيادة جمال عبد الناصر الى اليسار فلا يمكن أن نعزل ذلك عن دور اليسار المصري « قبل الثورة » والاهداف التي ناضل من أجلها في مواجهة كل الاحزاب والقوى السياسية التقليدية ، ونجح في ترسيخ تلك الاهداف الوطنية والديمقراطية في أعماق الجماهير المصرية ، وهي تلك الاهداف التي قامت ثورة يوليو من أجلها بعد ذلك .

منذ اشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها ، كانت قضية الجلاء البريطاني عن مصر واعادة النظر في المعاهدة المصرية البريطانية التي وقعت عام ١٩٣٦ قضية تثيرها كل الاحزاب والقوى السياسية لانه كان مطلباً وطنياً عاماً .

وبينما كانت كل الاحزاب والقوى السياسية ترى أن الطريق لذلك هو « بالتفاوض مع المحتل البريطاني والتحالف مع بريطانيا » ، طرح « اليسار المصري » طريقاً آخر . هو « النضال بكل الوسائل من أجل تحقيق الاستقلال العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي » . ووقف ضد المحاولات لاستبدال استعمار باستعمار آخر ، حينما كانت بعض الاحزاب تدعو لأمريكا واحلالها محل بريطانيا . وكان « اليسار المصري » يدعو لرفض أن ترتبط مصر بالاحلاف والمعاهدات الاستعمارية التي كانت تدعو اليها أمريكا وانجلترا . ويرى أن قضية السلام والاستقلال والنضال ضد الاستعمار قضية واحدة لا تتجزأ . ولهذا كان يرفض شعار الاحزاب البورجوازية بالدعوة لوحدة وادي النيل تحت التاج المصري ، وطرح شعار الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني لتحرير وادي النيل من الاستعمار . وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، فحرية الشعب المصري لا تنفصل عن حرية الشعب السوداني والشعوب الاخرى . وكان اليسار المصري يرى أن النضال ضد الاستعمار الخارجي لا يتفصل عن النضال ضد أعوانه في الداخل الذين يستند عليهم ويتفنون سياسته .

ولم يكن اليسار المصرى في ذلك الوقت حرية العمل العلنى ، فلا يعترف
لله بالحق في تكوين حزب له . ولكن بالإضافة الى المطبوعات السرية وجدت
أشكال علنية مختلفة . فكانت بعض الكتب مثل « أهدافنا الوطنية » تأليف
شهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى ، وبعض الهيئات مثل « دار
الأبحاث العلمية » و « لجنة نشر الثقافة الحديثة » و « دار القرن العشرين »
وبعض المجلات مثل « الفجر الجديد » و « الطليعة » و « أم درمان »
و « الوفد المصرى » التى كان يتولى د . محمد مندور رئاسة تحريرها - كانت
وغيرها تقوم بطرح مفاهيم جديدة تختلف عن المفاهيم التقليدية .

وصاحب ذلك حركة ونشاط نقابى وسياسى بين العمال نحو تكوين
اتحاد يضم نقاباتهم رغم أن القانون كان يحرم ذلك ، ونحو مشاركة العمال
في الحركة الوطنية بدور قيادى وربط الحركة العمالية بالفكر الاشتراكى .
وظهر قادة عمال يساريون لعبوا دورا بارزا في قيادة الحركة العمالية .
وزاملت حركة العمال حركة أخرى بين الطلبة . ونجح الطلبة اليساريون في
أن يكسبوا الغالبية الساحقة من الطلبة لبرنامجهم الوطنى الديمقراطى .
وسقط البرنامج الرجعى الذى كان يتزعمه الإخوان المسلمون أساسا في
ذلك الوقت . ومن « تزاوج » حركة العمال ، والطلبة نشأت قيادة ثورية من نوع
جديد هي « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » التى قادت نضال الجماهير
المصرية في ذلك الوقت .

كانت اللجنة مكونة من طليعة الشباب من الطلبة والعمال . وجسدت
وحدة القوى الوطنية الديمقراطية الثورية الحقيقية التى تمثلت في
« الماركسيين » و « يسار الوفد » وبعض القوى الوطنية الديمقراطية
الأخرى .

لم يستطع أى حزب أو تنظيم سياسى أن يتصدى للمهمة التى تصدى
لها اليسار المصرى والذي نجح في تحديد الأهداف التى التفت حولها
الجماهير المصرية . كانت قيادات اليسار في هذا الوقت كلها من الشباب .
واليوم يضم اليسار المصرى شبابا وشيوخا ، يضم حركة قوية عارمة
أصيلة تحمل على كاهلها خبرة أكثر من نصف قرن . ولهم اثرهم الذى لا يمكن
محوه من الحركة الوطنية والديمقراطية في مصر . ولذلك فلا يمكن الحديث
عن « الوطنية » أو « الديمقراطية » مع اغفال « اليسار » .

وفي تاريخ مصر الحديث منذ الاربعينات كان طريق « الخيانة والعمالة » يبدأ دائما « بمعاداة اليسار » . فتحت ستار الحملة ضد الشيوعية قام صدقي باشا في ١١ يوليو ١٩٤٦ « بضرب » أقطاب النضال الوطني من شيوعيين ووفدين يساريين وغيرهم من الوطنيين من بين العمال والطلبة والمثقفين ، و « أغلق » الصحف والمؤسسات الوطنية وعلى رأسها « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » .

كانت حملة صدقي هذه اجراء ضروريا لطبخ معاهدة « صدقي بيغن » معاهدة الدفاع المشترك التي كان يهدف منها الى ربط مصر بعجلة الاستعمار واحلافه ومشاريعه .

وفضل كتاب « سيرانيان » انه يبرز هذه المعاني ويوثقها بالتفاصيل والمستندات .

ولهذا كان جديرا بالقراءة والاهتمام من القارئ المصري الذي خضع للأسف لكثير من التعتيم الاعلامي .

واذا كان الجزء الاخير من الكتاب والخاص بالفترة التي اعقبت ثورة يوليو ليس في مستوى بقية الكتاب فالسبب في ذلك ضعف المراجع في الفترة التي كتب فيها كتابه وهو ١٩٧٠ . فقد اعتمد أساسا على كتابات أنور السادات . وقد صدرت بعد ذلك العديد من المؤلفات القيمة عن ثورة يوليو تجعل ما ذكره سيرانيان عن هذه الفترة يبدو ضعيفا وغير دقيق في بعض مواضعه .

ولكن الهدف الاساسي من الكتاب هو القاء الضوء على الفترة التي سبقت الثورة واعدت لها . واعتقد انه قد حقق هذا الهدف .

أغسطس ١٩٨٤ ..

محمد الجندي

مقدمة

احتل الامبرياليون الانجليز مصر في عام ١٩٨٢ وفرضوا هيمنتهم السياسية على البلاد . وكان الاحتلال هو المشهد الختامي لفترة تاريخية طويلة من التغفل الاقتصادي والسياسي للامبريالية البريطانية في شئون مصر . واستولى الاحتكاريون الانجليز على كافة الركائز الحساسة للاقتصاد المصري ، وصبغوه بالصبغة الاستعمارية التابعة احادية الجانب .

ولكن الشعب المصري لم يستسلم للسيطرة الانجليزية ، وهب تحت قيادة الزعيم الوطني عرابي باشا للنضال من اجل بلاده . ثم بدا المسد الجديد لحركة التحرر الوطني ابان الثورة الروسية عام ١٩٠٥ ، وهي ثورة كان لها اثرها — كما يقول لينين — على مئات الملايين من المواطنين الذين يترشحون تحت ظلام العصور الوسطى المجحف والمزري ، فراحوا يتطلعون الى حياة كريمة ، ويهبون للنضال من اجل ابسط حقوق الانسان ومن اجل الديمقراطية (١١ ، ص ١٤٦) وارتفع المد الثوري لحركة التحرر المعادية للامبريالية على وجه الخصوص بعد حادثة دنشواي الشهيرة في يونيو ١٩٠٦ ، عندما نكلت الطغمة العسكرية الانجليزية باهالي قرية دنشواي .

وتزعم مصطفى كامل الحركة المناهضة للانجليز واسس الحزب الوطني في اواخر عام ١٩٠٧ ، وكان يعبر عن مصالح البورجوازية المصرية الوليدة . ولعبت جهود مصطفى كامل ومقالاته الجريئة التي تدعو الى النضال من اجل حرية واستقلال مصر ، دورا كبيرا في تربية المشاعر الوطنية لدى الشباب المصري ، وساعدت على اعداد الوعي الاجتماعي لثورة ١٩١٩ ، فكانت هذه الثورة نقطة لمرحلة جديدة من الحركة المعادية للامبريالية في مصر ، وهي مرحلة ارتبطت بالازمة العلمية للنظام الامبريالي العالي . وكان لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى اثر كبير على حركة التحرر الوطني في مصر .

واستطاع الانجليز في خاتمة المطاف اخكام ثورة ١٩١٩ ، الى جانب ان الطبقات الحاكمة في بريطانيا ادركت استحالة حكم مصر بالاساليب القديمة وحدها ، وانه من المحتم اتباع اساليب جديدة أكثر مكرًا وخداعًا لفرض السيطرة الاستعمارية .

ويتركز جوهر المشاريع الانجليزية العديدة لاستمرار السيطرة على مصر في أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد وسيادتها قولاً ، بينما تكبلها فعلاً بمعاهدة مجحفة تضمن لها « حقوقاً خاصة » في مصر . ولهذا السبب قوبلت هذه المشاريع دائماً بالرفض من جانب مصر . واضطرت بريطانيا في فبراير ١٩٢٢ الى أن تلغى حمايتها على مصر من طرف واحد ، ون تعلن استقلالاً شكلياً للبلاد ، مع احتواء هذا الاعلان على شروط أو « تحفظات » أربعة تتيح للانجليز استمرار احتلالهم للبلاد ، واستمر المندوب السامي البريطاني هو الحاكم الفعلي للبلاد .

وفرضت الظروف على مصر أن تعيش حقبة تاريخية كاملة مفعمة بالنضال الشعبي الباسل والمستميت من أجل الاستقلال ، امتدت ما بين بيان ٢٢ فبراير ١٩٢٢ الذي أعلن الاستقلال الشكلي ، وتحقيق السيادة الفعلية .

وفي عام ١٩٣٦ تمكنت بريطانيا من تكبيل مصر بأغلال معاهدة مجحفة ، كانت تتطلع اليها منذ عام ١٩١٩ ، وبالرغم مما نصت عليه معاهدة التحالف المصرية البريطانية التي تم التوقيع عليها في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ من انتهاء الاحتلال ، إلا أن بريطانيا احتفظت في منطقة قناة السويس بقوات عسكرية بلغ عددها مئات الآلاف من الجنود ، وأربعمائة طيار بحجة حماية القناة الى أن تصبح القوات المصرية أهلاً للقيام بهذه المهمة (ص ١ ، ٨ ، ملحق ص ٨) (١) . وتم الغاء منصب المندوب السامي واتفق الطرفان على تبادل

(١) ظلت القوات البريطانية في القاهرة لأجل غير مسمى (لحين الانتهاء من بناء الثكنات في منطقة القناة ولمدة ثمان سنوات في الاسكندرية) .

السفراء (١) (ص ٢) ، والمذكرة المصرية التفسيرية (ص ٢) .

وتعهد الطرفان بالتعاون فيما بينهما في حالة نشوب الحرب أو توتر الأوضاع الدولية ، وتعهدت بريطانيا بالدفاع عن مصر ، ووافقت مصر على مساعدة بريطانيا « بكل امكانياتها المتاحة » ، بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها ووسائل مواصلاتها ، وضمنت الحكومة المصرية للقوات البريطانية « الحصانة والامتيازات في الجوانب القانونية والمالية » واتفق الطرفان على التمسك باتفاقتى ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان (ص ١١) (١٥٧ ، ١٩٣٦ ، رقم ١١ ، ص ١٩١ - ١٩٩) .

فكانت معاهدة ١٩٣٦ تعنى التقدم الى الامام خطوة محدودة على طريق الاستقلال التام (الغاء الامتيازات الاجنبية والغاء منصب المندوب السامى البريطانى ، وانضمام مصر لعضوية عصبة الامم ، والغاء « المكتب الاوروبى » (٢) الخ ، وكان أهم ما تمخضت عنه معاهدة ١٩٣٦ هو تمكن مصر من التخلص من الاشراف البريطانى المباشر على جيشها ومن التدخل فى تحديد عدده وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة له ، بالرغم من استمرار بعض التبعية لبريطانيا (٣) .

وتجدر الإشارة هنا الى ان كتاب الغرب يميلون الى المبالغة فى تقدير أهمية معاهدة ١٩٣٦ ، ويذهب كثير منهم الى ان مصر حصلت على استقلالها

(١) والواقع أن السفير البريطانى واصل تدخله فى الشؤون الداخلية للبلاد كما كانت الحال تماما مع المندوب السامى .

(٢) قسم البوليس الخاضع للانجليز .

(٣) فى ظل السيطرة البريطانية ، تمت التصفية الفعلية للجيش المصرى . أما بعد معاهدة ١٩٣٦ فتغيرت الاحوال بشكل ملحوظ ، وبلغ تعداد الجيش ١٢٦٥٠ (منهم ٦٠٠ ضابط) فى عام ١٩٣٧ ، ثم ٢١٧٤٣ (منهم ٩٨٥ ضابطا) فى عام ١٩٣٨ ، ثم ٣٢٥٧٩ (منهم ١٤٦٥ ضابطا) فى عام ١٩٣٩ ، وفى نهاية الحرب العالمية الثانية تجاوز العدد الاربعين الفا . وفى عام ١٩٤٨ بلغ عدد الجيش المصرى ٥٠ الفا من الجنود والضباط .

كاملا في أعقاب هذه المعاهدة ، وعلى سبيل المثال يقول المؤرخ الأمريكي فاتيكيوتس : « كان ابرام معاهدة التحالف المصرية البريطانية في أغسطس ١٩٣٦ وتصفية الامتيازات المهنية في مؤتمر مونترال في عام ١٩٣٧ علامتين على طريق الاستقلال المصرى الكامل » ، وفي نفس الاتجاه يقول جون مارو : « لأول مرة منذ عهد الفراعنة لم تعد الامة المصرية رمزا للخنوع ، وانتقلت السلطة من البريطانيين الى المصريين » (١٩٣ ص ٣١١) .

ولكن هذه المزاعم واهية ، لانه بالرغم من الجوانب الايجابية في المعاهدة ، كان طابعها العام هو التفاوت وعدم المساواة ، بل وهى تحتفظ لبريطانيا بسيطرتها السياسية والاقتصادية . كما استمرت القوات البريطانية في احتلالها لمصر .

وكان انتونى ايدين ، الذى وقع معاهدة ١٩٣٦ ، يشيد دائما بالدور الكبير الذى لعبته بريطانيا في الحياة السياسية المصرية الداخلية بعد توقيع المعاهدة ، ويشبه مصر في الثلاثينيات والاربعينات بالمقعد ذي الارجل الثلاثة : الملك ، والوند ، وبريطانيا العظمى .

والواقع أن معاهدة ١٩٣٦ كانت هى الاساس القانونى الذى قامت عليه العلاقات بين بريطانيا ومصر في السنوات التالية ، كما تجدر الإشارة أيضا الى أن بريطانيا كانت هى البادئة بخرق معاهدة ١٩٣٦ ، ولم تلتزم على الاطلاق بتنفيذ المادة الاولى منها والتي تنص على تحديد عدد القوات البريطانية في مصر بعشرة آلاف جندي فقط ، بينما بلغ عدد قواتها العاملة في مصر في عام ١٩٤٦ مائتى ألف فرد .

وبلغت حركة التحرر الوطنى ضد الامبريالية البريطانية وضد بعض الفئات المصرية التى تمثل الركيزة الاجتماعية للسيطرة البريطانية ذروة ازدهارها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢ .

ويهدف هذا البحث الى تحليل القوى الطبقيّة في مصر في السنوات التى أعقبت الحرب ، وتسليط الضوء على نضال الشعب المصرى ضد الامبريالية ، من خلال النسيج المعقد للصراع الطبقي في فترات متفاوتة من

كما يحاول هذا البحث امطة اللثام عن الاساليب والطرق التي لجأت اليها الدبلوماسية والطغمة العسكرية البريطانية للمحافظة على سيطرتها وقمع حركة التحرر الوطني في مصر .

ويمكننا الاشارة هنا الى مرحلتين من اشد مراحل حركة التحرر الوطني ازدهارا في سنوات ما بعد الحرب ، وهما الفترة من فبراير الى مارس ١٩٤٦ ، ثم الفترة من أكتوبر ١٩٥١ الى يناير ١٩٥٢ ، عندما تحولت الحركة الشعبية المصرية للتحرر الوطني الى النضال المسلح السافر ضد المحتلين البريطانيين في منطقة قناة السويس ، وقد ركزنا على تحليل هاتين الفترتين بالتفصيل .

ولكن لابد لنا من ابداء بعض التحفظات . فهذه الدراسة لا تتعرض بالتفصيل للمشكلة السودانية (هناك دراسة واقية لها في كتابات المؤرخين السوفيت من امثال كيسيليوف وسميرنوف) ، وانما نتناولها فقط فيما يتعلق بتحليل نظرة الاحزاب السياسية والطبقات المختلفة في مصر اليها ، وكشف الطبيعة الاستعمارية للسياسة البريطانية في السودان .

كذلك لا تقدم هذه الدراسة تحليلا تفصيليا للاحداث المرتبطة بحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وانما تتناولها فقط بالدرجة التي تؤثر بها على الوضع الداخلي في مصر ، وعلى حركة التحرر الوطني على وجه الخصوص .

الفصل الأول

الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى مصر

فى اواخر الحرب العالمية الثانية

الخصائص العامة للاقتصاد :

اكتسب النظام الاقتصادى فى مصر بعد الاحتلال البريطانى فى عام ١٩٨٢ ، وبشكل متزايد ، ملامح الاقتصاد الاستعمارى . وفى أوائل الحرب العالمية الاولى اتسم بالطابع الاستعمارى بكل حذافيره . وكثيرا ما تحدث لينين فى كتاباته عن الامبريالية عن السمة المميزة لسياسة الامبريالية فى المستعمرات والتى تتركز فى تشجيع انتاج المواد الخام ، ومعاداة تطوير الصناعة (انظرا ، ص ٧٩) .

ونتيجة للسيطرة البريطانية ، تحولت مصر الى ملحق لزراعة القطن ، اى الى بلد زراعى ينتج محصولا واحدا ، وبذل الامبرياليون البريطانيون كل جهد لتطويع الاقتصاد المصرى ووضعه فى خدمة مصالحهم .

وكان محصول القطن هو عماد الاقتصاد المصرى كله ، وبشكل نصف اجمالى الدخل تقريبا فى قطاع الزراعة ، وأهم سلعة للتصدير ، وتبلغ قيمته حوالى ٨٠٪ من اجمالى قيمة السلع التى تصدرها مصر .

اما حصة السلع الصناعية بين الصادرات فكانت منعدمة تقريبا ، ولم تتجاوز حوالى ٥٪ من غزل القطن و ٢٪ من الخامات المعدنية ، ولم تكن الآثار الناجمة عن تذبذب أسعار القطن تمتد الى المجال الاقتصادى وحده ، وانما كانت تتعداها الى الحياة السياسية والاجتماعية كلها فى البلاد ، وكان من السمات المميزة لمصر ما قبل الثورة هو التطور الاقتصادى المتفاوت الى اقصى حد بين الطبقات المسالكة والطبقات المعدمة ، وبين المدينة والريف .

وتحول الوجه للبحرى في ظل الحكم البريطانى الى منطقة لانتاج القطن للتصدير ، وارتبط ارتباطا وثيقا بالسوق العالمية ، وظهرت به وسائل النقل العصرية . وازدادت مدينتا القاهرة والاسكندرية اتساعا وتركزت بها اهم المؤسسات الصناعية في البلاد .

جسول (١) :

نسبة القطن في الصادرات المصرية في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٢ .

(١٣٤ ، ص ١٦٠)

السنة	اجمالى الصادرات (مليون جنيه)	القطن المصدر (مليون جنيه)	حصة القطن (%)
١٩٤٦	٦٣٧	٤٦٢	٧١٪
١٩٤٧	٨٥٩	٦٩٣	٨٠٪
١٩٤٨	١٤٠٧	١١٣٣	٨٠٪
١٩٤٩	١٣٥٩	١٠٦١	٧٩٪ -
١٩٥٠	١٧٣ -	١٤٩٧	٨٨٪
١٩٥١	٢٠٠٦	١٦٤٧	٨٢٪ -
١٩٥٢	١٤٢٨	١٢٦٤	٨٨٪

وكان الاقتصاد الطبيعى وشبه الطبيعى هو السائد في المناطق الاخرى من البلاد (رغم أن مساحتها تزيد كثيرا عن مساحة الوجه البحرى) ، ومن ثم كان هناك في مصر نمطان اقتصاديان متناقضان يتعايشان جنبا الى جنب ، أحدهما « عصرية » يجسد العلاقات الرأسمالية والآخر « تقليدى » ينتمى لعصور ما قبل الرأسمالية (١) .

(١) يطلق المؤرخ السوفيتى سميرنوف على المناطق المتطورة اقتصاديا اسم المناطق المركزية (بصرف النظر عن موقعها الجغرافى) ويقول أنه ليس من الضرورى أن تكون وحدة اقليمية واحدة ، بل هي في الغالب مقسمة لقسمين أو ثلاثة أجزاء متفرقة (١٤١ ، ص ٢٦) .

ولم ينطبق مفهوم « أحادية المحصول » على قطاع الانتاج الزراعى وحده ، وإنما تعداه الى قطاعات أخرى كثيرة من الاقتصاد ، بما فى ذلك الصناعة والنقل والتجارة والبنوك ، بحيث تركز نشاطها أساسا فى تطوير زراعة القطن (٣٣ ، ص ٢٦) .

وكان هذا الاتجاه المشوه لتطوير الاقتصاد المصرى هو النتيجة الحتمية للسيطرة الطويلة لرأس المال الاحتكارى الاجنبى ، الذى حول البلاد الى مرتع من أبشع مراتع الاستغلال الاستعمارى الاحتكارى .

الزراعة

بلغ عدد الفلاحين فى مصر ما يقرب من ١٤ مليون فلاح ، من اجمالى ١٩ مليون نسمة من السكان (١٩٤٧) ، فكانت الزراعة هى عصب الاقتصاد فى مصر ما قبل الثورة ، وارتبطت بها حياة ملا يقل عن ٧٥ ٪ من سكان البلاد .

وشهدت نهاية الحرب العالمية الثانية بعضا من التحول فى ملكية الاراضى الزراعية على النحو المبين بالجدول (٢) .

ويتضح من هذا الجدول أن الريف المصرى لم يشهد رغم ذلك أى تغيرات أساسية فى البنية الاجتماعية — وما يلفت النظر ذلك التباين المذهل : ففى عام ١٩٤٧ نجد أن ٤ ٪ من ملاك الاراضى يملكون ٢٢ ٪ مليون فداناً ، أو ٣٦٧ ٪ من مجموع المساحة المنزرعة بينما يملك ٢٥ مليون فلاحاً من لا تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة مليونى فدان فقط ، أو ٣٣٩ ٪ من مجموع الاراضى المنزرعة . وتجدر الإشارة هنا الى أن فقراء الفلاحين الذى لا تتعدى ملكيتهم فداناً واحداً لم تتجاوز ملكيتهم ١٣ ٪ من اجمالى الاراضى المنزرعة ، بينما يشكلون فى مجموعهم ٧٢٢ ٪ من عدد الفلاحين فى البلاد .

فكان ما يربو على نصف الفلاحين المصريين يضطرون الى استئجار الاراضى الزراعية من كبار الملاك . (١٧ ، ص ٥٧٦ ، ٢٥ ، ص ٢٠٥) .

ج : دول (٢) :

هيكل ملكية الاراضي الزراعية في الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٤٧

(٦٤ ، ١٩٣٧ / ٣٨ ، ١٩٤٥ ، ٤٦ / ١٩٤٦ ، ٤٧)

الملكية بالفدان	١٩٣٧				١٩٤٧			
	عدد الملاك بالآلاف	٪	المساحة بالآلاف فدان	٪	عدد الملاك بالآلاف	٪	المساحة بالآلاف فدان	٪
حتى فدان واحد	١٦٧٨	٪ ٧٠	٦٨٩	٪ ١٠٠	١٩٢٠	٪ ٧٢	٧٨٥٧	٪ ١٣
١ - ٥	٥٦٥	٪ ٢٣	١١٤٨	٪ ١٩	٥٨٦٤	٪ ٢٢	١٢١٩١	٪ ٢٠
٥ - ١٠	٨٤	٪ ٣	٥٦١	٪ ٩	٨١	٪ ٣	٥٤٣٥	٪ ٩
أكثر من ١٠	٦١	٪ ٢	١١٨٥	٪ ٢٠	٦٣٢٣	٪ ٢٤	٨٣٠٤	٪ ٢٠
أكثر من ٥٠	١٣	٪ ٥	٢٢٤٥	٪ ٣٨	١٢٥١	٪ ٣	٣١٨١	٪ ٣٦
الإجمالي	٢٤٠١	٪ ١٠٠	٨٣٧	٪ ١٠٠	٢٦٦٢	٪ ١٠٠	٢٩١٦	٪ ١٠٠

وتكونت من فقراء الفلاحين ، مع جزء من المعدمين ، طبقة تزرع الارض بنظام المشاركة ، وبلغ تعداد هذه الفئة وفقا لمختلف الاحصائيات من ٧ر١ الى ٢ مليون فلاح . (٢٥ ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، ١٧ ، ص ٥٧٩ ، ١٣ ، ص ٢٦ ، ٤٦ ، ص ٧٦) . وبالإضافة الى ذلك كانت هناك في الريف المصرى طبقة واسعة من الاجراء والعمال الزراعيين الذين يعيشون تحت نير أبشع أنواع الاستغلال ، والفلاحين الذين طردوا من الارض وافلسوا تماما ، ويقدر بعض المؤلفين عدد هذه الطبقة بما يتراوح بين مليونين وخمسمائة ألف فرد . ووفقا للاحصائيات المصرية الرسمية بلغ عدد الاجراء والعمال الزراعيين والفلاحين المعدمين ١٩٠٨ر٠٠٠ في عام ١٩٣٧ و ١٧٤٣ر٠٠٠ في عام ١٩٤٧ (٦٧ ، ٦٤ ، ٤٦/١٩٤٥ ، ٤٧/١٩٤٦) .

وكان صغار الاقطاعيين والبورجوازيون (بما في ذلك اثرياء المؤجرين) يملكون ٦٣٣ ألف عذبة (٢٤٪) ، ويسيطرون على ما يقرب من ١٢٠٠ر٠٠٠ فداناً (أى ما يزيد على ٢٠٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة) . وكانت الملكية الخاصة للفرد من هذه الطبقة تتراوح بين ١٠ و ٥٠ فداناً . واخيرا كانت هناك فى حوزة الفلاحين المتوسطين الذين تتراوح ملكيتهم بين ٥ و ١٠ أفدنة ما يعادل ٩٪ من اجمالى الاراضى المنزرعة .

وكان كبار الملاك يؤجرون ارضهم لصغار الملاك فيزرعونها أو يؤجرونها من الباطن للفلاحين الفقراء أو المعدمين . وكانت القيمة الايجارية مرتفعة للغاية ، وتعادل نصف المحصول فى العادة ، بل وتصل الى ما يعادل ٨٠٪ (١٣ ، ص ١٦) من قيمته فى بعض الاحيان . وكانت أساليب الاستغلال شبه الاقطاعية ، مثل وفاء الدين بالعمل ونظام المشاركة ، تطبق فى اراضى كبار الملاك ، ويشير الباحثون فى مجال العلاقات الزراعية فى مصر الى أن القيمة الايجارية كانت فى تصاعد مستمر سواء فى سنوات ما قبل الحرب او بعدها ، الى أن صدرت قوانين الاصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ . (٢٥ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٩) .

وحتى عام ١٩٥٢ ، استمرت عملية تجريد الفلاحين من أراضيهم ، وبشكل مكثف ، فمثلا ، ازداد عدد صغار الفلاحين وفقا للاحصائيات الرسمية المصرية في الفترة من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٧ بمقدار ٢٦٣٤٠٠ ، وخلال السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ بمقدار ١٤٤٠٠٠ (٦٤ ، ٤٧/١٩٤٦ ، ٦٨) كما تناقص أيضا عدد الفلاحين المتوسطين بشكل مطرد مع تجزئة الملكيات الصغيرة ، واشتد الفقر بسرعة كبيرة نسبيا في الريف المصري في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، وبالتالي تزايد عدد البروليتاريا الزراعية ، وأساسا عن طريق تناقص عدد المستأجرين (٤٦ ، ص ٧٦) .

فكان الفلاح يقاسى أبشع أنواع القهر من الاستغلال المزدوج من جانب الرأسماليين الأجانب وأعدائهم الاقطاعيين ، ولم يكن وضعه وضع التابع لرأس المال الاجنبى في مجالى الري والاقتراض فحسب ، وانما أيضا في مجال التسويق ونقل محاصيله . وكان مضطرا لبيع القطن (بما في ذلك الحطب غالبا) بالسعر الذى يمليه عليه الاحتكاريون ، وكان فقراء الفلاحين يعتمدون غالبا على المرابى الذى يمارس نشاطه كعميل للشركة الاجنبية (٤٦ ، ص ١٠٠ — ١٠٥) .

ويشير الباحثون الى أن الريف المصرى شهد قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها زيادة كبيرة نسبيا في عدد السكان ، وأن البطالة المقنعة خاصة حققت فيه معدلات عالية . ووفقا للاحصائيات التى يوردها شارل عيسوى .

كان قطاع الزراعة في مصر (١٩٣٩) يوفر العمل لقوة عمل تقراوح بين ٣٠٠.٠٠٠ و ٤٠٠.٠٠٠ رجل و ٤٠٠.٠٠٠ و ٦٥٠.٠٠٠ امرأة وطفل من بين سكان الريف البالغ تعدادهم في ذلك الوقت ١٤ مليونا (من بينهم ٤ مليون رجل) . ووفقا لنفس الاحصائيات كانت احتياجات قطاع الزراعة (١٩٣٧) من القوى العاملة ٤٠٠.٠٠٠ ١٦٧١ فردا ، في الوقت الذى لا يعمل فيه الا ٣٠٨.٠٠٠ فردا ، أى بما يزيد عن المعدل المطلوب أربع مرات تقريبا ، وكان قطاع الزراعة يوفر حوالى ٤٠ ٪ من فرص العمل للسكان العاملين (١١ ، ص ٨٣ — ٨٤) .

وكانت الزيادة النسبية في عدد العمالة الزراعية تشكل عبأ على سوق العمل ، وتزيد من تبعية الفلاحين للاقطاعيين وصغار الملاك ، وتقلل من قيمة قوة العمل في الريف والمدينة على السواء .

ونزح مئات الآلاف من الفلاحين المعدمين الى المدن بحثا عن العمل ، ولم توفق غالبيتهم في الحصول عليه نظرا لتخلف الصناعة ، ومن ثم تشكل جيش احتياطي كبير من البروليتاريا وشبه البروليتاريا .

وكان أجر العامل الزراعي من الضالة بحيث لم تبرز الحاجة الى استخدام الآلة في مجال الزراعة (١٠ ، ص ٦٦) .

هكذا تميز النظام الاقطاعي في مصر بتقسي الملكية الاقطاعية الكبيرة ، بالإضافة الى الملكية المفتتة المتناهية في الضالة ، والاحتفاظ بالأساليب الاقطاعية البالية لاستغلال الفلاحين ، والمعدلات العالية للزيادة السكانية في الريف ، والافقار الجماعي للفلاحين وتحويلهم الى عمال زراعيين يعملون باليومية ، وتدعيم مواقع البورجوازية في الريف ، وهي طبقة لجأت الى الاثراء باستخدام أساليب الربا التي تشكل عبئا ثقيلا على الفلاحين ، مع الاعتماد على أرخص قوة عمل .

الصناعة

تعكس البنية الصناعية لمصر ما قبل يوليو ١٩٥٢ الطابع شبه الاستعماري لاقتصادها بكل وضوح . ويقول لينين ان انجلترا تبذل المزيد من جهودها لتجعل من مصر بلدا منتجا للقطن فحسب ، وتضع العراقيل امام التطور الصناعي (اذا استثنينا صناعة التعدين) . ولم يكن بها مصانع للحديد والصلب ، او السيارات ، او الآلات ، او الاجهزة الكهربائية .

واضطر الامبرياليون فقط في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين ، ونتيجة للنضال الطويل للشعب المصري من اجل التحرر الوطني — الى تقديم

بعض التنازلات للبورجوازية المصرية ، والسماح لها بإنشاء وتطوير بعض فروع الصناعات الخفيفة ، وخاصة النسيج .

وتوضح الأرقام التالية مدى تطور الصناعة في مصر من ١٩٢٧ حتى ١٩٤٨ .

السنة	عدد المصانع (بالاف)	عدد العمال (بالاف)
١٩٢٧	٧٠	٢١٥
١٩٣٧	٩٢	٢٣٧
١٩٤٥	١٢٩	٣٦٢
١٩٤٨	١٣٤	٣٩٥

ولكن سيطرة رأس المال الاجنبى ، وبقايا الاقطاع في الزراعة ، وشدة ضيق السوق ، حالت كلها دون تقدم الصناعة ، وحتمت أحادية اتجاهها عموما . وتميزت الصناعة في مصر ما قبل الثورة بمستوى تطور منخفض للغاية ، فمثلا نجد أن ٥١ ألف مشروع ، من بين ١٢٩ ألف مشروع ، في عام ١٩٤٥ ، لا تستأجر أى عمال ، وأن ٣٤ ألف مشروع لا يعمل بها الا عامل مأجور واحد ، وأن ٣٤٥ ألف مشروع تستأجر من ٢ — ٤ عمال ، وأن ٩٥ ألف مشروع فقط هى التى يعمل بها ٥ عمال وأكثر (٦٤ ، ١٩٤٥ / ٤٦ / ١٩٤٦ / ٤٧) .

وتفيد الاحصائيات الخاصة بعام ١٩٤٨ أن عدد المشروعات والمصانع بلغ عددها ١٣٣٦٠٠ مشروعا في عام ١٩٤٧ (٦٥) منها ٢٦٧٠٠ فقط تقوم بإنتاج بعض السلع (٦٥) .

وبالرغم من تركيز الصناعة أساسا في عشرات الالوف من المشاريع والمصانع الصغيرة والمتناهية في الصغر ، الا أنها حققت في نهاية الحرب العالمية الثانية معدلا مرتفعا نسبيا لتركز رأس المال والعمالة معا . وفي عام ١٩٤٥ تركزت ٦٥٪ من رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة في ٥٪ من المشروعات والمصانع ، وكانت بعض الاحتكارات الاجنبية الكبيرة تسيطر على

الاقتصاد المصرى رغم التفوق العددي للشركات والمشروعات المساهمة
الصغيرة. (١١ ، ص ٥٢) .

وتتميز تطور الصناعة المصرية الكبيرة بسمتين أساسيتين :

- ١ - خضوع الشركات الكبيرة منذ تأسيسها لرأس المال المالى .
- ٢ - تبعية البورجوازية المصرية الكبيرة من حيث نشأتها وطبيعتها ،
وارتباطها الوثيق بالملكية الزراعية الاقطاعية (٤٤ ، ص ٢١ / ٤٦ / ص ٧٢) ،
وهو وضع لم يتغير فيما بعد ، بحيث نجد مثلا أن طلعت حرب باشا ومحت
يكن باشا ، موسسا بنك مصر وأول مديرين له ، هما فى نفس الوقت من كبار
ملاك الاراضى الاقطاعيين .

وكان تأسيس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ تعبيرا عن تبلور البورجوازية
المصرية وتزايد وزنها النوعى فى الحياة الاقتصادية للبلاد . وكانت لائحة البنك
تنص على قصر حق شراء الاسهم على المصريين وحدهم . وكان مؤسسو البنك
يتطلعون الى النهوض بالصناعة المصرية ، واستطاع البنك أن يؤسس ما يربو
على عشرين شركة ، وهو ما لم يتحقق على يد كافة البنوك الاجنبية العاملة فى
البلاد ، رغم زيادة ارصدها على ارسدة بنك مصر ست مرات (٥٠ ،
ص ١٧) .

وتجدر الاشارة هنا الى أحد السمات المميزة للرأسمالية المصرية، ظهرت فى
أعقاب الحرب العالمية الاولى واستمرت فى التطور المطرد ابان سنوات
الحرب العالمية الثانية (وهى سمة مخالفة لما جرت عليه الحال بالنسبة
لبورجوازية الغالبية من بلدان آسيا وأفريقيا ومعظم البلدان العربية) ، ونعنى
بها الاتجاه نحو الاحتكار (٢٥ ، ص ٢٥١) . وتؤكد هذه الحقيقة اذا
ما دققنا النظر فى تطور الفروع الاساسية للصناعة المصرية فى الثلاثينات
والاربعينات . مثل الغزل والنسيج ، والاسمنت ، والسكر ، ويتجلى هذا
الاتجاه بوضوح أكثر فى مجموعة بنك مصر ومجموعة أحمد عبود ، وهكذا ،
أصبح بعض الرأسماليين المشتغلين بشئون الصناعة والتمويل هم المسيطرين
على كافة نواحي الحياة الاقتصادية فى البلاد بالاتحاد مع زملائهم الاجانب
(٧٢ / ص ٧١) .

وعلى سبيل المثال ، كانت ثلاثة مصانع للغزل والنسيج (اثنان في المحلة الكبرى والثالث بالاسكندرية) تنتج ما يقرب من ٨٠٪ من اجمالي انتاج الغزل ، و ٧٠٪ من اجمالي انتاج النسيج في البلاد .

وبقدر ما كانت البورجوازية المصرية الكبيرة تكتسب الطابع الاحتكاري ، كانت تفقد أكثر فأكثر هويتها الوطنية وتنضم للاتحاد الوثيق مع الاحتكارات الأجنبية لترتبط بها بآلاف الخيوط المرنية وغير المرنية (تأسيس الشركات المختلطة ، وشراء أسهم الشركات الأخرى ، والمشاركة في مجالس الإدارات ، وعقد الصفقات المشتركة الخ) ، فكان تأسيس الاتحاد المصري للصناعات في عام ١٩٢٤ تجسيدا من نوع خاص لهذا الاتحاد الذي يجمع بين البورجوازية المصرية الكبيرة ورأس المال الأجنبي ، والنابع من مصالحهما المشتركة .

ونظرا للطابع الاستعماري لاقتصاد مصر ما قبل الثورة ، اضطر العديد من ممثلي الرأسمالية الوطنية الى استثمار رؤوس أموالهم ، في المقام الأول في المجالات غير الانتاجية (مثل شراء الاراضي ، وبناء الفنادق ، والمطاعم والملاهي والاشتراك في عمليات التهريب) ، والتي كانت تحقق لهم أرباحا فاحشة أكثر مما يقيم صناعات حقيقية ، وكانت مصانع ومشاريع البورجوازية الوطنية تتميز في أغلب الأحوال بأحجامها الصغيرة وضعفها الاقتصادي وعجزها عن المنافسة نظرا لتسلط رأس المال الأجنبي والبورجوازية الاحتكارية المحلية .

رأس المال الاجنبى

يتضح تسلط رأس المال الاجنبى على وجه الخصوص فى قطاع البنوك والمال . فمن بين ٢٥ بنكاً تجارياً مسجلاً فى مصر (بعد الحرب) ، وباستثناء بنك مصر ، كانت كلها تابعة لرأس المال الاجنبى (كمروع لبنوك اوروبية) ، او تخضع لاشرافها ، وكانت البنوك البريطانية والفرنسية هى التى تلعب الدور الرائد بها فى تلك الفترة من تاريخ مصر .

ولم يكن للبنك الاهلى المصرى ، والذى كان يؤدى بالفعل كافة وظائف البنك المركزى ، من المصرية الا الاسم فقط ، وكان فى الواقع مؤسسة بريطانية ، ويديره مجلس ادارة من لندن .

وكان أهم مجال لنشاط البنوك الاجنبية هو تمويل عمليات التجارة الخارجية ، فى نفس الوقت الذى كانت تعرقل فيه التطور الصناعى للبلاد . وكان عدد ضئيل من البنوك الانجليزية والفرنسية ، والتى لم يزد اجمالى رأسمالها فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ على ٦٠ مليون جنيه استرلينى (٨٩ / ١٩٦٢ / ٥٨ ، رقم ٤ / ص ٤٣) ، هى التى تسيطر على اموال المودعين ، بما فيهم المصريين ، والتى تقدر فى نفس الفترة بمبلغ ٢٨٠ مليون جنيه استرلينى . وفى الفترة الممتدة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢ كان البنكان العقاريان الكبيران ، كريدى ليونيه الفرنسى ولاند بانك الانجليزى ، وكان رأس المال الفرنسى يلعب الدور الرئيسى فيهما ، يسيطران على حوالى ٩٠ ٪ من رأس المال العقارى ، فكان البنكان يشاركان عند تقديمهما القروض للاقطاعيين واثرياء الفلاحين والتجار المصريين ، فى نهب الفلاحين المصريين عن طريق الربا .

وكانت شركات التأمين خلال السنوات الاولى التى أعقبت الحرب (كما كانت الحال قبل الحرب) تتركز أساساً فى أيدي الاجانب ، ولم تكن هناك سوى ٨ شركات تأمين مصرية فحسب من اجمالى شركات التأمين التى بلغ

عددها ٨٦ شركة ، بينما كانت هناك ٤٢ شركة انجليزية ، و ١٣ شركة فرنسية ، و ٧ شركات أمريكية (٢٥/ص ٣٢٦) (١) .

وكانت فروع كاملة من الصناعة في مصر ما قبل الثورة تابعة للشركات الأجنبية ، وكانت شركة « انجلو اجيبيشيان أويل فيفلدز » الانجليزية تفرض سيطرتها الاحتكارية على صناعة البترول ، وهى فرع من شركتى « بريتش بتروليم كومبانى » و « رويال داتش شل » ، ورأس المال الأمريكى « سوكونى فاكوم » و « ستاندر أويل كومبانى أوف نيوجيرسى » .

وكانت الاحتكارات الانجليزية تسيطر على صناعة الكيماويات (امبريال كيميكالز) ، ومعظم صناعة التعدين ، بما في ذلك ملح الطعام ، والسكك الحديدية ، ومحطات الكهرباء ، وشركات النقل الداخلى بالمدن .

وكانت هناك بعض الشركات الانجليزية المصرية المختلطة تسيطر على بعض فروع الصناعة ، مثل الدخان والنقل البحرى ، ولكن كانت القسبة والهيمنة فيها لرأس المال الانجليزى .

وكانت الحكومة البريطانية بالاشتراك مع بعض رجال الاعمال الفرنسيين ، تملك نصيب الاسد من أسهم شركة قناة السويس (٢) ، وفى الفترة من ١٨٧٠ حتى ١٩٣٠ بلغ عائد قناة السويس ٣٥ مليون فرنكا ذهباً ، تسرب الجانب الاكبر منها الى الخزانة البريطانية .

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبذى اهتماما كبيرا بقناة السويس ، فاشترت فى عام ١٩٤٨ من بابا روما حوالى ١٠٠٠ سهم ، فأصبح لها الحق فى أن يكون لها مندوبها فى مجلس ادارة الشركة ، (فى عام ١٩٥٦ كان مجلس الادارة يتكون من ١٦ فرنسيا ، و ٩ بريطانيين ، و ٥ مصريين ، وهولندى ، وأمريكى) .

(١) أنظر لمزيد من التفاصيل : ٢٥/ص ٣٢٢ - ٣٥٣ ، ٤٦/ص ٢٢٣ ، ٢٤٥/٨٦/ص ٢٤٦/٢٤٧ .

(٢) ٤٤٪ من الاسهم الاساسية للشركة كانت توجد فى ايدى الحكومة البريطانية ، و ٥٢٪ كانت تتبع رأس المال الخاص الفرنسى .

وكانت الاحتكارات الفرنسية تسيطر بالاشتراك مع اتحاد الشركات المصرية ، على صناعة السكر ، وهى من أضخم فروع الصناعات الغذائية فى البلاد ، وأما صناعة الاسمنت ، وهى من فروع الصناعة المصرية المتطورة ، فكانت تحت سيطرة رأس المال الاحتكارى الدانيماركى والسويدي والبلجيكي (١) .

كما امتدت ملكية الشركات الاجنبية قبل ثورة ١٩٥٢ الى الاراضى الزراعية فامتلكت منها مساحات كبيرة . فكانت شركة « البحيرة » تمتلك ٣٨ ألف فدان ، وشركة كوم أمبو ٣٠ ألف فدان (١٣١/ص ٩٧ - ٩٨) .

ووفقا للبيانات الرسمية كان الاجانب ، وخاصة الانجليز ، يملكون بعد الحرب العالمية الثانية ٦٪ من اجمالى الملكية الخاصة للاراضى الزراعية فى مصر ، أى ٣٠٠ ألف فدان ٦٤/١٩٤٥ و ٤٦/١٩٤٦ ولكن الواقع يؤكد ان ملكية الشركات الاجنبية كانت أكبر من ذلك بكثير (١٣ - ص ٢٥) .

وحققت الشركات الزراعية البريطانية التى تأسست فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أرباحا طائلة فى السنوات التى أعقبت الحرب . وبلغت ملكية الاجانب للاراضى فى بعض المحافظات من ١٠٪ الى ١٥٪ من اجمالى الاراضى الزراعية (١٨/ص ٨) .

وفى عام ١٩٣٣ بلغ اجمالى الاستثمارات الاجنبية ، باستثناء قناة السويس ، ٨١ مليون جنيه ، و ١٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٨ ، (وهو مستوى تثبت التقديرات الفعلية أنه أقل مما كان عليه قبل الحرب) . وكان نصيب رأس المال الفرنسى حوالى ٤٥ مليون جنيه ، ومثلها تقريبا لرأس المال الانجليزى ، والباقى لبلجيكا وسويسرا وأمريكا (٨٦ ، ص ٢٣٧) .

ثم أخذت الاستثمارات الامريكية فى مصر فى التزايد بشكل ملحوظ فى السنوات الاولى التى أعقبت الحرب ، فبلغت ٣٩ مليون دولارا فى عام

(١) أنظر لمزيد من التفاصيل ٤٦ ص ١٧٦ - ٢١٠ .

١٩٥٠ ، و ٤٤ مليون دولارا في عام ١٩٥١ ، أى ما يزيد على خمسة أضعاف المبالغ المستثمرة في عام ١٩٣٦ ، فكانت أغلب رؤوس الاموال الامريكية تتركز في مجال استخراج البترول . وبلغ اجمالى ما استخرجته الشركات الامريكية من البترول في عام ١٩٥٠ ثلث انتاج البلاد ككل (١٣٨٠ ص ٣٨ / ٤٤ / ص ٣١) .

وفي عام ١٩٣٣ كانت هناك في مصر ٢٥٠ شركة ، منها ١٢ شركة مصرية خالصة ، و ٣٨ شركة اجنبية خالصة ، و ٢٠٠ شركة مشتركة ثم ارتفع عدد الشركات في عام ١٩٤٠ الى ٤٠٠ شركة ، منها ٢٠ شركة مصرية خالصة ، وظل عدد الشركات الاجنبية على ما هو عليه تقريبا ، ولكن عدد الشركات المشتركة تزايد بما يربو على المرة ونصف المرة .

واضطر الاحتكاريون البريطانيون بعد ثورة ١٩١٩ الى تقديم بعض التنازلات للبورجوازية المصرية ، أولا لاحداث صدع في حركة التحرر الوطنى ، وثانيا من اجل تحقيق المزيد من التلاحم مع الفئات الغنية من البورجوازية الوطنية لخدمة المصالح الانجليزية ، وكان الاحتكاريون البريطانيون يعملون على هذا النحو على توسيع القاعدة الوطنية لهذه الفئة في البلاد ، واخذ الاقطاعيون والتجار المصريون الذين اتخموا ثراء اثناء الحرب العالمية الاولى (ازدهار تجارة القطن) يتجهون الى شراء اسهم البنوك والشركات الصناعية الاجنبية . كما تأسست بعض الشركات المصرية . ولكن من البسديهي ان البورجوازية المصرية ما كان يمكن لها الا ان تقنع بدور الشريك الاصغر ، بحيث لم يزد نصيب رأس المال المصرى في الشركات الاجنبية المساهمة في عام ١٩١٨ عن ١٪ ، وفي عام ١٩٣٤ عن ٨٪ ، وفي عام ١٩٥٠ عن ١٩٪ (١٣٠ / ص ٤٥) .

أثر الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد المصرى

تحولت مصر فى سنوات الحرب العالمية الثانية الى رأس جسر حربي استراتيجى أساسى لبريطانيا فى الشرق الاوسط ، والى قاعدة أساسية فى هذه المنطقة لاعداد القوات البريطانية بالمؤن . وتم وضع اقتصادها ومرافقها ومواردها البشرية وجيشها تحت القيادة البريطانية وخضعت الحياة الاقتصادية فى البلاد لهيئة بريطانية ، هى مركز الشرق الاوسط للامداد والتموين (أصبح يعرف فيما بعد باسم المركز الانجلو أمريكى) .

وما لبثت الحرب أن زلزلت أركان الاقتصاد المصرى التابع ، وتعددت الاوضاع كثيرا بالنسبة لعمليات تصدير القطن نتيجة للحصار البحرى ، فأدى ذلك الى عجز هائل فى الميزان التجارى .

وفى العام الثانى للحرب ، واجهت البلاد مشكلة تسويق القطن ، الذى تعتمد عليه حياة الغالبية العظمى من السكان . وتمخض عدم بيع المحصول فى عام ١٩٤٠ عن أخطار جسيمة ، وكان له أثره البالغ على الحياة السياسية الداخلية للبلاد ، تجسدت فى المذكرة التى تقدم بها حزب الوفد الى الحكومة البريطانية فى أول أبريل ١٩٤٠ يطالبها فيها ، ضمن مطالب أخرى ، « بتسهيل عمليات تصدير القطن المصرى الى البلدان المحايدة ، أو شراؤه بسعر معقول » ، (١٢٢ / ص ٧٧) .

واتخذت الحكومة البريطانية فى تلك الفترة اجراءات فعالة لتوسيع قواعدها العسكرية فى مصر . ومن أجل ضمان « سلامة وأمن وفعالية » استعداداتها العسكرية ، التزمت فى أغسطس ١٩٤٠ بشراء محصول القطن لعام ١٩٤٠ كله (٨٨ / ص ١٩٣ - ١٩٤) .

وفى العام التالى ، وبالرغم من نصيحة وزارة الزراعة المصرية بالحد من زراعة القطن ، لم يقلل المزارعون من الرقعة المنزرعة قطنيا ، تعويلا على شراء الحكومة البريطانية للمحصول ، ولكن الحكومة البريطانية لم توافق هذه المرة الا على شراء نصف المحصول فحسب .

وأمام هذا الموقف ، اتخذت الحكومة المصرية تحت ضغط السفير البريطاني ومركز الشرق الاوسط للامداد والتموين عدة اجراءات للحد من زراعة القطن ، واستبداله بالمحاصيل الغذائية ، وتحت هذه الضغوط تغير التناسب في زراعة المحاصيل المختلفة ، فتقلصت المساحة المزروعة قطناً في عام ١٩٤٢/١٩٤٣ ثلاث مرات عما كانت عليه الحال في عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، في مقابل التوسع في زراعة الحبوب ، وانخفض محصول القطن في عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ثلاث مرات عن مثيله في عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ . ولكن هذا التغير لم يتمخض عن أى زيادة ملموسة في محصول الحبوب نتيجة لانخفاض انتاجية الارض ، والناجم عن التقلص الشديد في كميات الاسمدة المستوردة ، (٨٨/ص ٢٠٢/١٤/ص ٢٧٤) .

وبالرغم من تضائل حجم الحاصلات الغذائية في سنوات الحرب ، قام وكلاء مركز الشرق الاوسط للامداد والتموين باجبار الفلاحين على بيع ما في حوزتهم من « فائض » القمح ، وفر مئات الآلاف من الفلاحين ، بعد افلاسهم ، الى المدن للعمل في المشروعات العسكرية ، فأدى ذلك الى تأزم الاوضاع في الانتاج الزراعى . و تفشت الوبئة وانتشر الجوع في الريف المصرى على نطاق واسع .

وعلى عكس الحال في قطاع الزراعة ، ساعدت ظروف الحرب على تطوير قطاع الصناعة بخطى سريعة .

وساعدت على ذلك العوامل الآتية :

١ - أدت العمليات العسكرية في أوروبا وشمال أفريقيا الى تقلص شديد في عمليات استيراد السلع الاجنبية الى السوق المصرية ، مما هيا الظروف المواتية لتطور الصناعة المحلية .

٢ - أدى تواجد جيوش الحلفاء في البلاد الى زيادة الطلب على السلع المصرية فازداد انتاج مشتقات البترول (من ٢٦٦ ألف طن في عام ١٩٣٨ الى مليون و ٣٥٠ ألف طن في عام ١٩٤٥) ، والاسمنت (من ٣٧٠ ألف طن في عام ١٩٣٨ الى ٥٩٠ ألف طن في عام ١٩٤٦) والسكر (من ١٥٩

١٧ ألف طن في عام ١٩٣٨ الى ٤١ ألف طن في عام ١٩٤٦) ، وحقق قطاع الصناعات الغذائية نجاحا باهرا (السكر والمعلبات والزبد) ، وكذلك قطاع الكيماويات وقطاع الغزل والنسيج ، وظهرت مؤسسات صناعية جديدة ، ذات طابع عسكرى أساسا . وبشكل عام ، تضاعف الانتاج الصناعى خلال فترة الحرب وحدها بمعدل مرة ونصف المرة .

وركز الرأسماليون المصريون اهتمامهم أساسا على تطوير الصناعات الخفيفة ، وابرام العقود المختلفة مع جيوش الحلفاء .

وأعطت سلطات الاحتلال العسكرى الانجليزى الاولوية لبناء مشاريع لا تتوفر لها قاعدة خامات راسخة في البلاد ، فكانت أن تلاشت هذه المشاريع بعد الحرب ، وكثر بناء ورش الاصلاح والصيانة ، ومصانع التجميع والتركيب ، والتي بلغ عدد العاملين فيها (بما في ذلك المعسكرات الحربية) حوالى ٢٥٠ ألف عامل مصرى (من بينهم حوالى ٨٠ ألف عامل ماهر وشبه ماهر) .

ونتيجة لازدهار قطاع الصناعة وتدهور قطاع الزراعة ، تزايدت اعداد السكان بشكل هائل في كبريات المدن المصرية : فازداد تعداد القاهرة من ١٣٠٠ ألف نسمة الى ٢١٠٠ ألف نسمة : والاسكندرية من ٦٨٠ ألف الى ٩٣٠ ألف (خلال الفترة من ١٩٣٧ وحتى ١٩٤٧) ، وازدادت اعداد سكان ٢٠ مدينة كبرى خلال الفترة نفسها بمقدار ٥٠ ٪ فأصبحت ٥ مليون نسمة بعد ان كانت ثلاثة ملايين نسمة (٦٤ ، ٤٦/١٩٤٥ و ٤٧/١٩٤٦ ، ص ٦٣) .

ووضعت كافة الموارد البشرية والمادية في البلاد تحت خدمة مركز الشرق الاوسط للامداد والتموين ، الذى كان يتقدم بطلباته للمشاريع الصناعية ويتدخل حتى في عملية تنظيم الاجور . وكان يقوم بشراء المنتجات الصناعية والزراعية المصرية الضرورية لتموين جيوش الحلفاء بأزهد الاسعار . وعندما اشتدت وطأة العمليات الحربية في شمال افريقيا في منتصف عام ١٩٤٢ ، « تشكل في رادى النيل اقتصاد عسكرى مصفر » (٧٥ ، ص ١٢٨) .

لم تسدد انجلترا قيمة السلع والخدمات التي تقدمها مصر لها بالعملة الصعبة ، بل كانت تقيد هذه المبالغ لحساب مصر كديون . وكان هذا الأسلوب أسلوبا جديدا للنهب الاستعماري ، يتم في ظله ارغام مصر على سداد نفقات الاحتكارات العسكرية لفترات محددة كقروض . وقد بلغت ديون انجلترا لمصر في نهاية الحرب ٤٠٢ مليون جنيه استرليني .

حملت انجلترا مصر نفقات الحرب ، وسددت ما عليها بأوراق نقدية عديمة القيمة من اصدار البنك الاهلى المصرى (وهو بنك تسيطر عليه انجلترا) (١٦ ص ١٩٩) . ونجم عن هذه السياسة تضخم شديد ، كان سببا رئيسيا في استفحال الغلاء وتدهور الوضع الاقتصادى للكادحين . (١٤ ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ٢٥ ، ص ٣٥١) « جدول ٣ » .

الجدول رقم (٣) :

جملة الاموال المتداولة ، وبيان بأسعار الجملة ، وتكاليف المعيشة في مصر خلال السنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٥ (٧٩ ، ص ٢٤٣ ، ١٤ ، ص ٢٦٧ ، ٢٧١) .

العام	اجمالى النقد المتداول	اسعار الجملة	تكاليف المعيشة
بالمليون جنيه مصرى	(١٩٣٩م = ١٠٠)	(١٩٣٩م = ١٠٠)	(١٩٣٩م = ١٠٠)
١٩٣٩	٢٦ر٤٤	١٢٢	١٠٨
١٩٤٠	٣٧ر٣١	١٤٣	١٢٢
١٩٤١	٥٠ر٦٦	١٨٣	١٥٦
١٩٤٢	٧٥ر٣٥	٢٥١	٢١٥
١٩٤٣	٩٥ر٦٠	٢٩٢ر٧	٢٥٧ر٢
١٩٤٤	١١٦ر٧١	٣٣٠ر٣	٢٩٢ر٢
١٩٤٥	١٤٠ر٧٤	٣٣٣ر٤	٢٩٠ر٥

وهكذا تزايد المتداول من الاوراق النقدية في عام ١٩٤٥م بما يزيد على خمس مرات عما كانت عليه الحال سنة ١٩٣٩ ، وتضاعفت اسعار المواد الغذائية وفقا للاحصائيات الرسمية ، خلال الفترة نفسها ، بثلاث - اربع مرات ، بل واكثر من ذلك في واقع الامر .

وعانت البلاد من النقص الحاد في المواد التموينية ، وكذلك من الزيادات المبالغ فيها في أسعار المواد الغذائية الأساسية التي كانت تتزايد (وفقا للإحصائيات الرسمية) شهريا بنسبة ٤٪ . وحرمت كبرى المدن المصرية — القاهرة والإسكندرية — من اللحم لبضعة أيام ، ولوحظت كذلك المسعاب الجسيمة في الإمداد بالمواد التموينية مثل السكر والكروسين والدقيق والمنسوجات وغيرها . (٨٨ ، ص ٢٠٤ — ٢٠٥) .

ونجم عن التضخم والازمة التموينية أن تفشت المضاربة والانتهازية على أوسع نطاق . وكانت الحكومة لا حول لها ولا قوة ، لان السبب الرئيسى ، الذى تمخض عنه التضخم والانتهازية ، هو عدم وضع النفقات الحربية البريطانية تحت الإشراف ، وكانت تحركات الحكومة قليلة الفعالية كذلك بسبب تنامى القوة السياسية للاقطاعين والبرجوازية والتجار .

وحقق كبار الرأسماليين (سواء الأجانب أم المصريين) والاقطاعيين مزيدا من الثراء نتيجة للوضع العسكرى ، الى جانب فئة جديدة كانت تعمل في التهريب وشتى نواع التلاعب . وهكذا استمر طوال سنوات الحرب اشتداد عود الطغمة الصناعية المالية الاقطاعية المصرية ، وظلت تدير شئون البلاد حتى عام ١٩٥٢ .

طبقات المجتمع المصرى

كانت البنية السياسية لمصر ما قبل الثورة تجسد النظام الاقتصادى للبلاد ، تجسيدا دقيقا للغاية .

وكما كان الحال في المجال الاقتصادى الذى ابقى فيه المستعمرون على ملكية الاراضى الاقطاعية الضخمة ، فقد عملوا في المجال السياسى على ادخال اسلوب الحكم الدستورى العصرى القائم على نظام تعدد الاحزاب ، الى جانب تعضيد نظام الباشوية العتيق . وكان الانجليز والملك في حاجة الى الباشوات لابقاء السلطة التنفيذية تحت سلطانهم وتشكيل الحكومة المنصاعة لأوامرهم وشل النظام الدستورى .

وتشكلت منذ عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٤٠م ١٧ حكومة ، منها ١٣ تكونت برغبة الملك ، بالرغم من أنها جميعا لم تحظ على الاطلاق بغالبية اصوات الناخبين . وخلال هذه الفترة تولى حزب الوفد ، أكثر الاحزاب شعبية آنذاك مقاليد البلاد أربع مرات نتيجة الفوز الساحق في الانتخابات . ولكن ما تكاد الحكومات الوفدية في كل مرة تثير غضب الانجليز أو دوائر القصر ، حتى تقصى عن السلطة وتستبدل بها حكومات أخرى من باشاوات « لا حزبيين » .

وعلى النقيض من زعماء الاحزاب السياسية ، الذين وصلوا الى اعلى المناصب بالطرق الدستورية المشروعة ، كان ممثلو الارستقراطية الاقطاعية يتولون السلطة ويحصلون على الامتيازات من السراى ، وكانوا متعصبين للملكية . وكان « اصدقاء الملك » يضعون همهم الاول والاخير في البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة ، وكانت من الوسائل الحتمية لتحقيق هذا المآرب اقامة جسور « التفاهم المتبادل » بينهم وبين السفير البريطانى صاحب الطول والحول ، والذي كانت له دائما الكلمة الحاسمة في كافة المسائل السياسية الهامة .

وكان على قمة الهرم الاجتماعى في مصر كبار الاقطاعيين ، وكذلك كبار اقطاب البرجوازية الاحتكارية المالية والصناعية .

وكانت هذه الفئات تشكل القاعدة الاجتماعية لاستمرار السيطرة الانجليزية . وكان على رأس هذه الفئات الملك ورجال السراى ، مقر القيادة الرئيسى للرجعية المصرية والقوى الانجليزية الميول والاهواء . فليس من قبيل المصادفة أنه يتم اثناء الحرب وما بعدها تعيين كل من أحمد حسنين باشا وحافظ عفيفى باشا وهما من ذوى الميول الانجليزية المتعصبة في منصب رئيس الديوان الملكى . وكان فاروق الاول نفسه ملك مصر ، أكبر اقطاعى في البلاد ، يملك ٢٨ ألف فدان من الاراضى الزراعية ، تحتق له دخلا سنويا يقدر بـ ٢ مليون جنيه مصرى و ٨٠٠ ألف جنيه مصرى أخرى من ارض الاوقاف . (٤٤ ، ص ٢٩) . وكان افراد العائلة الملكية يمتلكون الاقطاعيات

ويدخل ضمن طبقة الاقطاعيين ١٢ ألف مواطن تزيد حيازة كل منهم على

٥٠ فدان من بينهم ٢١٤٥ اقطاعي كبير ، تزيد ملكية كل منهم على ٢٠٠ فدان

و ١٩٨ من أضخم الاقطاعيين تزيد ملكية كل منهم على الالف فدان (٢) .

ولقد لعبت هذه الطبقة دورا أساسيا في حياة البلاد السياسية ، فتم

من بين هذه الطبقة بالذات تعيين رؤساء الحكومات « اللإحزيين »

(أحمد زيور ، وعبد الفتاح يحيى ، واسماعيل صدقي ، وترفيق نسيم ، وعلى

ماهر ، وحسن صبرى ، وحسين سري) .

وكانت الضياع الكبيرة هي القاعدة الاقتصادية للطغمة الحاكمة (٥٠) ،

ص (٤١) . وكان كبار الاقطاعيين المصريين يقيمون كالعادة ، خارج البلاد أو

في القاهرة والاسكندرية (حيث تنفق ببذخ عشرات الآلاف من الجنيهات على

مظاهر الإبهة والانشغال) (٧٢ ، ص ٨٦) . وكان الاقطاعيون يستوظفون

المديرين وجيش كامل من الملاحظين بل والخبراء المسلحين لنهب الفلاحين

وحراسة المحاصيل والبيوت .

وكان الاقطاعيون يقومون بتصدير القطن ، واستثمار رؤوس الاموال

في الشركات التجارية والصناعية (وهي في الغالب أجنبية أو مشتركة) ،

مقربين بذلك للامبرياليين اقتصاديا وسياسيا .

وتشابت بشكل وثيق مصالح الاقطاعيين والامبرياليين ، كما هو الحال

في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة . وعمل ممثلو رأس المال الاحتكاري

من خلال البنوك والشركات المخططة وغيرها على زيادة توثيق

عرى الروابط مع رأس المال الاجنبي . وازداد تأثير رأس المال الاحتكاري

على الجهاز الحكومي بمصر بمقدار رسوخ قدرته الاقتصادية .

(١) كان الامير يوسف كمال يمتلك ٢٤ ألف فدان ، والامير محمد على

٧ آلاف ، وسامي البدرأوى ١٨ ألف ، ومحمد البدرأوى ١٢ ألف فدان .

(٢) تنسحب هذه البيانات على عام ١٩٥٢ .

وواجه الاقطاعيون والبرجوازية الاحتكارية الصناعية والمالية الكبيرة كل طبقات المجتمع المصرى الاخرى ، المتطلعة للقضاء على السيطرة الاجنبية ، وكذلك تصفية بقايا القرون الوسطى ، وخاصة الاقطاع والملكية المتهالكة .

وكانت البرجوازية الوطنية تشغل الدرجة الثالثة من السلم الاجتماعى ، وتنتمى اليها البرجوازية المتوسطة ولاسيما التجارية والصناعية وجزء من البرجوازية الكبيرة . ولم تكن مصالح هذه الفئات مرتبطة بالاحتكارات الاجنبية . وكانت البرجوازية الوطنية تعمل من اجل تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر . ولهذا كان من الضرورى ان تتولى السلطة السياسية .

وكانت البرجوازية الوطنية ساخطة من تسلط الاحتكارات الاجنبية وشرنية ضئيلة من الاحتكاريين والاقطاعيين المصريين ، ولجأت لحشد القوى الجماهيرية الثورية لتعزيز مواقعها . فمثلا ، نجدها قد اشتركت فى ثورة ١٩١٩ المناهضة للامبريالية . بيد انه بقدر تنامى دور الفلاحين والفئات المتوسطة والطبقة العاملة ، وكانت البورجوازية الوطنية تبتعد عن الثورة ، خشية الحركات الشعبية واسعة النطاق .

وناضلت البرجوازية الوطنية ، كجزء من أمة مقهورة ، ضد المستعمرين الانجليز ، ولكنها كطبقة مستغلة ، لم تستطع ان تصبح طبقة ثورية ثابتة المبدأ ، ولم تكن تستطيع او ترغب فى خوض غمار معركة التحرر الوطنى حتى نهاية المطاف .

ورد فى برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى : « ان البرجوازية الوطنية من حيث انها مزدوجة الطبيعة فهى فى ظل الاوضاع الراهنة فى البلدان المستعمرة والقابعة ، والتي كانت مستعمرة سابقا ، غير مرتبطة بالدوائر الامبريالية ، وهى مهتمة بشكل موضوعى بانجاز المهام الاساسية للثورة المعادية للامبريالية والاقطاع . وبناء عليه ، فلم ينضب بعد دورها التقدمى ، وقدرتها على المشاركة فى حل المسائل الوطنية العامة الملحة .

بيد انه بمقدار تعاظم التناقضات بين الكادحين والطبقات المالكة واندلاع الصراع الطبقي داخل البلاد فان البرجوازية الوطنية تبدى ميلا متزايدا للوفاق مع الامبريالية والرجعية المحلية » (٢ ، ص ٤٧) .

وصف إبراهيم عبّاس الكاتب المصري التقدمي البرجوازية الوطنية المصرية وصفا صائبا حين قال : « لقد ناضلت الامبريالية والاقطاع ، تماما مثلما ناضلت ضد الاشتراكية ، وكانت دائما تعمل من أجل اصلاحات محدودة للفلاحين ومن أجل تحسين ضئيل لوضع العمال . . . وكانت تدعم الفلاحين في نضالهم ضد كبار الاقطاعيين وحاولت ان تخضع لنفوذها جماعات العمال غير المنظمة ، وكانت تعمل في كل مرة على واد الحقوق الديمقراطية للطبقة العاملة ، لانها كانت تشعر ان هذه الطبقة تسعى من خلال الثورة الوطنية نحو الهدف ، الذي يتجاوز بكثير حدود الاستقلال السياسي المتواضع » (١٣٠ ، ص ٤٦) .

وكانت جميع المشاريع التجارية والصناعية والمالية العاملة في مصر ، مهما كان حجمها تتبع الاجانب وتخضع لادارتهم حتى بداية الحرب العالمية الاولى مباشرة . وابتان سنوات الحرب العالمية الاولى ، ولاسيما بعد اعلان الاستقلال الشكلي عام ١٩٢٢ ، حدثت تطورات جوهرية . وابتداء من الثلاثينيات قام المصريون من جديد بتأسيس اغلب المشاريع والشركات المساهمة التجارية والصناعية . (جدول ٤) .

جدول (٤) :

تقسيم رأس مال الشركات تبعا للسمة الوطنية

(٧٢ ، ص ٦٨ ، ١١٧ ، ص ٦٥)

بالجنيه المصري

المصري	الاجنبى	الاجمالى	
٦٠٠٦٦٣٥	٦٠٧٣٣٧٥١	٦٦٧٤٠٣٨٦	رأس مال الشركات ، المؤسسة حتى عام ١٩٣٣
٢١٠٤١٥٦٦	٥٦٧٧٠٤٨	٢٦٧١٨٦١٤	رأس مال الشركات المؤسسة ما بين ١٩٣٣ حتى ١٩٤٨
١٩٢٦٠٦٣٢	٥٢١٣٣٧٨	٢٤٤٧٤٠١٠	زيادة رأس المال (١٩٣٣ - ١٩٤٨)
٤٦٣٠٨٨٣٣	٧١٦٢٤١٧٧	١١٧٩٣٣٠١٠	الاجمالى في عام ١٩٤٨
٢٩	٦١	١٠٠	النسبة المئوية في عام ١٩٤٨

نوه عبد الله أباطة في بحثه « حصة رأس المال الاجنبى فى اقتصادنا الوطنى » (١) ، أن رأس المال الاجنبى المستثمر فى الاقتصاد المصرى حتى عام ١٩١٩ بلغ ١٠٢٢٩٥ ألف جنيه مصرى بنسبة ٩١٪ من اجمالى رؤوس الاموال المستثمرة . (٧٢ ، ص ٦٧) . أى أن رأس المال الاجنبى بالفعل كانت له الهيمنة المطلقة فى الاقتصاد المصرى

ويبين الجدول الذى وضعه عبد الله أباطة أن حصة رأس المال المصرى فى الشركات المساهمة كان يتزايد حتى بلغ فى عام ١٩٤٨ نسبة ٣٩٪ ، وأبان سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات الاولى التى أعقبتها كانت ودائع المصريين فى شتى المشاريع الاقتصادية أزيد بكثير عن ودائع الاجانب . فبلغت حصة رأس المال المصرى خلال أعوام من ١٩٣٤ حتى ١٩٣٩ فى الشركات المساهمة التى أعيد تأسيسها من جديد نسبة ٤٧٪ ، وخلال الأعوام من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٥ نسبة ٦٦٪ ، والأعوام من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٨ نسبة ٨٤٪ . (٧٢ ، ص ٦٨ ، ١١٧ ، ص ٦٥) .

وتشهد الاحصاءات الرسمية عام ١٩٤٨ على النمو الملموس للبرجوازية الصناعية المصرية : ففي عام ١٩٤٧ كان هناك ٣٠٦ ألف مصرى من أصحاب المشاريع الصناعية وألف أجنبى (ودخول تقدر بحوالى ٣١٨٥ ألف جنيه مصرى للمصريين و ٢٨٣ ألف جنيه مصرى للاجانب) . وقد استنتج شارل عيسوى من هذه الأرقام أن الجزء الأكبر من قطاع الصناعة كان مركزا فى أيدي المصريين (٢٥٠ ، ص ٢٤٤) . زد على ذلك أن شارل عيسوى لم يساوره الشك فى أن نصف الشركات المساهمة المصرية العاملة فى مصر كانت (حتى قيام ثورة ١٩٥٢) ملكا للمصريين . (٢٥٠ ، ص ٣١٩) . وهكذا كان ضعف البرجوازية يرجع بادىء ذى بدء الى الطبيعة الاستعمارية للاقتصاد وعدم نضج العلاقات الاجتماعية فى مصر قبل الثورة . وكانت عملية التفاوت

(١) وضع الجدول عبد الله أباطة رجل الاقتصاد المصرى ، بعد حسابات معقدة .

الطبقي (في المجتمع الرأسمالي) أبعد ما تكون عن الاكتمال وقد كبح جماحها
يشكل مصطنع ، وكانت البرجوازية المصرية في طور التكوين .

ويرجع السبب الآخر في ضعف البرجوازية الوطنية الى نجاح الامبريالية
في شق صفوف البرجوازية المصرية الفتية ، واستقطاب اشد الفئات ثراء
من القمة الاحتكارية الاقطاعية والبيروقراطية في مجال البنوك للتعاون معها .
وكان وجود هذه الطبقات من أصحاب الامتيازات يعرقل عملية توحيد
صفوف البرجوازية الوطنية . وكانت الهوة سحيقة بين فصيلتي البورجوازية
سواء في العلاقات الاقتصادية او السياسية .

وأخيرا ، يرجع ضعف البرجوازية الوطنية المصرية الى تكوينها القومي
والديني المختلط . فكانت هناك فروق شاسعة بين المسلمين والاقباط ،
ولعبت البرجوازية التي كانت تتكون من ممثلي الاقليات القومية ومن
المسيحيين أو اليهود دورا هاما ويتضح « تناسب القوى » بين هذه
المجموعات من تصنيفات قوائم مديري الشركات (في عام ١٩٥١) . فمن بين
١٤٠٦ فرد كان يوجد ٣١٪ مسلم مصري و ٤٪ اقباط ، و ١٨٪ يهود
و ١١٪ سوريين ولبنانيين و ٨٪ يونانيين وارمن و ٣٠٪ أوريين (٨٦ ،
ص ٨٩) .

ولم تكن البروليتاريا المصرية ، مثلها مثل البرجوازية الوطنية ، حتى
نهاية الحرب العالمية الثانية قد تشكلت ملامحها بعد سياسيا وتنظيميا
كطبقة مستقلة .

وتبعاً لتقديرات عام ١٩٤٥ ، بلغ اجمالي عدد عمال الصناعة ٣٦٢
الف ، علاوة على ٣٠٠ ألف عامل تقريبا يشتغلون في مختلف الورش والمعامل
والمشاريع الثانوية (التي تخدم جيوش الحلفاء) ، وبالإشتراك مع عمال
البناء والنقل والمواصلات ، والعاملين في منطقة قناة السويس من البحارة
وعمال الشحن والتفريغ بلغ في عام ١٩٤٥ حوالي مليون عامل ، وتبعاً
لاحصائيات عام ١٩٤٧ بلغ عدد العمال (باستثناء العمال الزراعيين) ١١٧٦
الف (١١٣) . ويقدم تعداد السكان لعام ١٩٤٧ الرقم نفسه تقريبا ، فقد
بلغ فيه عدد العمال المشتغلين في صناعات التعدين والبناء ٨٣٥ ألف عامل ،
وإذا أضفنا اليهم عمال النقل والمواصلات يبلغ عددهم ١.٣٨ ألف عامل

(وقد كانوا في عام ١٩٣٧ ٧٤٩ ألف عامل) (٦٤ ، ٦٧) . وتدل هذه الأرقام على الزيادة العددية الهائلة للطبقة العاملة خلال الفترة الممتدة من ١٩٣٧ وحتى ١٩٤٧ .

ولكن أعداد البروليتاريا الحديثة كانت أقل كثيرا في مصر ما بعد الحرب ، وفحوى الأمر ، أن الإحصائيات المصرية لا تفرق بين البروليتاريا الحديثة وبين الحرفيين ، والصناع اليدويين وعمال الورش الصغيرة . ففي عام ١٩٤٧ بلغ عدد عمال الصناعة الحديثة (أى المشتغلين في مشاريع يزيد عدد العاملين في كل منها على عشرة عمال) ٢٧١ ألف عامل مقابل ١٧٠ ألف في عام ١٩٣٧ . (٦٤) . ولو أضفنا لهذا الرقم عدد العمال المشتغلين في المشاريع الكبيرة وطرق النقل ، يمكن أن نستنتج أن عدد البروليتاريا الحديثة خلال عامي ١٩٤٥ — ١٩٤٦ (باستثناء الذين حرّموا من عملهم خلال هذه الفترة) حوالى ٤٠٠ — ٤٥٠ ألف عامل .

وازدادت كثيرا كثافة أعداد البروليتاريا الصناعية . . فمثلا ، في عام ١٩٤٧ بلغ عدد العاملين في ٥٨٧ مشروعا كبيرا ما يزيد على ٢٠٠ ألف فردا ، أى حوالى ٦٠٪ و ١٤٠ ألف عامل كانوا يشتغلون في ٦٤ مشروعا من أضخم المشاريع (التى يزيد تعداد العاملين في كل منها على ٥٠٠ عامل) ، أى ثلث تعداد العمال المشتغلين في الصناعة تقريبا . (١٠٨ ، ١٩٤٨ ، ٦٤ ، ٦٥) .

ويبلغ عدد عمال مصانع الغزل والنسيج في المحطة الكبرى حوالى ٢٦ ألف ، وفى الاسكندرية حوالى ١٠ آلاف عامل ، وفى بعض مصانع السكر والدخان وغيرها ٢ — ٣ ألف عامل .

وكان وضع الطبقة العاملة في مصر الملكية مزرية للغاية ، وكانت تعاني من وطأة الاستغلال المزدوج من جانب المحتكرين المصريين والاجانب معا (١) .

(١) للمزيد من التفاصيل ، انظر : ١١ ، ص ١٠٠ — ١٨١ ، ١٢ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٨ .

وكانت قوانين العمل متواضعة اذا ما قورنت بثيلاتها في البلدان العربية الاقل تقدما في المجال الصناعى مثل العراق وسوريا ولبنان والعربية السعودية فعلى سبيل المثال ، لم يكن في مصر قانون يحدد ساعات العمل حتى عام ١٩٥٢ . وكان يوم العمل محسدا بتسع ساعات في المحال التجارية والمستشفيات والمشاريع الصناعية الضارة بالصحة وحدها بينما كان يوم العمل محسدا بسبع ساعات في مواقع العمل نفسها بسوريا) . ولم تكن قوانين العمل المصرية تنص على الراحة الاسبوعية لعمال الصناعة (٧٢ ، ص ٩١) ، وكان أغلب العمال يعملون ٦٠ ساعة اسبوعيا فأكثر . وفي نهاية الاربعينيات وبداية الخمسينيات كان ١٥٪ من العمال يشتغلون اكثر من ٨٠ ساعة في الاسبوع و ٤٠٪ أكثر من ٧٠ ساعة (٥٥ ، ١٩٥١ ، رقم ٢٣ ، ص ١٧) ، ولم تكن هناك على الاطلاق أية قوانين لحماية العمل .

وانتشر على نطاق واسع أسلوب تأجير العمال من الباطن . ولم يكن غالبية المقاولين يوقعون أية عقود عمل جماعية مع العمال ، ولذا فانهم لم يتمكنوا من ارغام المقاولين على تطبيق قوانين حماية العمل . وصدر في عام ١٩٥٠ فقط قانونا ينظم عملية توقيع الاتفاقيات الجماعية بين المقاولين وبين النقابات ، ولكن الواقع يثبت أنه قد تم تجاهل هذا القانون في معظم الحالات .

وكانت مصر تتبوا احدى المواقع الاولى في العالم في مجال استغلال عمل الاطفال وتبعها لاحصائيات اتحاد النقابات العالمى ، فان الاطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٩ — ١٤ سنة (حوالى ٦٠ ألف) كانوا يشكلون نسبة ١٠٪ من اجمالى عدد العمال المصريين (٥٥ ، ١٩٥١ ، رقم ٢٣ ، ص ١٧ ، ١٤ ، ص ٢٤٧) ، علاوة على ذلك فان أجرهم كان يصل الى ثلث الاجر الذى يتقاضاه العامل البالغ . ووفقا للبيانات التى اوردها شارل عيسوى ، فان عدد الاطفال في عام ١٩٥١ كان يشكل نسبة ٧٪ من العمال (٢٥ ، ص ٢٦٨) . وكان هناك حوالى ٨٠ ألف امرأة تشتغل في قطاع الصناعة المصرى . ولم تكن هناك أية قوانين بالمرّة تحمى عمل المرأة .

وكانت المرأة تتقاضى عن عملها أجرا يتراوح ما بين ثلث وحتى نصف أجر الرجل العامل . (١١ ، ص ١٧٩) .

ويلاحظ أن البيانات الخاصة بالوزن النوعى لعمل المرأة والاطفال في قطاع الصناعة متناقضة غاية التناقض . فتبعنا لبعض الاختصاصات المشوشة ، تزايد هذا الوزن من ٢٥ ٪ مقابل ١٥ ٪ حتى الحرب . (٥٥ ، ١٩٥٢ ، رقم ٣٠) .

وبلغ في يوليو عام ١٩٤٤ متوسط أجر العامل الاسبوعى ١١٥ قرشا ، وفي يولية ١٩٤٦م بلغ ١٢٥ قرشا ، وفي يناير ١٩٤٨ بلغ ١٣٩ قرشا ، وفي يناير ١٩٥٠ بلغ ١٤٩ قرشا ، وفي يناير ١٩٥١ بلغ ١٨٩ قرشا . بيد أن زيادة الاجور اثناء فترة الحرب ، والسنوات الاولى التى اعقبتها سواء بسواء متخلفة دائما عن مؤشرات الاسعار ، وتكاليف المعيشة .

زد على ذلك ، أن متوسط الاجر ، كما نوه شارل عيسوى ، لا يكون فكرة كاملة عن حجمها الحقيقى لان البلاد كانت تموج بفئات عديدة من العمال الاجانب والشوام (حوالى ٥ ٪ من اجمالى عدد العمال قبل الحرب ومن ١ - ٣ ٪ خلال سنوات ما بعد الحرب) والتي كانت أجورهم تزيد بحوالى ثلاث أو أربع مرات عن أجور المصريين ، (٧٩ ، ص ٢٤٣ ، ٢٥ ، ص ٢٦٧) وتبعنا للبيانات الرسمية ، فان الاجور الفعلية للعمال تدهورت من يناير ١٩٤٢ وحتى ١٩٥٠ بنسبة ٥٣ ٪ فى المتوسط (١٠٨ ، ١٩٥٧ ، رقم ٢ ، ص ١) . وكان هذا أقل من حد الكفاف الأدنى وأقل من قيمة القوى العاملة .

وأدت المعدلات العالية لزيادة سكان الريف النسبية الى الاسراع فى عملية الهجرة الى المدن ، ولاسيما اثناء الحرب . بيد أن عملية الهجرة الى المدن لم يواكبها عملية تحول الفلاحين السابقين الى بروليتاريا مصرية . لقد اتخذوا بشكل أساسى صفوف ائسباه البروليتاريا بل وكذلك حالة البروليتاريا ، مؤدين بذلك الى تضخم جيش العمل الاحتياطى المتضخم أصلا .

وتعطى الاحصاءات الرسمية فكرة تقريبية للغاية عن تعداد أشباه البروليتاريا وحتالة البروليتاريا (أى الافراد ذوى الدخول العفوية ، من أشباه العاطلين أو العاطلين تماما) . وتبعاً لبيانات ١٩٤٧ ، نجد فى فصلى « الافراد غير المؤهلين » و « الافراد العاطلين » (ممن تزيد أعمارهم على خمس سنوات) الأرقام التوضيحية المتتالية الآتية : ١٥٧. ألف (من بينهم ١١٢٣ ألف رجل) و ٢٢٢٧ ألف (من بينهم ١٠٥٤ ألف رجل) ، والاجمالى ٣٧٩٧ ألف فرد (٦٧ ، ٦٤ ، ١٩٤٧) .

وبالرغم من أن البروليتاريا المصرية كانت تأخذ بأساليب الانتاج المتطورة (كالتركيز الشديد) ، إلا أنها كانت تتميز من حيث تركيبها وبنيتها تميزاً كفيّاً عن الطبقة العاملة فى بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية . وكانت نسبة العمال المهرة ضئيلة للغاية . ولم يكن بين صفوف البروليتاريا تقريباً أى متخصصون فى فروع الانتاج العصرية مثل عمال الحديد والصلب وبناء الماكينات والاجهزة وعمال المعادن والكهزباء وغيرها . وكانت الغالبية العظمى من بروليتاريا الصناعة هم عمال الغزل والنسيج وعمال الصناعات الغذائية . وكانت هناك فئات عريضة تشتغل فى الانتاج الريفى والحرفى ، وكانت ظاهرة تنقل القوى العاملة من مكان لآخر منتشرة . . .

زد على ذلك ، أن الطبقة العاملة المصرية كانت حديثة العهد للغاية كطبقة (معظمهم عمال من الجيل الاول) ولذا فلم تكن لديهم خبرة فعلية بالنضال السياسى الجاد .

وكانت الغالبية العظمى من الطبقة العاملة تقع تحت تأثير شتى التيارات السياسية والسياسية الدينية البورجوازية والبرجوازية الصغيرة ، وكذلك تحت تأثير الافكار البرجوازية الصغيرة فى المجال الايديولوجى .

والدليل على أن الطبقة العاملة لم تتوحد ايدولوجيا وسياسيا وتنظيميا أن معظم أفرادها لم يكونوا أعضاء فى النقابات . فمثلاً ، نجد فى عام ١٩٤٩ أن ١٩.٥ ٪ فقط من اجمالى عدد المشتغلين فى قطاع الصناعة كانوا أعضاء

نقابيين (١) . (١٠٦ ، ١٩٤٩ ، رقم ٣) .

ولذا فإن « لواء القيادة لم ينعقد للطبقة العاملة في الثورة المناهضة
للامبريالية أثناء مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطنى » (٣٧ ، ص ٧ ،
٣٨ ، ٢٤) . وكانت إحدى الأسباب فى قصور الحركة العمالية تكمن فى أن
العمال المهرة والاكثر وعيا وادراكا والجزء المثقف من البروليتاريا ، كانوا
أساسا من الاوربيين والشوام .

زد على ذلك أن الطبقة العاملة كانت تلعب دورا متزايد النشاط فى
النضال التحررى للشعب المصرى . وظهر هذا بحدة خاصة خلال فترة
مد الحركة المعادية للامبريالية (فبراير - يولية ١٩٤٦ ، واكتوبر
١٩٥١ ، ويناير سنة ١٩٥٢) . وبالرغم من أن الطبقة العاملة لم تتزعم
حركة التحرر الوطنى ، فانها كانت من أهم القوى المحركة .

ان تطور العلاقات الرأسمالية فى مصر أثناء فترة ما بين الحربين
العالميتين وعلى وجه الخصوص ابان سنوات الحرب العالمية الثانية ،
والنمو الهائل لسكان المدن ، وزيادة أعداد المشاريع التجارية والصناعية ،
وتطور جهاز الدولة ، وتضخم عدد أفراد الجيش والبوليس ، وتطور نظم
التعليم المتوسط والعالى أدى بالاضافة الى تعاظم حجم الطبقة العاملة الى
النمو السريع للبرجوازية الصغيرة فى المدن ولثقفى البرجوازية الصغيرة
خاصة .

ووضع القصر فى نضج الطبقتين « الاساسيتين » ، البرجوازية
والبروليتاريا ، فى المقدمة الفئات المتوسطة العديدة فى المدن ، وهى الجزء
الاكثر ثقافة وتشكلا من أبناء الشعب . ومنذ عام ١٩٣٧ تزايدت أعداد
الاطباء وغيرهم من المتخصصين فى مجال الطب من ٣٣٣ الف حتى ٧٥ الف

(١) تشكلت أول نقابة مصرية من عمال مصانع الدخان فى عام ١٩٠٣ .
ولكن المدى الحقيقى للحركة العمالية بلغ ذروته بعد انتهاء الحرب العالمية
الاولى . وفى عام ١٩٤٢ فقط تمكنت الطبقة العاملة من استصدار قانون
يبيح تكوين النقابات وممارسة نشاطها رسميا .

في عام ١٩٤٧ ووصل العدد ١٠ آلاف في ١٩٦٠ ، وازداد عدد الكيبيائيين والصيدلة من ١٢ ألف حتى ١٦ ألف في عام ١٩٤٧ وازداد عدد المدرسين من ٣٥ ألف الى ٥٢ ألف في عام ١٩٤٧ و ١١١ ألف في عام ١٩٦٠ ، والكتاب والصحفيين من ١٢ ألف حتى ٨٢ ألف في عام ١٩٤٧ ، والموظفين الكتابيين من ٢٣ ألف حتى ١٢٧ ألف في عام ١٩٤٧ ، والمهندسين من ٤ ألف حتى ١٥ ألف في عام ١٩٤٧ (٨٦ ، ص ٨٧ ، ٨٨ ، ٢٥ ، ص ١١٤) . وتنامى كثيرا عدد ضباط الجيش .

وكانت هذه هي القوة الاجتماعية ، التي أطلق عليها « البراوى » رجل الاقتصاد المصرى تعبير « الطبقة المتوسطة الثورية الجديدة » . ويدخل في عداد هذه الطبقة :

(أ) موظفى الحكومة الصغار والمتوسطين ، بما في ذلك معلمى المدارس وضباط البوليس والجيش .
(ب) موظفى الفئات الدنيا والمتوسطة ، المشتغلين فى جهات غير حكومية .

(ج) طلبة المعاهد الدراسية العليا .

(د) الحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين .

ويشير البراوى قائلا : « كانت هذه هي القوى الاجتماعية الجديدة ، التى أخذت وضعها رويدا رويدا فى الحياة . وكانت هذه القوى بالتاكيد ، قوى ذات فكر ثورى وكانت تجسيدا للسخط على الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى البلاد » . (٧٢ ، ص ٧٧) . وكانت البرجوازية الصغيرة والمثقفون مستأؤون من سيطرة رأس المال الاحتكارى الاجنبى والمحلى ، الذى أدى الى افلاس الصناع والتجار وعمال الحرف اليدوية الصغار وكانت هذه الفئات خلال السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية خاضعة تماما لرأس المال الكبير ، الذى يستغلها بلا رحمة أو هوادة (١) .

(١) كانت هذه الفئات جميعا فى الثلاثينيات والاربعينيات من القرن العشرين ، تابعة تقريبا لاصحاب المتاجر الكبيرة . وكالعادة ، كان الحى أو المنطقة بأكملها تعمل لحساب شخص واحد . زد على ذلك أن أسر الصناع بكامل أفرادها كانت تشتغل .

وكان الوضع الاقتصادي للبرجوازية الصغيرة مزعزعا للغاية ، الامر
الذي يستل عليه من الزيادة المستمرة في اعداد المفلسين من التجار .
لوحظ في عام ١٩٤٧/٤٨ وجود ٣٠ حالة افلاس ، وفي ١٩٥٠/١٩٥١ وجود
١٠٩ حالة افلاس ، ومن يناير حتى سبتمبر ١٩٥١ وجود ٩٤ حالة افلاس ،
وخلال الفترة نفسها من عام ١٩٥٢ وجود ١٤٤ حالة افلاس . (٤٩ ،
ص ١٩) .

وكان الصناع بعد اشهر افلاسهم ، نادرا ما يتحولون الى عمال ،
وغالبا ما يتحولون الى حثالة بروليتاريا . كتب البراوي يقول : « لقد فقد
المواطنون من اصحاب الحرف — الصغيرة الامل في التقدم ، بسبب سيطرة
المصالح الكبيرة والاحتكارية على الحياة الاقتصادية للبلاد ، حتى ان حالة من
السخط والاستياء عمت اوساطهم في سنوات الحرب بسبب الارباح الفاحشة
التي كانت تتخم جيوب كبار الرأسماليين والاجانب » (٧٢ ، ص ٧٨) .

وكان موظفو الحكومة والقطاع الخاص الصغار والمتوسطون يعانون
من قسوة العمل وضالة الاجور وصعوبة الترقى والتدرج في السلم الوظيفي ،
وكانت رواتب واجور صغار الموظفين متجمدة لمدة ١٥ — ٢٠ عاما من
الخدمة وكان هذا هو ايضا وضع معلمى المدارس وضباط الجيش
والبوليس . وكانت الرتب العسكرية ابتداء من رتبة رائد الى اعلى تمنح
للاثرياء وحدهم : وبالرغم من ذلك فان رواتبهم لا تقارن بحال من الاحوال
بالمرتبات الفاحشة التي كان يتقاضاها كبار الموظفين المدنيين والعسكريين
المنحدرين من سلالة الاقطاعيين وكبار البرجوازيين . وتفشيت في جهاز
الحكومة آفات المحسوبية والفساد والرشوة . وانتشرت البطالة على نطاق
واسع في مصر في الاربعينيات والخمسينيات بين اوساط التخاضلين على
مؤهلات التعليم العليا واصحاب الاعمال الحرة (٧٢ ، ص ٧٨ ، ٢٥ ،
ص ٣٩٧) .

ونلاحظ أن الطبقات الوسطى في البلدان ذات البنية الاقتصادية التابعة للاستعمار والتي تتميز بالتركيب الطبقي غير المكتمل تختلف من حيث وضعها الاقتصادي والسياسي الاجتماعي عن مثيلتها من الطبقات الوسطى في البلدان الرأسمالية المتطورة في أنها تقف بالقرب من الطبقات الكادحة أكثر من قربها للبرجوازية . ونظرا لأن الرأسمالية وصلت مع الاستعمار لهذه البلدان ، فإن الطبقات الكادحة ، بما في ذلك الفئات المتوسطة تكن البغض والكره لكل من الامبريالية والرأسمالية سواء بسواء . زد على ذلك أن الطبقات المتوسطة تتميز بعدم التجانس وكثرة التنوع الشديد من حيث الوضع الاقتصادي والسياسي والمستوى الثقافي والفكري ، وكذلك التعليم وغيره . ويرجع التفاوت والتنوع بين أوساط الطبقة البرجوازية الصغيرة الى وضعها الوسط بين الطبقتين « الأساسيتين » ، مما يتسبب في عدم ثباتها وتناقضها .

وتكمن أهم الخصائص المميزة للطبقات المتوسطة في أنها تميل بصعوبة للتكاتف والاتحاد ، وخاصة من وجهة نظر تكوين التنظيمات الطبقية الخالصة . وهذا يفسر السبب في أن الطبقات الوسطى كانت في ظل الأحوال السائدة في مصر المصدر الأساسي ، الذي تأخذ منه أهم الأحزاب المناهضة للامبريالية كوادرها سواء اليسارية (مثل التنظيمات الشيوعية ، والوفديين اليساريين) ، أو اليمينية الموالية للفاشية من حيث أساليبها التنظيمية (مثل « مصر الفتاة » و « الإخوان المسلمين » وغيرها) .

ولا تحتوي بعد الأبحاث الماركسية عن تصنيفات محددة لشتى الفئات المندرجة بين صفوف الطبقات المتوسطة في بلدان آسيا وأفريقيا . وهناك محاولات من هذا النوع بذلك في أبحاث الغرب العصرية .

فمثلا ، يقسم بيرجر ، عالم الاجتماع الأمريكي ، الطبقة المتوسطة الى

مجموعتين رئيسيتين هما :

١ - صفار التجار والحرفيين ، وهم يشتغلون أساسا لحسابهم الخاص ، ولا تمثل دخولهم أو تأثيرهم في حياة البلاد السياسية والاقتصادية أثرا يذكر .

٢ - فئة مختلطة تضم اصحاب المهن الحرة (مثل الاطباء والمحامين وغيرهم) ، القيادات الادارية والفنية لمختلف المشاريع والمصالح ، وكبار الموظفين والموظفين ومديرو المكاتب ورجال الدين . وينسوه بيرجر ، أن « الطبقة المتوسطة » في بلدان الشرق العربى من حيث العدد هى أكبر طبقات المجتمع (فى المدينة) وأكثرها تنظيما وثقيفا .

كتب الباحث الأمريكى تشارلز كريمز ، وكأنه يواصل تصنيف بيرجر ، يقول ان خريجى المعاهد التعليمية العالية يشكلون الجزء الرائد والكبير فى « الطبقة المتوسطة » وصفوتها ، التى لا تتعدى أعدادها فى أى بلد عربى عن ٥ ٪ من السكان . بيد أن أكبر الجماعات تعدادا من السكان وجدت صفوفها تحت قيادة هذه الصفوة الجديدة . وكان هؤلاء هم المواطنون الذين يطلعون على الصحف ويترددون كثيرا على الاجتماعات السياسية ويشاركون بنشاط فى الحياة الاجتماعية والسياسية . وهم أصحاب المحال الصغيرة والحرفيون المهرة وعمال المدن وصغار الموظفين المدنيين الذين يقلون عن الصفوة من حيث التعليم ، والوضع الاقتصادى . وبلغت أعدادها فى مصر ٢٠ - ٢٥ ٪ من السكان (٧٧ ، ص ٨٧ - ٨٩) .

ان كل هذه « التشكيلة » المعقدة ، التى نسميها بالطبقات الوسطى فى المدن كانت بمثابة أكبر قوة ثورية منظمة مناهضة للامبريالية فى المجتمع المصرى ما بعد الحرب . وكان يشبهها تقريبا الفلاحون المتوسطون من حيث وضعهم الاقتصادى وميولهم وايدىولوجيتهم ، وكذلك جزء كبير من الفلاحين الاغنياء .

ولعب المثقفون الوطنيون المصريون دورا كبيرا فى حركة التحرر الوطنى بعد ان أخذت أعدادهم فى التزايد حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية والسنوات الاولى التى أعقبتها . وعندما نتحدث عن ثورية البرجوازية الصغيرة ، فائنا نعننى بهذا بادىء ذى بدء ثورية مثقفى البرجوازية الصغيرة التقدمية ، والذين قام من بينهم بالدور الرائد ضباط الجيش والطلبة ومعلمى مراحل التعليم المتوسطة والعليا ، وكذلك صغار الموظفين

والمتوسطين ، ولا نغنى التجار وأصحاب المحال الصغيرة . وإذا كانت جنود الغالبية العظمى منها نابعة من البرجوازية الصغيرة ، فإنه يمكن تقسيمها الى ثلاث تقسيمات متفاوتة من حيث معتقداتها :

١ — المثقفون ، حماة المصالح الاقطاعية الكبرى والبرجوازية الاحتكارية والملكية وكانت هذه الفئة عالية الرواتب قليلة العدد .

٢ — المثقفون من نوى الميول المعادية للسيطرة الانجليزية ولتجمعات الطبقة الحاكمة ، التي كانت تشكل قاعدة اجتماعية للامبريالية . وكان افراد هذه الفئة اكثر عددا وكانت تنقسم بالوطنية والبطولة ، بيد أنها لم تكن ثورية على طول الخط .

٣ — المثقفون الديمقراطيون ، وكانت أعدادهم تزيد بقليل عن أعداد الفئة الاولى ، ويقولون عن أعداد الفئة الثانية بكثير . وكانت هذه الفئة من أشد فئات المثقفين المصريين وطنية وثورية .

وقد تنامي كثيرا واستمر يتنامى دور البرجوازية الصغيرة ودور مثقفي البرجوازية الصغيرة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية . وينوه البراوى بانصاف قائلا ؛ ان تأثيرها على سير الاحداث في سنوات ما بعد الحرب كان اكثر بكثير من القدرات المادية الفعلية المتاحة لهذه الطبقة ، وكان خطر الفقر والبؤس كالسيف المسلط دائما على رقاب الغالبية العظمى من أبناء الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة . وهذا يفسر راديكاليته وثوريتها .

وقد لعبت البرجوازية الصغيرة دورا سياسيا هاما للغاية واحداثت تأثيرا ايدولوجيا قويا في الجماهير العريضة من الكادحين ، بعد ان برزت كجزء من البرجوازية الوطنية أكثر راديكالية . ويرى البراوى بحق ، ان هذه الطبقة المتوسطة الجديدة المتنامية كانت أشد الطبقات ثورية في ظل الظروف السائدة في مصر ما بعد الحرب . (٧٢ ، ص ٨٠) .

وقد لعبت الطبقات الوسطى خاصة في المدينة (على حد قول البراوى « الطبقات الوسطى الجديدة ») دور القائد في نضال الشعب المصرى من أجل الاستقلال الوطنى .

وكانت جباهير الريف العريضة البروليتارية وشبه البروليتارية من الفلاحين المعدمين وصغار الملاك ، وكذلك العمال الزراعيين تشكل القاعدة الهرمية للمجتمع المصرى فيما قبل الثورة . وكانت هذه الطبقة تضم الغالبية العظمى من أبناء الشعب التى تعانى فى الوقت نفسه أشد المعاناة بسبب الحرمان والاستغلال .

ويشير رجال الاقتصاد ، المهتمين بدراسة أوضاع الفلاحين المصريين فيما قبل ثورة ١٩٥٢ الى مستوى معيشة الفلاحين المزرى خضوعهم الكامل لعسف وجور الاقطاعيين وأثرياء المزارعين ، الذين كانوا يؤدون كذلك دور المرابى للفلاحين (١) . وكان وضع عمال الزراعة صعبا للغاية ، حيث كان يتم استئجارهم للقيام بالانشغال الموسمية لمدة ١٠ - ١٥ يوما فى الشهر (٧٢ ، ص ٨٢) .

وينوه راشد البراوى أن الظلم والفقر والجهل والمرض كانت هى الآفات المنتشرة فى الريف المصرى . (٧٢ ، ص ٨١) . ولم يقتصر الامر عند حد مصادرة المحصول الزائد عند الفلاح ، بل تعداه لجزء من المحصول الاساسى ، وكان دخله « أقل بكثير من دخل اترابه فى أى بلد من بلدان العالم الاخرى » (٤٩ ، ص ٧١) .

وانتشر المرض نتيجة الظروف الصحية السيئة والفقر . وكانت (البلهارسيا والرمد الحبيبي والتيفود) سيوفا مسلطة على رقاب العباد فى الريف المصرى . وبلغت نسبة الاصابة بالبلهارسيا ، تبعا لما أورده البراوى من بيانات ، بما لا يقل عن ٥٠ ٪ من سكان الريف المصرى (٧٢ ، ص ٨٤) .

وكان كل مواطن من سكان الريف يعانى من الامراض الثلاثة معا . ومما يدل على المستوى الهابط للحالة الصحية ، رفض ١٦ من بين كل ١٧ فردا يستدعون لقائية الخدمة العسكرية ، بسبب عدم اللياقة البدنية والصحية . (١١١ ، ١٩٥٠/٩/٢٩) ، وانتشر الجوع والابوئة المعدية على نطاق واسع خاصة ابان سنوات الحرب : « عم الجوع البلاد ، واودى وباء

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : ٤٤ .

الملايا في صعيد مصر عام ١٩٤٣ بحياة ما يربو على مائة ألف مواطن ، وكانت اجسادهم هزيلة واهية لدرجة أنهم كانوا يفارقون الحياة عند ظهور أول أعراض الحمى ، وكانوا في أشد الحاجة للطعام ، لدرجة أنهم كانوا يبيعون الكينا التي تزودهم بها الحكومة » . (٧١ ، ص ٢١) .

وتفشيت الأوبئة ثانية بعد الحرب . فمثلا ، اندلع في مصر في أواخر سبتمبر وطوال شهر أكتوبر كله سنة ١٩٤٧ وباء الكوليرا ، الذي أزهق أرواح بضع مئات من المواطنين يوميا . (١١١ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٣١ / ١٠ / ١٩٤٧) .

وحرّم الفلاحون المنفجّون الأساسيون للخيرات المادية في البلاد من كافة حقوقهم السياسية . فلم يكن لهم نواب يمثلونهم في البرلمان ، ولم تكن لهم أية أحزاب سياسية . والحق ، أنه ظهر ابان سنوات الحرب العالمية الثانية « حزب الفلاحين الاشتراكي » ولم يكن به أى شىء من الاشتراكية سوى العنوان أو أى شىء من حياة الفلاحين سوى التسمية . وحرّم قانون ١٩٤٢ الذى أباح تكوين النقابات ، تنظيم أية نقابات للعمال الزراعيين .

ولم تكن الطبقات الحاكمة في مصر ما قبل الثورة مهتمة بحل المشكلة الزراعية . وتحت وطأة الازمة الزراعية الطاحنة ، طرحت على البرلمان مرتين في عام ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ مشاريع قوانين للإصلاح الزراعى ، رفضت في المرتين من الاغلبية البورجوازية الاقطاعية .

وكانت مصر عشية ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢م على شفى حفرة من الاضطرابات الفلاحية الجامحة . وخلال هذه الفترة وقعت بعض المصادمات ضد الاقطاعيين ، ورصدت بعض حالات استيلاء الفلاحين على ضياع اقطاعية ، وأخذ الفلاحون ينخرطون في غمار الحرب الفدائية في منطقة قناة السويس . بيد أن النضال التحررى لم يسفر عن حرب فلاحية واسعة النطاق ، كما حدث ، مثلا ، في الجزائر . والمهم أن الفلاحين كانوا احد القوى الأساسية في حركة الشعب المصرى المناهضة للامبريالية والاقطاع .

الأحزاب السياسية

الكتلة الوفدية — الأحرار الدستوريين — الحزب الوطنى — الهيئة السعدية

كان حزب الوفد أو الوفد المصرى هو أكبر الأحزاب السياسية فى مصر وأكثرها تأثيرا ونفوذا . وظهر الوفد فى أواخر عام ١٩١٨ ك لجنة لقيادة نضال التحرر الوطنى . وأصبحت هذه اللجنة فيما بعد نواة للحزب ، الذى تأسس بشكل نهائى فى أواخر عام ١٩٢٣ . وكان الحزب يمثل بحق تحالفا بين كافة القوى الوطنية ، التى هبت خلال الأعوام ١٩١٨ — ١٩٢١ . تناضل ضد السيطرة الانجليزية .

ويعتبر سعد زغلول (١) مؤسس الحزب وزعيمه الأول . وكان الهدف

(١) ولد سعد زغلول (١٨٦٠ — ١٩٢٧/٨/٢٣) فى قرية ابيان (محافظة الغربية) فى أسرة عمدة القرية الثرية . وأنهى تعليمه فى الأزهر عام ١٨٨٠ . وانضم لحلقة طلاب العلم عند جمال الدين الافغانى وتقرّب من محمد عبده . وعمل عام ١٨٨١ فى جريدة « الوقائع المصرية » ، التى كان يحررها محمد عبده . وشارك فى انتفاضة أحمد عرابى باشا ١٨٧٩ — ١٨٨٢ ، وتم القبض عليه بعد اخفاقتها ، ولكن سرعان ما أفرج عنه . ومنذ عام ١٨٨٤ عمل محاميا ، ومنذ عام ١٨٩٢ عمل مستشارا بمحكمة القاهرة للاستئناف . وفى عام ١٨٩٨ أنهى دراسته بكلية الحقوق جامعة السربون . ومنذ عام ١٩٠٦ وحتى ١٩١٢ شغل منصب وزير المعارف ، ثم وزير العدل . ومن خلال عمله فى هذين المنصبين حقق شهرة واسعة . فحاول مرة وبناء على أوامره تم تدريس العلوم الطبيعية باللغة العربية . وفى عهده تم ارسال بعثات من الطالبات لتلقى العلم فى الخارج . وترأس لجنة لتأسيس الجامعة . وكان منضما « لحزب الأمة » وشارك فى نشاط « الحزب الوطنى » وسعى لتوحيد صفوف الأقباط والمسلمين . وكان يقول « ان القضية المصرية ليست دينية ، وانما وطنية . ومصر ملك للأقباط ، كما هى ملك للمسلمين » . وتم انتخابه فى عام ١٩١٣ نائبا لرئيس الجمعية التشريعية . وفى عام ١٩١٨ تقدم مع اثنين من أنصاره للمندوب السامى البريطانى بمطلب الشعب المصرى فى الاستقلال . وبعد رفض مطلبه ، ترأس حركة التحرر (انتفاضة ١٩١٩ و ١٩٢١) . ونفى فى ربيع ١٩١٩ الى جزيرة مالطة ، ومنذ ديسمبر ١٩٢١ وحتى سبتمبر ١٩٢٣ سجن ونفى الى سيشيل . أسس حزب الوفد . وشكل فى يناير ١٩٢٤ أول حكومة وفدية ، بيد أنه اضطر فى نوفمبر من العام نفسه لتقديم استقالته بسبب دسائس السلطات الانجليزية . وترأس مجلس النواب فى ١٩٢٦ — ١٩٢٧ .

الرئيسي ، الذي طرحه حزب الوفد ، ينحصر في الحصول على الاستقلال
لمصر : زد على ذلك أن الوفديين كانوا يرون أن أهم وسيلة لبلوغ هذا
الهدف هو اجراء المفاوضات مع الامبرياليين وليس نضال الجماهير
الشعبية .

ولم يكن الوفد حزبا مؤلفا من كتلة واحدة ، بل كان يضم بين صفوفه
الاقطاعيين الصغار والوسط وممثلي البرجوازية التجارية والصناعية ، وفي
الوقت نفسه ممثلي البرجوازية الصغيرة والمتقنين والطلبة والعمال . وكثيرا
ما صرح زعماء الوفد ، بأن الحزب يعبر عن ارادة وامنى الشعب المصرى
كله .

والاعتقاد السائد ، أن هذا القول سليم الى حد بعيد ، فالوفد كان
يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية المصرية وكبار الملاك الليبراليين .
بيد أنه لم يكن حزبا بكل ما تحمله الكلمة من معانى وبالمفهوم العصرى ، أى
تنظيما يدافع عن مصالح طبقة محددة . وكان الوفد أشبه ما يكون بتنظيم
على شاكلة الجبهة الوطنية ، تضم بين صفوفها فئات وطبقات من المجتمع
المصرى متفاوتة فيما أشد للتفاوت . كتب البراوى يقول : « والحقيقة أن
الوفد كان يتكون من بضع مجموعات ذات خصائص طبقية مميزة متباينة
يؤلف بينها جميعا الوفاء وحده لماضى الحزب وشخص مصطفى
النحاس » (١) . (٧٢ ، ص ١٧٠) . ويؤكد غياب حزب طبقى خالص

(١) ولد مصطفى النحاس (١٩٧٩/٦/١٠ — ١٩٦٥/٨/٢٣) في قرية
سفود محافظة الغربية في أسرة صغيرة فقيرة . أنهى تعليمه بمدرسة الحقوق
بالقاهرة ، واشتغل بالمحاماة حتى ١٩٠٤ ، ومن ١٩٠٤ وحتى ١٩١٩ قاضيا .
وحتى عام ١٩١٨ عضوا بالحزب الوطنى . وفي نوفمبر ١٩١٨ عين عضوا
في الوفد (في البداية ممثلا لاعضاء الحزب الوطنى) . وفي ديسمبر ١٩٢١ تم
القبض عليه مع سعد زغلول وثنى الى جزر سيشيل ، ورجع الى الوطن في
يونيه ١٩٢٣ . وفي ١٩٢٤ نائبا ووزيرا للمواصلات ، ومن عام ١٩٢٤ ، وحتى
١٩٢٧ سكرتيرا للحزب . وفي يونيو ١٩٢٦ انتخب نائبا لرئيس مجلس النواب ،

للبرجوازية الوطنية صحة المقولة التي تنادى بعدم انتهاء عملية توحيد صفوف
البرجوازية الوطنية كطبقة .

وكان الوفد حتى الحرب العالمية الثانية يتمتع بنفوذ كبير بين أوساط
المواطنين في الريف والمدن والمثقفين البرجوازيين والصناع وعمال الحرف
اليديوية ، وبعض مجموعات من الطبقة العاملة ، وكذلك الفلاحين .
وكالعادة ، فإن التركيب الاجتماعي العريض للوفد ، والشبكة الواسعة من
اللجان المحلية ، والصحافة الواسعة الانتشار ، والشعارات الشعبية ، كانت
كلها عوامل عادت عليه بالفوز في الانتخابات . وكان الشعب يرى فيه حزبا
تقليديا لاستقلال مصر ويصوت لصالح مرشحيه .

ولم يكن للوفد عضوية وهيكل تنظيمي واضحاً بكل ما تحمله هذه
الكلمات من معنى (مثل بطاقات العضوية ، والاشتراكات وغيرها) . وكان
كل مواطن ممن يعرض شعارات الحزب ويصوت بجانب مرشحيه وقت
الانتخابات ، يعتبر وفدياً . وكان الحزب يتكون من جهاز تنفيذي قليل العدد
نسبياً (منه يتقدم المرشحون للانتخابات) ، وكذلك أعضاء هيئة تحرير صحف
الوفد ، وقد بلغ عددهم جميعاً بضعة آلاف . والحق ، أنه كانت توجد خلايا
حزبية في معاهد التعليم العالية وفي المصالح والمشاريع والقرى وغيرها ،
إلا أنه لم يكن لها هيكل محدد وكانت أشبه ما تكون بتجمعات للمتعاطفين .

وتشكل المذهب الايديولوجي والمبادئ السياسية للوفد متأثراً بالتحاليم
السياسية الاوربية نتيجة أن زعماء ومنظروا الحزب ، ممن تربوا وتلقوا
تعليمهم في أوربا تشبعوا بأفكار الغرب القومية البرجوازية والديمقراطية

وتم انتخابه في سبتمبر ١٩٢٧ ، بعد وفاة سعد زغلول ، رئيساً لحزب الوفد .
وفي ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦/١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٢
شغل منصب رئيس الوزراء . وفي سبتمبر ١٩٥٣ عادت اقامته ، وفي عامي
١٩٥٣ ، ١٩٥٤ مثل مرتان امام المحكمة الثورية العسكرية ووجه اليه اللوم
« المعنوي » للتغاضي عن تصرفات بعض رجال الحزب الكبار .

البرجوازية ، وحاولوا غرسها بشكل ميكانيكى فى التربة المصرية دون مراعاة التقاليد القومية العريقة فى مجال الثقافة والفكر الاجتماعى والدين .

وناضل منظروا الوفد ضد السيطرة الانجليزية ، وطالبوا بجلاء القوات الاجنبية، وبالرغم من ذلك، فان ميولهم ظلت متأثرة بأوربا، ووافقوا بلا تحفظ على زيادة الثقافة الاوربية وعلى المقولة التى تنادى بأن « الحضارة الاوربية كانت ارفع الحضارات فى العالم » . (٨٤ ، ص ٣٢٤) . وكانوا يفكرون فى استقلال مصر فى اطار القومية الليبرالية البرجوازية الاوربية بل وبعباراتها وكانت مهمتهم الاولى تنحصر فى التوصل الى اتفاق معقول مع بريطانيا العظمى ، مما يتيح لمصر — حسب رأيهم — فرصة الحكم الذاتى الداخلى ، المعترف به من النظام العالمى ، وفى الوقت نفسه كانوا على استعداد للاعتراف « بالمصالح البريطانية المشروعة فى مصر » .

وبالاضافة الى منظرى الوفد كان يطور افكار الليبرالية البرجوازية ويروج لها اكبر كتاب مصر من الكتاب الروائيين والاجتماعيين مثل عباس محمود العقاد واحمد امين وعبد القادر المازنى واحمد لطفى السيد وتوفيق الحكيم وغيرهم . ولم يكن جميعهم وفديين والاخرى لم يتعاطف جميعهم مع الحزب ، بيد ان كل منهم اسهم بنصيبه كبيرا ام صغيرا فى وضع نظرية عامة للقومية البرجوازية ذات النمط المحدد . وقد انعكست آراؤهم على نحو متكامل ومتسلسل فى كتاب « مستقبل الثقافة فى مصر » لطفه حسين ، الذى نشر فى القاهرة عام ١٩٣٨ . (١٢٠) (١) .

ويعكس كتاب طه حسين — الذى يعد افضل شهاد على عصره — بشكل بارز مدهش ميول الدوائر الليبرالية البرجوازية فى مصر فى الفترة التى أعقبت مباشرة توقيع معاهدة ١٩٣٦ . ويؤكد طه حسين أن الهدف القومى

(١) لمزيد من التفاصيل عن طه حسين انظر ٤١ ب ، ص ١٠٧ — ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٣٠ ، ٧٦ ، ص ٢٨٤ — ٣٠٢ .

الإسباس الذى ناضل من أجله جيلان من الوطنيين المصريين قد تحقق . وحدد الآفاق الجديدة التى تلوح أمام البلاد بفضل تحقق الاستقلال . وكانت أوربا تعتبر بالنسبة لطفه حسين العالم العصري (١) ، واقترح بأن مصر المستقلة يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من أوربا ، لأن هذا وحده يتيح لها بأن تصبح جزءا من العالم العصري . ولهذا فان المفزى الاصيل للمعاهدة الانجلو مصرية هو التوافق بين مصر وأوربا . وقد تعهدت مصر ، بعد توقيع المعاهدة ، أمام العالم المتحضر (الذى كانت تثق فيه) أن تسير على درب الاوربيين أى اشكال النظام الاجتماعى والجهاز الإدارى والتشريع (١٢٠ ، ص ٣٦) ومعنى أن تكون دولة أوربية (أى يكون لها حكومة مسئولة أمام البرلمان ، الذى ينتخب بالاقتراع الشامل) .

وكان طه حسين ينحنى أمام كل ما هو أوربى ، وعلى استعداد لتقبل الجوانب السلبية مع الجوانب الايجابية للحضارة الاوربية . كتب يقول : « يجب أن نسير على درب الاوربيين لنكون أندادا لهم فى الحضارة بخيرها وشرها ، وحلوها ومرها ، وعشقها وبغضها ، ومحبها ونمها » (١٢٠ ، ص ٤١ — ٤٢ ، ٤٥) .

ودعا طه حسين الى التوصل للمستوى الاوربى عن طريق الانصباغ فقط لاستيعاب منجزات الحضارة الاوربية ، وليس بواسطة التطوير الداخلى العضوى للحضارة المصرية . وبلا أدنى تردد وضع بلاده داخل نطاق البلدان الغربية ، بعد أن قبل تقسيم العالم الى معسكرين هما الغربى والشرقى . زد على ذلك أن الفوارق الدينية لم تشكل أمامه أية عقبة . والغرب عموما مرتبط بالمسيحية ، بينما مصر بلد اسلامى (٨٤) . وينوه طه حسين ، بأن

(١) كانت فرنسا تليها بكثير بريطانيا نموذجا مثاليا لطفه حسين ولغيره وللوفدين . أما ما يتعلق بالمذاهب والهيكل السياسية ، السائدة آنذاك فى ايطاليا والمانيا فلم تكن مألوفة لا لطفه ولا للوفد سواء بسواء . وأغرب الوفديون مرارا وتكرارا عن مخاوفهم بصدد تطلعات ايطاليا التوسعية تجاه مصر .

المجتمع المصري يفصل الدين عن الحضارة ويحدد بصرامة مجال كل واحد منها . فالدين مجال للعواطف والمشاعر ، وليس العقل .

ولذا يمكن تقبل « أسس الحضارة » الاوربية ، دون أن نقبل دينها .
(١٢٠ ، ص ٥٤) .

وكانت مشاعر الوطنية ومفهوم الامة بالنسبة لطله حسين ولأسلافه من القوميين المصريين (من أمثال أحمد عرابي ومصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وسعد زغلول) لا يتجاوز الحدود الإقليمية لمصر . بيد أن طه حسين (في أعقاب سعد زغلول) ميز المصريين الأصليين عن الأوربيين والشوام المقيمين في مصر والمهيمنين على الحياة الاقتصادية في البلاد . وكان يرى أن المسلمين والاقباط ينتمون على قدم المساواة الى الامة المصرية .

وكان الشعور القومي بالنسبة لطله حسين والوفديين أهم من أى شيء آخر (في مجال الروابط الاجتماعية) . والاسلام دين الغالبية العظمى من المصريين « يثلج صدورهم » ، وعواطفهم « ويعد عنصرا هاما من عناصر القومية المصرية » (١٢٠ ، ص ٨١) . والدين الذي تعتقه الامم الاخرى يجب أن يؤدي الدور الذي يؤديه الدين الاسلامي بالنسبة للغالبية العظمى من المصريين . ويجب على الاقباط المصريين دراسة الدين المسيحي « كقوة روحية » . ولكن الدين مهما كان له من « مغزى عاطفي » فهو لا يمكن أن يصلح لقيادة الحياة السياسية ومقياسا للسياسة القومية (٨٤ ، ص ٣٣٢ — ٣٣٤) .

ويشير الحوراني الى خاصية هامة من خصائص كتاب طه حسين الذي وإن كان يعد محصلة لنمط مجدد من القومية المصرية الخالصة ، فهو في الوقت نفسه يعد بمثابة الخطوة الاولى على طريق توسيع القومية المصرية لتصبح قومية عربية . (٨٤ ، ص ٣٣٥) .

كان الوضع في المراحل الاولى لنشاط الوفد في البلاد ، يعتبر أى مصري يعمل ضد الحزب خائنا . وأخذت العناصر اليسارية المتطرفة تنسحب من الوفد

بعد انحسار الحركة الثورية في النصف الثاني من عام ١٩٢١ . وفي أكتوبر ١٩٢٢ انشقت عن الحزب جماعة من كبار الاقطاعيين والكمبرادور وكونوا مع العناصر الرجعية الاخرى ، التي التفت حول عدلى يكن باشا النصر المتعصب للانجليز والملكية ، « حزب الاحرار الدستوريين » (١) وهو حزب الحلول الوسط والتعاون مع بريطانيا العظمى .

وانشق الوفد في عام ١٩٣٧ — ١٩٣٨ الى بضع مجموعات ترأسها اعضاؤه من أمثال أحمد ماهر باشا ومحمود النقراشى باشا وحامد محمود ، وأسسوا حزب الاحرار السعديين (باسم سعد زغلول) . وكانت هذه المجموعة تعبر عن ميول البراجوازية المصرية الكبيرة .

وكان حزبي (الدستوريين الليبراليين) و (السعديين) يسميا بأحزاب « الاقلية » (٢) وعشية اندلاع الحرب العالمية الثانية تشكل داخل حزب الوفد نفسه جناح يمينى برئاسة فؤاد سراج الدين (٣) . الذى عمل بفضل ثرائه

(١) لم يكن هذا الحزب جماهيريا ولم يحظ بأى تأثير فى البلاد . وكان خلفا « لحزب الامة » ، الذى تأسس بناء على تعليمات كرومر العميل الانجليزى العام فى عام ١٩٠٦ من الاقطاعيين والكمبرادور والبيروقراطيين وغيرهم من المتعاونين مع السلطات البريطانية .

(٢) على النقيض من حزب الوفد حزب « الاغلبية » ، عادة ما تروج أبحاث الغرب لهم وتصفهم بـ « المعتدلين » وكان أعضاء هذه الاحزاب من بين كبار الاقطاعيين وأصحاب الصناعة والمال والموظفين المرتبطين بالاحتكارات الغربية .

(٣) ولد فؤاد سراج عام ١٩٠٦ فى أسرة متوسطة الحال (وكانت أمه من أسرة البدر اوى الاقطاعية الكبيرة) . وأنهى تعليمه بكلية الحقوق جامعة القاهرة . وعمل محاميا ووكيلا للنائب العام . وانضم لحزب الوفد عام ١٩٣٥م ومنذ ١٩٣٦ كان نائبا ، ومن مارس ١٩٤٢ شغل منصب وزير الزراعة . ومنذ يونيه ١٩٤٣ وزيرا للداخلية ثم وزيرا للشئون الاجتماعية . صاحب قانون النقابات العمالية . ومنذ ١٩٤٦ . عضنوا بمجلس الشيوخ . ومنذ ١٩٤٨ سكرتيرا للوفد . اقطاعى كبير وعضوا فى مجالس إدارات العشرات من الشركات المساهمة الاجنبية والمصرية .

الفاحش واتصالاته مع الأقطاعيين والدوائر الاستغلالية رويدا رويدا على
على ترسيخ اقدامه والتوغل في الحزب حتى توصل الى قيادته الامر الذي ساعد
الى حد كبير على انتشار الفساد واغتناء القيادات الحزبية ، وكذلك ادخال بعض
كبار ملاك الاراضى ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب . وقد ازداد اكثر
تآكث نفوذ هذه الجماعة داخل صفوف الحزب خلال سنوات ما بعد الحرب
حتى أصبح لها الغلبة في وقت من الاوقات (١) .

وقد تأثر مركز حزب الوفد تأثرا كبيرا في عام ١٩٤٢ ، عندما فصل من
الحزب وأبعد عن مجلس الوزراء ولیم مكرم عبيد (٢) سكرتير الحزب وأقرب
المقربين للنحاس ومعه مجموعة صغيرة من أنصاره .

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر الباب الثانى — الفصل الخامس .

(٢) ولد ولیم مكرم عبيد (١٨٨٩/١٠/٢٥ — ١٩٦١/٦/٥) في مدينة
منا بالصعيد في أسرة قبطية مشهورة . وأنهى تعليمه بمدرسة التوفيقية
بالقاهرة ، ثم بالجامعة الامريكية في اسبوط وفي ١٩٠٨ أنهى كلية الحقوق
جامعة اكسفورد ، وفي ١٩١٢ حصل من فرنسا على درجة الدكتوراه في
القانون . وفي ١٩١٢ رجع الى مصر وأصبح سكرتيرا شخصيا للمستشار
القانونى البريطانى للحكومة المصرية . وخلال ثورة ١٩١٩ حظى خطابه
الوطنى للقائد الانجليزى بالشهرة الواسعة . وكان من نتيجة ذلك نقله لمنصب
أستاذ في مدرسة الحقوق . وفي ١٩٢١ انضم لعدداد المجلس الاعلى للوفد
وقبض عليه مع سعد زغلول في ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفى الى جزر سيشيل .
وفي سبتمبر ١٩٢٣ عاد الى مصر ، وانتخب في البرلمان . وأصبح سكرتيرا
لحزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول . وشغل منصب وزير النقل والمواصلات
عام ١٩٢٨ في وزارة النحاس وفي ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ — ١٩٣٧ و ١٩٤٢ وزيرا
للمالية . وفي مايو ١٩٤٢ أبعاد عن المجلس ، وفي يولييه من العام نفسه فصل
من الوفد . بعدها أصدر « الكتاب الاسود » ضد النحاس . وفيه يفضح
فساد وخراب نمة زعماء الوفد . ومنذ ١٩٤٤ وحتى ١٩٥٢ نائب بالبرلمان
وأشترك عدة مرات في الوزارات الائتلافية . ومنذ ١٩٥٢ لم يشارك في الحياة
السياسية .

ونظم في عام ١٩٤٣ حزبا مستقلا هو « الكتلة الوفدية » الذي كان يختلف من حيث تكوينه الاجتماعي عن الوفد ، ولم يلعب دورا ملموسا في الحياة السياسية بالبلاد . وبدأ وليم مكرم عبيد حملة شعواء على النحاس . تم القبض عليه بسببها في عام ١٩٤٤ .

وبالرغم من انسلاخ بعض المجاميع عن حزب الوفد على امتداد بضعة سنين ، ولاسيما مثلوا الاقطاع والبرجوازية الكومبرادورية ، المتمسكين بالتعاون مع انجلترا ، لم يتحول الى حزب موحد الصفوف اكثر ثورية وقدرة على النضال .

ان وجود عدة قيادات سياسية طبقية في الحزب يفسر الطبيعة المتناقضة لبرامجه حيال القضايا الاساسية للحياة السياسية والاقتصادية في البلاد ، (٢٧ ، ص ١١٥) ولم يكن للوفد برنامج سياسي واضح للاصلاحات الداخلية ، ولم يكن لديه برنامج للاصلاح الزراعي .

وتأكد الشعب المصري مرارا وتكرارا من واقع خبرته الذاتية في زعزعة وتأرجح الحزب في تحقيق المطالب المطروحة لصالح جماهير الشعب .

كتب مارلو في تقييمه لتطور الوفد يقول : « اضاع الوفد الجزء الاكبر من حمية وحماسة ايامه المبكرة ، وكان مهتما مع غيره من الاحزاب السياسية « الدستورية » الاخرى في توكيد الشرعية والنظام . وعلى أية حال ، فان الوفديين كانوا في ذعر ، كغيرهم من الاحزاب الاخرى ، من احتمال قيام ثورة ما . ولو انها قامت لكانوا في ذلك الجانب من المتاريس الذي يوجد فيه خصومهم السياسيون » . (٩٢ ، ص ٣٣٧) .

وهذا التقييم على صواب كبير ، حيث ان مارلو قد نوه بالحقيقة التي لا تقبل الجدل ، فالقمة الاحتكارية الاقطاعية اخذت تلعب الدور المتزايد في قيادة الحزب ، وتجنح به الى معسكر الرجعية والامبريالية . ومع كل هذا فيؤخذ على هذا التقييم انه احادي الجانب ، حيث ان الوفد ظل اiban فترة الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من سنوات ، البوق الذي تنشر منه جماهير

الشعب مطالبتها بالاستقلال الوطني .

وأسس مصطفى كامل (١٨٧٤ — ١٩٠٨) في عام ١٩٠٧ « الحزب الوطني » . وترأس محمد فريد (١٨٦٤ — ١٩١٩) الحزب بعد وفاته . وكان للحزب الوطني تأثير كبير على الدوائر البرجوازية الصغيرة والمثقفين ، ولاسيما الطلاب الدارسين . وكان الحزب هو القوة الاساسية للمعارضة حتى انتفاضة ١٩١٩ ، يناضل ضد السيطرة الانجليزية . وكان الحزب بالذات هو الذي يرفع لواء الاستقلال الوطني خلال هذه الفترة .

وقد تعرض زعماءه قبل الحرب العالمية الاولى وخلالها للاضطهاد الوحشي ، مما ارغمهم على الهجرة . وقد اختارت مجموعة صغيرة من الوطنيين بعد ان فقدوا تأثيرهم على الجماهير العريضة تكتيك الارهاب الفردي . ولم يعد للحزب دور يذكر في الحياة السياسية للبلاد بعد تأسيس الوفد ، بالرغم من انه ظل موجودا حتى ١٩٥٣ . وقد انضم كثير من اعضائه الى حزب الوفد . وكان اغلب زعماء جماعة الاخوان المسلمين أعضاء في الحزب الوطني (١٢١ ص ٢٥) .

« حزب » القصر

وقعت في عام ١٩٣٦ كتلة الاحزاب التي يتزعمها الوفد معاهدة انجلو مصرية . وقد عمت دوائر الوفد اوهام ، تزعم بأن هذه المعاهدة قد حققت لمصر الاستقلال التام . وقد وصف النحاس المعاهدة بأنها « وثيقة الشرف والاستقلال » . واصبح يوم توقيع المعاهدة عيدا للاستقلال . (١٢٢ ص ٤٨ ، ٤٩) . بيد انه عندما دوت ابواق الاحتفالات والخطب الرنانة ، أصبح واضحا أن المعاهدة لم تأت (١) بأى تغييرات جديدة جوهرية في أوضاع البلاد .

(١) كما سبق ونوهنا ، تتبالح أبحاث البرجوازية في مغزى معاهدة ١٩٣٦ . ويرى معظم الباحثين أن مصر حصلت على الاستقلال نتيجة تجسيد بنود هذه المعاهدة في الحياة . ووقع الحوراني كذلك أسير هذه التأويلات =

وبالرغم من بعض الجوانب الايجابية ، فان المعاهدة لم تكن تنقسم بالتكافؤ . فاحتفظت انجلترا لنفسها بالسيطرة السياسية والاقتصادية ، وظلت قواتها تحتل مصر . والحق أن المندوب السامي أصبح يسمى بالسفير ، بيد أن هذا لم يقلل من سلطاته الفعلية . ولعله من المعاني الرمزية أن يشغل مايلز لمبسون كلا المنصبين على التوالي (فيما بعد بعد اللورد كيلرن) .

وبدأت تغطي الافق سحابة من الكآبة والسخط العام . واهتز مركز الوفد الذي تحمل معظم المسئولية عن المعاهدة اهتزازا كبيرا .

وقد مهد هذا الوضع لارتفاع أسهم على ماهر (١) ، زعيم « حزب » القصر والمع الممثلين للباشوات « الملاحزيين » ، وصاحب التأثير الكبير على الملك الشاب فاروق الاول .

وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ عين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي ضد

= فهو يرى أن من نتائج هذه المعاهدة (١٩٣٦) تحول القومية المصرية الى عربية . فالمعاهدة « أتاحت لمصر فرصة مواتية لانتهاج سياسة خارجية مستقلة نسبيا ، ولاسيما تجاه قضايا الشرق الاوسط » (٨٤ ، ص ٣٣٥) .

(١) ولد على ماهر في القاهرة عام ١٨٨٣ في أسرة محامى أنهى مدرسة الحقوق ، ثم حصل من فرنسا على درجة الدكتوراة في القانون وأصبح من كبار رجال الصناعة لعب دورا ملموسا في الوفد . اشترك في وضع دستور ١٩٢٣ . خرج من الوفد وصار أحد مؤسسي وزعماء حزب « الاتحاد » (١٩٢٥) . وكان هذا الحزب « حزب » القصر ويتكون من عدد قليل من كبار الوجهاء وفي البداية كان « الاتحاد » يتمتع بتأييد الانجليز ، وعشية الحرب أعاد اتجاهه الى دول المحور ، وكان على ماهر يفضل العمل على المسرح السياسى « كمستقل » ، آخذا في عين الاعتبار عدم شعبيته وشغل في العشرينيات والثلاثينيات مناصب وزارية في عدة وزارات . وفي عام ١٩٣٥ أصبح رئيسا للديوان الملكي (وهو المنصب التالى بعد منصب رئيس الوزراء من حيث الاهمية) وفي يناير ١٩٣٦ أصبح رئيسا للوزراء ، وفي مايو قدم استقالته .

كان عضوا في مجالس ادارة كثير من الشركات الاجنبية . وفي ١٩٣٩ صار مديرا للبنك الاهلى ، ويعد التاريخ السياسى للبلاد خلال ١٩٣٦ - ١٩٤٠ جزءا لا يتجزأ من نشاط على ماهر « رجل مصر القوى » .

رغبة النحاس رئيس الوزراء الوفدى . ومنذ اواخر اكتوبر سنة ١٩٣٧ بدأت موجة المظاهرات المعادية للوفد . وشهدت القاهرة في ٢١ ديسمبر مظاهرات ضخمة ضد الحكومة الوفدية (١٢٢ ، ص ٥٣ - ٥٤) .

وأقصى الملك فاروق الحكومة الوفدية في الايام الاخيرة من ديسمبر ١٩٣٧ بناء على نصيحة من على ماهر وأخيرا ترأس على ماهر نفسه الوزارة في أغسطس ١٩٣٩ . وهو المدافع الصارخ عن أساليب الحكم الدكتاتورية .

وتعاطف على ماهر مع أنظمة الحكم الفاشية في ايطاليا والمانيا ، على عكس الوفديين الذين كانوا يتخفون من أنظمة الحكم الديمقراطية البرجوازية في فرنسا وانجلترا مثالا يحتذونه وبينما كان الوفد يتطلع الى التحالف مع بريطانيا العظمى ، فقد كان على (على ماهر) أن يراهن على دول « المحور » .

واستغل بمهارة وكياسة المتلاعب بالسياسة المجرب خيبة أمل الراى العام المصرى فى « ثمار » معاهدة ١٩٣٦ . وينوه هينورس ديون بثلاثة اهداف رئيسية وضعها على ماهر نصب عينيه : « كان يأمل فى الاستفادة من حالة الحرب ليحقق لبلاده المكانة اللائقة بها فى المجتمع الدولى . وكان يريد أن يبين للعالم العربى أن مصر قادرة على انتهاج سياسة مستقلة عن سياسة بريطانيا العظمى . وحاول الاستفادة من الدعاية الاسلامية لينهض بسمعة مصر بين دول العالم الاسلامى » (٨٣ ، ص ٢٥ - ٢٦) .

وآلف على ماهر وزارته من السعديين « والمستقلين » أنصاره ، وعلى حد قول كيرك ، كان يتمتع « بالحدس القومى » الامر الذى حفز الانجليز لليقظة خاصة بعد أن أبعد عددا من نواب الوزراء ومن بينهم أمين عثمان (١) .

(١) أنهى أمين عثمان (١٨٩٩ - ١٩٤٦) تعليمه بكلية غكتوريا بالاسكندرية ، ثم جامعة أكسفورد حيث حصل على درجة البكالوريوس فى الادب ، ثم حصل فى باريس على درجة الدكتوراة ، صديق حميم للسفير البريطانى مايلز لابسون . كان سكرتيرا للجنة تنظيم المباحثات المصرية الانجليزية التى انتهت بابرام المعاهدة فى عام ١٩٣٦ . وشغل منصب نائب وزير المالية فى وزارة محمد محمود ، ثم عضوا بمجلس الشيوخ ، كان عضوا فى مجالس =

«الرجل ذو الميول الانجليزية» ، والذي أسهم بنصيب الأسد في إبرام معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية (٨٨ ، ص ٣٤) .

وكان من أعضاء هذه الوزارة عبد الرحمن عزام (١) ، وأحد من أكبر نواب البرلمان سنا ، والمعروف بأرائه القومية وتصريحاته المعادية للبريطانيين (وزير للأوقاف ، ثم وزيرا للشئون الاجتماعية) ومصطفى الشوربجي (وزيرا للعدل) وصالح حرب (وزيرا للدفاع القومي) ، وكان الثلاثة معروفين بميولهم المعادية للانجليز . وشغل اللواء عزيز المصري (٢) . القومي العربي المشهور والمعادي للانجليز منصب رئيس الاركان العامة .

وقد كان لعبد الرحمن عزام أكبر الأثر في نفس على ماهر آنذاك . كما انه كان يعد واحدا من أوائل المجندين للانتماء للأسرة العربية . وعلى خلاف القوميين المصريين في النصف الاول للقرن العشرين (من أمثال مصطفى كامل

= ادارات عدد البنوك والشركات الاجنبية . وبسبب اقصائه من منصبه كنائب لوزير المالية كتبت صحيفة « التايمز » البريطانية بحزن وأسى تقول : « لقد أحيل ذلك الرجل الموالى لبريطانيا على المعاش في سن الأربعين » (٣ ، ٢٠ / ٨ / ١٩٣٩) .

(١) قام عبد الرحمن عزام ، بعد توليه في بداية الحرب العالمية الثانية منصب وزير الشئون الاجتماعية بتنظيم وقيادة « الجيش الم رابط » القوات المسلحة بالمديرية والتي تم اكتمال أعدادها من بين المتطوعين . وكان يجب على « الجيش الم رابط » أن يقوم أثناء فترة السلم بنشر الروح العسكرية والتدريبات العسكرية وفي وقت الحرب يقوم بالحراسة وتقديم العون للجيش النظامي . وكان « الجيش الم رابط » بحق سلاحا لدعم مواقع الزمر الحاكمة برئاسة على ماهر وعزام . ولم يحظ « الجيش الم رابط » في الحكومات اللاحقة بأي تطور . وأصبح عبد الرحمن عزام في ٢٣ مارس ١٩٤٥ أول أمين عام لجامعة الدول العربية .

(٢) ولد عزيز المصري (١٨٧٠ - ١٩٦٥) في القاهرة . وأنهى الاكاديمية العسكرية في استامبول ثم كلية الاركان . انضم إلى جماعة « الاتحاد والترقي » وكان أحد قادة الثورة التركية الفتية عام ١٩٠٨ .

ومحمد فريد وسعد زغلول والوفديين) الذين كانوا ينادون « بالامة المصرية والقومية المصرية » فقط ، كان عزام يدافع عن فكرته بأنه يجب على مصر أن تدافع عن مصالح العالم العربى كله وأن تؤدي دورها الرائد فى النضال العربى من أجل الوحدة .

واشترك فى أبريل عام ١٩٠٩ فى حملة على استامبول . وعندما اتضح له أن زعماء « الاتحاد والترقى لا يرغبون فى تلبية المطالب القومية للعرب ابتعد عنهم وكون فى عام ١٩٠٩ جماعة « القحطانية » (على اسم أحد أسلاف العرب الاسطوريين) . وفى أكتوبر ١٩١٣ كون بالاشتراك مع القوميين العرب الآخرين جمعية (الاحد) السياسية . وفى ١٩١٤ اعتقلته السلطات التركية ، ولكن أفرج عنه تحت وطأة المظاهرات والاحتجاجات العربية . واعتقل ثانية فى مارس ١٩١٥ وحكم عليه بالاعدام (استبدل بالسجن ١٥ عاما مع الاشغال الشاقة) ، ولكن أفرج عنه تحت ضغط من الاحتجاجات الجديدة للرأى العام العربى . وبعد ذلك رجع الى مصر ، حيث استقبل بالحفاوة والترحيب . وبعد ثورة ١٩١٩ شغل مرارا مراكز مرموقة فى الجيش المصرى . واضطر على ماهر فى فبراير ١٩٤٠ ابعاده فى « أجازة مرضية » بناء على طلب القوات البريطانية ، وفى أغسطس ١٩٤٠ أحيل على المعاش .

وكان عزيز المصرى يتمتع بشعبية ضخمة بين أوساط الضباط الشبان ذوى الميول الوطنية . وبناء على شهادة انور السادات ، فقد أثارت اقالة المصرى موجة من السخط والاستياء بين صفوف الضباط القوميين وكان يعد الامر بالنسبة لهم بمثابة « دعوة للتحرك » (١٢٥ ، ص ٤٩) .

وفى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ عين عزيز المصرى سفيرا فى الاتحاد السوفيتى وأدلى للصحافة المصرية بتصريحات رائعة عن الاتحاد السوفيتى وانجازته . وبذل جهودا كبيرة فى سبيل توطيد علاقات الود والصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى .

وقد ذكر جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى حديثه الصحفى لسولتسبرجر المعلق بصحيفة « نيويورك تايمز » قائلا : « على ما يبدو لى ، أن اللواء عزيز المصرى كان له أوقع الاثر فى نفسى . ولقد كنت من المعجبين به عندما كنت ضابطا صغيرا . . . وقد أتاحت لى الفرصة للقاءه مرات عديدة قبل وبعد الثورة ، حتى وفاته مباشرة » . (١٠٩ ، ٢٦ / ١١٩٦٩) .

جمعية الشبان المسلمين • « مصر الفتاة » جماعة الاخوان المسلمين

بدأت عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية جمعيات القوميين المسلمين والجماعات ذات الميول الفاشية المتسلطة لعب دورا هاما ومتزايدا على المسرح الاحداث السياسية في مصر . وقد حصلت هذه القوى أثناء توطيد دكتاتورية دوائر القصر وبفضل مساندة زعماء هذه الدوائر لهم على حق المواطنة في الحياة الاجتماعية للبلاد (٨٣ ، ص ٢٧) .

وكان لجماعة على ماهر ، المؤيدة من قبل الملك دائرة ضيقة للغاية من المناصرين . وكان على ماهر يرى في التنظيمات القومية الاسلامية تلك القوة التي من شأنها أن تعمل على توفير المزيد من الدعم الجماهيري له . وكان أول رئيس وزراء مصرى يقدر حق التقدير دورهم ومكانتهم في الحياة الاجتماعية للبلاد وروحهم الاسلامية المتأججة وقدرتهم على التأثير في الجماهير الشعبية . ولعله من الخطأ أن نرجع السبب في اعلاء شأن المجموعات القومية الاسلامية الى النوازع الذاتية المحضة وحدها . ان تحول التنظيمات الاسلامية الفاشية الى قوة يحسب لها حساب كان مرده عدة عوامل كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة وكان أمرا منطقيا تماما .

وكان الاوروبيون والشوام ممن يسيطرون على الاقتصاد يتمتعون أساسا بخيرات التطور الاقتصادي في مصر خلال العشرينيات والثلاثينيات . ولم تواكب المعدلات العالية نسبيا في الهجرة من الريف الى المدن أى تحسن ملموس لوضع الجماهير الكادحة ، مما نجم عنه سخط واستياء عميق ضد الطبقات الحاكمة . ولم يكن الحال بأفضل منه في عدم فعالية الديمقراطية البرلمانية الغربية النمط والمفروضة فرضا على مصر . ومنذ البداية كان النظام البرلماني الحزبي الغربي بصورته الكاريكاتيرية التي وجد بها في مصر جسما غريبا عليها .

وكان الدليل على عمق أزمة النظام البرلماني الحزبي هو خيبة الامل الفرعية التي منيت بها الجماهير الشعبية في الاحزاب السياسية ولاسيما حزب الوفد .

وقد التحم الوفد وأحزاب « الاقلية » في صراع أناني ضحل فيما بينهم على مقاعد البرلمان والمناصب الوزارية وعلى الامتيازات والمنافع الاقتصادية ، وبدى عجزها كاملاً في انجاز المهام الوطنية الاساسية . واخذت الهوة الى تفصل بين الاحزاب السياسية وبين الطبقات الكادحة تزداد وتتسع . وصار هذا الفراغ السياسى يمتلأ بالمجموعات القومية الاسلامية ، وبعد بضعة أعوام انضمت اليها التجمعات الماركسية والشيوعية والتنظيمات اليسارية الديمقراطية الاخرى .

ولم يكن هناك مفر من اضمحلال النظام البرلماني الغربى . ومع انهيار القوميين من « الحرس القديم » ، الذين كانوا يجسدون الاتجاه الغربى في القومية المصرية ، ضاع أثرهم وتلاشى مذهبهم .

وانتعش في مصر في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات الاهتمام بالاسلام ، ولاسيما في مجال تطبيق تعاليمه لحل القضايا السياسية الملحة . ولم ينحصر بقاتا التيار الاسلامى في القومية المصرية (جمال الدين الافغانى ومحمد عبده ورشيد رضا) (١) . بيد أن دعاة الغرب سيطروا على الحياة السياسية من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٧ . كما ان التطلعات لاعادة النظر في القومية المصرية الخالصة (الذاتية) والانتقال بها الى دائرة القومية العربية الارحب أرغمت المنظرين الموالين للعرب ، للرجوع الى المذهب الاسلامى وتقاليده الحضارية (ومن هنا فقد حظيت اللغة العربية بالاهتمام الخاص) ، وبعبارة اخرى الى كل ما من شأنه تعضيد وترسيخ أفكارهم . ولكن هذا وحده لم يكن كافيا . كما أن انهيار الامال المعلقة على معاهدة ١٩٣٦ أثار موجة عارمة من العداء للغرب في مصر ، وشد من أزر النضال ضد النفوذ الاوربى في كافة مجالات الحياة الاجتماعية . وينوه هيفورس ديون قائلاً : كانت الفرصة

(١) كان حسن البنا يتردد في شبابه على حلقة علم رشيد رضا ، ويعتبر نفسه تلميذاً له وامتداداً لعمله . وحاول بعد وفاته الاستمرار في اصدار مجلة « المنار » . (٨٣ ، ص ٨١ ، ٨١ ص ١٧٦ ، ٨٤ ص ٣٦) . ولمزيد من التفاصيل عن حسن البنا يمكن الرجوع اليها فيما بعد .

متاحة لظهور الجماعات الاسلامية ونضوجها في البلدان التي تكابد العداء الشديد للغرب» (٨٣ ، ص ١٠) .

وقد هباً تأزم الديمقراطية البرجوازية وما واكبها من اتجاه غربي النزعة في القومية المصرية فرصة النمو السريع للجماعات الاسلامية(١) الذين كانوا حملة مشاعل المعاداة للغرب والولاء للاسلام والعرب على صعيد القومية المصرية .

وكانت « جمعية الشبان المسلمين » من أوائل التنظيمات الاسلامية المجاهدة التي على هذا الفرار . تأسست عام ١٩٢٧ وكان أول من ترأسها الدكتور عبد الحميد سعيد العضو النشط في الحزب الوطني والنائب في البرلمان ، والمشهور بعدائه الصارخ للانجليز(٢) . وقد ترأس الجمعية اللواء صالح حرب فيما بعد الحرب .

وكان الاعضاء الجدد بعد الانضمام الى الجمعية يؤدون يمين الولاء لتعاليم الاسلام واتباعها ، والمحافظة على شعائره واجتناب نواهيها والتمسك بمبادئه الاخلاقية واخذوا على انفسهم العهد بمحاربة الالحاد « واباحية الفكر » وأن يناضلوا بلا هوادة من أجل رفعة الاسلام وعلو مكانته . واقسموا على توطيد اواصر الاخوة بين المسلمين وكافة الاحزاب والجماعات الاسلامية وتحقيق مهام الجمعية في الحياة وتوسيع مجال نشاطها والعمل على زيادة اعداد اعضائها . وحاربت الجمعية بنجاح منقطع النظر في المرحلة الاولى من نشاطها تغفل البعثات التبشيرية الاوربية .

(١) بناء على البيانات التي اوردها هيفورس ديون ، كان يوجد في مصر عام ١٩٤٧ ما يقرب من ١٣٥ جماعة وتنظيم وجمعية اسلامية مختلفة . وهو يقسمها على النحو التالي : (١) دينية (٢) دينية سياسية (٣) اجتماعية (٤) تعاونية (٥) مهنية (٦) خيرية (٨٣ ، ص ٣٠) .

(٢) كان نائب الرئيس الشيخ عبد العزيز جساويش ، احد الزعماء الوطنيين في عهد مصطفى كامل وعضو تحرير جريدتهم « العلم » . وفي العشرينيات نفى من البلاد .

وبالرغم من أن ميثاقها نص على عدم التدخل في الشؤون السياسية ، إلا أن

نشاطها يدحض هذا النص . فقد كان لها كتائب شبه عسكرية ، يتلقى فيها الشباب التدريب العسكري على أيدي ضباط الجيش المحالين على المعاش . وكانت الجمعية تتمتع بتأثير ما على الشباب . وكان لها فروعها في كافة أقطار الوطن العربي كله تقريبا . (٨٣ ، ص ١١ - ١٤) .

وكان لحزب « مصر الفتاة » (١) . البرجوازي الصغير مكانة خاصة بين أوساط المنظمات الإسلامية . وكان مؤسسه وزعيمه المحامي أحمد حسين وفديا في البداية مثله مثل معظم رجال السياسة المصريين . وقد خرج منه في بداية الثلاثينيات وأسس بوحى من أفكار الفاشية الدولية حزب « القمصان الخضراء » (٢) . وكان الحزب يجند أعضائه من بين صفوف الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة الأكثر شوفينية ورجعية وحقدا ، وكذلك من بين عناصر المدينة من أشباه البروليتاريين المنشقين عن طبقتهم وحثالة البروليتاريا ، وهؤلاء كانوا في المقام الأول من الشبان . وكان الحزب قليل العدد (بلغ تعداده قبل الحرب بضعة آلاف من الأعضاء) ، ولم يكن له أى تأثير يفكر (بالرغم من علو صخبه وضجيجيه) وكان يشتغل أساسا بأعمال التخريب والجاسوسية بناء على تعليمات أجهزة التجسس الفاشية . وكانت اتصالاته بأجهزة المخابرات الألمانية والإيطالية معروفة جيدا . (٨٨ ، ص ٣٣) .

وخلافا للجماعات الإسلامية الأخرى لم يولى حزب « مصر الفتاة » اهتماما كبيرا للمذاهب الإسلامية في المرحلة الأولى من نشاطه . وجاء في برنامج الحزب الذى نشر ١٩٣٨ أكثر ما جاء عن « الولاء للوطن والملك » ، ونوه بضرورة غرس مشاعر العزة والكرامة بين المصريين ، لانهم أحفاد مصر

(١) تأسس في عام ١٩٣٣ وسمى في البداية « جمعية مصر الفتاة » وأصبح يسمى منذ ١٩٣٨ بحزب « مصر الفتاة » .

(٢) كان عضاؤه يرتدون القمصان الخضراء رمزا للون العلم المصرى .

الفرعونية والاسلامية سواء بسواء . وورد في البرنامج أن مصر يجب أن تكون امبراطورية عظيمة . ويجب حرمان الاجانب من كافة الامتيازات ، وتصفية المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية وتمصير كل الشركات الاجنبية ، واتخاذ اللغة العربية الرسمية الوحيدة في النشاط التجارى . وتمت الاشارة على وجه الخصوص الى ضرورة غرس الروح العسكرية بين اوساط المصريين ، ويجب أن تصبح الخدمة العسكرية اجبارية بالنسبة لكل مواطن . ويجب على كل عضو من أعضاء الحزب أن يكون « جنديا في جيش مصر الفتاة » . (٨٣ ، ص ١٠٣ - ١٠٤) . وابتان سنوات الحرب أخذ نفوذ « مصر الفتاة » يقلص بسرعة بسبب علاقاته المباشرة مع دول « المحور » . وحتى تغيير اسمه الى « الحزب القومى الاسلامى » لم يساعده فى شىء . وبعد احداث سبتمبر ١٩٤٠ تم اعتقال زعيمه احمد حسين سويا مع مجموعة صغيرة من أعضائه النشطاء . وتوقف الحزب عن نشاطه (١) .

وكانت « جمعية الاخوان المسلمين » تتمتع بأكبر تأثير بين كل التنظيمات القومية الاسلامية وقد أسسها فى أبريل ١٩٢٩ (٢) الشيخ حسن البنا (٣) الذى يعمل بالتدريس فى المدارس فى الاسماعيلية .

-
- (١) أعيد بناء الحزب بعد الحرب وبعد الافراج عن زعمائه .
(٢) ظهرت خلية من سبع أفراد فى عام ١٩٢٨ ، بيد أن التاريخ الرسمى لتأسيس الجمعية هو ١٩٢٩/٤/١١ أو ١ ذو القعدة ١٣٤٧ هـ .
(٣) ولد حسن البنا (١٩٠٦ - ١٩٤٩) فى قرية المحمودية (محافظة البحيرة) فى أسرة ساعاتى من اتباع المذهب الحنبلى . تلقى تعليمه الابتدائى فى القرية ثم درس ثلاثة أعوام فى دمنهور بالمدرسة الالزامية لتخريج مدرسى المرحلة الابتدائية . وفى ١٩٢٣ التحق بواحدة من أقدم كليات المعلمين التابعة للدولة « دار العلوم » فى القاهرة وأنهى تعليمه بها فى ١٩٢٧ . وفى سبتمبر ١٩٢٧ بدأ يعمل مدرسا باحدى المدارس الابتدائية الحكومية بالاسماعيلية ، ونقل الى القاهرة منذ ١٩٣٤ حيث عمل بها حتى ١٩٤٦ بعد ذلك قدم استقالته وتفرغ للعمل السياسى كلية .

وانحصر نشاط الجمعية في المرحلة الاولى (١٩٢٩ - ١٩٣٦) في الاعمال الدينية والخيرية . وفي ١٩٣٤ انتقل مركز الجمعية الى القاهرة . وفي ١٩٣٦ تحولت الى منظمة سياسية دينية قوية .

واستفاد البنا ببراعة من الاضطرابات التي شهدتها فلسطين وتحولت فيما بعد الى انتفاضة للعرب الفلسطينيين في ١٩٣٧ - ١٩٣٩ لتعزيز مواقع التنظيم . ونظمت الجمعية حملة واسعة معادية للانجليز من التضامن الاسلامي للدفاع عن العرب الفلسطينيين . ونظمت عن طريق فروعها في البلاد حملة لجمع التبرعات لصالح العرب الفلسطينيين . وقد حظى نشاط الجمعية وزعيمها على تقدير رفيع من مفتي القدس الاكبر الحاج امين الحسيني ، الذي وطد معه البنا عرى الروابط الوثيقة السرية .

ومنذ هذا الوقت (وحتى ١٩٤٠) تهيأت الفرص الساتحة لنمو الجمعية المطرد . وقد استرعى البنا اهتمام على ماهر وعزام . وقد عملا بشتى الوسائل على « غرس » « الاخوان المسلمين » ادراكا منهما للقدرات الهائلة التي تنطوى عليها منظمة اسلامية مجاهدة جيدة التنظيم في ظروف مصر . وتشهد البيانات التالية على تعاظم قدر الجمعية : اذا كان في عام ١٩٣٤ بلغ عدد فروعها في البلاد ٥٠ فرعا ، فانها في عام ١٩٣٩ بلغ عدد فروعها ٥٠٠ فرع متفرقة في أنحاء البلاد . (٨١ ، ص ١٥٩ ، ٨٣ ، ص ١٧) .

وكان البنا اثناء دراسته بالقاهرة من اوائل الذين انضموا لجمعية الشبان المسلمين وانضم لجماعة العلماء التي كانت تصدر مجلة « الفتح » . ومنذ تأسيس « جمعية الاخوان المسلمين » وحتى وفاته كان البنا الزعيم المطلق لاتباعها الروحين وبناء على رأى الباحثين والمعاصرين ، فان أحد أسباب نمو الجمعية واشتداد عودها السريع يرجع الى القدرات الفائقة التي يتمتع بها « المرشد العام » . فقد كان البنا يتمتع بطاقة لا تنضب وذاكرة قوية . وقدرة هائلة على العمل . وكان على دراية جيدة بتاريخ الاسلام واحكامه وشعائره وكان خطيبا مفوها وكاتبا اجتماعيا جيدا ، ويتمتع بقدرات تنظيمية كبيرة .

وتأسست في عام ١٩٣٧ أول فروع للجمعية خارج حدود مصر (١٢١ : ١٢٥ ص ١٣٧ - ١٣٨) (١) .

وبرزت الجمعية في عام ١٩٣٩ بشكل ملموس على ضوء الجماعات القومية الاسلامية المنافسة الاخرى . فقد تحولت الى تنظيم جماهيري متين وراسخ البنیان تحت قيادة زعيم بارز وقد حصل البنا بفضل العلاقات الوطيدة بينه وبين على ماهر والبلاط على المعونات المالية وتمتع بمحابة البوليس الذى على ما يبدو تلقى « توجيهات من السلطة العليا أو الاستحسان من على ماهر » (٨٣ ، ص ٢٨ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ص ٢٣٧) . وكانت له اتصالات طلعت حرب وعبد الرحمن عزام وعزيز المصرى الذين كانوا يودون استغلال كافة التجمعات القومية الاسلامية ولاسيما « الاخوان المسلمين » لصالحهم .

وبفضل السياسة المرنة للغاية لم تنجح الجمعية ابان سنوات الحرب العالمية الثانية في توحيد صفوفها وتماسكها فقط ، بل وعملت كذلك على توسيعها وترسيخها . ولم يخف « الاخوان المسلمين » مثل التجمعات والمنظمات الاخرى تعاطفهم مع النازية والتنبأ بسرعة اندحار بريطانيا العظمى .

وكان البنا يدرس دائما بعناية طبيعة الوزارة الجديدة . فاذا كانت الوزارة برئاسة شخصية قوية ، فان تصريحاته كانت تنطوى على الموضوعات الدينية في غالبيتها ، واما اذا كان رئيس الوزراء شخصية ضعيفة تافهة فان خطبه كانت تتسم اساسا بالطابع السياسى . (٨٣ ، ص ٣٨ ، ٨١ ، ص ١٨٢) . وقد شنت الجمعية بالذات حملة سياسية شعواء خلال فترة حكم وزارة سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢) . طالب اثناءها « الاخوان المسلمون » بعودة على ماهر وزملائه الى مواقع السلطة .

(١) في دمشق وحلب ودير الزور واللاذقية (سورية) وفي بيروت وطرابلس (لبنان) . ولمزيد من التفاصيل عن الفروع التى تم افتتاحها فيما بعد الحرب ارجع الى الباب الثالث .

وفي منتصف مايو ١٩٤١ وبناء على قوانين الفترة العسكرية تم اعتقال زعيمين من زعماء الجمعية من عدد من الشخصيات السياسية الأخرى الأكثر « خطورة » هما حسن البنا وأحمد السكري . بيد أنه بعد بضعة أيام وتحت الضغط الشديد من جانب « الإخوان المسلمين » والمنظمات المتعاونة معها اضطرت السلطات للإفراج عنهما (١) . ونقل البنا للعمل في الصعيد . بيد أن موجة الاحتجاجات الجديدة أرغمت الحكومة على التراجع عن قرارها . وقوبلت عودة « المرشد العام » للقاهرة بالحفاوة والترحيب (٨٨ ، ص ٢٠٠ ، ٨١ ، ص ١٨٢ ، ٨٣ ، ص ٣٨) مما يدل على الشعبية المتزايدة للجمعية وزعيمها .

وتم شن حملة كبيرة لتصفية « الطابور الخامس » المصري بعد تصفية الأزمة السياسية الحادة في فبراير ١٩٤٢ وتقلد الوفديين مناصب الحكم ، بيد أن الجمعية « ومرشدها الأعلى » خرجا هذه المرة كذلك من المعركة سالمين . واكتفى النحاس بتأكيدات البنا ، بأنه سيساند سياسة الحكومة الوفدية . وبنى النحاس حساباته على تأمين نفسه من (مؤامرات القصر ودسائسه التي تحاك ضده بواسطة « الإخوان المسلمين ») (١٠٥ ، ١٩٥٤ ، رقم ١٢) ، وكذلك الاستفادة منهم كمثل موازن للحركة العمالية والديمقراطية الشاملة المتنامية وعلى حد قول هاريس ، انتهجت الجمعية سياسية « الدعم السلبي للوند » . ولجأ البنا لسياسة الترقب ، وكله أمل في انتظار الفرج . وكان تعاونه مع النحاس يتسم بأنه : (هدنة ، أكثر منه لوقف العمليات العسكرية » . (٨١ ، ص ١٨٢ - ١٨٣) .

وبعد اقالة وزارة النحاس (٨ أكتوبر ١٩٤٤) راجع زعماء الجمعية حساباتهم بسرعة ، وفاء منهم لمبدئهم العتيق « فلنقبل الأيادي ، التي لم نستطع قطعها » (٤٠) . فغيروا من موقفهم تجاه الوند وأقبلوا على الاتحاد مع كتلة

(١) بناء على ما أورده لأكير ، تم الإفراج عن حسن البنا في فبراير ١٩٤٢ . (٨٩ ، ص ٢٣٧) .

السيراليين السعديين متضمنين بذلك لصفوف الجوقة المتددة بسياسة النحاس وحزبه . ولم يتعكر صفو هذا التحالف حتى بعد المشهود الأليم الذى شهدته علاقتهما ، عندما قتل رئيس الوزراء أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ . وتم اعتقال « المرشد العام » والأمين العام « للاخوان المسلمين » بسبب التهمة الموجهة اليهم بالمشاركة فى هذه الجريمة ، بيد أنه سرعان ما تم الافراج عنهما . (١٢٤ ، ص ٢٣) .

ولم يحدث أن استغل أى حزب من الاحزاب « الكتاب الاسود » لمكرم عبيد مثلما استغلته جمعية الاخوان المسلمين للتشهير بالوفد . وأسفرت الحملة المعادية للوفد والتى دبرها « الاخوان المسلمون » عن أنها أصبحت جزءا من مخطط احباط النظام الحزبى عموما .

وكانت الجمعية من حيث هيكلها التنظيمى أشبه ما تكون بالاحزاب الشمولية المتسلطة المعاصرة ذات نظام مركزى صارم ودور خاص للقائد وشبكة عريضة من الخلايا متفرقة فى أنحاء البلاد ترأسها قيادات معينة من المركز ، لها منظمة من كتائب مستعدة للقتال ، وفصائل من الكشافة وندية رياضية وغيرها . هذا من جانب ، ومن الجانب الاخر كانت تشبه الجمعيات الاسلامية السرية والطوائف الاصلاحية وفرض اجبارى بالنسبة لكافة أعضاء التنظيم باعتناق مذهب دينى محدد وتقسيم صارم للاعضاء .

وكان « المرشد العام » يدير التنظيم من خلال « مكتب الارشاد العام » المكون من ١١ فردا . وكان يعمل على حل أهم القضايا باسم « المرشد العام » . وكانت الدرجة التالية هى « الهيئة التأسيسية » وتتكون من ١٥ فردا . وكان مكتب الارشاد العام يختار سنويا الهيئة التأسيسية وكان « المرشد العام » يختار بدوره مكتب الارشاد العام لمدة عامين وكان هو العضو الرئيسى الثانى عشر . وكانت الهيئة التأسيسية (١) يجب أن تصدق

(١) كانت المراحل الثلاث تشبه فى حجمها الصغير البرلمان ومجلس الوزراء ومنصب الرئيس ورئيس الوزراء فى شخص واحد .

على انتخابه . بيد أنه يجب التنويه ، بأن الهيكل المشار اليه استقر بعد وفاة البنا . فلم يحدث في حياة مؤسس الجمعية انتخاب فعلى لمكتب الارشاد العام ، بل كان يعينه « المرشد العام » مما جعل سلطة الزعيم حاسمة (١٠٥ ، ١٩٥٤ ، رقم ١٢) . وكان هذا الامر ينسحب على الهيئة التأسيسية . وكان هناك عشرة مكاتب ادارية تابعة موزعة على النحو التالي : واحد في كل من القاهرة والاسكندرية وأربعة في كل من الصعيد والوجه البحري وكانت المناطق تتبع المكاتب الادارية ، والشعب تتبع المناطق بدورها . وكان مكتب الارشاد العام يصدق على تعيين رؤساء المكاتب الادارية والمناطق والشعب . وكانت كل شعبة أى الخلية يجب ان تراعى جيدا التعليمات الصادرة من أعلى (١) .

وكانت الامانة تلعب دورا هاما في الهيكل التنظيمى للجمعية . وكانت تتبع مباشرة مكتب الارشاد العام . وكانت تقدم التقارير عن أنشطة المناطق والشعب وتشرف على عملها (٢) .

ظهرت ايدولوجية « الاخوان المسلمين » بمثابة احتجاج ضد تسلط الاجانب ونفوذ الغرب المتزايد في كافة مجالات الحياة المصرية وضد تحديث الاسلام . وانشصر الهدف الرئيسى في حماية ونصرة وتنقية الاسلام والمجتمع الاسلامى من النفوذ الاجنبى .

وقد صاغ حسن البنا لأول مرة بشكل او بآخر مبدا الجمعية في رسالة لرؤساء الدول الاسلامية (بما فيهم ملك مصر) الموجهة في خريف ١٩٣٦ . وقد انتقد نقدا لاذعا في هذه الوثيقة الحضارة الغربية برمتها وحاول أن يبين

(١) لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الهيكل التنظيمى للكثائب المسلحة أنظر الباب الخامس .

(٢) كان « المرشد العام » كالعادة يترأس اجتماعات الامانة وكان سكرتيره الشخصى احد الاربعة الدائمين العضوية بالاضافة الى ثلاثة من مندوبى المكاتب الادارية .

ابساس وكل العلل الاجتماعية في البلدان الاسلامية يرجع الى السيطرة
الاجنبية ورغبة أوروبا المسيحية في فرض ثقافتها وحضارتها عليها . وتبعاً لرأى
البنا ، فان الحضارة الغربية « وطريقة التفكير الغربى » نفسها تعد جسماً
غربياً على العالم الاسلامى . ولذا فيجب أن تؤثر طريق الاسلام على « طريق
انحطاط » الحضارة الغربية ، وكذلك « القومية الكاملة » الدنيوية . (مما يعد
كذلك نتيجة لتأثير الغرب وتفوذه) . وبمقدور الاسلام أن يلبي احتياجات
الامة الناهضة بثبات « بالكامل . وان القرآن الكريم وحده هو القادر على
« انقاذ العالم المعتل المضطهد » (١١٨ ، ص ٣٠ - ٣٦ ، ١٢١ ، ص ٣٢ -
٣٣) .

وكان البنا يؤكد أن الفكر الفلسفى والسياسى والاجتماعى المعاصر
لا يمكن أن يشبع احتياجات المسلم ، لان الاسلام منذ قرون عدة خلت قد
جاء (بشكل سهل ومبسط أكثر) بكل ما تضمنته شتى التيارات الاجتماعية
المعاصرة من الشيوعية والاشتراكية والرأسمالية والفاشية وغيرها (١) .
وان المسلم مزود بكل شئ بل وأكثر « (٨٥ ، ص ٣٣ ، ٤٠) .

وكان « المرشد العام » يحب التنويه بأن الاسلام جامع شامل . وأنه
لم يترك صغيرة ولا كبيرة من شئون الدنيا أو « الآخرة » الا واحصاها . ومن
أقواله أن الاسلام « عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة وروحانية
ومصحف وسيف » . (٨٥ ، ص ٦٢) .

وكان البنا دائم التصريح بأن « جمعية الاخوان المسلمين ليست حركة
سياسية ولا مذهباً صوفياً ولا جمعية خيرية ولا نادياً رياضياً ولا منظمة
تجارية ، ولكن جمعية اسلامية مهمتها تربية جيل جديد ليثب قادراً على فهم
الاسلام الحق . . الاخوان المسلمون عقيدة وامة » . (٨٣ ، ص ٦٠) .

(١) كانت هذه التيارات كلها يعادىها البنا . فعلى سبيل المثال ،
كانت الشيوعية لا تروقه بسبب الالحاد والسعى للقضاء على الملكية
الشخصية .

وكان من اكثر الملامح المميزة للجمعية استخدام الاسلام في الاغراض السياسية .

وكانوا يبنون هذا نظريا على النحو التالى : طالما ان الاسلام يتناول شئون الانسان الدنيوية كلها ، اذن فالسياسة جزء لا يتجزأ من نظرية الجمعية وبرنامجها (٨٥ ، ص ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٢) .

وكانت تعاليم الجمعية كلها وهيكلها التنظيمى موجه لاقرار السيادة التامة للدين على الدولة وتذويبها فى الاسلام . واثبت البنا ان استعادة مجد الاسلام وعظمته الغابرة امر يمكن ان يتحقق بالرجوع الى منابعه واحياء الطهارة والتمسك الصارم بتعاليمه واخلاقياته . ولكونه حنبليا غيورا (يشبه مؤسس الوهابية) كان يصرح بان القرآن الكريم والسنة النبوية والسيرورة العطرة هى المصادر الوحيدة لتعاليمه . وطالب باتباع حرفية القرآن والسنة . ومن أجل هذا فلا بد بادية ذى بدء من تصفية « اسلوب الفكر الغربى » . وتنقية العقيدة الدينية والممارسة على نحو دقيق من الشوائب المعالقة الغربية (٨١ ، ص ١٦٦) . وطالب بان يكون جهاز الدولة ذا صبغة اسلامية ، بمعنى نشر الروح الاسلامية بين اوساط موظفى الدولة . كما يجب ان يستمد القانون والقضاء من الشريعة .

وكان المرشد العام من اشد المنتقدين للنظام الحزبى ويعتبره من اسباب الوضع البائس للبلاد . « وقد استحدثت كذلك مصطلحا جديدا هو « وطنية الحزب » ليصب به اللعنة على اتباعها) . ونوه بان وجود الاحزاب السياسية لا يتمشى مع وحدانية الاسلام ويخالف تعاليم القرآن (٨٣ ، ص ٦٠ ، ٦٥) التى تنادى بالتعاون على البر والتقوى والاخوة .

ومن ثم ، فان روح تعاليم الجمعية كلها كان منصبا للقضاء على نظام الحكم الدستورى القائم فى ذلك الوقت (٨٣ ، ص ٥٤) .

وكان البنا يرى الضرورة ماسة لبناء جيش قوى ، يتوقف عليه « نهوض الامة » . ويجب ان يكون افراد الجيش من الشسباب الاصحاء (جسدا

وروحا) متحمسين للجهاد(١) . وطالب « المرشد العام » بالارتقاء بالاخلاق العامة وتنقية السلوكيات الاجتماعية من تأثير الغرب المهلك(٢) . وتحريم المشروبات الكحولية والمخدرات والبغاء والخيانة الزوجية وكذلك الاندية الليلية ودور القمار وحلبات الرقص وفرض الرقابة على المسرحيات والتمثيليات والافلام والبرامج الاذاعية والاغاني والمحاضرات والصحافة . وطالب بتوقيع العقاب على كل من لا يراعى المحرمات وكذلك الصوم والصلاة .

وكان برنامج « الاخوان المسلمين » الاقتصادي والاجتماعي سلسلا للغاية ومفهوما للجماهير ، مما كان سببا في نجاح الجمعية . وخص جزءا كبيرا للحديث عن تطور الاقتصاد الوطنى ، واحلال البضائع المصرية محل الاجنبية وتحسين نظم الرعاية الصحية والنهوض بمستوى معيشة العمال والفلاحين وتقديم العون للعمال كى ما ينهضوا بمستواهم المهنى والثقافى وغيرها . اما ما يختص بمصر البنوك والشركات والمؤسسات الاجنبية ، فان برنامج الجمعية لم يتعرض لهذه القضية بالنقد ولا حتى من وجهة نظر عقيدتها الذاتية . اللهم الا جملة عابرة تظنطن بان الشعب يجب ان يسان من الشركات الاحتكارية او ان المؤسسات الاجنبية يجب ان تكون اساسا فى خدمة المصالح القومية للبلاد (٨١ ، ص ١٧٢ - ١٧٣) . ومن ثم ، فان البنّا كان من المؤيدين لبقاء المؤسسات الاجنبية فى مصر ، مما لا يتماشى مع جوهر عقيدته ويدل على ارتباطه بالطبقات الحاكمة . ومقابل هذا اولى اهتماما كبيرا لاستتكار « الارباح الناجمة على شكل فوائد عن رأس المال » واصفا اياه بالريا(٣) .

(١) الجهاد ، هو النضال على « طريق الرحمن » و « الحرب المقدسة لنصرة العقيدة » .

(٢) وطالب بالاستغناء عن المعلمين والمدرسين الاجانب وعن الملابس المستوردة ، واستخدام اللغات الاجنبية فى الاسرة وغيرها .

(٣) اقترح على الحكومة الاشتراك فى اعادة تنظيم البنوك ، كى لا تتعارض انشطتها مع الاسلام ، الذى يحرم الربا .

وأحيانا كان « المرشد العام » يلجأ للمطالبة بمطالب « ثورية للغاية » سعيا منه لجذب الجماهير العريضة . فمثلا ، نجده في أوائل عام ١٩٤٨ ينشر وثيقة جاء بها أن الثورة يجب ألا تكون حكرا على طبقة دون الأخرى ، لأن هذا يخالف تعاليم الدين الاسلامي الحنيف . ونوه بأن الاسلام ضد النظام الحالي « للاقطاع الرأسمالي » الذي لا يعرف حدا للملكية ، وكذلك ضد « الشيوعية الموحدة » التي في ظلها « تمتلك الدولة كل الاراضى » . وأشار الى أن الحل السليم للقضية هو الوسط بين الرأسمالية والشيوعية . ويجب على كل فلاح أن يمتلك قطعة الأرض التي يمكنه زراعتها ، وأما ما زاد على ذلك فيوزع على الآخرين بلا مقابل (٢٥ ، ص ٤٠٧ ، ١٠٥ ، ١٩٥٤ ، رقم ١٢) . وقد نال بيان البنا هذا صدى واسع الأرجاء في البلاد لدرجة اضطر معها المفتى لنشر فتوى دافع فيها كممثل للطبقات السائدة ، عن النظام الرأسمالي وبالاخص عن شرعية النظام القائم للملكية الاراضى مستندا في ذلك للعقيدة الاسلامية ومستشهدا بالآيات القرآنية (٨٣ ، ص ٥١) . وواضح هنا وجود رأيين متناقضين تجاه القضية الزراعية في مصر .

أما عن مدى اخلاص الجمعية في حل القضية الزراعية لصالح الفلاحين ، فيمكن الاستدلال عليه من أن زعيما آخر « للاخوان المسلمين » وهو حسن الهضيبي طالب بعد مرور أربع سنوات ونصف السنة (على قيام ثورة ١٩٥٢ وانتصارها ، عندما اقترحت على كافة الاحزاب أن تتقدم ببرامجها) بتحديد الملكية الزراعية ٥٠٠ بخمسائة فدان على الاقل (٤٣ ، ص ٩٤) . ويدل هذا الاعلان الذي لا يعد بتاتا من قبيل المصاحفة على أن قيادة الجمعية آنذاك قد جنحت لليمين ومالت أكثر للتعاون مع الرجعية المصرية .

ولم تخل قيادة الجمعية من مثل هذا التذبذب : فعلى رأى البنا ، المسلمين كلهم بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية والقومية (اخوة) . ولذا كانت نظرتهم لاصحاب المشاريع المسلمين من جانب والمسيحيين واليهود من جانب آخر على طرفي النقيض . وكانت الجمعية تعضد كبار الاقطاعيين

والرأسماليين اذا ما كانوا مسلمين . فمثلا ، كان « الاخوان المسلمون » متعاطفين مع أحمد عبود أحد كبار الاثرياء المصريين وصاحب أضخم مصانع السكر والحاج محمد سالم واحد من أكبر رجال الصناعة فقط لانهما مسلمان . (١١٥ ، ص ٤٣) . وقد الحق هذا كله الضرر البليغ بقضية تكاتف كافة القوى المعادية للامبريالية .

وينبع اسم الجمعية نفسها « وأحد الاركان الاساسية » لعقيديتها من أصول ونصوص القرآن الكريم التي تقول « انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون » (٢٩ ، سورة الحجر ٤٩ ، الآية العاشرة) .

وكان « الاخوان المسلمون » يتوجهون بنداءاتهم اول ما يتوجهون الى ابناء وادى النيل (اى مصر والسودان) والتي كانت وحدتهم هى احدى مطالبهم .

وكانت القومية المصرية تبرز عندهم بالولاء للعرب . وكانوا يعتقدون أن الدول الامبريالية تمزق العالم العربى وتشتهه بطريقة مصطنعة . واخيرا كان حسن البنا (أحد اتباع جمال الدين الافغانى المخلصين) المفكر الاسلامى الاول ينادى بضرورة اتحاد المسلمين كافة حتى يشهد العالم الاسلامى ويقوى ويرجع اليه مجده الغابر ، مع حمايته من « تسلل المادية » (١٢١ ، ص ٨١ — ٨٤) .

ولقد تحول اتجاه البنا العربى والاسلامى الى تعاليم غاية فى الضرر والعنصرية والرجعية عن تمييز العرب والمسلمين دينيا وسياسيا . وهم الذين خلع عليهم القدر حق قيادة العالم والذين « اختارهم الله لبعث الانسانية وقرار سيادتهم على العالم » (١١٥ ، ص ٣٤ ، ٣٨ — ٤١ ، ٤٣ ، ص ٨٥) . وكان « الاخوان المسلمون » يرون هدفهم الاساسى والنهائى هو اعادة نظام الخلافة الذى كان معمولاً به فى القرون الوسطى (١) ، والذى ستنظم

(١) يجب أن يمر تأسيس الخلافة بعدة مراحل . وكخطوة أولى اقترحت الجمعية قيام التعاون بين الدول الاسلامية فى مجال التربية والتعليم (توحيد مناهج التعليم) وكذلك الحياة الاجتماعية . ثم يجب أن تتبع ذلك سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات بين الدول الاسلامية .

كل نواحى الحياة فيها تبعا لعقيدة وبرنامج الجمعية (٨٥ ، ص ٦٢ - ٦٣ ، ٨١ ، ص ١٦٢ - ١٦٤) .

وكان شعار « الاخوان المسلمين » يتلخص فى الكلمات التالية : « الله ولينا ، والرسول زعيمنا ، والقرآن دستورنا ، والجهاد سبيلنا ، والموت فى سبيل الله اسمى امانينا » (١٣٢ ، ص ١٣) . وكانت عبارتان الاخيرتان بالاضافة الى شعار الجمعية (الذى كان يصور على شكل سيفين بينهما القرآن) تؤكد الروح المحاربة « للاخوان المسلمين » وكتب البنا يقول « القوة هى خير ضمان للحق ، هذا فرض ، مثله مثل الصلاة والصوم » . وكانت الجمعية تعترف باستخدام اساليب العنف (بما فى ذلك أعمال الارهاب) كواحدة من أهم الوسائل لتنفيذ مآربها وبرامجها .

وكانت الدعاية الاسلامية للجمعية تفرق بين صفوف الطبقة الواحدة الى مسلمين وغير مسلمين لتعميق الهوة القائمة بين الفئة القليلة من العمال المهرة المؤهلين (وهم مسيحيون أساسا أى الفصيلة الرائدة للطبقة العاملة وبين طبقة العمال العريضة غير المؤهلة أو الضحلة التأهيل) وهم مسلمون أساسا) . وهكذا ، فعندما كانت تطرح مسألة القيام بالاضراب ، فان « الاخوان المسلمين » كانوا يصدقون فقط عليه فى المؤسسات التابعة لغير المسلمين . أما اذا كان رب المؤسسة مسلما ، فان الجمعية كانت تسارع لاقناع العمال (بمساعدة مخربى الاضرابات) أن الدين يحرم الاضراب (١١٥ ، ص ٥٩ ، ٩٢) .

وليس من قبيل العبث ، أن (هينورس ديون) الذى كرس نفسه للدفاع عن الآراء الامبريالية ، كان يرى فى عقيدة الجمعية القوة الوحيدة القادرة على مجابهة الايديولوجية الشيوعية . وكان يبنى رأيه هذا على أن « الاخوان المسلمين » نجحوا نجاحا باهرا فى التأثير على جموع الشعب وقواه الاجتماعية التى كانت مهياة لتقبل وجهة النظر الشيوعية (٨٣ ، ص ٥٠) .

لم ينتبه الباحثون السوفيت وهم يحللون مشكلته الحركية العمالية في مصر الى حقيقة أن الحديث يدور عن بروليتاريا بلد اقتصاده استعماري الطابع . وكما نوهنا سابقا ، فان الطبقة العاملة في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ لم تتحول الى « طبقة تعمل لنفسها » ، بل ظل معظمها خاضعا للايديولوجية الدينية البرجوازية وظلت بعض المجموعات منها خاضعة للايديولوجية الاكليريكية الاقطاعية . ويمكن أن نجد الدليل على هذا في نشاط تنظيم « الشبكية » (١) الاسلامي المنتشر انتشارا واسعا في العاصمة والمحافظات ، والذي كان أعضاؤه أساسا من بين عمال السكك الحديدية والقرام والقرسنة والورش في (القاهرة) وكذلك الحرفيين وصغار التجار . وقد وضعت الجماعة ، التي كانت تشبه الى حد ما الطوائف الدينية في القرون الوسطى ، نصب أعينها مهمة النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها بالرغم من أن ميثاقها نص على قلة اكتراثها بالسياسة . وكانت الشبكية من حيث عدد أفرادها يأتي ترتيبها وسط الجماعات الاسلامية كلها بعد جمعية الشبان المسلمين وجمعية « الاخوان المسلمين » . وقد بذل حسن البنا قصارى جهده لاستقطاب أعضائها للانضمام الى جمعيته لانه كان يدرك ان ذلك من شأنه تعزيز مركزه . زد على ذلك أن أعضاء الشبكية كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة بين أوساط المقيدين بعمق . وكانت النقابات العمالية هي المنافس الرئيسي « للاخوان المسلمين » في الصراع للتأثير في « الشبكية » (٨٣ ، ص ٣) .

لقد عرقل (نشاط الجماعات والجمعيات الاسلامية) عملية توحيد صفوف الطبقة العاملة على أساس مهني وطبقي .



(١) الشبكية نسبة الى قرية الشبكية التي تأسست بها وولد فيها محمود الخطاب مؤسسها (وكانت الجماعة تسمى كذلك بالخطابية نسبة الى اسمه) . وكان من أيسر الأمور التعرف على أعضائها من مظهرهم الخارجي .

وإحصر الجانب القوي « للاخوان المسلمين » في أن شعاراتهم المغلفة في صيغ دينية مفهومة كانت تلبى مشاعر الجماهير الشعبية . وكان دعاة الجمعية ووعاظها يجيدون اجادة تامة تكنيك الدعاية في المساجد ، ويحظون بسهولة تامة على المؤيدين من بين أوساط المتدينين والمتذمتين . وكان أعضاء الجمعية في بداية تأسيسها في مدينة الاسماعيلية من العمال غير المؤهلين وفقراء الفلاحين وجزء كبير من صغار الموظفين والمدرسين ذوى الاجور الضئيلة وكذلك الخدم الذين يعملون في البيوت وكان المستوى المعيشى لهؤلاء جميعا منخفضا للغاية وكانوا من الاقبياء الورعين وأشباه الاميين . وازداد اعداد الاعضاء بعد انتقال مركز الجمعية للقاهرة زيادة سريعة . فانضم الى الجمعية كثير من طلاب الازهر ثم عدد من طلاب المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي وازدادت كذلك اعداد الموظفين والمعلمين والعمال (ولاسيما غير المهرة) . والحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين .

واستقطبت الجمعية عددا لا بأس به من الضباط وكثيرا من الجنود وكذلك عدد كبير نسبيا من الفلاحين . ولم يضم ممثلو الطبقات الحاكمة للجمعية وكانوا يفظرون اليها بعين الحذر والقرقب ، ولكنهم لم يتورعوا عن استخدامها لمصالحهم . ونجح « الاخوان المسلمون » في جذب بعض الوفديين لصفوفهم (٨١ ، ص ١٨٣) وكذلك عدد كبير من اكفاء وانشط أعضاء جمعية الشبان المسلمين و « مصر الفتاة » و « الشبكية » وغيرها من الجماعات الاسلامية الاخرى .

وكانت الجمعية تعبر عن ميول جماعات من الطبقات المتوسطة والفقيرة الاكثر تخلفا ورجعية . وكانت قياداتها على كافة المستويات تتعاون مع ممثلى الطبقة الحاكمة وفي اغلب الحالات لم يتعارض نشاطها مع مصالح الرجعية المصرية بالرغم من أن صفوف « الإخوان المسلمين » كانت تضم كثير من الوطنيين المخلصين .

ولم يخط بخشية اندلاع الحرب العالمية الثانية الجنوح الواضح لانهيار

قيادة « الإخوان المسلمين » لمعسكر الرجعية . ان التظاهر بالثورية والادعاءات
الديماجوجية جعلت من الجمعية واحدة من أشد القوى خطورة وضررا
لالهاء الجماهير الشعبية عن الحركة الديمقراطية والثورية الاصلية .

الجماعات الماركسية والشيوعية

ان النضال البطولى الذى خاضه الشعب السوفيتى خلال الحرب
العالمية الثانية قد أثار التعاطف مع الاتحاد السوفيتى فى كافة أرجاء المعمورة
ولاسيما فى مصر . وازداد الاهتمام كثيرا بالاتحاد السوفيتى . ونشطت جهود
القوى المعادية للفاشية .

وانعقدت فى شتاء ١٩٤١/١٩٤٢ وفى كبريات المدن المصرية ، القاهرة
والاسكندرية ، أولى حلقات دراسة الماركسية ، والتى أسفرت فيما بعد عن
تكون جماعات ماركسية وشيوعية (١) .

وتشكلت فى عام ١٩٤٢ أولى الجماعات مثل « الحركة المصرية للتحرير
الوطنى » (٢) و « الشرارة » . وكان معظم أعضائها من الاوربيين والشوام ،
ولاسيما المثقفين منهم .

(١) للأسف لم ينصب علماء الماركسية بعد على دراسة تاريخ
الجماعات الشيوعية المصرية وخاصة المرحلة المبكرة منها . وهناك كثير من
الغموض الذى يكتنف هذا الموضوع حتى الآن . وتعقدت المسألة بسبب
وجود عدد كبير نسبيا من هذه الجماعات (أكثر من عشرين جماعة) كل
واحدة منها تتكون من دائرة محددة من الافراد . زد على ذلك أنها كانت تمارس
نشاطها فى ظروف من السرية ، وغالبا ما تغير أسماءها ، وتتحد ثم تتفرق ،
ويدب بينها دائما الصراع من أجل الاسس التنظيمية والتطبيقية خاصة .

(٢) كانت اللغة الفرنسية هى اللغة الاساسية فى المرحلة الاولى من
نشاط الجماعة .

وناضلت الحركة المصرية من أجل التحرر الوطنى لتمصير الحزب وصبغه بالعصبية البروليتارية وكانت ترى أن الحركة يجب أن تقسم بالجماهيرية . وكانت « الشرارة » على النقيض من ذلك تؤكد أن الحزب فى مرحلته هذه يجب أن يتكون من دائرة ضيقة من المثقفين الثوريين المحترفين بصرف النظر عن انتماءاتهم القومية . وفى عام ١٩٤٣ انسلخت جماعة جديدة من « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » تسمى « تحرير الشعب » . وفيما بعد ظهرت عدة جماعات أخرى منها « الطليعة » وهى أهم جماعة تكونت فى الاسكندرية من الوفديين اليساريين ولاسيما الطلاب الدارسين وكذلك « العصبية الماركسية » و « القلعة » و « الفجر الجديد » . وهناك معلومات كثيرة متوفرة عن نشاط الجماعة الأخيرة بالذات بالمقارنة بالجماعات الأخرى . ويرجع ذلك الى المجلة الأسبوعية الشيوعية الواسعة الانتشار تماما والتي كانت تحمل الاسم نفسه وصدرت خلال الأعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . وبالرغم من الانشقاق والخلافات فقد كانت الفترة الممتدة من ١٩٤٢ - ١٩٤٥ ملائمة

نسبيا لنمو الجماعات الشيوعية .

الحياة السياسية فى مصر خلال فترة الحرب العالمية الثانية

كان الوفد خلال السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة والسنوات الأولى من الحرب (أى من يناير ١٩٣٨ وحتى فبراير ١٩٤٢) يعارض الحكومة المشكلة من ممثلى أحزاب « الأقلية » وكذلك زعماء « المستقلين » من « حزب » القصر . وخلال الشهور الأولى من الحرب انتقد الحزب سياسة بريطانيا ، سعيا منه لتعزيز سمعته المهترئة نوعا ما كمدافع عن المصالح الوطنية ، وبالرغم من أن اتصالاته بكلا الجانبين لا تثير أية شبهة . فمؤذ البداية والنحاس يصرح بتأييده التام للتحالف المعادى للفاشية ويعرب مرارا عن يقينه فى انتصاره على دول « المحور » .

وكانت الحكومة البريطانية تأخذ فى عين الاعتبار شعبية الحزب وتغلغلها بين الأوساط الجماهيرية وسعت للحصول على تأييده ، وبعث الوفد فى أول

أبريل ١٩٤٠ بمذكرة إليها يعرب فيها عن استعداداته للتعاون مع بريطانيا العظمى بشرط قبول المطالب التالية :

١ — يجب على بريطانيا العظمى أن تصدر على وجه السرعة بياناً تتعهد فيه بإجلاء قواتها عن مصر بعد انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح بين الأمم المتصارعة . وأن تحل القوات المسلحة المصرية محل القوات الانجليزية .

٢ — يجب أن تضمن بريطانيا العظمى اشتراك مصر في مؤتمر الصلح الذي سيعقد بعد الحرب للدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية .

٣ — ويجب على كل من بريطانيا العظمى ومصر بدء المفاوضات بعد انتهاء أعمال مؤتمر الصلح الدولي . وأن تعترف بريطانيا بحق مصر كاملاً في السودان لصالح كل أبناء وادي النيل (١٢٢ ، ص ٧٧) .

وقوبلت المذكرة في مصر بالحماس الشديد ، لأنها كانت على حد قول الرافعي أول بيان لسحب معاهدة ١٩٣٦ يصدر عن واحدة من القوى التي أبرمتها . وفي الجانب الآخر قوبلت المذكرة بالبرود .

واستنكرت الحكومة البريطانية في ردها « المحاولة المتعمدة » للوفد لتعكير صفو الجو « السياسي الداخلي » في الوقت الذي تخوض فيه بريطانيا العظمى نضالاً مريراً لا يتوقف عليه « مصير مصر واستقلالها فقط ، بل ومصير بريطانيا العظمى نفسها كذلك » (١) . والادعى فان المذكرة السالفة الذكر لم تجعل بريطانيا تحجم عن نواياها في الاعتماد خلال سنوات الحرب على الوفد بالذات .

وخلال الازمة السياسية الداخلية العاصفة في ٢ — ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والناجمة عن مطالبة السفارة البريطانية لوضع حد لنشاط « الطابور

(١) للاطلاع على نص المذكرة الوفدية انظر : ١١٠ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١ ، ١٢٢ ، ص ٧٨ .

الخامس « المصري واقالة حكومة حسين سرى ، زار السفير البريطانى مايلز لميسون الملك وطلب منه فى صيغة الامر الناهى بتكليف زعيم الوفد (النحاس بتشكيل الحكومة . وفى ظهر يوم ٤ فبراير وجه السفير للملك انذارا ، يحذره فيه من أنه لو لم يكلف النحاس حتى الساعة السادسة مساء بتشكيل الحكومة يجب أن يتحمل « العواقب » ، ودعا فاروق الى اجتماع عاجل ضم « الزعماء السياسيين البارزين » وقرر المجتمعون عدم قبول الانذار . عندئذ جرت مظاهرة عسكرية أمام قصر عابدين . وأحاطت القوات البريطانية بالقصر . وفى الساعة التاسعة مساء دخل السفير بسيارته تتقدمه ثلاث دبابات ، وبرفقتة الجنرال سيتون قائد القوات الانجليزية فى مصر ومعه بعض الضباط الى فناء القصر . ودون أدنى مقاومة من الحرس الملكى دخل الانجليز مكتب الملك ووجهوا له انذارا يخبرونه فيه بتكليف النحاس بتشكيل الحكومة ، وأما التنازل عن العرش) . واختار الملك الامر الاول ، وحل الوفديون البرلمان ، ودعوا فى مارس للانتخابات التى فاز فيها الحزب بأغلبية ساحقة (١) .

وقد عملت الحكومة الوفدية على تأمين سلامة الجبهة الداخلية خلال فترة عصيبة من فترات الصراع على شمال أفريقيا ، وقدمت التسهيلات للمزيد من العمليات العسكرية . وبذا تكون قد أسست لبريطانيا العظمى جيلا لا يقدر ثمنه . وخاضت حكومة النحاس حربا لا هوادة فيها على أعوان الفاشية وعملائها . واعتقلت أكثر العناصر ولاء للفاشية (ومن بينهم شخصيات مقربة للبلاط ووزراء سابقين ورؤساء منظمات سرية مناهضة للانجليز) .

وتقدمت الحكومة الوفدية باقتراح للاتحاد السوفيتى لاقامة العلاقات بين البلدين كى تعزز من وضعها الداخلى والخارجى . وفى ٢٦ من يناير ١٩٤٣ أقيمت لأول مرة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفيتى .

(١) قاطعت احزاب « الاقلية » الانتخابات .

وأجرت حكومة النحاس عددا من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لصالح جماهير الشعب . وصدرت قوانين لتخفيض الضرائب على صغار الملاك الزراعيين ، ولإبرام عقود فردية عند تأجير العمال وللتأمين الإجبارى ضد حوادث العمل ، وطبق نظام التعليم الإلزامى المجانى . وصدر قانون باستعمال اللغة العربية فى نشاط الشركات العاملة فى مصر . وكان لقانون ٨٥ الصادر فى سبتمبر ١٩٤٢ والخاص بالنقابات والذى اعترف لأول مرة فى تاريخ مصر بحق النقابات العمالية فى الوجود الشرعى مغزى كبيرا (١) وكان صدور هذا القانون ثمرة نضال مديد للطبقة العاملة (٢) .

(١) كانت نظرة الحكومة للنقابات العمالية حتى صدور قانون ١٩٤٢ يتسم بالطابع الفريد من نوعه : كانت تعترف بالنقابات فى صمت ولكن وجودها لم يكون مقنن شرعيا .

(٢) كان قانون ١٩٤٢ قاصرا تماما ، فمثلا ، كان يمكن لوزير الشئون الاجتماعية التدخل فى الانتخابات النقابية متذعرا بأية حجة . ونصت المادة الخامسة « بوجوب احاطة البوليس عن كل اجتماع نقابى خاص بالمسائل التنظيمية وكذلك عن كل اجتماع نقابى عام » . وكان من حق البوليس فض أى اجتماع نقابى بحجة مخالفته « للامن العام » (٥٥ ، ١٩٥٠ ، رقم ١٤ ، ص ٣٠) . وحرّم قانون ١٩٤٢ تنظيم نقابات للعمال الزراعيين وموظفى الدولة والبلديات وكذلك العمال المشتغلين فى الجيش والبحرية . وأقر قانون ١٩٣٢ الخاص بحرمان العمال من تشكيل اتحادات نقابية على نطاق القطر المصرى كله . ولم يكن يحق للنقابات المشاركة فى الحياة السياسية للبلاد أو الاحتجاج على سياسة الحكومة المعادية للعمال . وحرّم القانون عليهم حق اعلان الاضراب وأوصى بعرض النزاع على هيئة تحكيم .

وكانت ظروف العمل النقابى صعبة . كانت هناك رقابة صارمة على النقابات منتهكين بذلك أبسط الحقوق الديمقراطية أشد الانتهاك . فمثلا ، قامت ادارة العمل بوزارة الشبئون الاجتماعية خلال السنوات ١٩٤٣ — ١٩٤٤ بحل عدد كبير من النقابات « الخطرة » لانتهاك قانون ١٩٤٢ (٣١ ، ص ١٦٥) .

وفى عام ١٩٤٢ بلغ عدد النقابات المسجلة فى مصر ٢٠٠ نقابة تضم ٨٠ ألف عامل (٧٠ ، ص ٩) . وفى عام ١٩٤٣ قل عدد النقابات ليصبح ١٨٠ (دون أن ينقص عدد المشتركين عما هو عليه) وفى عام ١٩٤٤ بلغ عدد النقابات ٢١٠ تضم ١٠٤ ألف عضو .

وكانت الاصلاحات بمثابة خطوة هامة للامام لتطوير التشريع الاقتصادى والاجتماعى المصرى ، بالرغم من أنها كانت تتسم بالاعتدال التام . وكانت تدل على أن قيادة الوفد — خلافا لها عن أحزاب « الاقلية » الاقطاعية البرجوازية — لم تكن لتتجاهل رغبات الآلاف من الوفديين البسطاء أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة فى المدن من عمال وفلاحين والذين كانوا يشكلون القطاع الثورى والاساسى فى الحزب . بيد أنه يمكن الاحساس فى هذه القوانين بتأثير الجناح اليميني للحزب الذى التف حول فؤاد سراج الدين . فقد حاولت هذه القوى أن تطوق بأقصى ما يمكن الاساس التقدمى فى الاصلاحات الوفدية . وبلاشك ، فان مادة القانون التى تحرم على العمال الزراعيين تنظيم نقابات خاصة بهم ، أدخلت لصالح كبار الاقطاعيين والمادة التى تحرم تشكيل اتحادات نقابية على مستوى مصر كلها كانت لصالح الدوائر المالية والصناعية . وهكذا بدأت فى السنوات ١٩٤٢ — ١٩٤٤ تتكشف بوادر أزمة الوفد الناجمة عن التناقضات بين القمة الحزبية التى تحمى مصالح كبار الاقطاعيين والراسماليين وبين القاعدة العريضة للوفديين التى تمثل ميول ورغبات أبناء الشعب من الطبقات الفقيرة والمتوسطة والبروليتارية الى حد ما فى كل من الريف والحضر . وكان الوفد فى حاجة الى قيادة جديدة من بين أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة ليحتفظ بتأثيره على الجماهير وبدور القيادة لحركة التحرر الوطنى .

وقد اهتزت صورة الحزب خلال هذه الفترة بشكل كبير لان كثيرا من الموظفين والشخصيات الوفدية المرموقة استغلت أزمة الغذاء فى اعمال التهريب والاختلاس والرشوة والتلاعب فى السوق السوداء .

وسرعان ما أصبح نشاط الوفد عرضة للتهكم من قبل أحزاب « الاقلية » الاقطاعية البرجوازية وكذلك الكتلة الوفدية والحزب الوطنى .

وحاولت زمرة البلاط مرتين خلال عامى ١٩٤٣ — ١٩٤٤ اسقاط الوفديين وتشكيل حكومة جديدة على هواهم . ولكن الانجليز المحوا أنه طالما كانت موازين العمليات العسكرية فى افريقيا تتأرجح ، فإنه يمكن بواسطة الوفديين وحدهم ضمان الاستقرار النسبى للوضع فى مصر واجراء العمليات العسكرية بنجاح .

وبقدر ابتعاد مسرح العمليات الحربية عن مصر ، كان اتساع نطاق حركة التحرر الوطني والتي كان من شعاراتها الاساسية : تصفية معاهدة ١٩٣٦ ، واجلاء القوات الانجليزية عن وادى النيل ووحدة مصر والسودان . وكان الوفد في هذه المرحلة يتزعم الحركة الشعبية . وألقى النحاس في (٢٦ أغسطس ١٩٤٤) الذكرى الثامنة لابرام معاهدة ١٩٣٦ الانجلو -مصرية خطابا منسوبا لخص فيه المطالب الاساسية للشعب المصرى . وقد أثار هذا الخطاب حفيظة السلطات البريطانية التي كانت ترى ان الوفديين أدوا رسالتهم . وقد بنت افتراضاتها على أنه فى ظل الظروف الجديدة يكون من الحكمة والاتزان الكبيرين أن تهدأ من روع السراى وبطانتها ، الذين سيكون نفعهم أكثر من الوفديين فى قمع حركة التحرر .

بيد ان النحاس ظل على رأس الوزارة شهرا ونصف الشهر حتى نهاية مؤتمر الدول العربية فى الاسكندرية (١) . والذي كان من قراراته انشاء جامعة الدول العربية وتشكيل لجنة لصياغة ميثاقها . وفى الجلسة الختامية بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٤٤ تلا النحاس على أعضاء الوفود بروتوكولا بالقرارات الصادرة ووقع عليه .

وتلقى النحاس فى الثامن من أكتوبر ١٩٤٤ وهو بغرفته فى أحد فنادق الاسكندرية خطابا من الملك يخبره فيه بإقامة الحكومة الوفدية . وفى الوقت نفسه تلقى أحمد ماهر زعيم الحزب السعدى فى القاهرة رسالة من الملك يقترح عليه فيها تشكيل الحكومة . وتم هذا التغير فى الاوضاع بتعضيد كامل من السفير الانجليزى .

وضمت الوزارة الائتلافية الجديدة ممثلين عن احزاب السعديين والاحرار الدستوريين والوطنى والكتلة الوفدية . وكان أهم ما يؤلف بين هذه القوى المتنافرة هو الكراهية للوفد والنحاس .

(١) عقد مؤتمر الدول العربية من ٢٦ سبتمبر وحتى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ . وشارك فى المؤتمر كل من مصر وسورية ولبنان والعراق والاردن .

وقد وضعت وزارة أحمد ماهر نصب أعينها مهمة تصفية كل المكاسب التي حصل عليها العمال الكادحون أثناء فترة حكم الوفديين . وكان أول عمل للحكومة الجديدة هو الافراج عن المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم خلال سنوات الحرب (مثل على ماهر وأحمد حسين وغيرهما) .

وفي نوفمبر ١٩٤٤ حل رئيس الوزراء مجلس النواب وحدد الانتخابات يوم ٨ يناير ١٩٤٥ . وكان هذا العمل موجها ضد الوفد الذي كان يمتلك أغلبية مقاعد البرلمان . وقرر الوفد بعد مناقشات مطولة مقاطعة الانتخابات متعللا في ذلك بأنه لا يمكن ضمان انتخابات حرة في ظل القوانين العسكرية الراهنة (١) . وبديهي ، أن هذا القرار لم ينشأ من فراغ الا أن خصوم الوفد ردوا بحجة ليست أقل اقناعا : الم تجرى الحكومة الوفدية انتخابات عام ١٩٤٢ في ظل حالة الطوارئ . وبالتأكيد ، فان عدم ثقة قادة الوفد في النجاح كانت ترجع الى أسباب أخرى منها التعاون مع انجلترا خلال سنوات الحرب والطريقة نفسها التي تقلد بها الحزب السلطة والفساد وخراب ذمم الجهاز الحزبي وكذلك استمرار الانشقاقات والصراع بين الاتجاهين المتضادين داخل الحزب الواحد هزت كثيرا من سمعته بين أوساط الطبقات الكاسحة .

وكانت الحكومة في مجال السياسة الخارجية تعتمد على بريطانيا العظمى فأعلن أحمد ماهر في أول خطاب له حول برنامجه أن حكومته ستنتهج سياسة التعاون مع بريطانيا العظمى على أساس من مبادئ معاهدة ١٩٣٦ .

وفي ٢٦ فبراير ١٩٤٥ أعلنت الحكومة المصرية رمزيا الحرب على دول « المحور » ، والتي لم تذهب بلا ضحايا : فقد قتل أحمد ماهر نفسه على أيدي عملاء الفاشية أثناء خروجه من مجلس النواب ، حيث كان قد ألقى بيانا عن دخول مصر الحرب . وخلفه محمود فهمى النقراشي زعيم السعديين الجديد .

(١) كانت نتيجة الانتخابات لمجلس النواب على النحو التالي : ١٢٥ مقعدا لحزب السعديين ، ٧٤ للحرار ، و ٢٩ للكتلة الوفدية ، و ٧ للحزب الوطنى و ٢٩ للمستقلين .

الباب الثانى

نضال التحرر الوطنى للشعب المصرى

خلال الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٧

ازمة السيطرة البريطانية فى مصر

خلال السنوات الاولى لما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٤٦)

وبدأت خلال أعوام الحرب العالمية الثانية المرحلة الثانية من الازمة العامة التى أصابت الرأسمالية . وبدأ انهيار النظام الاستعمارى للإمبريالية يتسع نطاقه حتى شمل بلدان آسيا والدول العربية الواقعة فى شمال إفريقيا . وتاجبت جذوة الحركة التحررية المعادية للإمبريالية لتغطى الشرق المستعمر بأسره . وظهر عمق أزمة النظام الاستعمارى فى مصر على شكل موجة عارمة جديدة من التحرر الوطنى .

لقد أدت عملية الهجرة المكثفة الى المدن والنهوض السريع للصناعة أثناء الحرب الى جذب بضع مئات الآلاف من النازحين من أهل الريف للعمل فى حقول الانتاج والمشاركة فى الحياة السياسية للبلاد . بيد أنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها وجد عشرات الآلاف من العمال أنفسهم مشردين فى الشوارع نتيجة تقلص الانتاج فى العديد من المشاريع والمصانع . وقد بلغ عدد عاطلين فى الاسكندرية وحدها من المترددين على مكتب العمل خلال النصف الثانى من عام ١٩٤٥م ٦١٥٧ عاطلا . وكان الوضع نفسه لا يختلف فى كافة المدن الكبرى بالوجه البحرى . وصرح المكتب الصحفى لدى وزارة الشؤون الاجتماعية أن السلطات الامريكية قررت الاستغناء عن ٢٣٢ ألف عامل خلال شهر يناير وحده ١٩٤٦ (١٣٦ ، ٤ / ١ / ١٩٤٦) . وحرّم عدد كبير من الموظفين كذلك من أعمالهم .

وكانت البطالة تتفاقم يوما بعد آخر ووفقا للاحصاءات المختلفة بلغت اعداد العاطلين في النصف الاول من عام ١٩٤٦ ، والذين كانوا يمارسون عملهم في عام ١٩٤٥ م ، ٢٠٠ — ٤٠٠ الف عاطل . (٧١ ، ص ٢١ ، ٨٩ ، ص ٥٢ ، ٢٥ ، ص ٢٦٩ ، ١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ٣١ ، ص ٢٤٦ ، ١٠٦ ، ١٩٤٩ ، رقم ٣ ص ٢٨٩) . واصبحت البطالة المتفشية بين اوساط سكان المدن واحدة من اعوص المشاكل لمصر ما بعد الحرب . وبلغت البطالة معدلات هائلة بين خريجي معاهد التعليم العالي وكذلك بين حملة البكالوريا (٢٥ ، ص ٣٩٧) . ووقفت وزارة الشؤون الاجتماعية ومكتب العمل عاجزين تماما عن اتخاذ أى اجراء ازاء هذه المشكلة . ولم تكن لدى الحكومة المصرية اية خطط بناءة لمكافحة البطالة المتضخمة .

- وكانت السلطات المصرية بعد الحرب تضطر من آن لآخر الى زيادة اجور العمال . بيد أن الاجور كانت دائما اقل من مؤشرات تكاليف الحياة . فمثلا ، كان دليل نفقات المعيشة في يوليو ١٩٤٠ يساوى ١٣٨ (١٩٣٩ — ١٠٠) وفي يوليو ١٩٤٥ — ٢٩٣ وفي ١٩٤٦/١٩٤٧ — ٢٨٥ وفي يوليو ١٩٥١ — ٣١٢ وفي يوليو ١٩٥٢ — ٣٢٠ (في يناير ١٩٥٢ — ٣٣٣) (١٠٨ ، ١٩٥٧ ، المجلد ١٠ ، رقم ٢ ، ص ١٠٥) وتبعا للبيانات التى أدلى بها اسماعيل صدقى رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفى بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٤٦ كانت اسعار السلع التموينية ازيد بأربع — ست مرات عما كانت عليه قبل الحرب (١٣٦ ، ١٩٤٦/٦/٣٠) .

ولذا فان الاجور الفعلية استقرت في الانخفاض خلال السنوات الاولى التى أعقبت الحرب . وقد هبطت من يناير ١٩٤٢ حتى يناير ١٩٥٠ بنسبة ٥٣٪ في المتوسط (١٠٨ ، ١٩٥٧ ، المجلد العاشر ، رقم ٢ ، ص ١٠) . وتبعا للاحصائيات التى اوردها رجال الاقتصاد ، فان استهلاك الفرد الواحد من السلع الغذائية الاساسية كان اقل مما كان عليه قبل الحرب .

فمثلا ، اذا كان المواطن المصرى يستهلك قبل الحرب ٢٣٦٦ سعر حرارى يوميا في المتوسط ، فان هذا الرقم في عام ١٩٥٠ كان يساوى ٢٢٩٩ وفي

١٩٥١ - ٢٣٤٧ وفي عام ١٩٥٢ - ٢٣٢٢ (٢٥ ، ص ١٤٧) . وتفاقم الوضع بسبب نزوح الآلاف من أبناء الريف لكسب لقمة العيش في المدن وهربا من الازمة الزراعية الطاحنة .

وكانت الرقعة المنزرعة قطننا خلال سنوات الحرب ١٩٤٥ - ١٩٤٦ اقل بكثير من مثيلتها قبل الحرب . وتكدست في البلاد كميات هائلة من فائض القطن . وفاقته كمية فائض القطن في نهاية عام ١٩٤٦ حجم المحصولين السابقين . وبالطبع ، وجد الفلاحون أنفسهم يواجهون وضعاً بالغ الصعوبة . وادت الحرب وكذلك ازمة القطن الخطيرة الى فداحة وضع المزارع المصري بشكل خاد . وكتب عيروط الخبير الكبير بأحوال الريف المصري عن وضع الفلاح المصري يقول : « بعد الحرب كم من اناس اغتنت وكم من قرى اجتاحتها الاوبئة وكانت احوال الفلاحين مأساوية لدرجة ان الامر حتم في عام ١٩٤٦ تشكيل مجلس اعلى بهرسوم من مجلس الوزراء لمكافحة الفقر والجهل والمرض » (١٠ ، ص ١٦٦) .

وكان توزيع الدخل القومي المصري يتم بطريقة غاية في الظلم والاجحاف . فمثلا ، بلغ الدخل القومي في عام ١٩٤٥ م ٥٠٢ مليون جنيه مصري ، ٣٠٨ مليون جنيه منها أى نسبة ٦١٪ كانت تذهب لجيوب الاجانب والمصريين من اقطاعيين ورأسماليين وممولين على شكل عوائد وارباح وفوائد (٥٠ ، ص ١١٩ - ١٢٠) .

وكان الاحتلال الانجليزي يجثم كالكلبوس البغيض على الاقتصاد المصري . وبالرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وانتهاء العمليات الحربية داخل الاراضى المصرية قبلها ، أى في نهاية ١٩٤٢ ، فان انجلترا ظلت حتى في عام ١٩٤٦ تحتفظ في مصر بجيش احتلال قوامه ٢٠٠ ألف فرد . وعملت السلطات البريطانية على زيادة تدهور أوضاع الكادحين المصريين المتدهورة أصلا ، بإخلال عمل أسرى الحرب المجانى محل عملهم الترخيص . وبدون علم الحكومة المصرية ثم نقل أعداد كبيرة متزايدة من أسرى الحرب الى مصر حتى ان عددهم بلغ في فبراير ١٩٤٦ ٢٥٠ ألف أسير (٦٠ ، ٢٢/٢) (١٩٤٦) .

وكانت القيادة البريطانية قد بنت ثكنات عسكرية وقواعد جوية في أرجاء مختلفة من البلاد . وكان مطار المازة بالقاهرة واحدة من أكبر القواعد الجوية في الشرق الأوسط وشيدت المشاريع العسكرية في السويس وبور سعيد والقنطرة وغيرها من المدن الأخرى . وأحدثت هذه التدابير من جانب السلطات العسكرية البريطانية ضررا بليغا لاقتصاد البلاد . فمثلا نجد أن مصنع الاسمنت بالقاهرة ، الذي كان انتاجه يغطي احتياجات مصر وعددا آخر من بلدان الشرق الأوسط ، لم يعد يكفي الاحتياجات الضرورية للاقتصاد القومي للبلاد ، لأن انتاجه كله وجه لسد متطلبات الجيش الإنجليزي الذي كان يستهلك ١٠٠ ألف طن من الاسمنت لبناء الثكنات العسكرية (٦٠ ، ١٢/٨/١٩٤٦) .

ولقد أحدث نشاط السلطات العسكرية البريطانية في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب ضررا بليغا في الحياة الاقتصادية للبلاد ، وزاد من حدة الأزمات بسبب عدم خضوع تحركاتها لإشراف أجهزة الاقتصاد المصري ومحاسبتها .

وبدأت في سنوات ما بعد الحرب مرحلة جديدة نوعيا في تاريخ حركة التحرر المصري ، وبلغ النضال من أجل الاستقلال الوطني ذورته ودخل في طوره الأخير . وترجع أهم الأسباب في هذا لما يأتي :

١ - الوضع الدولي الجديد ، من تشكل النظام الاشتراكي الدولي وترسيخ أقدامه ، وهن وضعف كبرى الدول الاستعمارية الكبيرة أثناء الحرب ، ولاسيما بريطانيا العظمى ، فجاح ثورات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة الأخرى .

٢ - التغيرات الجذرية التي شهدتها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر أثناء فترة الحرب العالمية الثانية والمرتبطة بتطور الرأسمالية والنمو العاصف للمدن الصناعية ، واتساع نطاق التأثير السياسي والاقتصادي للفئات المتوسطة والبرجوازية الوطنية .

٣ — اشتداد عبء الظلم السياسى والاقتصادى من قبل الامبريالية الانجليزية وسعيها لاستعادة مواقعها المزعزعة فى مصر وفى الشرق الاوسط كله .

٤ — ازدياد سوء الاوضاع الاقتصادية للطبقة الكادحة فى مصر بسبب تقلص انتاج كثير من المشاريع ، بالاضافة الى أزمة القطن مما انعكس اثره السلبى على حياة الملايين من الفلاحين . الاستقطاب المطرد وتعميق هوة التفاوت المحف فى الملكية والمرتبطة بثراء الطبقة الحاكمة من جهة ، وبتزايد يؤس الكادحين من جهة اخرى .

الحركة العمالية

لم يقتصر نمو الطبقة العمالية اثناء الحرب العالمية الثانية على الناحية العددية وحدها ، بل شمل كذلك الوعى الطبقي والتنظيمى . وتحولت الى قوة سياسية يحسب لها وزنها وشاركت بنشاط وحيوية فى حركة التحرر الوطنى .

واخذ اتحاد الصناعات المصرى الذى يضم ممثلى كبار البرجوازية الكومبرا دورية يطالب الحكومة مرارا ، بعد أن أحس بالخطر من جانب الحركة العمالية المتنامية ، بانتهاج سياسة أكثر حزما وصرامة تجاه الطبقة العاملة . وفى صيف ١٩٤٥ وجه الاتحاد للحكومة طلبا جاء فيه : اتباع سياسة اليد الفليضة بالنسبة للعمال مع « عدم التفاوض » عن مطالب الطبقة العاملة ، وعرقلة نشاطها السياسى مع عدم السماح للطبقة العاملة بالضغط على الحكومة . وحل نزاعات العمل بدون تدخل النقابات بواسطة اللجان المحلية المختلطة دون اشراك الاتحادات العمالية (٤٣ ، ص ٦٩ — ٧٠) .

وادان الاتحاد الحكومة فى بيان آخر موجه اليها فى مايو ١٩٤٦م بسبب « تهاونها » و « تهاونها » مع الطبقة العاملة وادانت البروليتاريا المصرية لوقوعها تحت تأثير قرارات « المؤتمر الشيوعى الدولى لتحطيم النظام

الرأسمالى « وطالب الحكومة باجراء « المزيد من التدابير الصارمة والقاسية ضد العمال » (١٤٠ ، ٣١/٥/١٩٤٦) .

وبالرغم من كافة القيود والمطاردات ، فان ميل عمال مصر لتوحيد صفهم لخوض النضال المشترك كان عظيما للغاية .

وكان للجماعات الماركسية والشيوعية التى اشتد ازرها اثناء الحرب الاثر البالغ فى تطور الحركة العمالية .

فقد نظمت المجموعات الشيوعية السرية حملة دعائية بين أوساط الطبقة العاملة نفسها (ولاسيما فى المراكز الصناعية الكبرى) وبين أوساط المثقفين وشباب الدارسين سواء بسواء . وكان أثر الشيوعيين أوضح ما يكون فى مراكز صناعة الغزل والنسيج الضخمة حيث كانت تحتشد أكبر أعداد من الجماهير البروليتارية ، مثل المحلة الكبرى وشبرا الخيمة (١) . والاسكندرية .

وبالرغم من عدم نجاح الشيوعيين فى تكوين حزب متآلف متحد للطبقة العاملة ، فان الحركة الشيوعية أصبحت عنصرا هاما فى الحياة الاجتماعية للبلاد .

ولا تتوفر لدينا معلومات موثوق بها عن أعداد الجماعات الماركسية . ووفقا لبيانات الباحثين البرجوازيين ، فان عدد الشيوعيين الفشطاء فاق الى حد ما الالف فرد حتى نهاية الحرب ، وازداد فى سنوات ما بعد الحرب (وحتى ثورة ١٩٥٢) ليصبح ٥ - ٧ الف (١٠٦ ، ١٩٤٩ ، المجلد الثالث ، رقم ٣ ، ٨٩ ، ص ٤٣ ، ٤٦ ، ٩٠ ، ص ٤٠٦ ، ٢٥ ، ص ٤٠٨) .

وخلال السنوات الاخيرة من الحرب بدأت تحت قيادة الجماعات الشيوعية عملية النضال من أجل تخليص النقابات العمالية من نفوذ

(١) شبرا الخيمة احدى ضواحي القاهرة العمالية ، حيث كان يشتغل ما يقرب من ٣٥ الف عامل فى مصانع الغزل والنسيج الضخمة .

الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وكذلك من النقابات الصفراء التي كان يترأسها النبيل عباس حليم(١) . كتب شسهدى عطية الشافعى عن هذه الفترة يقول : « بدأ العمال يدركون مدى خطورة سيطرة العناصر الاقطاعية والراسمالية على النقابات وكذلك أذنايهم ومدى أهمية تخلص الحركة النقابية من نفوذ العناصر التي تضرر انعداء للعمال . . . وفي هذا الصدد اشتهد الميل بين أوساط العمال لتكوين نقابات متحررة من تسلط القصر والاحزاب البرجوازية وممثليها » (٥٠ ، ص ١١٣) .

وتوضح البيانات التالية مدى نمو الحركة النقابية في مصر خلال سنوات ما بعد الحرب . (٧٣ ، ص ٣٥) .

العام	عدد النقابات	عدد أعضاء النقابات
١٩٤٤	٢١٠	١٠٢٨٧٦
١٩٤٥	١٨٩	٨٩٥٦٠
١٩٤٦	*٤٨٨	٩٥٥٣٨
١٩٤٧	٤٤١	٩١٦٠٤
١٩٤٨	٤٧٨	١٢٤٠٩٤
١٩٤٩	٤٦٥	١٢٣٠٠٥
١٩٥٠	٤٩١	١٤٩٤٣٤
١٩٥١	٤٤٨
١٩٥٢	٥٦٨	١٥٩٦٠٨
١٩٥٣	٩٤٧	٢٦٥١٩٢

* بناء على ما أورده دحمد فهمى أمين من معلومات فقد بلغ في بداية عام ١٩٤٦م عدد النقابات ٣٨٨ نقابة [١١٦ ص ٢٧] .

وتعطى الأرقام السابقة مجرد فكرة تقريبية عن الحركة النقابية لأنها تقيم عدد النقابات المسجلة فقط أى المعترف بها من قبل السلطات . والمهم أن

(١) ضعفت الحركة النقابية في بداية الحرب . وكان يوجد في مصر وقتئذ ثلاثة اتحادات عمالية نقابية أحدها تحت إشراف المجلس الأعلى للتسابع للحكومة ، والآخرى تحت حماية الملك ، والثالثة يتزعمها عباس حليم (أحد أفراد الأسرة الملكية) .

الجدول يعطى تصورا عاما وأمينا عن معدلات تطور الحركة النقابية في السنوات الاولى التى أعقبت الحرب . وهناك استنتاج آخر يتبادر للذهن : فقد لوحظ فى فترات المد والنهوض للحركة التحررية زيادة أعداد النقابات زيادة سريعة (سواء من حيث عدد النقابات نفسها أو من حيث عدد الأفراد المنضمين اليها) وأما فى فترات التدهور والركود فكانت الصورة مغايرة .

وكان الصراع الدائر لاحتواء الحركة العمالية ، ولا سيما النقابات يجرى أساسا بين ثلاث قوى أساسية ، وهى : حزب الوفد والجمعيات الاسلامية (وخاصة « الإخوان المسلمون ») والجماعات الشيوعية (ولا سيما الحركة المصرية للتحرير الوطنى) .

وتم فى ديسمبر ١٩٤٤ وبمبادرة من الحركة المصرية للتحرير الوطنى والجماعات الماركسية الاخرى تشكيل اللجنة التنفيذية لمؤتمر عمال مصر والذى كان يجب عليه تمثيل النقابات المصرية فى المؤتمر المرتقب لاتحاد النقابات العالمى . وكانت اللجنة التنفيذية تلقى الدعم والتأييد من ١٠٣ نقابة يبلغ عدد أعضائها ٧٨ ألف فرد . وعين محمد يوسف أحمد المدرك (١) الماركسى والمخضرم المشهور فى الحركة النقابية رئيسا للوفد . وهو الذى بذل جهودا كبيرة فى دفع النشاط السياسى للنقابات . بيد أنه سرعان ما ظهرت جمعية أخرى وهى اللجنة التحضيرية لتشكيل اتحاد نقابات عمال مصر والذى يلقى الدعم والتأييد من نقابات تضم ٦٠ ألف عضو . وكان الماركسى داود فؤاد ناحوم (٢) وهو شخصية أخرى بارزة فى الحركة النقابية يترأس وفدها فى مؤتمر اتحاد النقابات العالمى .

وهكذا كان هناك وفدان من مصر يمثلان نقابات العمال فيها فى المؤتمر التأسيسى الاول لاتحاد النقابات العالمى الذى عقد فى باريس خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٥ .

(١) أعتقل فى ١٩٤٥ بسبب دعوته للاضرابات ، ولكن سرعان ما أفرج عنه .

(٢) نفى ناحوم فى عهد وزارة صدقى عام ١٩٤٦ الى ايطاليا [١٤٠ ، ٩/٢٩ ، ٤ ، ١٥/١٠/١٩٤٥] .

وبمجرد وصولهما الى باريس تم الاعتراف بهما ممثلين للعمال المصريين (١) وسرعان ما اتحدا ، وعلاوة على المدرك وناحوم كان الوفد المتحد يضم كلا من مراد القليوبى ومحمد عبد الحليم زايد وغيرهما . وكان العضوان من الحركة المصرية للتحرر الوطنى والآخرين من جماعات شيوعية أخرى . وانتخب المدرك عضوا فى المجلس العام لاتحاد النقابات العالمى .

وبعثت نقابات الامير عباس حليم بوفد ثالث . بيد أنه لم يسمح له بالاشتراك فى أعمال المؤتمر كممثل لمنظمة صفراء [١١٦ ، ص ٢٧ ، ١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ١٦ ، ص ١٢٦ ، ١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ١٧ ، ص ١٣٤] .

لم يقصر أعضاء وفد العمال المصريين الكلام فى تقاريرهم بالمؤتمر على المشاكل الاقتصادية . لقد كانت القضية الرئيسية بالنسبة لهم هى طرد الامبريالية البريطانية من وادى النيل . وجاء أحد قرارات المؤتمر يندد بالامبريالية البريطانية وأعوانها فى مصر [١٢٨ ، ص ٩٥] .

واتخذ أعضاء الوفدين المصريين فى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات قرارا بتأسيس لجنة تحضيرية لتكوين الاتحاد العام لنقابات مصر [٣٩ ، ص ١٤٨] . وقد تشكلت اللجنة هذه بعد الانتهاء من أعمال المؤتمر فوراً .

وفى منتصف أكتوبر ١٩٤٥ كونت النقابات الديمقراطية بقيادة الحركة المصرية للتحرر الوطنى تنظيماً سياسياً هو لجنة العمال المناضلين من أجل التحرر الوطنى والتي لعبت دوراً حاسماً فى تآزر صفوف العمال وتوحيدها للنضال من أجل تحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وكان مقرها فى شبرا الخيمة [٩ ، ص ١٦٨] . ونشرت اللجنة برنامجها الذى تضمن المطالب الآتية : أسبوع العمل ٤٨ ساعة . يوم راحة كل أسبوع كامل الاجر . التأمين الاجتماعى . توفير فرص العمل للعمال الذين حرّموا من أعمالهم بعد انتهاء الحرب . نقل ملكية فروع الاقتصاد الهامة للدولة . تأسيس البنك

(١) وصل المدرك وناحوم الى باريس بالطائرة أما الآخرين فلم يشتركوا عملياً لانهم سافروا عن البحر نظراً لان تكاليفه أقل فوصلوا عند نهاية المؤتمر .

الاهلى المركزى . النهوض بالمستوى الثقافى والفنى والمادى للعمال وكذلك
صغار الموظفين وجنود الجيش والبوليس [١٤٠ ، ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ ، ٨٩ ،
ص ٥٢ — ٥٣] . تحديد ملكية الاراضى الزراعية بمائة او بخمسين فدان .
تصنيفه الاوقاف الاهلية . تأسيس الجمعيات التعاونية . النهوض بالمستوى
المعيشى للفلاحين [١٣١ ، ص ١٣٤] . اجلاء القوات الانجليزية من واد النيل
واستقلاله . انتقال قناة السويس للادارة المصرية . اشراك مصر المستقلة
فى الجهود الدولية لدعم الديمقراطية واستئصال شأفة الفاشية فى العالم
أجمع . ابرام معاهدات الصداقة والاتفاقات الاقتصادية مع الدول الديمقراطية
تدعيم الوضع الدولى لمصر وتحقيق السلام الفعلى فى الشرق الاوسط كله .
تحويل جامعة الدول العربية الى أداة للديمقراطية لخوض النضال ضد
الامبريالية . مساعدة الشعوب الاخرى فى البلدان المستعمرة فى نضالها ضد
الامبريالية [١٤٠ ، ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥] .

وكان هذا البرنامج ديمقراطيا تماما . وكان يلبي المصالح الحيوية
لاعرض طبقات الجماهير الكادحة فى الريف والحضر . وقد ترك نشر البرنامج
الخاص بلجنة العمال انطبعا قويا فى اوساط الراى العام التقدمى فى البلاد .
وهكذا ، كانت التنظيمات الديمقراطية للطبقة العاملة هى القوة
السياسية الوحيدة فى البلاد التى كان لها برنامج اقتصادى واجتماعى
وسياسى راديكالى .

وبفضل النشاط الحيوى للحركة المصرية للتحرر الوطنى والجماعات
الشيوعية الاخرى ازدادت بسرعة أعداد الاعضاء المشتركين فيها . يضاف
الى ذلك أن عددا كبيرا من أبناء الطبقة العاملة لم يشترك فى النقابات حتى
خلال فترة المد والنهوض بالحركة التحررية . وخلال السنوات التى أعقبت
الحرب لم يشترك فى النقابات ازيد من ٣٠٪ من البروليتاريا فى ذلك الوقت ،
واذا ما أضفنا اليهم العمال الاجراء فى المشاريع الصغيرة والمحدودة ، فان
هذا الرقم ينكمش كثيرا [١٠٦ ، ١٩٤٩ ، رقم ٣ ، ٧٣ ، ص ٣٥] .

الصحافة اليسارية

أصدرت التنظيمات الشيوعية والديمقراطية الأخرى عددا من الجرائد والمجلات . فأصدرت الحركة المصرية للتحرر الوطني بالاشتراك مع لجنة العمال التي تناضل من أجل التحرر الوطني واللجنة التحضيرية في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ مجلة « الضمير » الأسبوعية الواسعة الانتشار ومجلة « الفكر الجديد » وفي ١٩٤٥ - ١٩٥٦ مجلة « العهد الجديد » . ونظم الطلبة السودانيون في القاهرة خلية شيوعية خاصة بهم ، كانت جزءا من الحركة المصرية للتحرر الوطني وأصدرت مجلة « أم درمان » الأسبوعية الوطنية . وأصدرت جماعة « الفجر الجديد » الماركسية في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ مجلة أسبوعية تحمل الاسم نفسه واسعة الانتشار وكان يحررها رشدي صالح . وأصدرت التنظيمات الماركسية واليسارية الأخرى كذلك سلسلة كاملة من الكتيبات التي تتناول بالدرس والتمحيص أهم مشاكل مصر . وقد لعبت هذه الكتيبات دورا كبيرا في الإعداد الأيديولوجي وتوحيد صفوف الكادحين للنضال ضد الإمبريالية وأذئابها (١) .

وكان الوفديون اليساريون واحدة من أهم القوى الثورية المعادية للإمبريالية خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب . وكان طلاب المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي وكذلك ممثلو المثقفين التقدميين هم عمادها . وكان الوفديون اليساريون يتعاونون مع الجماعات الماركسية .

واقتربت بعض جماعات الوفديين اليسارية اقترابا شديدا من الماركسية (اتحاد خريجي الجامعة) . والبعض الآخر أقبل على اعتناق المفاهيم

(١) صدرت على وجه الخصوص في ١٩٤٦ في القاهرة كراسات صادق سعد « مشاكل الفلاح » ، وعمر رشدي « قوميتنا » ، وفتحى الرملى « الأهداف الاشتراكية » و « الطريق الى الاستقلال » ، ومنصور الرضوانى « الفاشية في مصر » ونشر فتحى الرملى كذلك مع زملائه كتيبات « شرور الرأسمالية المصرية » و « قضية المرأة » [٨٩ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦] .

الماركسية مثل « الطليعة الوفدية » وهى جماعة من الطلاب والمثقفين معظمهم كان يعيش فى الاسكندرية . وكان يترأسها شخصيات سياسة وصحفيون بارزون مثل محمد مندور (١) وابراهيم النادى . وكان سلامة موسى (٢) الكاتب والمثقف التقدمى والناقد الادبى والصحفى يتعاطف معها . وقد أصدر مندور بالاشتراك مع النادى وموسى فى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ مجلة « المجلة الجديدة » .

ولقد أحدثت الصحافة الوفدية اليسارية اثرا هائلا مشبعا بروح الثورة بين أوساط الجماهير العريضة ، ولا سيما الطلاب . وكانت صحيفة « الوفد المصرى » اليومية لسان حال الحزب والتي يترأس تحريرها محمد مندور تتمتع بشهرة واسعة .

حركة الاضرابات والحملة المعادية للشيوعية

ان تدهور الاوضاع الاقتصادية للبروليتاريا المصرية ، الناجم عن غلاء المعيشة ، وكذلك البطالة التى بدأت تتفشى بعد الحرب والتي بلغت معدلات مهولة حتى نهاية ١٩٤٦ ، أثارت سلسلة كاملة من الاضرابات فى المراكز الصناعية بالبلاد .

وكانت اول اضرابات تشهدها البلاد بعد الحرب على ايدى عمال شبرا الخيمة فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ . وكانت المظاهرات التى جرت فى يناير ١٩٤٦

(١) محمد مندور رجل تقدمى بارز وحاصل على درجة الدكتوراة فى اللغة ، بروفيسور وعميد سابق لكلية الاداب جامعة الاسكندرية .

(٢) ولد سلامة موسى (١٨٨٧ - ١٩٥٨) فى مدينة الزقازيق فى أسرة قبطية غنية ، اتم المرحلة الاولى من دراسته فى الزقازيق ، والثانوية فى القاهرة . وفى ١٩٠٩ أعلن فى كتابه « سوبرمان » عن ولائه للاشتراكية . وفى ١٩١٣ نشر كتيب « الاشتراكية » . وعشية اندلاع الحرب العالمية الاولى أسس جريدة « المستقبل » . بيد أنه سرعان ما حرمت السلطات الانجليزية نشرها . و ١٩٢١ كان أحد المؤسسين للحزب الاشتراكى ، الذى برز منه الحزب الشيوعى المصرى . الذى تم سحقه فى عام ١٩٢٤ وي مارس نشاطه من يومها فى ظروف من السرية التامة . وفى ١٩٣٠ نظم جامعة « المصريون يشتررون البضائع المصرية » . ألف العديد من الكتب . وللمزيد من التفاصيل انظر : ١٠٠ ، ١٣٥ .

أكثر جماهيرية وأحسن تنظيماً . وكان العمال يطالبون بأسبوع عمل ٤٨ ساعة وطرحوا مطالب سياسية واقتصادية أخرى . وتم القبض على ما يقرب من ٣٠٠ شخص [٦٠ ، ٣١ / ١ / ١٩٤٦] ، ونتيجة لهذا الاضراب أكثر البوليس من شن غاراته والقاء القبض على العمال والشيوعيين .

واتخذت حكومة النقراشي باشا تدابير صارمة ازاء المضربين والتنظيمات الديمقراطية . فمثلاً ، قام البوليس في ليلة ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ في القاهرة بحملة كبيرة لتصفية المنظمات الشعبية . واشترك في العملية ٤٠٠ رجل من رجال البوليس ، وتم اعتقال ما يربو على ١٠٠ شخص (تم حجز ٣٠ مواطناً منهم) . وكان من بين المعتقلين ممثلين لطبقة المثقفين والعمال والعسكريين .

وكانت الحكومة المصرية على امتداد سنوات عديدة تخصص اعتمادات مالية سرية لاستخدامها في مكافحة « الافكار الشيوعية » او حسب تعبير الصحافة الرسمية الساذج « الافكار الخطرة » وكان وزير الداخلية المصرية ينظم عمليات المكافحة هذه عادة بموافقة السفارة البريطانية ، بل وفي الغالب تحت قيادتها . وكان الضباط الانجليز ضمن القوات البوليسية التي تنفذ مباشرة هذه العمليات يؤدون دوراً قيادياً هاماً . وفي الوقت نفسه ابدى البوليس لامبالاة تامة عندما دبر « الاخوان المسلمون » في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ مظاهرة معادية لليهود تطورت فيما بعد الى عمليات للسلب والنهب والمجائر [١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ٣ ، ص ٢١ ، ١٢٦ ، ص ٢٨٣] .

وشهدت كبرى المدن المصرية في نوفمبر ١٩٤٥ مظاهرات معادية للانجليز . وشهدت القاهرة والاسكندرية في الثالث عشر من نوفمبر مظاهرات ضخمة وهو اليوم الوطنى للنضال ضد الامبريالية البريطانية [٣٠ ، ص ٦٦] .

وفي يناير ١٩٤٦ دبرت موجة جديدة من الارهاب ضد الطبقة العمالية . ففي الثانى من يناير تم القبض على اثنين من أبرز النقابيين هما محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود العسكري لاتهامهما بممارسة نشاط شيوعى [١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ١٧ ، ص ١٣٤] .

وفي أول يناير ١٩٤٦ تم القبض على كل من فتحى الرملى (١) الكاتب الماركسى الاجتماعى وأنور كامل الصحفى التقدّمى وقد سجنا مع جماعة من الرفقاء . وكانت التهمة الموجهة اليهما هى القيام بدعاية شيوعية [١٣٦ ، ١٠ ، ١/٢١ ، ١ ، ٤ ، ٢٣/٢/١٩٤٦] . وقد أعلن فتحى الرملى الاضراب عن الطعام الذى امتنع عن تناوله خلال ستة أيام كاملة للاعراب عن احتجاجه .

وفي بداية ١٩٤٦ بلغت الحملة المدبرة ضد الشيوعيين من الضراوة والعنف ومن المعدلات الواسعة النطاق ، ما أثار السخط والاستياء لا فى داخل مصر وحدها ، بل وفى الشرق الاوسط كله . فمثلا ، بعثت جماعة من الاساتذة والعلماء السوريين فى الثانى والعشرين من يناير ببرقية الى القاهرة أعربوا فيها عن احتجاجهم على الحملة المدبرة ضد الشيوعيين والتهديد بوأد حرية الفكر فى البلاد [١٣٦ ، ٢٣/١/١٩٤٦] .

واستمرت عمليات الاضطهاد والتنكيل بالشيوعيين والعمال النشطاء خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٦ كذلك . ففى الثانى من فبراير التى بوليس الازبكية فى منطقة باب الحديد على اثنين من العمال من مصنع شبرا الخيمة بتهمة التحريض على الاضراب [١٣٦ ، ٢/٣/١٩٤٦] وألقى القبض على خمسة مواطنين آخرين فى شبرا — احدى المناطق العمالية الاخرى بضواحي القاهرة — بالتهمة نفسها .

وكانت الرقابة الصارمة تعمل بضراوة ووحشية فى البلاد . ولم تتعرض للمطاردة المجلات والصحف الديمقراطية وحدها ، بل وصحف الوطنيين البرجوازيين كذلك . وتبعاً لما أوردته صحيفة « الاهرام » فان النيابة العمومية قامت خلال الشهرين الاولين من ١٩٤٦ بالتحقيق مع عشرات الصحف من شتى الاتجاهات .

(١) كان فتحى الرملى فى بداية الاربعينات عضواً فى الوفد . ونشر فى عامى ١٩٤٣ — ١٩٤٤ عدداً من المقالات والكتيبات كرسها لتعميم الايديولوجية الشيوعية والاشتراكية بأسلوب مبسط بين أوساط الجماهير العريضة . وفى الخمسينات أصدر مجلة « المعارضة » التقدّمية .

فمثلا ، تعرضت صحيفة « مصر الفتاة » لسان حال الحزب الوطنى الاسلامى للاضطهاد [١٣٦ ، ١ ، ٣ ، ٥ ، ٧/٢/١٩٤٦] . وفى ٣١ يناير تم القبض على ابراهيم الزياى رئيس تحرير هذه الصحيفة . واستدعيت النيابة العمومية أحمد حسين ممثل هذا الحزب . وفى أول يناير ١٩٤٦ أقت السلطات القبض على (على الزياى) محرر جريدة « الحوادث » الوفدية الاسبوعية [١٣٦ ، ٧ — ٩/١/١٩٤٦] . وقد وجهت اليه تهمة الالهانة لجلالته والقذف فى حق رئيس مجلس الوزراء . وتم استدعاء عفيفى شاهين صاحب الجريدة للتحقيق معه .

وفى أواخر يناير ١٩٤٦ قامت النيابة بالتحقيق مع مجلة « الاثنين » الاسبوعية الواسعة الانتشار وصحيفة « مسامرات الجيب » [١٣٦ ، ٣١/١/١٩٤٦] . وفى يناير ١٩٤٦ استدعت النيابة مرتين محرر صحيفة « الكتلة » [١٣٦ ، ١ ، ٩/١/١٩٤٦] ومجلة « روز اليوسف » [١٣٦ ، ٢١ ، ٢٤/١/١٩٤٦] بخصوص التحقيق .

وقد انهالت بشكل خاص عمليات الاضطهاد والتفكيك على الصحافة التقدمية ففى يناير ١٩٤٦ تم القبض على رئيس القسم العسكرى بمجلة « الضمير » لسان حال لجنة العمال المناضلة من أجل التحرر الوطنى [١٣٦ ، ١/٤ ، ٧/٢/١٩٤٦] وهو محمود محمد بتهمة نشر مقالات تدعو العمال للاضراب ، زد على ذلك ، أنه قبض على الدكتور عبد الكريم السكرى ناشر المجلة وطه سعد عثمان سكرتير هيئة التحرير .

وحسكت المحكمة فى أول عام ١٩٤٦ بسجن محمد عبد القادر حمزة صاحب جريدة « البلاغ » الوفدية واسماعيل عبد المولى المحرر المسئول عن الجريدة لمدة ستة أشهر [١٣٦ ، ٥ ، ٧ ، ١٥ ، ٢٦/٢/١٩٤٦] .

وتعرضت صحف وفدية أخرى لآعمال المطاردة من قبل الرقابة ، مثل صحيفتى « الوفد المصرى » و « المصرى » [١٣٦ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٦/٢/١٩٤٦] . وفى ١٠ فبراير صادر البوليس صحيفة « الوفد المصرى » بتهمة

منر اخبار عن أحداث الجامعة (١) . وتم استدعاء محمد مندور المحرر المسئول
عن الصحيفة مرتين للنيابة . وفي ١٤ فبراير وللأسباب نفسها تم النظر في
مقضية حسين أبو الفتاح المحرر بصحيفة « المصرى » .

الاحزاب السياسية وطرائق النضال من أجل الاستقلال

كان الجو السياسى فى مصر يوحى فى الربع الاخير من عام ١٩٤٥ بأنه
مشبع بأحلام الحرية . وفى هذا الوقت لم يكن هناك مصرى واحد أو حزب
سياسى واحد لا يطالب بجلاء القوات الانجليزية عن وادى النيل ومنح مصر
الاستقلال . وكان السخط على سياسة حكومة النقراشى يتزايد يوما
بعد يوم .

وقد مست حالة القلق العام هذه أصحاب الفكر الواحد المقربين لرئيس
الوزراء فى الحزب وشركاه فى الوزارة .

وكانت أمزجة الشخصيات القيادية لاهزاب « الاقلية » قاصرة للغاية
على فهم المناخ السياسى المصرى فى هذا الوقت . وقد أدى ضعف وزعزعة
حكومة النقراشى فى قضية النضال من أجل الاستقلال الى نشوب خلافات
حاددة داخل الحزب السعدى نفسه .

فقد أعلن الدكتور حامد محمود أحد قيادات الحزب فى منتصف اكتوبر
١٩٤٥ أنه وعشرين من زملائه السعديين الآخرين ينسحبون من الحزب لان
النقراشى « يقوم فيه بدور الديكتاتور ، متجاهلا الروح الثورية ، المشبع بها
برنامج الحزب » . ونوه بأن ١٧ من بين المنسحبين من الحزب من أعضاء
مجلس النواب والشيوخ . وأعرب عن استيائه لواقف النقراشى تجاه المطالب
الوطنية [١٤٠ ، ٢٤ / ١٠ / ١٩٤٥] . كتب محمد حسين هيكى زعيم حزب
الاحرار الدستوريين فى « الاهرام » يقول : « قرر النقراشى اتباع تكتيك
التساهل مع وزارة الخارجية البريطانية ... وهناك بعض الاصوات التى
توبخ هذا ... بيد أن التوبيخ لم يغير من تكتيك رئيس الوزراء ، المنصب
فى تبادل المجاملات » [٥٠ ، ص ١٢١] .

(١) لمعرفة مزيد من التفاصيل أنظر لمواد الكتاب التالية .

وفي مقال آخر نشر في الوقت نفسه ، كرد على أحد مقالات صحيفة « التايمز » الانجليزية كتب هيكل يوضح موقف حزبه : « انتهج النقراشي باشا مع انجلترا سياسة مؤدبة وودية مراعىا الوضع الدولى لانجلترا . وينتقده الكثير بسبب هذا الموقف ، الذى يرون بأنه لن يعود بأى خير . بيد أن هذه الانتقادات لم تؤثر على رئيس الوزراء ولم تغير من خط الحكومة الرئيسى . ولقد كنا نتوقع أن الصحافة البريطانية ورجال الدولة سيقفون من مصر نفس الموقف وينظرون اليها بنفس الود الذى تنظر به مصر لانجلترا . الا ان « التايمز » نشرت مؤخرا مقالا تعترض فيه على تلبية مطالبنا الوطنية . . زد على ذلك أن « التايمز » كتبت تقول أن مصر ليس لها جيش يستطيع حماية البلاد . . . وتتحدث الجريدة عن قوة مصر وكأن ميثاق الامم المتحدة ما هو الا قصاصة ورق وكأن الدورة المرتقبة للجمعية العامة للامم المتحدة ما هى الا مشهد مسرحى ليس لها أى أثر فى العالم كله . وكأن مجلس الامن عاجز عن حل النزاع وردع المعتدى . الموقف الحالى غير مفهوم للمصريين . وهم يرون أن السياسة القديمة لا مكان لها بعد ، وأن الغد سيميز عن الحاضر . ان مقال « التايمز » لا يمكن أن يخدم اقامة سلام وطيء فى العالم بأسره . [١٣٦ ، ١٩٤٦/١/٤] .

ولم يكن فى الامكان ، اصدار بيانات على نحو آخر من مصر فى ظل ظروفها خلال الاشهر الاولى التى أعقبت الحرب ، اذا كان زعماء الحزب السياسى او ذاك لا يودون الخط من قدرهم والنيل من سمعتهم والتشهير بأنفسهم .

بيد أنه حتى فى التصريحات المذكورة آنفا على لسان زعماء حزب السعدين وحزب الاحرار الدستوريين يمكن أن نستشف الرغبة فى استمرار التعاون مع انجلترا . ويمكن أن نلمح بين السطور ، أن الحديث يدور فقط عن « تنازلات » محددة من جانب الأخيرة .

وهناك موقف آخر للوفد أكثر الاحزاب شعبية ويسارية بين الاحزاب الشرعية ، والذى استمر فى معارضته لكتلة السعدين والاحرار الدستوريين والمكرمين (١) .

(١) غالبا ما كانوا يطلقون هذه التسمية على أعضاء كتلة الوفد نسبة لزعيمها مكرم عبيد .

وقد نوه جون مارلو بخاصية هامة من خصائص حزب الوفد ، تنحصر في أن صفوفه كانت تتحد وتتماسك عندما يكون في المعارضة ، وعندما يصل للسلطة تدب فيه الخلافات وتشيع فيه روح الفرقة والانشقاق [٩٣ ص ٣٣٣] . ويرجع السبب في ذلك ، الى أن الحزب عندما يكون في المعارضة ينتقد الحكومة ويناضل ضد السيطرة الانجليزية . وعندما كان يصل لمقاييد السلطة في البلاد ، كانت قوى الوفد اليسارية تطالب القيادة بإجراء الاصلاحات الاجتماعية الجذرية وخوض نضال أكثر حسما ضد الانجليز . الامر الذي لم يكن بمقدور زعماء الحزب الاقدام عليه ، لحرصهم على مصالحهم الطبقية الضيقة . وتكون من نتيجة هذه السياسة انصراف الجماهير الحزبية عن القيادة .

ووضحنا في الباب الاول ، أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية تنامي كثيرا دور الطبقات المتوسطة في الحياة السياسية للبلاد ، وكانت المرأة التي تعكس ميول وأمزجة هذه القوة الاجتماعية المتعاظمة هو (حزب الوفد) ، وبالتدقيق جناحه اليسارى أى الجيش العرمرم من بسطاء الوفدين .

وفي نهاية ١٩٤٥ وبداية ١٩٤٦ وجه الوفد انتقادات لاذعة للسياسة التوفيقية الموالية للامبريالية ونهج حكومة النقراشي (١) الرجعى بالنسبة للسياسة الداخلية .

وفي يولية ١٩٤٥ قام الوفد — في محاولة منه لكسب عواطف الجماهير الشعبية وتعزيز سمعته كمناصر لاستقلال مصر — بتوجيه مذكرة للسفير البريطانى تتضمن مطلبين هما : جلاء القوات الانجليزية عن مصر ووحدة وادى النيل [٩٣ ، ص ٣٣٤ ، ٩٨ ، ص ٧٢] .

وفي السادس من يناير ١٩٤٦ ناقشت اللجنة التنفيذية للوفد قضية نظرة الحزب لتغيير معاهدة ١٩٣٦ الانجلوا مصرية . وكان زعماء الحزب النحاس وأبو علم (٢) وعثمان محرم وسراج الدين يرون « ضرورة الاقدام

(١) قاطع الوفد انتخابات يناير ١٩٤٥ ولم يمثل لا فى الحكومة ولا فى البرلمان . وكان له فى مجلس الشيوخ فقط مجموعة من الشيوخ الوفديين .
(٢) كان صبرى أبو علم وقتئذ أمين عام الحزب وزعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ .

على الخطوة الاولى في مجال تهيئة جو من الثقة والصداقة بين انجلترا ومصر » .

من أجل هذا يجب على انجلترا أن تناقش كافة المسائل مع « الممثلين الحقيقيين للشعب المصرى » والذين رفضوا اعتبار أعضاء الحكومة من بينهم . وكانوا يطالبون بجلاء كافة القوات الاجنبية وانتقال السودان للإدارة المصرية .

وفي نهاية الحرب ظهر للوفد منافس خطير في قيادة حركة التحرر الوطنى ممثلا في جمعية الاخوان المسلمين . وأصبحت الجمعية وقتها واحدة من أكثر التنظيمات السياسية نفوذا ووزنا في مصر . وكان جزءا منها يمارس نشاطه علانية ويكرسه للعمل الثقافى والاجتماعى والدينى وجزؤها الآخر يعمل في سرية وهو منظمة شبه عسكرية تقوم بأعمال ارهابية .

وتحولت الجمعية في سنوات ما بعد الحرب الى حزب جماهيرى يضم عشرات الآلاف من الاعضاء . ولم تنشر أية معلومات رسمية عن تعداد « الاخوان المسلمين » . وتتفاوت آراء الباحثين بهذا الصدد تفاوتا كبيرا ، اذ تتراوح أعدادهم من ٢٠٠ ألف حتى مليونين وأكثر [٩٨ ، ص ٨٨ ، ٨٣ ، ص ٦٨ ، ٢٥ ، ص ٤٠٥ ، ٩٠ ، ص ٤٠٧ ، ١٢١ ، ص ٤٨ ، ١٢٤] .

ووفقا لتأكيدات البنا فقد بلغ تعداد أعضاء الجمعية في عام ١٩٤٦ نصف مليون عضو . وفي عام ١٩٤٨ تكرر ذكر هذا الرقم في وثيقة أخرى ، ولكن بالنسبة للأعضاء النشطاء . ويمكن أن نضيف اليهم عددا مماثلا من المتعاطفين . وبلغ عدد فروع الجمعية ٢٠٠٠ فرع (منها ٧٠ في القاهرة) . وتنوه هاريس استنادا لراى عدد من الباحثين ووكالات الانباء أنه في عام ١٩٤٨ ، أى لحظة الذروة لنشاط الجمعية ، بلغ عدد أعضائها ٢ مليون عضو ، ولكنها ترجح أن عدد الاعضاء كان مليون عضو (مع المتعاطفين) [٨١ ، ص ١٥٩] .

ويبدو أن هذه البيانات مبالغ فيها ، لان الشهود أثناء التحقيق في قضية « الاخوان المسلمين » في عام ١٩٥٤ذكروا رقم ٥٠٠ ألف ، بما في ذلك ٢٠٠ ألف عضو يسدون اشتراكات حزبية (عشرة قروش شهريا) [١٠٥ ، ١٩٥٤ ، رقم ١٢] . والرقم الاخير الذى يوضح عدد الاعضاء النشطاء هو الأكثر احتمالا بالنسبة للاعوام ١٩٤٧ - ١٩٤٩ كذلك .

وفي مجال التحالفات السياسية فقد تميزت قيادة الجمعية بالتذبذب المطلق وعدم التمسك بالمبدأ يتأتا وفي شتى مراحلها كانت تتعاون مع مختلف القوى في البلاد .

وفي الاعوام ١٩٤٤ - ١٩٤٧ كان الملك يشجع نشاط الجمعية كي يضمن وقوفها الى جانبه ككتل موازن للوفد . وكان « الاخوان المسلمون » خلال هذه السنوات يقيمون علاقات وثيقة مع حكومات الكتلة المعادية للوفد .

وسعى قادة حزبي السعديين والاحرار الدستوريين بدورهم للتحالف مع الجمعية . وكانوا يرون في « الاخوان المسلمين » ذلك التنظيم الجماهيري الواسع النفوذ ، الذي يمكنه صرف انظار الكادحين (مستغلين عواطفهم الدينية » عن خوض النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتخدير وعيهم الطبقي بتلويثه بسموم الرجعية وعرقلة انتشار الماركسية اللينينية . وكانت حكومة النقراشي ترى أن التحالف مع الجمعية يمكن أن يكون ذا « قيمة سياسية » [٩٠ ، ص ٤٠٩] وبناء عليه لم تتعرض لنشاط « الاخوان المسلمين » .

وبالرغم من أن حكومة النقراشي حرمت عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ عقد اية مؤتمرات أو تجمعات للتنظيمات والحزاب السياسية والتي كانت تطرح اثناءها للمناقشة المشاكل الوطنية ، فقد سمح « للاخوان المسلمين » بعقد مؤتمر وطني عام [١١٥ ، ص ٦٥] والذي تم افتتاحه ٨ سبتمبر ١٩٤٥ [١٢٤ ، ص ٢٣] . واستطاع البناء القيام بجولات سنوية في البلاد وتنظيم الاجتماعات واللقاءات الجماهيرية في المحافظات . وكان الامر على نحو لم يستطع معه حتى مديري المديرية والشخصيات ذات المناصب الرفيعة الاخرى في الجهاز الاداري بالمديرية التخلف عن حضور هذه الاجتماعات مما كان يجب أن يبين بدوره للشعب مدى نفوذ « الاخوان المسلمين » على دوائر الحكومة . وكانت كل جولة من هذه الجولات تشهد على قوة الجمعية المتنامية . وفي الوقت نفسه حرمت سلطة السعديين والاحرار الدستوريين على الوفديين القيام بمثل هذه الجولات ، سعيا منها لتقويض مركز الوفد وزعيمه .

وسمحت الحكومة بالمظاهرات التي كان ينظمها « الإخوان المسلمون » وكان البوليس يتقاضى عن غلمان الجمعية عندما يخرجون للشوارع مدججين بالخنجر والعصى . ولم تسفر هذه التظاهرات عن أية تصادمات مع البوليس أو أية ضحايا بشرية . وكان من الواضح ، أنها لم تكن موجهة ضد الحكومة والامبريالية بقدر ما هى موجهة ضد الوطنيين الاصلاء . [١١٥ ، ص ٩١] .

وقد احتدم في السنوات الاولى التي أعقبت الحرب التنافس الشديد بين الوفد و « الإخوان المسلمين » من أجل التأثير على الجماهير الشعبية وزعامة حركة التحرر الوطنى . وشنت الجمعية على صفحات جرائدها (١) حملة واسعة معادية للوفد . وردا على ذلك فقد أعلنت الصحافة الوفدية الأكثر عصرية وجماهيرية ، الحرب الشعواء على « الإخوان المسلمين » . وعادة ما كان الوفديون يتهمون الجمعية بمحاكاة الفاشية . وليس من قبيل التجنى تصويرها كمركز للشعوذة والدجل الدينى « وهتك سر » المرشد العام « في رغبته تزعم العالم الاسلامى كله وفي جنون العظمة » [٨٣ ، ص ٤٢] .

وكانت قيادة الوفد قلقة ومهمومة بسبب تغلغل نفوذ « الإخوان المسلمين » بين صفوفه . وكانت اقسام الجمعية وفروعها المنتشرة في عواصم المديريات والقرى والنجوع خاصة قوية . وأحرزت نجاحا كبيرا بين أوساط الطلاب الدارسين . وقد نجحت في استقطاب أكثر الجماعات تخلفا ونزوعا للعصبية القومية الى صفوفها من بين البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة الذين كانوا من قبل ميالين للوفد وقد بذل قادة الجمعية جهدا كبيرا لاستقطاب أكثر الاعضاء نشاطا وحيوية الى صفوفها وابعادهم عن حزبهم الوفدى .

(١) في أغسطس ١٩٤٢ بدأ اصدار مجلة « الإخوان المسلمين » . وكانت في البداية تصدر مرة كل أسبوعين ، ثم أسبوعيا . وبدأت تصدر مضد ١٥ مايو ١٩٤٦ كصحيفة يومية صباحية تحمل الاسم نفسه . وظلت تصدر حتى ١٩٥٠ مع فترات من التوقف .

وقالبا ما كان الصراع بين الوفد و « الإخوان المسلمين » يتعدى حدود
الجدل والنقاش الاكاديمى ويسفر عن مجازر جماعية مباشرة فى قاعات
الدراسة او فى شوارع المدن . فمثلا ، حدث فى الخامس من يولية ١٩٤٦ أن
نظمت الفروع المحلية فى بور سعيد مظاهرة حزبية ، واستقبالا شعبيا حافلا
« للمرشد العام » حسن البنا بمناسبة زيارته للمدينة(١) . وكان من نتيجة
الاصطدامات بين أعضاء الجمعية وشباب الوفد خلال يومين أن قتل اثنان
وجرح ٦٦ مواطن [١٤٠ ، ١٠/٧/١٩٤٦] .

ويجب ألا يفوتنا ، أن النظرة « للإخوان المسلمين » فى الدوائر الوفدية
كانت متفاوتة : فنفس الوقت الذى كان فيه الوفديون اليساريون يرون بحق
وانصاف أن الجمعية قوة رجعية يجب محاربتها ، كان اليمينيون برئاسة
فؤاد سراج الدين يرون ضرورة التعاون المثمر معها كحصن أكثر مناعة لصد
تغلغل الافكار الماركسية والاشتراكية [١٠٥ ، ١٩٥٤ ، رقم ١٢ ، ٨٩ ،
ص ٢٣٧] .

وقامت الجمعية بعد أن وضعت الحرب أوزارها بنشاط كبير غير
عادى ، مما جعل بعض الكتاب المصريين المدافعين عنها يزعمون بأنها « قادت
الحركة الشعبية » فى ١٩٤٥ — ١٩٤٩ [١٢٤ ، ص ٢٣] . واذا كان هذا
الزعم له ما يبرره بشكل أو بآخر بالنسبة لعام ١٩٤٨ ، فان « الإخوان
المسلمين » لم يكونوا خلال السنوات ١٩٤٥ — ١٩٤٧ القوة الاساسية
الحركة ، وبالأحرى لم يكونوا قادة التحرر الوطنى . بالعكس ، لقد أخفقت
الجمعية خلال هذه السنوات فى انتزاع مركز القيادة للحركة الشعبية من
الجماعات الماركسية والوفدية اليسارية .

وكانت وسائل نضال « الإخوان المسلمين » تعتبر نموذج لوسائل نضال
البرجوازية الصغيرة فبدلا من العمل على توحيد كل صفوف القوى المعادية
للالبريالية وتشكيل جبهة وطنية موحدة ، دعا قادة الجمعية لمقاطعة دروس

(١) كان يطوف بشوارع المدينة يرافقه حرس من ركاب الدراجات
البخارية وعلى الجانبين كان يقف صفان متراصان من أعضاء الجمعية فى
قمصان صفراء .

اللغة الانجليزية في المدارس ومعاهد التعليم المختلفة واحراق كتب اللغة الانجليزية والتزود بالخناجر والخوذات والحراب وغيرها [١١٥ ، ص ٨٦] . وكانت احدى الوسائل الاساسية التي تراها جمعية « الاخوان المسلمين » واجبة ضد السيطرة البريطانية هو الارهاب الفردي الموجه ضد الشخصيات السياسية المصرية الموالية للانجليز . وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٥ قتل احمد ماهر رئيس الوزراء وفي ٦ ديسمبر ١٩٤٥ دبرت محاولة فاشلة لاغتيال مصطفى النحاس وفي ٥ يناير ١٩٤٦ نجحت محاولة اغتيال أمين عثمان (١) وزير المالية الوفدى السابق [٩٦ ، ص ٢١٥ ، ١٣٦ ، ١٩٤٦/١/٦] .

مشكلة اعادة النظر في معاهدة

١٩٣٦ الانجلو مصرية

ألقى رئيس الوزراء في أغسطس ١٩٤٥ بضغط من الحركة المعادية للامبريالية المتنامية بيانا رسميا في اجتماع مجلس الشيوخ عن نية الحكومة الدخول مع انجلترا في مفاوضات لابرام معاهدة جديدة تأخذ في الحسبان جلاء القوات الاجنبية ووحدة وادى النيل [٩٣ ، ص ٣٣٤] .

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ تم في اجتماع مجلس الوزراء اعتماد بيان اللجنة السياسية (٢) وقد ورد في هذه الوثيقة أن رأى الامة كلها يطالب بالاجماع بجلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان . ثم نوهت الوثيقة فيما بعد بضرورة الاسراع في بدء المفاوضات مع بريطانيا العظمى على هذا الاساس .

(١) كان أمين عثمان أحد قادة الوفد ويد النحاس اليمنى . وكانوا يتنبئون وقتئذ له برئاسة الوزارة . وأعلن قبل وفاته ببضعة أيام أن بعض الصحف تطلق عليه « كيسلنج مصر » وأنها تؤلب عليه « الجهلاء والمفتصبين » . وكان عثمان متزوجا من انجليزية وكان يعرف عنه في اوساط رجال السياسة المصريين أنه خير صديق لانجلترا . وكان يشتهر في الدوائر السياسية بأنه وسيط بين الوفد وانجلترا .

(٢) اللجنة السياسية أو « لجنة الـ ١٨ » التي شكلها أحمد ماهر هي جهاز استشارى تابع لرئيس الوزراء وكانت تضم زعماء الاحزاب وغيرهم من الشخصيات السياسية الاخرى .

وفي الختام تم التأكيد على أن التوصل لمثل هذا الاتفاق سيعزز من عرى الصداقة ويقوى من التعاون بين مصر وانجلترا [١٢٢ ، ص ١٨٩] .

وتكرر التنويه برغبة الحكومة المصرية في بدء المفاوضات مع انجلترا لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ في خطاب رئيس الوزراء الذي القاه في افتتاح البرلمان في ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ . [١٣٦ ، ١٣ / ١١ / ١٩٤٥] .

وأخيرا بعثت حكومة النقراشي في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بمذكرة للحكومة الانجليزية تقترح فيها عليها بدء المفاوضات الخاصة باعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . وجاء في المذكرة أن معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية قد أبرمت في ظل الازمة الدولية الطاحنة . وعندما اتضحت الحرب وافقت مصر على ابرام المعاهدة بالحاح من الضرورة وحدها وكى تثبت وتبرهن على اخلاصها . وعندما وافقت مصر على الحد من حريتها كانت تعنى أن المعاهدة تقسم بطابع مؤقت . وأن القيود يجب أن تزول بزوال الظروف التي أسفرت عنها . وتمت الاشارة فيما بعد أن الحكومة الانجليزية استخلصت من المعاهدة أكثر بكثير مما كان يقصده الانجليز أنفسهم عند ابرامها . والآن وبعد أن تغيرت الظروف يجب اعادة النظر في المعاهدة وفقا للموقف الدولي الجديد . وجاء في المذكرة أن وجود القوات الاجنبية في البلاد ينتقص من كرامة المصريين وعزتهم . وفي الختام أعربت المذكرة عن ثققتها في أن الحكومة البريطانية ستحدد في أقرب وقت تاريخ وصول الوفد المصرى الى لندن لبدء المفاوضات . ونوهت المذكرة على أن المفاوضات يجب أن تتطرق لتتناول مسألة السودان . [٦٠ ، ٤ / ٢ / ١٩٦٤] .

وكان النقراشي باشا المعبر عن مصالح الاقطاع والبرجوازية الكبرى يود الحفاظ على « التحالف » و « الصداقة » مع انجلترا . ان الحديث كان يدور فقط عن تغير الظروف التي في ظلها أبرمت المعاهدة . وأشاد الصحفيون بلهجة الحكومة المصرية المعتدلة غاية الاعتدال [١٠٢ ، ١ / ٣ / ١٤٦ ، ١٣٦ ، ٤ / ١ / ١٩٤٦] . كتب المؤرخ الانجليزى مارلو بهذا الصدد يقول : « ان الحكومة البريطانية ، للأسف ، اظهرت لا مبالاة عجيبة . ازاء حكومة النقراشي التي بذلت كل ما بوسعها لكبح جماح المشاعر الوطنية المتأججة » [٩٣ ، ص ٣٥٥] .

وسلمت حكومة بريطانيا العظمى في ٢١ يناير ١٩٤٦ فقط مذكرة الرد التي وافقت فيها على المفاوضات . الا انها اشارت الى ان المبادئ التي بنيت عليها معاهدة ١٩٣٦ ، هي في رأى الحكومة الانجليزية « معقولة » وان بريطانيا العظمى تنتهج سياسة دعم وتعزيز « ذلك التعاون الوثيق الذي تم التوصل اليه بين مصر والامبراطورية البريطانية اثناء الحرب » . وهذا يعنى ان انجلترا ترغب في ابقاء تبعية مصر الاستعمارية لانجلترا .

وعرضت الحكومة الانجليزية على سفيرها في القاهرة اللورد كيلرن ومفوض انجلترا في شركة قناة السويس اللورد هينكى بالبدء في المفاوضات التهديدية مع الحكومة المصرية (١) .

لقد نشبت بين التنظيمات والاحزاب السياسية خلافات جوهرية ازاء المحادثات مع انجلترا وازاء المذكرتين المشار اليهما آنفا .

وقد نشرت المذكرتان في يوم واحد هو يوم ٣١ يناير ١٩٤٦ واثارتا موجة من الغضب والاستياء العام . وقد وجه الوفد للشعب بيانا وصف فيه المذكرتين بأنهما اسوا كارثة في تاريخ الشعب المصرى المعاصر . واتهم النقراشى باشا بالخيانة وقيم مذكرة رد الحكومة الانجليزية بأنها انعكاس للروح الامبريالية وازدراء للرأى العام المصرى . وقد حض الوفد الشعب على خوض النضال ضد الامبريالية الانجليزية وضد الحكومة المصرية سواء بسواء .

وأعلن « الحزب الوطنى » ان أية مفاوضات مع انجلترا ستكون عقبة طالما كانت هناك قوات بريطانية على ارض مصر . وطالب الحزب الحكومة المصرية استئناف المفاوضات مع بريطانيا العظمى بعد اجلاء قواتها من البلاد [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٣] .

وقد تعرضت المذكرة المصرية للانتقادات اللاذعة في البرلمان كذلك .

(١) وقد جرت المفاوضات التهديدية كذلك في لندن بين وزير الخارجية البريطانى بيڤين وبين السفير المصرى في انجلترا عبد الفتاح عمرو باشا [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٧] .

فقد أعلن النائب فكرى أباطة بك(١) فى مجلس النواب فى رده على رئيس الوزراء قائلا : « اننا نستنكر المذكرة الموجهة لوزارة الخارجية البريطانية لأنها بنيت على أساس غير سليم من الاعتراف بمعاهدة ١٩٣٦ وطلب البدء فى اجراء المفاوضات لتغييرها » [١٣٦ ، ١٩٤٦/١/٨] .

وانهالت اللجنة التنفيذية العليا للطلاب(٢) التى تم تأسيسها فى نهاية يناير ١٩٤٦ بانتقادات أشد مرارة وعنفًا على المذكرة المصرية . فقد أعلنت اللجنة : « أن جوانب المذكرة الضعيفة تنحصر فى أن الحكومة تفاضت عن القضايا الهامة . وأغفلت أهم عنصر كان يجب أن تتضمنه وهو الطابع الدولى للمشكلة المصرية » . وطالبت اللجنة « بأن الدفاع عن مصر يجب أن تتحمله القوات المسلحة المصرية وحدها » . وفى الختام أكدت اللجنة أن « التعاون » مع بريطانيا العظمى يعنى بالنسبة لمصر الحماية والاستعمار والوصاية . وطالبت اللجنة الحكومة ببدء المفاوضات مع بريطانيا العظمى فقط على أساس استصدار بيان رسمى بريطانى حول جلاء القوات الانجليزية من مصر [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٧] .

وما هو رأى القمة الكومبرادورية الاقطاعية والحكومة الائتلافية المصرية ازاء المفاوضات ؟ لقد كان سعيهم مركزا على مجرد تغيير شروط المعاهدة القائمة والمحافظة على « التحالف » الاتجلى مصرى . يستدل على هذا من التصريح التالى الذى أدلى به رئيس الوزراء النقراشى باشا : « لقد بعثنا لوزير خارجية بريطانيا العظمى بمذكرة نطالب فيها بتحديد موعد المفاوضات فى أقرب وقت بغرض تغيير معاهدة ١٩٣٦ ، واننا لعلى ثقة من أن نتيجة هذه المفاوضات ستكون تدعيما للثقة المتبادلة بين الحليفين وتعزيزا لروابط الصداقة بين بلدينا » [١٣٦ ، ١٩٤٦/١/٨] .

(١) فكرى أباطة بك هو نائب فى البرلمان المصرى وأحد زعماء حزب الوطن ، وغالبا ماتزعم المعارضة اليسارية المعادية للامبريالية فى الحزب .

(٢) تم تشكيلها على أساس اللجنة التحضيرية لتكوين اللجنة الوطنية للطلاب (انظر فيما بعد) .

وفي ٤ فبراير ١٩٤٦ صرح رئيس الوزراء في مجلس الشيوخ بعد تلقيه الرد من الحكومة البريطانية قائلاً : « قبلت الحكومة الانجليزية مطلب الحكومة المصرية ببدء المفاوضات لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . وترى الحكومة المصرية أن من واجبها التحضير للبدء في هذه المفاوضات وأن تتحرر من كافة القيود لدراسة المطالب الوطنية للبلاد » [١٣٦ ، ٥ ، ١٢ / ٢ / ١٩٤٦] .

ويستحق مقال اسماعيل صدقي باشا المكرس للمفاوضات العناية والاهتمام ، فهو من غلاة الرجعية وأكثر الممثلين المقوتين للدوائر الكومبرادورية الاقطاعية المصرية والذي سرعان ما حل محل النقراشي باشا في منصب رئاسة الوزراء . كتب بصدد المذكرة البريطانية يقول : « لا يساورنى الشك في نجاح المفاوضات التى دعنا اليها انجلترا ، لانه كما أعلن رئيس الحكومة ، فان المفاوضات ستكون متحررة من أية قيود او شروط . » [١٣ ، ٧ / ٢ / ١٩٤٦] .

تشكيل اللجنة التحضيرية

لتأسيس اللجنة الوطنية للطلاب

تبوأ الشباب ، ولاسيما طلاب المدارس الثانوية ، ومعاهد التعليم العالى ، حركة النضال الوطنى للشعب المصرى ، كما كان خلال سنوات ما قبل الحرب .

وفي السابع من اكتوبر ١٩٤٥ ، عشية العام الدراسى الجديد عقد اجتماع في جامعة القاهرة (فؤاد الاول وقتئذ) وبالتحديد في كلية الطب بفضل جهود اللجنة الوطنية للطلاب^(١) حضرتها وفود وقادة طلاب المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالى وممثلو التنظيمات والاحزاب السياسية المختلفة بغرض تكوين جبهة وطنية عريضة للنضال ضد الامبريالية واعوانها

(١) اللجنة الوطنية التى اخذت زمام المبادرة لعقد الاجتماع المشار اليه آنفا لم يقم بانتخابها الطلاب لانها تكونت في العطلة الصيفية . وقررت في اقرب وقت اجراء انتخابات حرة في كليات الجامعة حتى يمكن انتخاب لجنة جديدة تعبر عن ارادة وعزيمة الطلاب .

داخل البلاد . وناقش الاجتماع أهم المشاكل الوطنية وكذلك الطرائق والوسائل الواجب اتباعها لبلوغ الاستقلال .

وطرحت على بساط البحث قضية مبدئية هامة للغاية : ما هو الطريق الواجب اتباعه لنيل الاستقلال هل يتم بواسطة المفاوضات المذلة الطويلة مع انجلترا أم بطريق نضال الجماهير الشعبية العريضة ؟ وتم كذلك دراسة قضية ، ماهية كلمة « الجلاء » (١) نفسها : هل هو مجرد جلاء قوات عسكرية أم انه يجب أن يكون جلاء شاملا للمجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها [١١٥ ، ص ٧٩ - ٨٠ ، ١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ١٢ ، ص ٥١] . وكانت الاجابة على هذه التساؤلات بمثابة حجر عثرة لتحديد المواقف الاصيلية لكل تنظيم سياسى .

وقد تجلت بوضوح خاص خلال هذه الفترة الطبيعية الرجعية للاخوان المسلمين . فهم لم يعيروا أى اهتمام لمسألة توحيد صفوف كافة القوى الوطنية ، لتغلب النزعة الانانية عليهم فى توجيه الحركة الوجهة التى تتمشى مع أهوائهم ومآربهم .

واقترح مندوب « الاخوان المسلمين » عدم بدء الاجتماع والاكتفاء بالتصديق على قرارات مؤتمر اتحاد الشباب الذى عقد فى السادس من اكتوبر ، والتى تطالب بدعم موقف حكومة النقراشى والالتزام بالهدوء وتهيئة المناخ الملائم للمفاوضات . وعندما سئل عن عدد من حضروا هذا المؤتمر ، ذكر بأنهم ستة آلاف ، بالرغم من أن عددهم فى الحقيقة لم يتجاوز بضع مئات من شباب الجمعية المفرر بهم . وتم تفنيد ودحض هذا الاقتراح . وبعد أن منى شباب « الاخوان المسلمين » بالفشل الذريع فى محاولتهم لفرض السيطرة ، قاطعوا هذا الاجتماع [١١٥ ، ص ٨١] .

وتجلى فى الاجتماع المعدن النفيس لطلاب القاهرة التقدميين ذوى العقل الناضج من أعضاء الجماعات الماركسية والوفديين اليساريين . وقرر

(١) فحوى الامر أن كل الاحزاب السياسية فى مصر (بما فى ذلك الاحزاب الكومبرادورية الاقطاعية) كانت تطالب بجلاء القوات الاجنبية عن مصر ، بيد أنهم أولوا هذا الامر بشتى التأويلات .

المجتمعون ضرورة العمل على تنظيم الجماهير الشعبية وتوحيد صفوفها لخوض النضال ضد الامبريالية . واستفاد الطلبة من خبرة ثورة ١٩١٩ المصرية عندما كونت الجماهير الشعبية « لجان الثورة » فتوجهوا لمثلئ كافة الطبقات الكادحة يحضونهم على الشروع في تكوين « لجان وطنية » في مواقعهم . وتم في هذا الاجتماع تشكيل لجنة تحضيرية لتأسيس اللجنة الوطنية للطلاب [١٣٣ ، ص ١٣] .

وبعد نقاش طويل وجدل عميق حددت اللجنة المبادئ الاساسية لنضال الشعب المعادى للامبريالية . والتي تلخص في الآتى :

١ — يجب لتحقيق الاستقلال الوطنى الا يكون النضال موجها ضد الاحتلال العسكرى وحده بل وضد السيطرة الامبريالية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية كذلك .

٢ — ومن الضرورى تصفية طبقات المجتمع التى تمثل ركيزة اجتماعية للامبريالية وترتبط بالاحتكارات الاجنبية . ومن بين هذه الطبقات الاقطاعيون والبرجوازية الكبيرة .

٣ — ومن الضرورى لخوض النضال ضد الامبريالية توحيد صفوف كافة القوى المعادية للامبريالية في جبهة وطنية واحدة .

٤ — بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والهزيمة الساحقة التى لحقت بالنازية ، ونمو الاتجاهات الاشتراكية والنهوض بحركة التحرر الوطنى ستحاول الامبريالية بكل ما بوسعها ن تعزيز مواقعها في البلدان المستعمرة والقابعة باللجوء الى اساليب جديدة وستسعى جاهدة لاضداد انفاس حركة التحرر الوطنى باستخدام القوة والعنف مباشرة [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٢] .

ورفع الطلاب شعار : « المفاوضات مع الامبرياليين على حقوق الوطن — خيانة » [١٣٣ ، ص ١٤] .

منبحة كوبرى عباس

انتشرت في اواخر يناير وبداية فبراير ١٩٤٦ شائعات قوية تروج بان الدوائر الحاكمة في مصر تستعد لتوقيع معاهدة خيانية مع بريطانيا العظمى

حول « الدفاع المشترك » الامر الذى من شأنه أن يعمل على ابقاء الاحتلال الانجليزى والانضمام لحلف عسكرى مع دولة امبريالية .

وفى أواخر يناير ١٩٤٦ أجرت اللجنة التحضيرية الانتخابات فى كليات الجامعة للجنة التنفيذية العليا للطلاب .

وقرر « الاخوان المسلمون » الاشتراك فيها للسببين التاليين :

أولا : لاطلاع الحكومة على نشاطها ، ثانيا : لتخريبها من الداخل [١١٥ ، ص ٨٢ ، ١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٢] .

ولم تكن نتائج الانتخابات بالنسبة للجمعية مطمئنة . ولقد أصبحوا أقلية هزيلة فى اللجنة التنفيذية . وعندما أخفقوا فى هذه المرة فى الاستيلاء على قيادة الحركة الطلابية . حاولوا من جديد وبكل الوسائل التقليل من شأنها فى أعين الطلبة . [١١٥ ، ص ٨٢] .

بيد أن سمعة هذا الجهاز الثورى المنتخب ، والذى ظهر للنور مستقلا عن الاحزاب التقليدية كانت كبيرة الشأن . ودعت اللجنة التنفيذية الى عقد اجتماع عام تشترك فيه الجماعات الطلابية الديمقراطية واتحاد طلاب المدارس الثانوية والمدارس الفنية والالزامية وغيرها من المدارس الاخرى .

وعقد صباح التاسع من فبراير ، أثناء فترة إجازة نصف السنة فى جامعة القاهرة اجتماع عام لطلاب المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالى فى القاهرة حضره ما يقرب من عشرة آلاف طالب [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٢] . وصدر عن الاجتماع قرار « حول الوضع السياسى » [١١١ ، ١٩٤٦/٢/١١] . وطرحت فى هذا الاجتماع ثلاثة مطالب سياسية غاية فى الاهمية :

- ١ - قطع المفاوضات الانجلو مصرية السرية .
 - ٢ - الغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية واتفاقية ١٨٩٩ حول حق السودان .
 - ٣ - الاجلاء الفورى والكامل للقوات البريطانية عن البلاد .
- [١٣٣ ، ص ١٦ ، ١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٢] .

وبعد الاجتماع توجهت مظاهرة طلابية الى قصر عابدين لتسلم مطالبها
للملك ورئيس الوزراء وكانت هذه واحدة من أكبر المظاهرات التي شهدتها
القاهرة منذ بداية الحرب العالمية . وكانت تتسم بشكل صارخ بطابع العداء
للإمبريالية . وطرح الطلاب شعار « لا مفاوضات بقتا حتى اجلاء القوات
الانجليزية » .

وما كادت المظاهرة الطلابية الغفيرة تصل حتى منتصف كوبرى عباس
متجهة الى وسط المدينة حتى فتح الكوبرى وانهال البوليس عليهم من الخلف
ينكل بهم تفكيلا وحشيا ضاريا وقفز الكثير منهم الى نهر النيل فى محاولة
للنجاة . وكانت النتيجة بضع عشرات من القتلى وحوالى مائتين من الجرحى
[١١١ ، ١١٢/٢/١٩٦٤ ، ١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٢] . وقد رأس
اللواء سليم زكى (١) العملية .

وكان دور « الإخوان المسلمين » فى هذا اليوم هو دور العملاء
السريين والجواسيس وكانوا هم بالذات الذين اقترحوا خط سير
المظاهرة (٢) الا أن رؤساء شباب الجمعية الجامعيين بقيادة مصطفى مؤمن
قرروا فى آخر لحظة عدم الخروج للشارع والاختباء فى الحرم الجامعى
[١١٥ ، ص ٨٣] .

وسطر التاريخ بأحرف من لهب النار هذه المجزرة الطلابية الوحشية
بأنها « مذبحه كوبرى عباس » .

ولم تخف « التايمز » رضاها عن التكنيل بالوطنيين المصريين حيث
كتبت تقول : « تلقى طلاب القاهرة ، الذين كرسوا فى الأشهر الأخيرة للعمل

(١) سليم زكى عميل بريطانى وأحد قادة البوليس المصرى . نظم فرقة
بوليسية « بلوك نظام » ويعرف كذلك بـ « كتيبة الباشا » . وكان عملها
الاساسى ينحصر فى تفريق المظاهرات الجماهيرية . وكانت هذه الفرقة
بالذات هى التى نكلت بالطلاب وقامت بتنفيذ مذبحه كوبرى عباس .

(٢) كان خط سير المظاهرة يبدأ من شارع الجامعة ويخترق ميدان
الجيزة وكوبرى عباس ثم ينتهى عند وسط البلد فى ميدان عابدين ، حيث
يوجد المقر الرسمى للملك .

السياسى وقتا ازيد بكثير من الوقت المكرس للدرس والتحصيل درسا قاسيا
من بوليس القاهرة يوم السبت التاسع من فبراير عندما حاولوا تنظيم
مظاهرات معادية لبريطانيا » [١١١ ، ١١٠ / ٢ / ١٩٤٦] .

وذاع فى العاشر من فبراير خبر مذبحة كوبرى عباس فى البلاد طولا
وعرضا . وشهدت مصر بأسرها الاجتماعات الجماهيرية ومظاهرات
الاحتجاج ، وهبت للبلاد عن بكرة أبيها تدين هذه المجزرة الوحشية .

ومنذ الصباح الباكر ودوريات سلاح الفرسان تطوف بشوارع
القاهرة . ورابطت وحدات كبيرة من الجيش فى الجزيرة بالقرب من الحرم
الجامعى . وتم حصار الجامعة كلها ، وسهرت القوات المسلحة على حراسة
جميع الكبارى الضخمة .

وفى اليوم نفسه وجه رئيس الوزراء نداء للشعب بمناسبة الاحتفالات
يوم ١١ فبراير بعيد ميلاد الملك فاروق الاول . وطلب رئيس الوزراء من
الشعب أن تكون الشعارات المرفوعة فى ذلك اليوم مقتضبة ومرتبطة باسم
الملك المفدى . وأما ما يخص الشعارات الأخرى فلا طائل من ورائها الا أنها
تلحق الضرر بقضيتنا . وهى لن تكون دليلا على تدفق المشاعر والاحاسيس ،
بل ستكون شاهدا على خرق النظام ، مما سيجعلها عرضة لطائلة القانون «
[١٣٦ ، ١١٠ / ٢ / ١٩٤٦] .

وفى الصباح الباكر من يوم ١٠ فبراير احتشد فى فناء الجامعة جمع
غفير من طلاب جميع الكليات . وتم تنظيم اجتماع كبير . وقرر الطلبة بعد
الاجتماع تنظيم مسيرة فى شوارع العاصمة ، الا أن الجامعة كانت محاصرة
بقوات الجيش والبوليس . والمهم أن بعض الطلبة اليواصل اقتحموا البوابة
حيث كانت ترابط السيارات الحربية . ووقعت صدامات بين الطلبة
والبوليس ، وقد قتل طالبان . ونظمت فى المدينة مظاهرة قام البوليس
بفضها وتفريقها واعتقال ٣٤ طالبا ، وكان من نتيجة الصدام مع البوليس
وجود عدد كبير من الجرحى .

وقرر طلاب الجامعة رغم أنف قوات البوليس تحويل مراسم جنازة
الطالب الوطنى محمد على محمد الى مظاهرة احتجاج ضد الامبريالية
الانجليزية وضد الحكومة المصرية الرجعية وتركوا جثة الطالب القتيل فى

الجامعة ، إلا أن فرقة من قوات البوليس الخاص تسللت في منتصف الليل ودخلت الجامعة لتأخذ جثة الشهيد وتدفنه .

وفي العاشر من فبراير نشرت صحيفة المصري أن قوات بوليس الجيزة قامت بضرب الطالب وتعذيبه حتى الموت . ونشرت الصحيفة نفسها نبأ وفاة طالب آخر متأثرا بجراحه من بين أعداد الجرحى . وقامت في الايام التالية قوات خاصة من فرق البوليس الاحتياطى بالعمل على حراسة شوارع القاهرة ليلا ونهارا .

ولم تشهد شوارع العاصمة وحدها المظاهرات الصاخبة المعادية للانجليز والمناهضة للحكومة ، بل شهدتها كافة المدن الاخرى بالبلاد . فقد وقع في المنصورة في العاشر من فبراير صدام بين الطلبة والبوليس ، تكبد على اثره كلا الجانبين العديد من الضحايا . واضطر رئيس الوزراء الى الاعتراف في رده على أحد الاسئلة بالبرلمان ، أن الوضع في المنصورة — حسب المعلومات المتوفرة لديه — صعب للغاية . ولم يكن الحال بأفضل منه في عاصمة مصر الثانية أى الاسكندرية . فقد نظم الطلاب في التاسع من فبراير مظاهرة كبيرة تم القبض أثناءها على ٥٠ طالب في ميدان السكة الحديد بكوم الدكة [١٣٦ ، ١١/٢/١٩٤٦] .

وفي العاشر من فبراير نظم طلاب جامعة فاروق الاول مظاهرة عارمة بالقرب من مبنى الجامعة في حي محرم بك . ونتيجة الصدام مع البوليس بلغ عدد القتلى ثلاثة وعدد آخر من الجرحى وتم القبض على ثلاثين طالبا . وفي العاشر من فبراير قام البوليس في عدة أحياء أخرى من مدينة الاسكندرية باعتقال ٦٢ متظاهر ، وقتل في الزقازيق في اليوم نفسه ثلاثة طلاب . [١٣٦ ، ١١/٢/١٩٤٦ ، ١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٢] .

وفي الثانى عشر من فبراير نظم طلاب جامعة الاسكندرية بدعوة من اللجنة التنفيذية مظاهرة ضخمة احتجاجا على مذبحه كوبرى عباس والتفكيك الوحشى بالطلاب . وقد اشترك في اللقاء الحافل الذى نظمه الطلاب في حي محرم بك ممثلو طبقات عديدة من المواطنين . وقرر المجتمعون التوجه لحي كرموز العمالى لعقد اجتماع شعبى كبير مشترك مع العمال . وقطع البوليس الطريق على المتظاهرين ، واضطروهم الى التقهقر [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٣] .

ووقعت صدامات راح ضحيتها ثلاثة من القتلى والعديد من الجرحى
[١١١ ، ١٣ ، ١٩٤٦/٢/] .

وقد شهدت مدينة شبين الكوم ، عاصمة محافظة المنوفية والمركز
التجارى الكبير وكذلك مركز اقليم هام لزراعة القطن والحبوب ، مظاهرات
معادية للانجليز والحكومة [١٣٦ ، ١١ ، ١٩٤٦/٢/] .

« وفى الحادى عشر من فبراير علقت أضواء الزينة فى حى الجامعة
بالقاهرة بمناسبة الاحتفالات بعيد ميلاد الملك . وقابلت جماهير الشعب
أضواء الزينة بصيحات الغضب الصاخبة وقذفتها بالاحجار . وألقى الطلاب
بصورة للملك ضخمة كانت معلقة على واجهة الجامعة لتهوى على الارض
وداسوها بالنعال ومزقوها اربا وأشعلوا فيها النيران ، وكانت تتعالى
هتافاتهم أثناءها لعنان السماء قائلة « لا ملك الا الله » [١٤٢ ، ١٩٦٦ ،
رقم ٢ ، ص ٥٣ ، ١٣٣ ، ص ١٧] .

واستمرت المظاهرات الطلابية ضد الاحتلال الانجليزى خلال الايام
١١ ، ١٢ ، ١٣ من فبراير فى القاهرة [٦٠ ، ١٧ ، ١٩٤٦/٢/] . وكان من
ضحايا الاصطدامات مع البوليس يوم ١٣ فبراير تسعة قتلى والعديد من
الجرحى واعتقال ١٢ مواطن . ولم يسمح البوليس لطلاب الجامعة أن
يصلوا للميدان المجابه لقصر الملك حيث كانوا ينوون القيام بمظاهرة كبرى
ضد الحكومة والاحتلال الانجليزى . وقد أضرب جميع طلاب المدارس
الثانوية بالبلاد .

تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلاب

استخلص الطلاب من أحداث ٩ - ١٢ فبراير ١٩٤٦ عبرة هامة .
وأدركوا المغزى الهام من وجود جهاز ثورى معبر عن ارادة الجماهير
الشعبية وقادر على توحيد صفوف كافة القوى الوطنية غير مرتبط بالاحزاب
الكومبرادورية والاقطاعية البرجوازية التقليدية من اجل خوض نضال مثمر
ضد الامبريالية . وكان الشعار المرفوع وقتئذ هو « تكوين اللجان الوطنية »
[١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٣] . وأخذت تظهر فى كافة المدارس الثانوية
ومعاهد التعليم العالى لجان الطلاب .

وانتخب طلاب جامعة القاهرة ومعاهد التعليم العالى الاخرى وكذلك طلاب المدارس نوابهم فى لجان الطلاب الوطنية . وكان معظم المنتخبين من بين ممثلى التنظيمات الطلابية الديمقراطية . واخيرا ، فى السابع عشر من فبراير وفى احدى قاعات كلية الطب جامعة القاهرة اعلن عن تشكيل اللجنة الوطنية للطلاب ، الذى اختار من بين اعضاء لجنة تنفيذية .

وقد منيت محاولة التنظيمات الشبابية للأحزاب الرجعية لتقويض الاجتماع بالفشل الذريع . ونشرت اللجنة الوطنية للطلاب ميثاقا وطنيا مشهورا باسم « ميثاق ١٧ فبراير » . اليكم أهم بنوده الاساسية :

١ — الجلاء التام للقوات الانجليزية برا وبحرا وجوا ، وعن كل شبر من ارض وادى النيل .

٢ — تدويل القضية المصرية .

٣ — التحرر من العبودية الاقتصادية .

وانتهى الميثاق بالبيتين التاليين للشاعر أبو القاسم الشاذلى [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٤] :

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر (١)

وبقدر تعاضم شأن حركة التحرر الوطنى بدأ العمال فى تنظيم لجانهم الوطنية ، التى انتخبت بدورها فى أول شهر فبراير ١٩٤٦ اللجنة الوطنية الرئيسية للعمال . وكان مقرها شبرا الخيمة [١٣٣ ، ص ١٩] وكان للشيوخ دور القيادى فيها .

وقرر طلاب وعمال مصر — وهم القوى الأكثر وعيا ووطنية — أن يوحدوا جهودهم للمزيد من النضال الناجح ضد الامبريالية .

وطيلة ليلة ١٧ فبراير عقدت الاجتماعات المشتركة بين ممثلى اللجنة الوطنية للطلاب وبين ممثلى اللجنة الوطنية للعمال . وفى ١٨ — ١٩ فبراير

(١) القصيدة مترجمة للغات أجنبية عديدة . وترجمتها سـولوفيوفا للغة الروسية .

اتخذ الاجتماع الموحد الذى انعقد فى مبنى كلية الطب بالجامعة قرارا بتشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلاب ، جهاز الجبهة الوطنية الموحدة المعادية للامبريالية .

وهكذا انبثقت خلال فترة ازدهار حركة التحرر الوطنى قيادة شعبية جديدة متحررة من نفوذ كافة الاحزاب السياسية التقليدية . كانت تضم بين صفوفها ممثلى الوفديين اليساريين الذين يشكلون الغالبية العظمى من أعضاء الحزب القاعديين وكل المجموعات الشيوعية والاتحادات والمراكز النقابية المختلفة وكذلك جمعية الاخوان المسلمين . بالمفهوم الطبقي كان هذا اتحاد يضم البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة والبرجوازية الوطنية والمثقفين التقدميين .

وفى أواخر ١٩٤٥ وبداية ١٩٤٦ دب الخلاف بين جناحى الوفد اليسارى واليمينى بخصوص تشكيل جبهة وطنية عريضة معادية للامبريالية . وفى هذه الاثناء كان قد تبلور بشكل نهائى داخل الحزب الجناح الثورى من طلاب وشباب القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى الاخرى . وكان اليساريون يوجهون النقد المر لسياسة قادة الحزب المائعة تجاه الامبريالية البريطانية . وفى الوقت الذى كان الجناح اليسارى يعبر فيه عن ميول الطبقات المتوسطة والبرجوازية الوطنية المتوسطة والصغيرة وكذلك الفلاحين والطبقة العمالية ، كانت قيادة الحزب برئاسة مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين تدافع عن مصالح الاقطاعيين والبرجوازية الاحتكارية الكبيرة . المرتبطة بالاحتكارات الاجنبية . وفى الوقت الذى أقدم فيه الشباب الوفدى على التعاون مع الشيوعيين والقوى اليسارية الاخرى داخل اطار الجبهة الوطنية المعادية للامبريالية ، أحجم فيه اليمينيون والوسط عن التعاون مع اللجنة الوطنية للعمال والطلاب .

وأرسل « الاخوان المسلمون » بممثليهم الى اللجنة الوطنية للعمال والطلاب بأمل توجيه الحركة الوجهة التى تمشى مع أهوائهم ، وفى حالة الاخفاق يعملون على التشهير بالقيادة الشعبية .

وخلافنا لموقف الحكومة وغالبية الاحزاب السياسية الاخرى كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة تناضل من أجل اجلاء القوات الانجليزية بلا قيد أو

شرط ، ومنح السودانيين حق تقرير المصير والوحدة مع الشعب السودانى
فى خوض النضال المشترك ضد الامبريالية .

وكان موقف اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ازاء القضية السودانية مختلف
عن الصياغة البرجوازية القومية لهذه المشكلة . طرحت احزاب كبار الاقطاعيين
والبرجوازية الاحتكارية واحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (بما فى
ذلك الوفد) شعار وحدة وادى النيل غير المشروطة اى مصر والسودان تحت
رعاية الملكية المصرية الرجعية .

وصول حكومة صدقى للسلطة

لم يذهب نضال الشعب المصرى ، ولا سيما طلاب وعمال القاهرة
والاسكندرية والمنصورة وشبين الكوم وغيرها من المدن الاخرى ادراج
الرياح . لقد ترك بصمته القوية على مجرى الاحداث اللاحق من مجالى
السياسة الداخلية والسياسة الخارجية سواء بسواء .

وادركت الحكومة البريطانية ، ان نظام العلاقات الانجلو مصرية المتجمد
عند معاهدة ١٩٣٦ قد أصبح مهترءا وعقيما . واذا لم تستبدل بمعاهدة اخرى
اكثر ملائمة ومسايرة للموقف الدولى فيما بعد الحرب ، فان الشعب المصرى
سيتححر نهائيا من اغلال الاحتلال التى يرسف فيها . لقد زلزلت أحداث ٩ -
١٢ فبراير لأول مرة صرح العلاقات الانجلو مصرية كله المقام على اساس من
معاهدة ١٩٣٦ م .

وفى ١٤ فبراير حلق اللورد كيلرن سفير بريطانيا العظمى لدى مصر
طائرا الى لندن . وبعد مضى عدة ايام أعلن هناك تعيين اللورد رونالد كيمبل
خلفا له . [١١١ ، ١٨ ، ١٩٤٦/٢/١٨ ، ١٠٤ ، ٢٣ ، ١٩٤٦/٢/٢٣] .

وكما اشرنا آنفا ، فان سياسة النقراشى فى اكتوبر وحتى ديسمبر ١٩٤٥ .
تعرضت للنقد اللاذع سواء من داخل الحزب السعدى الذى كان هو نفسه
يتزعمه او من قبل الاحرار الدستوريين المشتركين فى الحكومة الائتلافية معهم .
وفى نوفمبر ١٩٤٥ قدم حافظ رمضان زعيم الوطنيين استقالته (من منصب

وزير العدل) [١٢٢ ، ص ١٥٣] . وقد اتهم مكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية ووزير المالية النقراشي بالذل والخنوع أمام بريطانيا العظمى وقدم مع وزيرين آخرين من أعضاء هذا الحزب نفسه استقالته . ولكنهم سرعان ما سحبوا استقالته وتم تسوية الازمة [١٤ ، ١٩٤٦/٢/٢ ، ص ١٧٠] .

وفي اواخر يناير ١٩٤٦ لوحظت من جديد بوادر أزمة حكومية واضحة . وقد أنقذ الموقف تدخل الملك وحده ودعوته للأحزاب الثلاثة (السعديين والكتلة الوفدية والاحرار) بتشكيل جبهة موحدة لانقاذ الموقف [١٣٦ ، ١/٢٧ ، ١٩٤٦/١/٢٨] .

ومع تعاظم حركة التحرر الوطني تفاقمّت حدة الخلافات داخل الحكومة .

وفي ١٣ فبراير شهد البرلمان جلسة عاصفة استمرت حتى بعد منتصف الليل [٦٠ ، ١٩٤٦/٢/١٦] . واثناء هذه الجلسة وجه نواب الكتلة الوفدية النقد اللاذع للحكومة . وفي ١٤ فبراير قدم مكرم عبيد مع اثنين من الوزراء الآخرين أعضاء في الكتلة الوفدية كذلك استقالته من الحكومة . وكان الدافع الرئيسي وراء استقالته هو حسب ما جاء في رسالتهم « الخلاف في وجهات النظر تجاه الاحداث الاخيرة » [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/١٦] . وقد القوا بالمسئولية كاملة عن التكتيل الدموي بالطلاب يوم ٩ فبراير على النقراشي [١١١ ، ١٩٤٦/٢/١٤] والذي أعلن أن الطلاب أنفسهم هم المخبون في هذه الاحداث .

وقد أثار خروج الوزراء من أعضاء الكتلة الوفدية أزمة وزارية واضطرت وزارة النقراشي الى تقديم استقالتها . وبالإضافة الى الحقائق السابقة فان أحد الأسباب الهامة في استقالة الحكومة يكمن في احجام حزب الوفد عن الاشتراك في الوفد المشكل من زعماء كافة الاحزاب السياسية لاجراء المفاوضات مع بريطانيا العظمى [١١١ ، ١٦ ، ١٩٤٦/٢/١٩] . وأشارت صحيفة « ايكونومست » البريطانية بهذا الصدد تقول « ان أى وفد حزبى يجب ان يضم بالطبع ممثلى حزب الوفد بصرف النظر عن انه قاطع الانتخابات الاخيرة وانه غير ممثل في البرلمان الحالى » [١٠٤ ، ١٩٤٦/٢/٢٣ ، ص ٢٩٤] .

وكانت الرجعية المصرية خلال هذه الفترة العنصرية بالنسبة لها في حاجة الى شخصية قوية الجانب تعمل على ايقاف المد المطرد للحركة المعادية للامبريالية والاقطاع وتعزيز سلطة القمة الكومبرادورية الاقطاعية . وفي ١٥ فبراير كلف الملك اسماعيل صدقي باشا بتشكيل الحكومة [١٣٦ ، ١٦/٢/١٩٤٦] (١) .

واقترح اسماعيل صدقي على زعماء الاحزاب الثلاثة التي اشتركت في حكومة النقراشي [١٣٦ ، ١٦/٢/١٩٤٦] بالاشتراك في وزارته . الا ان الاحرار الدستوريين وحدهم وافقوا على الاشتراك في الحكومة . التي كانت تضم ثلاثة وزراء من الاحرار وتسعة من اللاخزيين (٢) .

وتولى اسماعيل صدقي ثلاثة من أكبر المناصب في الوزارة دفعة واحدة وهي رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ووزارة المالية . وفي ١٦ فبراير صرح

(١) ولد اسماعيل صدقي (١٨٧٥ - ١٩٤٨) في أسرة اقطاعي كبير ، وهو نفسه من أكبر المالكين في البلد . وهو متخصص في الاقتصاد والقانون . في ١٩١٤ وزير للزراعة وفي ١٩١٥ وزير للاوقاف . انضم للوفد ونفى ١٩١٩ مع سعد زغلول الى جزيرة مالطة ، ولكنه في صيف ١٩١٩ انسحب من الوفد ، ثم لعب دورا بارزا في حزب الاحرار الدستوريين . وفي العشرينيات عين وزيرا للداخلية في أكثر الحكومات المصرية رجعية . ومنذ ١٩٣٠ وحتى ١٩٣٣ شغل منصب رئيس الوزراء . وكان عهده عهد عريضة الرجعية وديكتاتورية البلاط . اوقف البرلمان بعد حله وحكم بالاساليب الديكتاتورية . واسماعيل صدقي هو واضع دستور الرجعي ١٩٣٠ (في نهاية ١٩٣٤ ألغى دستور ١٩٣٠ وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أعيد دستور ١٩٢٣) ، ومؤسس (١٩٣٠) حزب الشعب وزعيمه . والذي كان يعبر عن مصالح بطانة الملك . وفي بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية انضم الى حزب « الاتحاد » ولكنه سرعان ما انحل . وكان اسماعيل صدقي على اتصال وثيق بالاحتكارات الانجليزية وكان عضوا بمجالس الادارة لمسايزيد على ٣٠ شركة اجنبية . وفيما بعد الحرب لم ينضم شكليا الى اي حزب من الاحزاب . وقبل أن يصبح رئيسا للوزراء كان رئيسا لاتحاد الغرف الصناعية المصري .

(٢) في سبتمبر ١٩٤٦ انضم الى وزارة اسماعيل صدقي عدد من الوزراء السعديين .

صدقى باشا لمراسل وكالة رويتر قائلا بأن أهم بند من البنود الهامة لبرنامجها هو « توطيد علاقات الصداقة بشكل أكثر بين مصر وانجلترا » .

وقد أشاد المرسوم الملكى الصادر بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٦ بمناسبة تعيين رئيس وزراء جديد أن صدقى باشا بالذات هو الانسان الذى بمقدوره حكم مصر « عشية المفاوضات مع حليفتها العظمى » والخاصة باعادة النظر فى المعاهدة الانجلو المصرية . ورحبت صحف المحافظين الانجليزية بوصول صدقى للسلطة ، ونوهت بعين الرضى أن هذا يعنى خطوة جديدة على طريق المفاوضات الانجلو مصرية المباشرة [١١١ ، ١٩٤٦/٢/١٩] .

بيد أن الحكومة الجديدة كانت ضيقة التمثيل تماما . ولم تحظ حتى فى البرلمان الرجعى بالتأييد المطلوب (١) . وقد اتضح ذلك من أول جلسة ، حيث كان يتعين على البرلمان طرح الثقة بالحكومة الجديدة . وحصلت الحكومة على ١٠٥ صوت من أصوات البرلمان ، وصوتت ضدها ٣ أصوات ، وامتنع عن التصويت ٧٨ صوت [١١١ ، ١٩٤٦/٢/١٩] . واتبع السعديون والمكرميون (أعضاء الكتلة الوفدية) سياسة الترقب والانتظار ، واقتصر تأييد الحكومة على الاحرار وحدهم دون غيرهم ، لدرجة أن صحيفة « القايز » اللندنية نوهت تقول ، ان حكومة اسماعيل صدقى « لا هى بالحكومة الديمقراطية ، ولا هى بالحكومة الواسعة التمثيل » [١١١ ، ١٩٤٦/٢/١٨] .

واتخذ الوفد موقفا عدائيا للغاية من الوزارة الجديدة . ووصفت الصحف الوفدية تعيين صدقى فى منصب رئيس الوزراء بأنه « عودة الجلاء » [١٠٤ ، ١٩٤٦/٢/٢٣ ص ٢٩٤] وكون بعض الشيوخ الوفديين برئاسة صبرى أبو علم جناحا للمعارضة فى مجلس الشيوخ [١١١ ، ١٩٤٦/٢/٢٦] .

(١) من بين ٢٦٤ مقعد نيابى فى مجلس العموم كان للسعديين ١٠٩ مقعدا والاحرار الدستوريين ٩٠ مقعدا والكتلة الوفدية ٣٠ مقعدا .

يوم الجلاء

ان تولى الديكتاتور اسماعيل صدقى مقاليد السلطة فى البلاد لم يحبط من جهود حركة التحرر الوطنى ، بل على العكس من ذلك ، ادى الى احتدام ضراوتها وتأجج مشاعلها . فشهدت القاهرة فى ١٦ فبراير مظاهرة لطلاب جامعة الازهر الاسلامية وغيرها من معاهد التعليم العالى الاخرى [٦٠ ، ١٨/٢/١٩٤٦] . وانضم الى صفوف الطلبة مئات عديدة من المواطنين . وقد سارت المظاهرة فى شوارع العاصمة الرئيسية حاملة شعارات معادية للحكومة والانجليز .

وجرى فى ١٨ فبراير تنظيم لقاء كبير فى فناء جامعة القاهرة . القى فيه الطلاب كلمات مشتعلة بالوطنية يدعون فيها رفاقهم الى نبذ الخلافات الحزبية وراء ظهورهم وتوحيد صفوفهم لخوض غمار النضال ضد الاحتلال الانجليزى ومن أجل وحدة وادى النيل . ثم نظموا مظاهرة عارمة تحت شعارات : « جلاء القوات الانجليزية ! » ، « فلتحيا وحدة وادى النيل ! » ، فلتسقط الخلافات الحزبية ! » .

وسار المتظاهرون عبر كوبرى الخديوى اسماعيل ووصلوا لميدان عابدين حيث توجد السراى وعدد من الوزارات والمصالح الحكومية . وهناك انضم اليهم طلاب الازهر وطلاب المدارس الثانوية . توجه بعدها الطلبة الى شارع ابراهيم باشا ، واخترقت المظاهرة ميدان الملكة فريدة واندفعت لحي الازهر . وتوقفت لبضع دقائق عند ثكنات قصر النيل البريطانية(١) ، وصاحت الجموع البغفيرة : « فلتسقط انجلترا ! » ، « فليسقط المجرم بيفين ! » . [١١١ ، ١٩/٢/١٩٤٦] .

وفى اليوم نفسه زار قصر عابدين وفد يمثل اللجنة التنفيذية الرئيسية لطلاب الازهر والجامعة وغيرها من المعاهد الدراسية العليا بالقاهرة . وسلم

(١) ثكنات قصر النيل كانت فى ميدان الاسماعيلية (ميدان التحرير حاليا) فى المكان الذى اقيم عليه فندق « هيلتون » الضخم .

الوفد الملك عريضة يصرون فيها على اعلان تصريح بريطاني يعترف بجلاء القوات البريطانية ووحدة وادى النيل كأساس للمفاوضات وكذلك لطرح القضية المصرية على الامم المتحدة [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/١٩] . علاوة على ذلك ، طالبوا بالبدء فى اجراء تحقيق حوادث ٩ — ١٠ فبراير وبالإفراج عن الطلبة المعتقلين وبإعادة الطلبة المفصولين . توجه بعد ذلك أعضاء اللجنة التنفيذية الى مبنى مجلس الوزراء ، حيث كان فى استقبالهم رئيس الوزراء اسماعيل صدقى . وسلمه الطلاب نسخة من عريضتهم . فصرح صدقى مخادعا بأنه هو نفسه نصير إجلاء القوات البريطانية ووحدى ادى النيل [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢] .

وفى ١٨ فبراير شهدت مدينة دمنهور مظاهرة طلابية سلمية معادية للانجليز . وأعرب الطلاب أثناء اللقاء عن مطالبتهم بإجلاء القوات الانجليزية ووحدة وادى النيل . وفى اليوم نفسه جرت مظاهرة طلابية أخرى سلمية طافت شوارع بنى سويف . ونظم لقاء كبير بالقرب من النصب التذكارى للشهداء من أجل حرية الوطن .

وفى ١٩ فبراير شهدت العاصمة مظاهرة اشتركت فيها جموع غفيرة . وقد اخترق المتظاهرون شوارع القاهرة الرئيسية حاملين الشعارات الوطنية . وكانت تسير خلف كل طابور من طوابير المتظاهرين سيارة أو اثنتين محملة بالجنود . وقررت حكومة صدقى الإفراج عن كثير من الطلاب المعتقلين أثناء حوادث ٩ — ١٢ فبراير بغرض خلخلة الحركة واضعافها [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٠] . ولكن الوقت كان قد فات . فما من شيء بمقدوره اعتراض ذلك الاعصار الجامح . ففى العشرين من شهر فبراير بلغت الحركة المعادية للانجليز ذروتها . وشهدت بالذات كل من القاهرة والاسكندرية والمنصورة مظاهرات عاصفة معادية للانجليز .

وبمبادرة من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عقد فى رحاب جامعة الازهر اجتماع لمثلئ الطلاب والعمال . وبناء على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة جرى فى ميدان الاوبرا (ابراهيم باشا) تنظيم لقاء حافل [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٥] . بعده يجب أن يطوف المجتمعون الشوارع الرئيسية للقاهرة حتى ميدان الملكة فريدة . وقد توجهت اللجنة الوطنية

لاتباعها بنداء تقول فيه : « أليس من الواضح لكم ، أن الاعداء كلهم يقفون في خندق واحد ، يتربصون أى خطأ من جانبنا ، كى يستغلوه فريعة للانتقصاص علينا وقذفنا بالحجارة ؟ يجب أن تكون الحركة وطنية خالصة ، كى لا نعطى الاعداء حجة يتذرعون بها » [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢] .

وكان للقرار الذى اتخذته اللجنة الوطنية فى اليوم ذاته مغزى كبير الاثر بالنسبة لنضال الشعب اللاحق . فقد نص القرار على ما يلى : « قررت نقابات عمال مصر وطلاب الجامعات المصرية وطلاب الازهر والمعاهد الدراسية العالية الاخرى وطلاب المدارس الثانوية والمتخصصة أن يكون يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم الجلاء ، يوما للاضراب العام لكافة التنظيمات وجموع الشعب » [٥٠ ، ص ١٢٦] .

وقد قوبلت مبادرة اللجنة الوطنية للعمال والطلاب بالتأييد والترحيب من كافة اوساط التنظيمات والاحزاب السياسية فى مصر المناهضة للامبريالية البريطانية وركيزتها الاجتماعية فى البلاد والمتمثلة فى القمة الكومبرادورية الاقطاعية وقررت اعلان يوم ٢١ فبراير يوما لجلاء القوات الانجليزية . وقد اصدرت شتى التنظيمات نداءات تدعو فيها للاشتراك فى المظاهرات الوطنية .

وتم الاعداد لهذا اليوم بدقة وتمحيص ، كى لا تكون هناك ثغرة ينفذ منها العملاء الاجانب والرجعية المحلية للاستقزاز . وفى هذه اللحظة الحرجة ظهر جوهر « الاخوان المسلمين » الرجمى على حقيقته . فقد اتخذت قيادة الجمعية قرارا بعدم الاشتراك فى المظاهرة واستدعاء مندوبيها من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة خشية أن تنقلب المظاهرة العامة المعد لها جيدا نصرا حاسما جديدا للجنة الوطنية للعمال والطلبة . وتعطلت الجمعية بسببى هما :

- ١ — الزعم بأن الحركة الوطنية واقعة تحت تأثير عناصر اجنبية .
- ٢ — لا يصح للمثقفين أن يتحدوا مع « الجماهير القليلة الثقافة » ، أى العمال .

وعندما وجهت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وفدا كبيرا « للمرشد العام » للرد على تصرفاته الخائنة ، صرح لهم البنا بأن الجمعية لن تشترك فى الاضراب بسبب عدم استعداد « الاخوان المسلمين » . [١١٥ ، ص ٨٤] .

وسرعان ما عرف الجميع أن قيادة الجمعية أقدمت على التآمر المباشر مع صدقي ومن ثم خيانة المصالح الوطنية . واخذ أعضاء الجمعية يروجون في تصريحاتهم بأن صدقي ١٩٤٦ ليس بصدقي الثلاثينيات وأنه « يبذل كل ما بمقدوره وفقا لرغبات الشعب » . وأما زعيم تنظيم « الاخوان المسلمين » في الجامعة فقد صرح بأن صدقي « صادق في وعوده » [١٣٩ ، ١٩٦٦/٢/٢١ ، ص ٢٦ ، ١١٥ ، ص ٨٥] .

وعشية المظاهرة اتخذ البوليس عدة تدابير . فانتشرت في أحياء القاهرة المختلفة أعداد ضخمة من قوات البوليس . وداخل فناء مقر مدير المديرية كانت ترابط فصيلة كبيرة العدد من السيارات المدرعة . وأحاطت قوات البوليس بالمحال الكبيرة والبنوك والشركات للحراسة .

وفي فجر يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ توجه وفد اللجنة الوطنية للعمال والطلاب الى مختلف أحياء القاهرة لتنظيم الاضرابات والمظاهرات .

وفي صباح ٢١ فبراير ١٩٤٦ أغلقت جميع المطاعم والمصالح العامة والبورصة والمحال التجارية الكبيرة والصغيرة والقهوى وغيرها ابوابها ، وكذلك لم تعمل في هذا اليوم المشاريع الصناعية . تعطلت الدراسة في جامعة فؤاد الاول والازهر وفي جميع معاهد الدراسة العالية والمتوسطة والمدارس الثانوية . وتوقفت جميع وسائل النقل من ترام وأتوبيس وسيارة أجرة .

ونظم الطلاب والعمال والطبقات الاخرى من المواطنين مظاهرات تحت شعارات : « جلاء القوات الانجليزية ! » ، « وادى النيل لا يتجزأ ! » ، « فلتسقط الخلافات الحزبية ! » . واشتركت في المظاهرات جماهير الشعب الغفيرة من مصريين وسودانيين ، رجال ونساء ، شباب وشيوخ . وكتبت صحفية « الاهرام » في اليوم التالي تقول « ان هذه الجموع الغفيرة المتماسكة سارت وكأنها رجل واحد ، حركتها ارادة وعزيمة واحدة ، ووجد صفوفهم والفا بين قلوبهم هدفاً واحد » .

وتدفقت على ميدان عابدين من كل الاتجاهات آلاف من المتظاهرين . وكانوا يرددون الهتافات التالية : « فليستقط بيوفين ! » ، « فلتحيا مصر »

والسودان ! » ، « فلتخرج القوات الانجليزية من مصر ! » ، « فلتحيا وحدة وادى النيل ! » وغيرها من الهتافات الاخرى وفي شتى أرجاء الميدان المختلفة كان الخطباء يلقون كلماتهم . وهناك كان يمكن أن تشاهد مواطننا في زى العمل يخطب في زملائه قائلا : « نحن جميعا على أتم الاستعداد للتضحية بأرواحنا فداء لمصر . . ونحن مستعدون للبذل والفداء والاستشهاد حتى يجلو آخر جندي انجليزى عن وطننا » [٦٠ ، ١٩٤٦/٢/٢٤ ، ١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢] .

واتجهت طوابير طلاب الجامعة والمدارس الثانوية الى وسط المدينة . وتغنى المتظاهرون بنشيد الجلاء^(١) واندفع ما يربو على ١٥ ألف عامل في طوابير متراسة من شبرا الخيمة . وانضم اليهم في ميدان السكة الحديد عمال الضواحي الآخرين مثل العباسية ومصر الجديدة والزيتون والمطرية ، وبلغ عدد المتظاهرين ٤٠ ألف مواطن .

وشهد ميدان الاوبرا لقاء ضخما . تحدث فيه الخطباء من ممثلى مختلف التجمعات والتنظيمات المشتركة في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . واتخذ المتظاهرون قرارا بالآتى : وقف المفاوضات الانجلو مصرية السرية ، والعمل للتوصل الى الجلاء التام للقوات الانجليزية من وادى النيل ، والغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية واتفاقيتا ١٨٩٩ الخاصة بالسودان واتخذ كذلك قرارا بطرح طلب اجلاء القوات الانجليزية عن مصر والسودان على مجلس الامن [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٥] .

واخترقت المظاهرات كذلك ميدان السكة الحديد وشارع لاطوغلى ثم شارع فم الخليج حتى ميدان الملكة فريدة . وكانت المظاهرات حتى الساعة ١٢ والنصف تقسم بالطابع السلمى . وكانت طوابير المتظاهرين تتجه وقتئذ الى ميدان الاسماعيلية (قصر النيل) في وسط مدينة القاهرة . وعندما تحركت المظاهرة التى تضم ١٥٠ ألف مواطن نحو ميدان الاسماعيلية رافعة الاعلام واللافتات ، اندفعت من ناحية شارع القصر العينى اربع سيارات انجليزية

(١) كتب كلمات النشيد واحد من أعضاء سكرتارية اللجنة الوطنية للعمال والطلاب ، ووضع اللحن عدد من أعضاء اللجنة . ويمكن الرجوع الى نص النشيد في مجلة « الطليعة » ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٥ .

مدرعة بأقصى سرعة متجهة ناحية ثكنات قصر النيل . فأفسح لها المتظاهرون الطريق ، إلا أن واحدة منها داهمت الحشد ، فقتلت على الفور أربعة ، وأصابت كثيرين آخرين بعاهات مستديمة . [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢] . وفي هذه الاثناء اقتربت سيارتان أخرتان من ناحية كوبرى الخديوى اسماعيل . فاعترض المتظاهرون طريقهما ، وجذبوا السائقين من السيارتين وضربوهما ، وبعدها أحرقوا السيارتين وحاولوا اقتحام بوابة الثكنات الانجليزية على شاطئ النيل .

وما كاد دخان السيارتين المشتعلتين يتفرق فى الهواء حتى انهالت طلقات المدافع الرشاشة تصب نيرانها على المتظاهرين بميدان الاسماعيلية . وبناء على البيانات والمعلومات التى نشرتها « الاهرام » [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٤] فقد قتل الانجليز فى هذه الحادثة ١٥ مواطنا وجرحوا ١١١ آخرين^(١) وتوجهت جماعة من المتظاهرين لقائد الجيش المصرى تطالبه باتخاذ التدابير اللازمة فوراً .

وكمن المتظاهرون جثمان أحد الشهداء فى العلم الوطنى المصرى وحملوه على الاكتاف وطاقفوا به شوارع القاهرة . وأما الآخرون فقد جففوا دم الشهداء والجرحى الكثيرين الآخرين بقطع من القماش الابيض رفعوها لعنان السماء وساروا معهم . وأصبحت المدينة على شفى هاوية من التوتر والاضطراب . ان اطلاق النيران على مظاهرة من العزل المسلمين فى ميدان الاسماعيلية ملأ كؤس الصبر حتى الثمالة . وأخذ سكان القاهرة يهاجمون المنشآت البريطانية وبعض الافراد الانجليز .

وطاف رئيس الوزراء اسماعيل صدقى فى صباح ٢١ فبراير ما بين التاسعة والعاشره بعض احياء المدينة راكبا سيارته يلقي الكلمات امام المتظاهرين ، معلنا « انه ليس ضدهم فى التعبير عن مشاعرهم الوطنية ، بيد ان هذا يجب أن يكون ضمن اطار من الشرعية والنظام » وكان يوجد الى

(١) بناء على معلومات الرافعى ، استشهد ٢٣ مواطنا وجرح ١٢١ (١٢٢ ، ص ١٨٥) ، وتبعاً لمعلومات عبد المنعم الغزالى استشهد ٢٣ مواطنا وجرح ١٢٣ آخرون .

جواره في السيارة حسن البنا المرشد العام « للاخوان المسلمين » وكان هو الآخر يتحدث الى المتظاهرين ويحضهم على مراعاة النظام . [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢ ، ١٣٩ ، ١٩٤٦/٢/٢١ ، ص ٢٦ ، ١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٦] .

وفي منتصف النهار ظهر في ميدان الاسماعيلية (قصر النيل) قبيل حوادث المدرعات الانجليزية فصائل الكثافة « للاخوان المسلمين » مع مجموعات صغيرة من شباب احزاب السعديين والاحرار و « جبهة مصر » . وحاولوا توجيه مسار المظاهرة الى عابدين كي يسلمون مطالب الشعب للملك ، اى تحويل المظاهرة الوطنية الى مظاهرة منصاعة تابعة . وانطلقت الحيلة على بعض طوابير المتظاهرين واتجهوا ناحية ميدان عابدين . واسرع الى هناك ممثلو اللجنة الوطنية للطلاب والعمال كي يحافظوا على طابع المظاهرة المعادى للملكية . وكانت المظاهرة تحمل اللافتات التالية : « فلتسقط الامبريالية ! » ، « فلتسقط سلطة الباشاوات ! » ، « لا ملك غير الله ! » [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٦] .

وشهدت القاهرة كلها حوادث وصدمات مختلفة مع الانجليز . ودمرت جميع المحال التجارية التي يشتبه في ان اصحابها لهم علاقة بالانجليز . وفتحت النيران من احد البيوت في شارع رشدى باشا على المتظاهرين فاستشهد اثنان وجرح آخرون . [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢] . عندئذ اندفع المتظاهرون الى المنزل وحطموا بعض الشقق والقوا بالاثاث في الشوارع واشعلوا النيران في المنزل . وهاجم المتظاهرون كذلك دار سينما « ستراند » والكنيسة الانجليزية في شارع ماسبيرو ، وفتحت النيران على جماهير المتظاهرين في مكان آخر ، من داخل فندق « سيسيل » . وقام المواطنون باشعال النار في المخازن والسيارات الانجليزية في كل مكان . واحرقوا احدى الثكنات الانجليزية في شارع الملكة نازلى . وارسلت القيادة البريطانية القوات المسلحة لحماية الاهداف العسكرية ، واصطفت قوات البوليس المصرى في أماكن الحرائق والتدمير .

وجرت اعتقالات بالجملة . واعتقل بوليس حى عابدين وحده ما يقرب من ٥٠ مواطنا . وتم استدعاء قوات الجيش للمدنية . الا ان هذه القوات

المصرية رفضت اطلاق النار على المتظاهرين . ولم يكتف الضباط والجنود المصريون بانفساح الطريق أمام المظاهرات الشعبية ، بل سمحوا كذلك للمتظاهرين أن يكتبوا بالطباشير على السيارات والمصفحات العسكرية شعاراتهم الأكثر ذيوعا وشعبية خلال هذا اليوم . وسمحوا للخطباء بأن يتخذوا من سياراتهم المصفحة منابر يلقون من فوقها خطبهم الملهبة . ولأول مرة في تاريخ مصر شهد العالم في هذا اليوم رفع شعار « الجيش مع الشعب » [١٣٣ ، ص ٢٣] .

ووصف الصحفي أحمد حمروش كيف تم التقارب بين طلاب الجامعة وضباط الجيش . واثناء احدى المظاهرات الطلابية الحافلة في شهرى يناير وفبراير ١٩٤٦ تلقت احدى الوحدات العسكرية المرابطة فى الماطة امرا بالتوجه باكر كل صباح الى منطقة الجامعة فى الجيزة . وتلقى الضباط تعليمات بتحريم ومنع المظاهرات الطلابية ، وتفريقها ان وجدت ولو باطلاق النيران عليها . وعلى امتداد أربعين يوما كانت هذه الوحدة تتوجه فجر كل يوم الى الجيزة وتعود الى ثكناتها مع غروب الشمس . وكان الجنود يقفون صفوفا فى الشوارع مباشرة ، وأما الضباط فينصرفون للجلوس فى حديقة الاورمان يناقشون بحرص واهتمام ما يجرى فى البلاد من أحداث . واتخذ بعض الضباط هنا قرارا بعدم تنفيذ الاوامر باطلاق النار على المتظاهرين . وقد نجح ممثلو الطلبة فى اقامة اتصالات وثيقة بضباط الجيش . وتم التوصل فيما بينهما على الاتفاق التالى « الجيش لا يهاجم الطلبة ، والطلبة لا يقومون بأعمال عدائية ضد الجيش » . وعندما بدأت فى فبراير المظاهرات العارمة امتنع ضباط الجيش عن تفريق المظاهرات وقمعها . وعندما بلغ الخبر صدقى ، أمر على الفور باستدعاء القوات من الجيزة « وكان واضحا أنه يرتعد خوفا من التقاء أبناء الشعب فى الجيش مع أشقائهم من أبناء الشعب فى الجامعة » . [١٣٩ ، ٢١/٢/١٩٦٦ ، ص ٢٤] .

ولقد كانت هذه الظاهرة جديدة وفى غاية الاهمية فى الواقع المصرى . فلأول مرة منذ بدء الاحتلال الانجليزى يتردد الجيش المصرى . وهكذا بدأت عملية التحول التام للجيش ليقف الى جانب الشعب ، والذى قام بعد سبع سنوات ونصف بثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ المظفرة .

وشهدت الاسكندرية هى الاخرى المظاهرات المعادية للانجليز .
[١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢] .

فقد قرر طلاب جامعة فاروق بالاسكندرية وغيرها من المعاهد الدراسية العليا الاخرى بتنظيم مظاهرة كبرى معادية للانجليز يوم ٢١ فبراير ، للمطالبة بجلاء القوات الانجليزية ووحدة وادى النيل .

وفى صباح يوم ٢١ فبراير أغلقت جميع المحال التجارية والمصالح العامة أبوابها ، وتعطلت المواصلات تماما ، ولم تشهد البورصة أية عمليات . واحتشد جمع غفير من الطلاب بالقرب من مبنى الجامعة فى حى محرم بك ، وجمع آخر عند محطة الرمل واتجه طلاب الرمل الى المدينة وانضم اليهم فى الطريق العمال . وكانوا يحملون الشعارات المؤيدة ليوم الجلاء والاستقلال التام ووحدة وادى النيل . وقد وجهت السلطات العسكرية البريطانية عدة سيارات مصفحة لمواقع تركز الاهداف العسكرية البريطانية . وتبعها لما نقله مراسل وكالة رويتر بالقاهرة ، ان من ضحايا اضرابات الاسكندرية ثمانية جرحى من المواطنين من بين موظفى البوليس الحربى أساسا [٦٠ ، ١٩٦٦/٢/٢٣] .

وفى ٢١ فبراير شهدت كل من طنطا والمنصورة وبور سعيد وأسيوط والاسماعيلية وغيرها من المدن الاخرى الكثير من مظاهرات معادية للانجليز . وأغلقت المصالح الحكومية والمحال التجارية جميعا أبوابها . واشترك فى المظاهرات ممثلو جميع المعاهد الدراسية والنقابات العمالية . وفى ٢١ فبراير نظم فى دمنهور اضراب عام . واحتشد أعضاء نقابات السائقين وتلاميذ المدارس الثانوية والمهنية عند مقر مدير المديرية ونظموا هناك اجتماعا القى فيه بعض الخطباء كلمات تحض على التضال ضد القوات الانجليزية وفى ٢١ فبراير نظم تلاميذ المدارس الثانوية والالزامية فى كفر الزيات مظاهرة ترفع الشعارات التى تنادى : « الجلاء الفورى للقوات الانجليزية ! » ، « فلتحيا وحدة وادى النيل ! » وغيرها . وأعلن عمال مصنع السكر التابع لرأس المال الاجنبى أساسا فى الحوامدية يوم ٢١ فبراير اضرابا عاما تضامنا مع كافة قوى الشعب المصرى [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢] .

وكتبت صحيفة « الاهرام » فى الخامس والعشرين من فبراير تقول :

« لقد كانت هذه مظاهرة شاملة للشعب كله ، للمطالبه بحقوقه الشرعية والطبيعية » .

وكانت مصر كلها في ٢١ فبراير ١٩٤٦ على وشك نشوب ثورة معادية للامبريالية . ولقد استمرت بريطانيا العظمى في سيطرتها على البلاد بسبب تدخل القوات البريطانية وسياسة الحكومة الخائنة فقط . وظهرت أحداث ٢١ فبراير في عواصم المديرية مدى وزن وتأثير اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لا في العاصمتين وحدهما ، بل في البلاد بأسرها كذلك .

وكانت تتدفق رسائل وبرقيات الاحتجاج المفعمة بالسخط والاستياء من الأعمال الوحشية والاجرامية التي ترتكبها القوات الانجليزية والمطالبة بالحرية السياسية والاقتصادية من كافة أرجاء البلاد ومن شتى مختلف التنظيمات والاحزاب ومن شخصيات اجتماعية متفاوتة العقائد الدينية والسياسية وانهالت الاحتجاجات من الحزب الوطنى وجمعية الشبان المسلمين ومن محامى المحاكم الشرعية ومنظمة شباب الكتلة الوفدية ومن علماء واساتذة جامعة الازهر الشريف ومن الاتحاد النسائى ومن الجبهة القومية للشباب واتحاد اصحاب التاكسيات ومن حزب المرأة الوطنى ومن الحزب الوطنى الاسلامى وغيرها كثير من التنظيمات والاحزاب المختلفة .

وقد ورد فى رسالة حزب « مصر الفتاة » ما يلى : « اننا نعرب عن احتجاجنا الساخط ازاء هجوم القوات الانجليزية على المتظاهرين العزل ممن نادوا بحق بلادهم فى الحرية والاستقلال . ولا يثير هذا العمل الاستفزازى فى نفوس أبناء الشعب المصرى سوى مشاعر البغض وتفاقم الوضع المتوتر فى البلاد حتى جلاء آخر جندى انجليزى من القوات البريطانية فى القاهرة وفى مصر بأسرها » [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢] .

وكتبت هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى باسم نساء مصر رسائل لكل من رئيس وزراء بريطانيا العظمى وجميع السفراء والوزراء الاجانب المعتمدين فى مصر جاء فيها أن الحزن والكمس الذى تكابده المرأة المصرية دفعها لرفع صوتها بالاحتجاج ضد الاعمال الاستفزازية التى يرتكبها الانجليز فى حق ابنائنا البررة .

ولقد اهتز الشرق العربى كله من اقصاه الى ادناه لاحداث ٢١ فبراير .
فعمت سورية ولبنان وفلسطين والسودان وغيرها من الاقطار العربية الاخرى
موجة عارمة من الاضطرابات والمظاهرات والاجتماعات تعبيرا عن تضامنها
التام مع الشعب المصرى . فقد اعلن فى سورية ولبنان أن الرابع من مارس
اضراب عام ضد الاعمال الوحشية التى يرتكبها الانجليز فى مصر [١٩٤٦/٣/٦ ، ١٣٦ ، ١٩٤٦/٣/٧] . شهدت كافة المدن العربية المظاهرات
الصاخبة .

واقامت خلال هذه الفترة فى كبرى مساجد بيروت ودمشق وغيرها من
المدن الكبيرة الاخرى صلاة الحداد على روح شهداء الاحداث الدامية الاخرى
التى شهدتها مصر . وجرت فى الرابع من مارس مظاهرة ضخمة فى مدينة
نابلس الفلسطينية ، حيث انتهت باعلان الاضراب العام . وكان الطلاب
يرفعون عاليا اعلام مصر ويرددون شعارات التضامن مع مطالب الشعب
المصرى .

ومساء ٢١ فبراير (شباط) اعربت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عن
احتجاجها على الاعمال الاستفزازية النكراء التى تقوم بها القوات البريطانية
ضد الشعب المسالم الاعزل [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٢] . وطالبت اللجنة
الحكومة المصرية بالعمل على سرعة ابعاد القوات البريطانية من داخل المدن
الكبرى . ودعت اللجنة ابناء جلدتها بالامتناع عن الاعتراف بالحكومة الا اذا
تقيدت بعدم اجراء المفاوضات الا على اساس اعلان انجلترا المبدئى باجلاء
قواتها . واتخذت اللجنة الوطنية كذلك قرارا بنشر الميثاق الوطنى ، الذى
يجب ان يصدق عليه جميع الزعماء الوطنيين ودعتهم الى الالتزام بعدم الموافقة
على رئاسة الحكومة الا فى حالة واحدة فقط وهى اصدار بريطانيا بيانا تعترف
فيه بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس لاجراء المفاوضات ودعت اللجنة الى
عدم اللجوء الى التدابير العنيفة خلال ١٥ يوما لحين تلقى رد الحكومة
البريطانية .

وفى ليل (٢١ - ٢٢) فبراير اعلن رئيس الوزراء فى كلمته بالاذاعة أن
« الحكومة قررت استخدام كافة الوسائل المتاحة لها » بعدم تكرار القلاقل

وأمر النيابة العمومية بالبدء في التحقيق لمعرفة المتسبب عن أحداث ٢١ فبراير
[١١١ ، ٢٨ / ٢ / ١٩٤٦] .

وكتبت كثير من الصحف المصرية تقول مباشرة أن رئيس الوزراء خان
قضية المصريين . فكتبت صحيفة « الوفد المصرى » لسان حال حزب الوفد
تقول : « ان بيان رئيس وزراء مصر أمر عجيب . وعلى ما يبدو ، أنه ميل
للقاء تبعة الدم الذى أراقه الانجليز على المصريين أنفسهم » .

وفى ٢٢ فبراير (شباط) تقدم ممثل السفارة البريطانية لاسماعيل
صدقى بمذكرة تطلب فيها معاقبة المصريين المتسببين فى « الاضطرابات » ،
والتعويض عن الاضرار التى لحقت بالمصالح الانجليزية وضمان توفير
الامن والنظام مستقبلا . وقد ذهل صدقى نفسه من هذه المذكرة . وقد
علق عليها رئيس الوزراء تحت قبة البرلمان بقوله « اننى لا أستطيع أن
أخفى دهشتى حيال هذه المذكرة المقدمة قبل اجراء التحقيق فى معرفة الجانى
فى أحداث ٢١ فبراير » [١١١ ، ٢٦ / ٢ / ١٩٤٦] .

وقد ألقت الحكومة الانجليزية فى مذكرتها بتاريخ ٢٣ فبراير (شباط)
المسؤولية عن الاحداث التى شهدتها البلاد على عاتق المصريين وطالبت
بمعاقبة الجناة والا أوقفت المفاوضات [٦٠ ، ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦] .

وقد أثارت هذه المذكرة موجة عريضة من الغضب والاحتجاج فى
أوساط الشعب . فكتب محمد مندور فى صحيفة « الوفد المصرى » يقول ، أنه
لا يجب على انجلترا ان تتقدم بمطالب الى مصر ، بل بالعكس ، مصر هى التى
يجب ان تتقدم بمطالبها لانجلترا . وكتبت صحيفة وفدية اخرى وهى « البلاغ »
تتساءل ، ألا يجب على رئيس الوزراء محاسبة الانجليز باسم الضحايا
والشهداء [٦٠ ، ٢٧ / ٢ / ١٩٤٦] .

وقرر اسماعيل صدقى استخدام أبشع الاساليب لقمع حركة التحرر
الوطنى . فألقى فى الرابع والعشرين من فبراير (شباط) على الشعب بيانا
من الاذاعة يحرم فيه القيام بأية مظاهرات وتفريق أية تجمعات يزيد عدد
افرادها على ثمانية اشخاص . بالاضافة الى ذلك توجه للصحافة القومية

وزعماء الاحزاب ببدء يدعوهم الى التوقف عن الدعاية والترويج « لوضع البلاد الحرج في المرحلة الراهنة » [١١١ ، ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦] . واتخذ عددا من التدابير لمنع المظاهرات في القاهرة . وتمركزت في المدينة حشود من قوات البوليس والجيش الموالية للحكومة ، كما وضعت المصالح ودواوين الحكومة الكبرى تحت الحراسة . وفي مساء يوم ٢٦ فبراير (شباط) ، القى اسماعيل صدقي كلمة من الاذاعة أكد فيها من جديد تحريم المظاهرات [١٣٦ ، ٢٧ / ٢ / ١٩٤٦] .

وبدأت الحكومة عمليات جديدة من التنكيل والاضهاد ضد الوطنيين وبحجة « مكافحة الخطر الشيوعي » قامت الحكومة بحملة من الاعتقالات الواسعة .

وفي ٢٣ فبراير (شباط) وبمبادرة من اللجنة التنفيذية الرئيسية للطلاب ، الجهاز الثوري المتقارب للجنة الوطنية للعمال والطلاب وجهت الدعوة في الجامعة لعقد اجتماع يحضره جميع طلاب معاهد التعليم العالي بالقاهرة وطلاب المدارس الثانوية والمهنية المتوسطة . وبالفعل حضر الاجتماع بضع آلاف من الطلاب . وقد أصدر الطلاب المجتمعون القرارات التالية :

أولا : ابتداء من الرابع من شهر مارس (آذار) ولمدة ثلاثة أيام يعلن الحداد العام تخليدا لذكرى شهداء أحداث ٢١ فبراير (شباط) ، (فتعطل الدراسة ، وتنظم مسيرات جنازية صامتة في كافة أرجاء البلاد مع اشراك جميع طبقات الشعب وطوائفه . المطالبة بوقف البرامج الاذاعية خلال فترة الحداد . ومنع اصدار الصحف الانجليزية أو بيعها) .

ثانيا : تأييد قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة الذي يطالب باصدار بيان بريطاني حول الجلاء التام للقوات الانجليزية عن البلاد .

ثالثا : مطالبة رئيس الوزراء بتقديم استقالته في حالة تقاعسه عن تحقيق المطالب الوطنية .

رابعا : مطالبة الحكومة بما يأتي :

١ — اطلاع الشعب على مذكرة انجلترا بتاريخ ٢٣ فبراير (شباط) ، ١٩٤٦ الموجهة ضد الشعب المصري ، والرد عليها .

٢. — اعلان بيان الحكومة عن رأيها في مطالب البلاد .
٣. — تعيين مندوب آخر لمصر لدى الامم المتحدة يحل محل الحالى .
٤. — الاسراع بنشر نتائج التحقيقات في أحداث ٩ — ٢١ فبراير (شباط) لمعرفة الجناة .

٥. — العمل فورا على انتهاء خدمة جميع الموظفين الانجليز في البوليس المصرى .

٦. — مقاطعة تدريس اللغة الانجليزية في جميع معاهد التعليم .
٧. — مطالبة كافة الصحف وقف حملة تبادل الشكائم والاتهامات وتوجيه كافة القوى لتحقيق المهام الوطنية . [١٣٦ ، ٢٤ / ٢ / ١٩٤٦] .

وفي الرابع والعشرين من فبراير (شباط) توجه مصطفى النحاس زعيم الوفد يدعو جميع المصريين بمواصلة النضال [١١١ ، ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦] .
وفي اليوم نفسه كررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قرارها الصادر بتاريخ ٢١ فبراير (شباط) الذى يطالب باصرار بالعمل فورا على ابعاد القوات البريطانية من المدن المصرية الكبرى بفرض أمن المصريين . وعضدت اللجنة قرار اللجنة التنفيذية الرئيسية للطلبة باعلان يوم الاثنين ٤ مارس (آذار) يوما للحداد العام . وطالبت الحكومة المصرية العمل على الحصول على تعويضات من الحكومة البريطانية لضحايا وشهداء الاحداث الاخيرة . واعربت اللجنة عن استنكارها للمذكرة البريطانية وكذلك لسياسة الارهاب واساليب العنف البريطانية المتبعة ازاء مصر . واتخذت اللجنة في هذا اليوم قرارا هاما يهدف للمزيد من تكاتف صفوف العمال والطلاب وتلاحمها الوثيق ، حيث ادانت الاتجاهات الانفصالية بين حفنة ضئيلة من الطلاب الواقعين تحت تأثير « الاخوان المسلمين » . واستنكرت كذلك بشدة اى عمل او بيان من شأنه دق اسفين بين الطلاب والعمال [١٣٦ ، ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦] .

وفي الخامس والعشرين من فبراير (شباط) تم تنكيس العلم المصرى فوق حرم الجامعة وفوق جميع مبانى المعاهد والمدارس كلها واضرب الطلاب عن دروس اللغة الانجليزية . وتعطلت الدراسة في جميع كليات جامعة فاروق الاول بالاسكندرية واعلن الحداد تخليدا لذكرى شهداء وضحايا ٢١

فبراير (شباط) . وأعرب الطلبة عن احتجاجهم الصارخ ضد موقف السلطات العسكرية البريطانية ازاء المظاهرات السلمية [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٤] .

وشهدت كذلك كل من مدينة بور سعيد وشبين الكوم والفيوم وأسيوط ودمياط والمنصورة وطلخا والمنزلة وشربين وسمالوط وغيرها من المدن المصرية الاخرى مظاهرات الحداد الصامتة .

وفي صباح ٢٧ من فبراير (شباط) وقع في المنصورة صدام بين المتظاهرين والبوليس كان ضحيته كثير من الجرحى والقتلى من الجانبين . وبعد الظهر قتل تلميذ آخر نتيجة الصدامات مع البوليس [١٣٦ ، ١٩٤٦/٢/٢٨] .

وعموما فان المنصورة كانت خلال شهر فبراير (شباط) ١٩٤٦ هي ثالث مركز في الاهمية للحركة التحررية . فقد شهدت المدينة طوال هذا الشهر اصطدامات دامية بين المتظاهرين والبوليس .

وفي اواخر شهر فبراير (شباط) انحسرت موجة الحركة الشعبية . ولم تشهد سوى الاسكندرية وحدها بعض المظاهرات الضخمة .

ففى اول مارس (آذار) قام طلاب جامعة فاروق الاول باحراق جميع كتب اللغة الانجليزية الدراسية فى فناء الجامعة . وبالإضافة الى ذلك ، طلب الطلاب من أصحاب المحال التجارية سحب جميع اللافتات وصور الشخصيات الانجليزية من البيع [٦٠ ، ١٩٤٦/٣/٤] .

ومنعت الحكومة الصحافة من نشر أية أخبار عن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة أو ذكرها بالمرّة . والادهى والامر أن اللجنة استطاعت بطريقتها الخاصة مخاطبة أبناء الشعب المصرى كله ودعوتهم لاعلان يوم ٤ مارس (آذار) يوما للحداد الوطنى تخليدا لذكرى الشهداء والضحايا الذين سقطوا فى ٢١ فبراير (شباط) والقيام باضراب عام .

يوم الحداد الوطنى

اظهر الشعب المصرى ثانية فى الرابع من شهر مارس (آذار) تماسك صفوفه وعزمه الاكيد على خوض النضال ضد الامبريالية البريطانية .

فأغلقت في هذا اليوم في القاهرة جميع المصالح العامة والمؤسسات الصناعية ومعاهد التعليم بكل مراحلها ، وأصبحت شوارع المدينة بشلل تام . وكانت تلوح في الشوارع مجرد أشباح رجال البوليس والجيش . ولم تصدر في هذا اليوم أية صحيفة على الإطلاق ، حيث اتخذ اتحاد بائعي الصحف قرارا بدعم وتأييد الاضراب العام [١١١ ، ١٩٤٦/٣/٥] .

وإذا كان الحداد الذي شهدته القاهرة في ٤ مارس (آذار) يتسم بالصمت والهدوء ، فإنه في الاسكندرية تميز بالتوتر والصخب . فقد نظمت بالمدينة مظاهرات ضخمة في ذكرى شهداء ٢١ فبراير . ومزق المتظاهرون العلم البريطاني بعد أن أنزلوه من فوق نادي البحرية البريطانية وهاجموا فندق « سيسيل » وكباريه « فيينا » وغيرها من المواقع الاخرى التي كان يحتل فيها الانجليز .

وكان أخطر الاصطدامات هو ما وقع في ميدان سعد زغلول ، حيث هاجم المتظاهرون موقع البوليس الحربى الانجليزى وأحرقوا أحد الكشاك وقتلوا من فيه من جنود [١١١ ، ١٩٤٦/٣/٥] .

وكان من ضحايا الاصطدامات مع البوليس والقوات الانجليزية ٢٨ قتيل و ٣٤٢ جريح من بن المتظاهرين [٥٠ ، ص ١٣١] (١) وبلغت خطورة الموقف حدا اضطر معه رئيس الوزراء اسماعيل صدقى للسفر الى الاسكندرية وبرفقته اللواء عطا الله باشا . ولم تهدأ حدة المظاهرات في المدينة . وأعطى صدقى تعليماته بتمنع الحركة ، مهما تكلف ذلك من ضحايا . وكانت النتيجة استشهاد عشرين شخصا واعتقالات بالجملة [١٣٦ ، ١٩٤٦/٣/٦] .

وبالرغم من حملات التنكيل والاضطهاد فقد استمرت المظاهرات في الاسكندرية حتى ٧ مارس (آذار) . وقد طاف العمال والطلبة بشوارع المدينة الرئيسية يرددون الاغاني الوطنية حاملين العلم الوطنى المصرى [٦٠ ، ١٩٤٦/٣/١٠] .

(١) بناء على معلومات « التايمز » قتل في الاسكندرية يوم ٤ مارس جنديان انجليزيان وثمانية مصريين وبلغ عدد الجرحى ٢١٣ جريح [١١١ ، ١٩٤٦/٣/٥] .

وفي ١٠ مارس (آذار) ١٩٤٦ أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً جاء فيه « نشرت اللجنة ميثاقها الوطنى الذى يعد تعبيراً أصيلاً وصادقاً عن ارادة الشعب المصرى والذى يقر بأن الشعب لا يعترف بهؤلاء الزعماء أو هذه الوفود التى توافق على اجراء المفاوضات مع بريطانيا العظمى ولا يطالبون بأن تحدد بريطانيا العظمى مسبقاً موعد الجلاء عن وادى النيل وفى اقرب وقت . هذا هو الطريق الوحيد لحماية استقلال بلادنا . ولا تعترف اللجنة بالمفاوضات التى يخطط لها صدقى باشا ومؤكد من أن مفاوضات على هذا القرار لن تؤتى اية ثمرة تذكر ، اللهم الا معاهدة كاريكاتيرية لا تسمن ولا تغنى من جوع ، ولا تنتقص من سيطرة الهيمنة الامبريالية شيئاً . وستواصل اللجنة نضالها من أجل الجلاء عن وادى النيل . « فلتحيا مصر حرة مستقلة ! » [١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ١٣ ، ص ١٠٢] .

ولقد أصاب اطلاق النيران وأعمال التنكيل والاضطهاد ضد العناصر الثورية والرقابة الصارمة حركة التحرر الوطنى بالوهن لفترة ما .

وتعيننا الدراسة المتأنية لاحداث فبراير (شباط) ١٩٤٦ على التوصل — من وجهة نظر الموقف السائد فى البلاد خلال السنوات الاولى التى أعقبت الحرب — الى استنتاج انها كانت نقطة الذروة فى تصاعد حركة التحرر الوطنى للشعب المصرى . وأمكن بواسطة تدخل القوات البريطانية والتدابير الصارمة التى اتخذتها الحكومة المصرية فقط وقف موجة الحركة الشعبية وتحاشى حدوث انفجار ثورى فى القاهرة قلب البلاد .

ولقد أصابت أحداث فبراير صرح الامبريالية البريطانية المتداعى أصلاً بحاله من الضعف والوهن ووافقت من حيث التوقيت حركة التحرر الجبارة فى الهند .

وبمبادرة من اتحاد الشعبى الديمقراطى العالمى أعلن يوم ٢١ فبراير يوماً للنضال ضد نظام الحكم الاستعمارى . ويذكرنا هذا اليوم بثلاثة أحداث غاية فى الاهمية فى تاريخ نضال الشعوب المغلوبة على أمرها من أجل الحرية والاستقلال الوطنى : انتفاضة البحارة الهنود فى فبراير ١٩٤٦ ومؤتمر شباب دول جنوب شرق آسيا الذى عقد فى شهر فبراير ١٩٤٨ وأحداث ٢١ فبراير

١٩٤٦ فى مصر . وفى هذا اليوم يعرب كل شرفاء العالم من ذوى الضمائر الحية عن تضامنهم مع نضال الكادحين فى البلدان المستعمرة والتابعة .
ان أحداث ٢١ فبراير لها مغزى كبير هام فى تاريخ حركة التحرر الوطنى المصرية .

ولم يكن لدى الطبقة العاملة المصرية فى ١٩٤٦ حزب مناضل قوى من شأنه تزعم نضال الشعب . ولم تكن البرجوازية المتمثلة فى حزب الوفد قادرة على القيادة الفعلية للحركة . وفى غمرة النضال شكلت الجماهير الشعبية اللجنة الوطنية للعمال والطلاب كجهاز قائد للحركة اشتركت فيها كل القوى الوطنية فى البلاد بالاضافة الى الوفديين اليساريين وممثلى التجمعات والاحزاب الوطنية البرجوازية الاخرى . وقد لعب الشيوعيون وقادة النقابات من ممثلى الطبقة العاملة دورا نشيطا فيها .

التحضير للمفاوضات مع انجلترا

بخصوص اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦

تقدم اتلى وبيفين وموريسون ودالتون من زعماء حزب العمال فى انجلترا اثناء الحملة الانتخابية فى عام ١٩٤٥ بوعود للناخبين بتغيير نهج السياسة الخارجية للحكومة واقامة سلام ديمقراطى وطويل ووطيد فى حالة الفوز فى الانتخابات . ووصف زعماء حزب العمال فوزهم على انه بداية مرحلة تاريخية جديدة فى حياة انجلترا وهى « مرحلة بناء الاشتراكية داخل اطار الرأسمالية » . وبالرغم من كل تصريحاتهم هذه فقد اتضح انهم من غلاة المتعصبين لرسوخ واستقرار النظام الاستعمارى . وانتهج الليبراليون سياسة التشدد المطرد فى استغلال الكادحين فى الامبراطورية والدول المستعمرة لصالح الاحتكاريين الانجليز . ولم تتميز السياسة الخارجية لحكومة الليبراليين هى الاخرى فى شىء عن سياسة المحافظين . « فقد انتهجوا سويا مع المحافظين وكبار الراسماليين الامريكيين سياسة خارجية امبريالية واحدة » [٥٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٣ ، ص ٤٩] .

وكانت سياسة حكومة اتلى وبيفين رجعية على وجه الخصوص تجاه شعوب الامبراطورية التابعة والمضطهدة . ولم تكون هذه الحكومات تريد ،

بل لم تستطع أن تستوعب تلك التحولات العميقة الى شهادتها هذه البلاد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية . وكانت ، كغيرها من حكومات المحافظين ، من الد أعداء حركة التحرر الوطنى وحاولوا ايجاد أساليب جديدة لاضطهاد الشعوب . ولم يكن من قبيل المصادفة أن ونستون تشرشل زعيم حزب المحافظين غالبا ما كان يبدى استحقاقه ورضاه لسياسة بيفين الخارجية . وكان تشرشل مثل بيفين يعارض جلاء القوات البريطانية عن مصر ويعارض كذلك وحدة وادى النيل [١٤٠ ، ١٩٤٦/١١/١٥ ، ١١١ ، ١٩٤٦/١١/١٥] .

وكان الشيوعيون هم الوجه الاصيل المعبر عن ارادة الشعب الانجليزى ، حيث قالوا : « ليس من مصلحة الشعب الانجليزى الاستثمار فى احتلال قواته لمصر . ان مصلحتنا تنحصر فى المساعدة على بناء مصر المستقلة ذات السيادة ، والتي تتمكن فيها القوى الديمقراطية والطبقة العاملة من ازالة آثار الاقطاع وتهيئة حياة سعيدة للملايين من الراسخين فى اغلال الاستغلال الامبريالى . ان المصالح الحيوية للشعب البريطانى مثلها مثل المصالح الحيوية للشعب المصرى تكمن فى القضاء على نفوذ وسلطة رأس المال الاحتكارى على الشعب المصرى والشعوب المضطهدة الاخرى . وبدون ذلك لا يمكن تصفية الفوضى الرأسمالية فى بريطانيا العظمى » [٧١ ، ص ٣٠] .

وقد ورد فى برنامج الحزب الشيوعى البريطانى ما يلى : « ان كل العلاقات القائمة بين شعوب الامبراطورية المعاصرة والمبنية على العبودية السياسية والاقتصادية والعسكرية يجب أن تتوقف ويحل محلها علاقات تقوم على المساواة والاستقلال الوطنى التام . وهذا يتطلب استدعاء جميع القوات المسلحة من اراضى البلدان التابعة المستعمرة ومنح السيادة للحكومات المنتخبة بحرية من قبل شعوبها » [٥٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٣ ، ص ٥٥] .

لقد أرغم النهوض العنيد لنضال التحرر الوطنى للشعب المصرى فى شهر فبراير (شباط) واولئ شهر مارس (آذار) ١٩٤٦ الحكومة الليبرالية للبدء فورا فى اجراء المفاوضات الانجلو مصرية المباشرة .

وفي ٣٠ مارس (آذار)، أخبر رونالد كيمبيل السفير البريطاني في مصر اسماعيل صدقي أنه مفوض من قبل حكومته أن يجرى المفاوضات مع الجانب المصري . بيد أن صدقي طالب بتمثيل بريطانيا العظمى بوفد أكثر هيبة وأوسع اختصاصا [٧٨ ، ص ٨٧] .

وفي الثاني من شهر ابريل (نيسان) حدد ارنست بيفين وزير الخارجية البريطاني أعضاء الوفد البريطاني الذي يجب عليه اجراء المفاوضات مع الحكومة المصرية لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ [١٣٦ ، ١٩٤٦/٤/٣] . وضم الوفد علاوة عليه السفير البريطاني في القاهرة ووزير الطيران اللورد ستينسجيت . وتم تعيين كل من كينهام كورنويلز^(١) وآرنولد ايفرتون والادميرال وليم تينانت والجنرال بيرنارد بيدجيت ومارشال الطيران تشارلز مايد هرست مستشارين عسكريين ومدنيين للوفد . وقرر بيفين ترأس الوفد « عندما تصل المفاوضات لمرحلة أكثر أهمية » [١٠٤ ، ١٩٤٦/٤/٢٠ ، ص ٦٣٢] . والحقيقة أن اللورد ستينسجيت هو الذي ترأس الوفد ، لان بيفين مع كل هذا لم يحضر للقاهرة .

ويتضح لأول وهلة أن الوفد كان يضم ممثلين عن الجيش والطيران والبحرية . ولم يكن هذا محض صدفة ، لان الهدف الاساسي الذي وضعته حكومة أتلي - بيفين نصب عينيها هو التوصل لابرام اتفاق مع مصر لتشكيل مجلس دفاع مشترك تستطيع بموجبه الحفاظ على مواقعها داخل مصر بشكل متخف . واليكم ما كتبه مجلة « ايكونوميست » ذات الانتشار الواسع عشية المفاوضات الانجلو مصرية : « طالما تواصل بريطانيا العظمى حماية وسائل

(١) كان كورنويلز يعمل منذ عام ١٩٠٦ في مكتب المحافظ العام بالسودان . وأثناء الحرب العالمية الاولى كان يرأس جهاز المخابرات السياسي في الشرق العربي وشغل خلال الفترة من ١٩١٦ وحتي ١٩٢٠ منصب مدير « المكتب العربي » وانتقل في عام ١٩١٩ الى مصر ، حيث اشتغل لفترة من الوقت مساعدا لرئيس جهاز المخابرات السياسي . وفي عام ١٩٢١ رافق الامير فيصل الاول (الذي صار ملكا فيما بعد) في العراق . ومنذ عام ١٩٢١ وحتي ١٩٣٥ تولى كورنويلز منصب مستشار وزير الداخلية في الحكومة العراقية ومنذ ١٩٤١ وحتي ١٩٤٥ عمل سفيرا لبريطانيا العظمى في بغداد .

المواصلات الامبراطورية في حوض البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط ستكون مشكلة العلاقات الانجلو مصرية هامة وحيوية لا بالنسبة للمملكة المتحدة وحدها ، ولكن أيضا بالنسبة لجميع أعضاء الكومنولث البريطانى ... ان بريطانيا تريد تأمين وسائل اتصالاتها ، ولذا فان مصر هى البلد المفيد والملائم ، لحماية ثرواتها بدون أى عون خارجى ، بالرغم من شدة ضعفها من الناحية العسكرية » [١٠٤ ، ١٩٤٦/٤/٢٠] .

وكانت الحكومة المصرية تجابه عشية المفاوضات مشاكل عويصة جمة ، على رأسها مشكلة اعادة « الهدوء والنظام » للبلاد .

ففى السابع والعشرين من فبراير (شباط)لقى اسماعيل صدقى باشا فى مجلس النواب طالب فيه بأن تستعيد الشرعية والنظام مكانتها فى البلاد قبل بدء المفاوضات مع انجلترا [١١١ ، ١٩٤٦/٢/٢٨] . وكتبت « التايمز » تقول ان « المفاوضات يمكن أن تعقد فى جو من الهدوء فقط والحكومة البريطانية لعلى ثقة من أن الوزراء المصريين سيضطلعون بهذه المهمة على خير وجه ويوفرون الجو الملائم لهذا » [١١١ ، ١٩٤٦/٤/٢] .

ولقد شدد اسماعيل صدقى من عمليات مطاردة وملاحقة الطلاب والعمال والمثقفين التقدميين بهدف تهيئة « الظروف » المناسبة « للمفاوضات المعتادة » .

وفى ١٩ أبريل (نيسان) تم اعتقال مجموعة كبيرة من طلاب جامعة القاهرة واساتذتها [٦٠ ، ١٩٤٦/٤/٢٢] .

وفى ٣٠ ابريل (نيسان) امتنع طلاب جامعة فاروق الاول بالاسكندرية عن الدراسة وحاولوا تنظيم مظاهرة احتجاجا على سياسة الحكومة غير الوطنية . وتدخل البوليس وكان من ضحايا الاصطدامات ١٢ جريحا .

وفى ابريل (نيسان) حرم اسماعيل صدقى القيام بمظاهرات طلابية تحريما باتا . وفى ليل اول مايو احتلت قوات من الجيش المصرى مبانى جامعة الاسكندرية ، كما تم اعتقال بضع طلاب . غير أن هذا لم يزعزع من ثقة الطلاب فى أنفسهم . وكان من ضحايا الاصطدام مع البوليس اثناء مظاهرات الاول من مايو قتل ضابط وشاويش مصريين وجرح ١٧ من البوليس و ٥٠ من الطلبة [١١١ ، ١٩٤٦/٥/٢ ، ٦٠ ، ١٩٤٦/٥/٣] .

ومن ثم ، فقد أخفقت عملية « تنقية الجو السياسى » لبدء المفاوضات الانجلو مصرية .

وانهار مخطط صدقى فى تشكيل وفد مصرى من رجال جميع الاحزاب السياسية ليضفى انطبعا وهما عن سعة تمثيله .

ويادىء ذى بدء حاول صدقى الاتفاق مع الوفد الذى كان يهاجم ومقتئذ سياسة الحكومة ، وأدرك صدقى استحالة تشكيل أى وفد كان لا يضم بين أعضائه ممثلين عن حزب الوفد . [١٠٤ ، ١٩٤٦/٣/٩ ، ص ٣٦٨] . فالتقى فى الثانى والثالث والرابع من شهر مارس (آذار) عدة مرات فى البرلمان بصبرى أبو علم باشا زعيم المعارضة فى حزب الوفد . علاوة على ذلك فقد شوهد مع على الشمسى باشا^(١) وفؤاد سراج الدين زعيم الجناح اليمينى فى الوفد [١١١ ، ١٩٤٦ / ٣ / ٦] . وقد رجاها العمل على اقناع النحاس بالموافقة على اقتراحه بتشكيل جبهة موحدة من جميع الاحزاب السياسية .

وفى الرابع من شهر مارس (آذار) وجه صدقى للنحاس اقتراحا بالاشتراك فى المفاوضات . وقد اشترط الوفد لموافقة الطلبات التالية :

- ١ — أن يرأس النحاس باشا الوفد المصرى .
 - ٢ — أن تكون غالبية أعضاء الوفد من حزب الوفد .
 - ٣ — التعهد بتقديم الضمانات الكافية لحزب الوفد باجراء انتخابات برلمانية فى أقرب وقت . وكان هذا يعنى بالفعل الرفض .
- ورفض كذلك الحزب الوطنى اشراك مندوبه فى الوفد المصرى المرتقب ، اذ كان يتمسك بالمبدأ القائل « لا مفاوضات مع الانجليز الا بعد جلاء قواتها » [١٢٢ ، ص ١٩٠] .

وفى السابع من مارس (آذار) أعلن اسماعيل صدقى عن تشكيل الوفد المصرى للمفاوضات مع بريطانيا العظمى . وكان الوفد يضم ١٢ شخصا من بينهم ثمانية لا حزبيين (اسماعيل صدقى ، محمد شريف صبرى ، على ماهر ،

(١) على الشمسى باشا عضو سابق بقيادة الوفد واحد زعماء الوفديين اليمينيين . وفى عام ١٩٤٦ لم يكن عضوا فى الوفد .

عبد الفتاح يحيى ، حسين سرى ، أحمد لطفى السيد ، على التميمي وحافظ عفيفي) واثنين من السعديين (النقراشي ، و ابراهيم عبد الهادي) ومحمد حسين هيكل زعيم الاحرار الدستوريين ومكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية [١١١ ، ١٩٤٦/٣/٨ ، ١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ١٣ ، ص ١٠٣] . وكان جميعهم تقريبا يرون ان مصر يجب ان توطد من تعاونها مع انجلترا . وكان بعض أعضاء الوفد ممن شاركوا في المفاوضات السابقة التي انتهت بابرام معاهدة ١٩٣٦ وشخصيات ذات وزن ملموس في الانقلابات المعادية للدستور والمديرة من قبل دوائر القصر .

ونوه النحاس بأن هذا الوفد لا يمثل سوى ٢٠٪ من أبناء الشعب المصري ، وشبه وضع مصر بالسفينة الموشكة على الفرق ودعا أبناء الوطن للتحرك النشط قائلا : « عندما تهوى السفينة الى القاع ، يتحتم على الجميع العمل والحركة . ومن الضروري مشاركة الجميع لاننا لو غرقنا سنغرق جميعا » . وقد أعرب عن شكوكه في أن الحكومة ستسمح بحرية الرأي وأعرب عن مخاوفه ازاء « الزام الصحافة بالصمت الرهيب كما هو حادث الآن » [١٩٤٦/٥/٢٧ ، ٦٠] .

وكان اخفاق صدقي باشا في محاولاته تشكيل وفد يضم ممثلى جميع الاحزاب السياسية نذيرا باجراء المفاوضات في جو من المعارضة السياسية الخطيرة .

فشل المفاوضات مع انجلترا

وصل الوفد الانجليزى في ١٥ أبريل (نيسان) برئاسة اللورد ستيفنسجيت الى القاهرة [١١١ ، ١٩٤٦/٤/١٦] [١٣٦ ، ١٩٤٦/٤/١٦] وبدأت في اجراء مفاوضات غير رسمية . واقتصرت المفاوضات في مرحلتها الاولى على كل من اللورد ستيفنسجيت والسير رونالد كيمبيل من جانب ومن الجانب الآخر صدقى وحده . واقدمت الحكومة البريطانية بيومين قبل بدء المفاوضات الرسمية على حركة غير متوقعة ، لتخفيف حدة الوضع داخل البلاد ولتخدير يقظة الشعب المصرى الذى وضع العراقيل بفضاله البطولى امام الحكومة الكومبرادورية الاقطاعية ومنعها من ابرام اتفاقية عسكرية مع انجلترا .

فقد أعلن أتلى رئيس وزراء بريطانيا العظمى فى السابع من شهر مايو (آيار) فى مجلس العموم موافقة الحكومة الانجليزية باجلاء قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر ونوه بأن هذا الاقتراح سيقدم فى القاهرة للوفد المصرى [١١١ ، ٨/٥/١٩٤٦] . وقد أشار هربرت موريسون أحد شخصيات حزب الاحرار البارز فى كلمته التى ألقاها فى نفس الجلسة لمجلس العموم مدافعا عن قرار الحكومة قائلا : « بأنه الوسيلة الفعالة الوحيدة التى تسمح بابقاء التطور الدائم الملائم للمفاوضات مع مصر » . وأضاف « أن البديل (للجلاء عن مصر) هو الثورة » [١١١ ، ٨/٥/١٩٤٦ ، ١٠٤ ، ١١/٥/١٩٤٦] .

وقد أثار بيان أتلى موجة عاصفة من قبل معارضة حزب المحافظين التى طالبت بحماية مصالح بريطانيا العظمى والدول التابعة لها فى شرق البحر الابيض المتوسط .

والحقيقة أن قرار الحكومة البريطانية كان أكثر ايهاما على الورق منه فى الواقع ، فهو لم يمس من قريب أو بعيد مصالح انجلترا فى مصر حيث كان مشروطا بشرطين هما :

١ — سيتم جلاء القوات الانجليزية على عدة مراحل يتفق عليها مع المصريين .

٢ — يتعهد الجانبان بالاتفاق على التعاون المتبادل وقت الحرب او فى حالة التهديد بالحرب ، زد على ذلك ، أن أتلى لمح بلا موارد أنه فى حالة عدم ابرام معاهدة جديدة ، ستظل معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول [١١١ ، ٨/٥/١٩٤٦] .

وقد أعربت مجلة « ايكونومست » — بعد تحليل مستفيض للمناقشات التى دارت فى مجلس العموم — عن شكوكها فى أن بيان رئيس الوزراء سيلعب دورا فى كسب « ود مصر » . [١٠٤ ، ١١/٥/١٩٤٦] .

لم يتضمن بيان أتلى بتاريخ ٧ مايو (آيار) أى شىء جديد بناء بالمقارنة ببيان بيفين فى مجلس العموم الذى ألقاه فى مارس (آذار) ١٩٤٦ . تكلم وقتئذ بيفين قائلا : « من الواضح بجلاء ، أن معاهدة ١٩٣٦ ستبقى حتما على ما هى عليه ، فى حالة عدم التوصل لابرام معاهدة أخرى تحل محلها » ، وقد

أكد بيفين مرارا وتكرارا في تصريحاته المتوالية خلال شهرى أبريل (نيسان) ، ومايو (آيار) أن القوات البريطانية ستجلو عن مصر بشرط أن تدخل مصر مع انجلترا في حلف عسكرى يمنح القيادة العامة للامبراطورية صلاحيات واسعة في مصر » . وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية في ٧ مايو (آيار) ١٩٤٦ أن هذا الحلف العسكرى هو « حجر الزاوية للمعاهدة الجديدة » [٧١ ، ص ٥] .

وقد زود بيفين الوفد الانجليزى في مصر بالتعليمات التالية : « يجب الاصرار على ما يأتى أثناء المفاوضات الانجلو مصرية :

أولا : بقاء القوات الانجليزية في منطقة قناة السويس طالما أن القوات المصرية لم تتلق التدريبات الكاملة ليكون بمقدورها الدفاع عن هذه المنطقة وحمايتها .

ثانيا : المحافظة على حق بريطانيا في تقرير الوقت الذى يتعرض فيه أمن مصر للخطر .

ثالثا : سيطرة انجلترا على جميع القواعد الجوية والبحرية والعسكرية المصرية عندما تنشأ هذه الحالة [٦٠ ، ٢٩/٥/١٩٤٦] .

وعقد في التاسع من مايو (آيار) ، ١٩٤٦ أول لقاء رسمى بين الوفدين الانجليزى والمصرى وجرت المفاوضات في جو من السرية التامة . وكان رجال السياسة المصريين المشتركين في المفاوضات يدلون بتصريحات مبهمـة [١٤٠ ، ٢٣/٥/١٩٤٦] .

وطالب الوفد الانجليزى بالتالى :

١ — تشكيل « مجلس الدفاع المشتركى عن مصر وقناة السويس » يمنح حقوقا واسعة ويتمتع بإمكانية التدخل في الشؤون المصرية الداخلية ، حتى تتمكن القوات الانجليزية من احتلال مصر تلقائيا في حالة نشوب حرب أو وجود خطر حرب .

٢ — موافقة مصر على استخدام قواتها المسلحة لصالح بريطانيا العظمى في العمليات العسكرية خارج حدود البلاد ، ولا يقتصر الامر على التحركات العسكرية المشتركة في حالة تعرض احدى الجارات (فلسطين

وليبيا والسودان)، لخطر الحرب ، بل وكذلك في حالة تعرض أية دولة من دول الشرق الاوسط لخطر الحرب(١) .

وطالب كذلك اللورد ستينسجيت بابقاء المطارات المصرية الاربعة : الماظة وأبو قير والاسماعيلية ومرسى مطروح خاضعة للقوات الانجليزية [١١١ ، ١٩٤٦/٥/١] .

ولم تلق الشروط التي طرحتها انجلترا أى قبول أو استحسان حتى لدى صدقى الشديد الميل للاتفاق معهم . لان مسألة الاحلاف العسكرية كانت حجر الزاوية بالنسبة للشعب في تقييمه لاية حكومة مصرية [٧١ ، ص ٨] .

وكان الموضوع الهام الآخر في المفاوضات هو مسألة جدولة جلاء القوات الانجليزية وكان الانجليز يأملون الاكتفاء في المرحلة الاولى باجلاء قواتهم عن القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المدن المصرية الكبرى الاخرى فقط ونقل قوات الاحتلال في منطقة قناة السويس . [١١١ ، ١٩٤٦/٥/١] .

وكانت الدبلوماسية البريطانية تأخذ في عين الاعتبار أن الركيزة الوحيدة لحكومة صدقى هي زمرة ضئيلة من كبار الاقطاعيين والاحتكاريين البرجوازيين وكانت هذه القوى الرجعية المتحدة حول القصر تنظر بطبيعة الحال الى جيش الاحتلال البريطانى في مصر على أنه ضمان أمين للمحافظة على مواقعها الاقتصادية والسياسية في الحفظ والصون . وبهذا الصدد كتبت مجلة « ايكونوميست » تقيم موقف الحكومة المصرية برئاسة اسماعيل صدقى بالنسبة لمسألة جلاء القوات الانجليزية تقول : « ان الحكومة المصرية تود ابرام المعاهدة . وهى ليست من القهور لتطالب بالجلاء الفورى والتام للقوات الانجليزية ، كما أنها ليست من العناد لتطلب رحيل قوات الدفاع البريطانية بعيدا » [١٠٤ ، ١٩٤٦/٣/٩ ، ص ٣٦٨] .

(١) اقترح الوفد المصرى بعدم سريان مفعول البند الخاص بالدفاع المشترك في حالة اذا ما كانت انجلترا هى المعتدية . بيد ان الوفد البريطانى عارض هذا .

بيد ان الجانب المصرى عندما قابل الاقتراح الانجليزى بفكرة الجلاء التام للقوات الانجليزية ، طلب الوفد البريطانى فى البداية مدة خمس سنوات يمكن لانجلترا خلالها اجلاء قواتها عن مصر . واختصرت المدة فيما بعد لتصبح ثلاث سنوات . واقترح الوفد المصرى ان يتم الجلاء الشامل عن مصر خلال عام واحد .

وقد طلب الشعب المصرى الذى هب ثانية منذ شهر يونيه عن بكرة أبيه يدافع عن مصالحه الحيوية ويدين الحكومة بالخيانة طالبا الجلاء الفورى للقوات الانجليزية عن مصر . [١٤٠ ، ١٩٤٦/٨/٤ ، ٧١ ، ص ٦] .

وظهرت خلافات مبدئية بشأن البند الثالث من المعاهدة وهو اعقد بنود المعاهدة كلها ، اذ كان الوفد المصرى يسعى لوحدة وادى النيل مصر والسودان . ورفض الجانب البريطانى دراسة هذه المسألة بحجة ان هذا الموضوع خارج على نطاق المفاوضات ولا علاقة له بها . وكانت حكومة الليبراليين تروج لمقولة ان السودانيين غير مستعدين للحكم الذاتى والسيادة . فمثلا ، صرح بيفين فى السادس والعشرين من شهر مارس (آذار) اى قبل بدء المفاوضات الرسمية ، انه من الضرورى فى المرحلة الاولى على السودانيين تشكيل « ادارة مستقرة » تنحصر مهمتها الاولى فى تكوين أجهزة الحكم الذاتى كخطوة أولى على طريق الاستقلال التام وذلك لضمان توفير « السلامة » للسودانيين . ثم استطرد قائلا بنفاق ، انه يجب « تسريع عملية تعيين سودانيين فى المناصب الرفيعة بالدولة » وتنشئة « القدرة لدى جماهير الشعب للمواطنة الفعالة » مؤكدا ان مهمة الحكومة السودانية الحالية يجب ان تتركز فى هذا الامر بالذات . [٦٦ ، ص ٢١٧ ، ١١١ ، ١٩٤٦/٣/٢٧] .

وأعلن اتلى وبيفين بأن انجلترا لا تنوى تغيير الاوضاع السائدة حاليا فى السودان « حتى اتمام المشاورات مع السودانيين أنفسهم عبر القنوات الدستورية المشروعة » [٦٦ ، ص ٢١٨] .

واتضح بجلاء خاص فى المسألة السودانية عدم رغبة حكومة اتلى بيفين « العمالية » الاستجابة لمطالب الشعب السودانى الوطنية . ولم يكن من قبيل الصدفة ان حظى موقف العماليين ازاء مسألة مستقبل السودان بالتأييد التام

من جانب المحافظين . فقد صرح أنتوني ايدين في ٢٦ مارس (آذار) في مجلس العموم ، انه متفق تمام الاتفاق مع مستر بيفين بالنسبة لمسألة تطور السودان [٦٦ ، ص ٢١٨] .

لقد ترك النضال البطولي للشعب المصرى من أجل استقلاله خلال السنوات التى أعقبت الحرب بصماته البارزة والقوية على الحركة السودانية المناهضة للامبريالية [٢٣ ، ص ١٠٩ ، ١١٠] .

وفي أواخر ١٩٤٥ وأوائل ١٩٤٦ شهدت مدن السودان مظاهرات ولقاءات واضرابات معادية للانجليز طالب أثناءها العمال والطلبة والحرفيون وممثلو المثقفين والبرجوازية الوطنية بتصفية نظام الحكم المشترك وجلاء القوات الانجليزية وتشكيل حكومة ديمقراطية وطنية [٢٨ ، ص ١٠٤ — ١٠٥] .

وقد عمل « المؤتمر العام لخريجي معاهد التعليم العالى » على توحيد صفوف جميع الاحزاب المناضلة ضد السيطرة الانجليزية . وفي ٢١ مارس (آذار) ١٩٤٦ دعا المؤتمر لعقد اجتماع يضم ممثلى سبعة احزاب طالب بالغاء الحكم المشترك وتشكيل حكومة ديمقراطية في السودان .

وقد أصدر رئيس البوليس في الخرطوم في أوائل شهر مارس (آذار) ١٩٤٦ أمرا بتحريم المظاهرات [١٣٦ ، ١٠ / ٣ / ١٩٤٦] . وجابهت الامبريالية الانجليزية في آن واحد تحركات الشعبين المصرى والسودانى . وانهالت السلطات الانجليزية بالاضطهاد والتكيل ضد الوطنيين السودانيين . وبدأت حملة اعتقالات بالجملة . وأغلقت معظم معاهد التعليم العالى . وشن الامبرياليون في البلاد حملة شعواء معادية لمصر .

وقد وصل الى القاهرة في أواخر شهر مارس (آذار) ١٩٤٦ وعشية بدء المفاوضات الانجلو مصرية وفد المؤتمر الوطنى السودانى ، وقد تقدم ببرنامج تشكيل حكومة ديمقراطية في السودان تقرر كيفية اتمام عملية الوحدة بين مصر والسودان ، وقد انقسم هذا الوفد على نفسه فيما بعد الى قسمين : طالبت العناصر المعادية للامبريالية بخروج الانجليز من السودان واتمام الوحدة مع مصر ، وطالب ممثلو الاقطاعيين والطوائف الدينية في السودان « استقلال » السودان (عن مصر) و « الاتحاد » (أى الخنوع) ، مع انجلترا .

وكان القسم الثانى يمثل حزب « الامة » السودانى الذى كان يترأسه الاقطاعى الكبير عبد الرحمن المهدي (١) .

وفى ١٧ أبريل (نيسان) صرح محافظ السودان الجنرال جوبرت هادلسون ، أن السودانين سيحصلون على الاستقلال بعد عقدين من الزمان ، وأنهم غير مستعدين لتحمل أعباء الحكم الذاتى . وقد أثارت هذه الكلمات عاصفة من السخط والاستياء فى كل من مصر والسودان . وكانت الصحف المصرية دائمة التنويه بأن المحادثات الخاصة بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ يجب أن تتضمن ضمن بنودها مسألة السودان ، بينما تصريحات الجنرال المحافظ تنزع هذه المسألة من جدول أعمال المفاوضات [٦٠ ، ٢٢ / ٤ / ١٩٤٦] .

بيد أن الامبرياليين الانجليز كانوا ينطلقون من منطلق الحرص على المصالح الاحتكارية البريطانية وحدها ، والتي كانت تحرص أشد الحرص على تبعية السودان لها كمصدر يدر الأرباح نتيجة استغلال الثروات الطبيعية وكوسيلة للضغط على مصر .

وآثارت كذلك مسألة الصياغة الجديدة للبند السابع من معاهدة ١٩٣٦ ، خلافات خطيرة . وهو البند الذى يتضمن التزام البلدين تجاه الدفاع عن مصر . وكانت المفاوضات تسير بخطى السلحفاة وانقطعت فى مايو . وعاد بناء الوفد البريطانى الى لندن .

وكان المسبب الرئيسى فى فشل المفاوضات يكمن فى الجو غير الملائم بنا . فالارهاب وعمليات المطاردة التى كانت تقوم بها الحكومة ضد الوطنيين ، لم تؤد الى التنقية المطلوبة فحسب بل زادت الطين بلة مما أساء الى الحوار الانجلو مصرى .

وتناولت الصحف المصرية فوراً بعد توقف المفاوضات هذا الحدث المتعقّب الواسع . واستشفت صحيفة « صوت الامة » بشكل جيد المزاج

(١) هو ابن المهدي محمد أحمد ، زعيم انتقاضة السودان ومؤسس دولة المهديّة (١٨٨١ - ١٨٩٨) .

العام السائد وقتئذ فكتبت تقول « ان مصر تود رحيل الوفد الانجليزى بلا رجعة » [١٤٠ ، ٢٦ / ٥ / ١٩٤٦] .

وقد نشر حامد سلطان فى صحيفة « الاهرام » مقالة تاريخية مطولة غاصر فيها فى أعماق تاريخ العلاقات الانجلو مصرية وأوضح بجلاء أن بريطانيا العظمى قدمت مرارا وتكرارا الوعود بالجلء عن مصر بشرط منحها الحق فى العودة اليها « فى حالة خطر الحرب » . وأوضح بأن العهد الذى قطعها الانجليز على أنفسهم فى عام ١٩٤٦ لا يختلف فى شئ عن تصريحاتهم ١٨٨٧ .

ونشر ابراهيم عبد القادر المازنى أحد كبار الكتاب فى مصر فى صحيفة « المصرى » ومحمد مندور فى صحيفة « الوفد المصرى » مقالات لاذعة معادية للانجليز تطالب بوقف المفاوضات [١٤٠ ، ٢٧ / ٥ / ١٩٤٦] .

ونشرت صحيفتا « الوفد المصرى » و « المصرى » بيان اللجنة الوطنية للعمال والطلبة جاء فيه « ان النوايا العدائية التى يضرها الانجليز لمصر كانت واضحة فى جميع المراحل وفى كل التصرفات . وهذا يؤكد أنهم امبرياليون مغتصبون لن يتورعوا عن سلب الحقوق المغتصبة طالما لم ننتزعها نحن بأنفسنا منهم » . وأدانت بشدة اللجنة الوطنية للعمال والطلاب حملة الارهاب التى تشنها الحكومة .

وفى ١٥ مايو (آيار) بدأت محاكمة قيادات النقابات المصرية . وتم اعتقال مجموعة من القيادات النقابية البارزة من بينها المدرك وزملائه أعضاء هيئة تحرير مجلة « الضمير » وسجنتهم لما يزيد عن أربعة أشهر . وتحت وطأة العديد من الاحتجاجات عرضت السلطة أخيرا قضيتهم على القضاء . وقد أخذ عبد الرحمن الرافعى أحد كبار المؤرخين المصريين والمحامى المشهور والاستاذ زهير جرانة رجل القانون الكبير على عاتقهما مسؤولية الدفاع عن الشخصيات النقابية . ووجهت الى أعضاء هيئة تحرير مجلة « الضمير » تهمة نشر مقالات تحرض على اسقاط النظام القائم وغيرها من التهم الاخرى .

ويفضل الدفاع الرائع حكمت المحكمة ببراءة المدرك ومحمود محمد السكرى وحكمت بالفراغة على الدكتور عبد الكريم السكرى (صاحب المجلة) وبالسجن ثلاثة أشهر على طه سعد عثمان ، وحتى هو لم يسجن نظرا للاكتفاء بمدة الحبس الاولى . [١٤٠ ، ٢ ، ٣ / ٦ / ١٩٤٦] .

وبعد فترة أفرج عن الشيوعيين أحمد رشدي صالح (رئيس تحرير مجلة « الفجر الجديد » وشهدى عطية الشافعى^(١) من السجن [١٤٠ ، ١٩٤٦/٧/١١] .

تشكيل مؤتمر نقابات عمال مصر

وكان ربيع ١٩٤٦ بمثابة تنويع للحركة العمالية ونسمة جبارة لها . وفي مايو ١٩٤٦ عقدت اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات مصر واللجنة التحضيرية لتشكيل الاتحاد العام للنقابات واللجنة الوطنية للعمال والطلاب مؤتمرا وطنيا عاما لنقابات مصر . وقد حضر المؤتمر ممثلون عن النقابات العمالية في كل من القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ودمياط ودمهور والزقازيق والمحلة الكبرى وبنها وغيرها من المدن المصرية الكبرى الاخرى . وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات من بينها السياسية (جلاء القوات الانجليزية عن مصر) والاقتصادية (تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال) . وطالب مؤتمر النقابات الحكومة الاعتراف بأول مايو (آيار) عيدا رسميا للطبقة العاملة . واتخذ قرار بتوحيد النقابات المصرية في مؤتمر نقابات عمال مصر [م ن ع م] . وكان المؤتمر يضم ممثلين عن مائة نقابة وأكثر [١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ٣١ ، ص ٢٤٦] .

وفي يونيه (حزيران) ١٩٤٦ كان مؤتمر نقابات عمال مصر يضم ١٢٥ نقابة تمثل ١٥٠ ألف عامل [٧١ ، ص ٢٢] . وقد قام المؤتمر بتحمل عبء كبير ، ولعب دورا هاما بين أوساط البروليتاريا المصرية ، وساعدها في خوض غمار النضال من أجل استقلال الوطن ومن أجل نيل الحقوق الاقتصادية والسياسية .

(١) ولد شهدى عطية الشافعى في الاسكندرية عام ١٩١١ ، وقضى نحبه في سجن أبو زعبل ١٩٦٠ . صاحب البحث المعروف « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢ - ١٩٥٦ » [٥٠] . وقد ترجم هذا البحث الى لغات عديدة وترجمها اللغة الروسية سوليوف .

وبالرغم من كل ذلك فقد كان النجاح المتحقق نجاحا جزئيا ، لان مؤتمر نقابات عمال مصر لم يستطع أو يوحد بين صفوفه حتى نصف بروليتاريا المصانع في ذلك الوقت ، بصرف النظر عن المجموعات الكبيرة من عمال وحرفيي المشاريع الصغيرة والبسيطة . وكما ذكرنا آنفا ، فقد كان المؤتمر يضم في شهر يونية (حزيران) ، ١٩٤٦ (أى فترة ازدهاره) ١٣٥ نقابة ، بينما الإحصائيات الرسمية تشير الى وجود ٤٤٨ نقابة في البلاد ، والبعض الآخر يقول بوجود ٦٠٠ نقابة . وكان من بين النقابات المشتركة في مؤتمر نقابات عمال مصر نقابات رجعية اصلاحية ظلت خاضعة لنفوذ « الاخوان المسلمين » أو الاحزاب البرجوازية الاقطاعية (مثل نقابة عمال الترام القوية) ، [١٠٦ ، ١٩٤٩ ، رقم ٣ ، ص ٢٨٢ — ٢٨٤] . والجدير بالذكر أن كثيرا من النقابات الاصلاحية انسحبت من مؤتمر النقابات وكانت تعارض بالذات نقطة اقامة علاقات بين المؤتمر وبين اتحاد النقابات العالمى .

وفي نهاية مايو (آيار) نظم مؤتمر نقابات عمال مصر عددا من الاضرابات الضخمة من أهمها اضراب عمال الغزل والنسيج في شبرا الخيمة الذى اشترك فيه ٢٠ ألف عامل . وقد احتل العمال المصنع (حتى لا يسمحوا بتسلل العناصر التى تعمل على احباط الاضراب الى هناك) . وقد حوصر المضربون بقوات من الجيش مزودة بالدبابات والسيارات المصفحة . وقد قطع عنهم الماء والكهرباء . ومنعت قوات البوليس تزويدهم بالطعام . وبعد ثلاثة أيام أرغم الجوع العمال على مغادرة المصنع ، الا أن الاضراب ظل مستمرا على ما هو عليه .

وتم استدعاء ١٦ من ممثلى العمال الى البوليس للتفاوض . بيد أنه بمجرد وصولهم الى هناك تم اعتقالهم . واحتجاجا على هذا العمل الخائن أعلنوا الاضراب عن الطعام ، وتم نقلهم بعد خمسة أيام الى المستشفى في حالة صحية سيئة . وقد بلغ عدد المعتقلين من العمال حتى بداية شهر يونيه (حزيران) بناء على الاحصاءات التى أوردتها صحيفة « الوفد المصرى » (بالرغم من تحذير الحكومة بنشر أية أخبار عن الاضراب) ٨٠ معتقلا .

ومنع البوليس العمال من الجلوس في قهوة شبرا الخيمة . وبالرغم من ذلك فقد اجتمع العمال واتفقوا فيما بينهم على طرح المطالب التالية :

- ١ — الافراج عن كافة المعتقلين .
- ٢ — العمل فوراً وبلا أى قيد أو شرط على فتح جميع المصانع والمشاريع المغلقة بسبب الاضراب . ؟
- ٣ — التوقف عن أعمال العنف والتعسف ازاء العمال .
- ٤ — أن تقوم لجان التحكيم باصدار احكام عادلة فى المنازعات بين العمال وأصحاب العمل .

وبعث العمال برسالة لنواب البرلمان يطالبون فيها حمايتهم من عسف واستبداد أصحاب العمل [١٤٠ ، ١٩٤٦/٦/٥ ، ١٤٣ ، ١٩٤٦/٥/٣٠ ، ١٩٤٦/٦/٣] .

واستمر الاضراب طيلة شهر يونيو (حزيران) كله والثلث الاول من شهر يوليو (تموز) . وكان هذا الاضراب يعد بمثابة أضخم اضراب تشهده البلاد فى فترة ما بعد الحرب من حيث دقة تنظيمه وطول مدته وكثرة أعداد المشتركين فيه .

وقد تزامن اضراب شبرا الخيمة فى التوقيت مع اضراب عمال مصانع الحكومة فى الاسكندرية ، والذي اشترك فيه ١٢ ألف عامل [٢٦ ، ص ٣٨٢ — ٣٨٤] .

وكانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد وجهت فى احد اجتماعاتها بالاسكندرية نداء للشباب تستنكر فيه اشتراك مندوبين عن الحكومة المصرية فى احتفالات لندن (فى العاشر من يونية (حزيران) بمناسبة يوم النصر . ودعت اللجنة الى اعتبار هذا اليوم اضراباً وحداداً عاماً وطالبت باستدعاء الوفد المصرى من انجلترا ، التى رفضت تلبية « المطالب المقدمة » للشعب المصرى . واختتم النداء بالشعارات التالية : « فلتحيا مصر ! » « ولتسقط الامبريالية وأعوانها » .

وقد حظى قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بالدعم وتأييد مؤتمر نقابات عمال مصر الذى توجه لرئيس الحكومة بنداء يعرب فيه له عن مطالب العمال . وقد اتخذت اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر قراراً باعتبار العاشر من شهر يونية (حزيران) ١٩٤٦ اضراباً شاملاً احتجاجاً على تصرفات

الحكومة . وتضمن البيان ضمن فقراته أن « عمال مصر كلهم عزم واصرار على تحقيق مطالبهم مهما كانت الصعاب والعقبات التي يتحتم عليهم تذليلها » [١٤٠ ، ١٩٤٦/٦/٩] .

وقد انضم فيما بعد الى جانب الطلاب والعمال ليشتركوا معهم في الاضراب بنشاط وفعالية الموظفون من مدرسين ومهندسين وفنيين وأطباء والعاملين في المستشفيات وعمال المواصلات واللاسلكى بل وحتى رجال البوليس [١٣٧ ، ١٩٤٦/٧/٢ ، ١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ٣١ ، ص ٢٤٦] . وردا على هذا أعدت الحكومة في الثالث من شهر يوليو (تموز) ١٩٤٦ مشروع قانون يقضى بمعاقبة موظفى الدولة ممن اشتركوا في الاضرابات [١٣٧ ، ١٩٤٦/٧/٣] . وكان القانون ينص على توقيع عقوبة السجن الذى تتراوح مدته من ٣ أشهر وحتى عام وغرامة مالية قدرها ٥ جنيه (خمسة جنيهات مصرية) ، وأكثر .

والجدير بالذكر حقا أن الآلاف من الوطنيين المصريين قد اشتركوا في الحملة المعادية للامبريالية . « وكانت قوة هذه الحركة تنبع من نضال البسطاء من أبناء شعب مصر من أجل حياة أفضل ، مطالبين بالجلاء كخطوة أولى على طريق تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية . وقد كان لهم بالفعل ما أرادوه » [٧١ ، ص ٢٠] .

ونشرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر في النصف الثانى من شهر يونيه (حزيران) بيانا تستنكر فيه سياسة الحكومة تجاه العمال . وفى هذا الصدد توجه مؤتمر نقابات عمال مصر بنداء لعمال مصر كلهم يدعوهم فيها باعتبار الخامس والعشرين من شهر يونيه (حزيران) ١٩٤٦ اضرابا عاما . وقد وقع على البيان كل من حسين كاظم وطه سعد عثمان أمينا عموم مؤتمر نقابات عمال مصر [١٣٧ ، ١٩٤٦/٦/٢٣] وقد تم اعتقالهما عشية اضراب عمال مصر كلها المرتقب [١٣٧ ، ١٩٤٦/٦/٢٦] . وفشلت عملية الاعداد والتنظيم لاضراب شامل ، بيد أنه ، ليس من الانصاف أن نرجع السبب في فشل اضراب يوم ٢٥ يونيه (حزيران) الى المطاردة والتعقب وحده . ويرجع السبب في ذلك اول ما يرجع الى أن عددا من النقابات المشتركة في

مؤتمر نقابات عمال مصر كانت خارج نفوذ المجموعات الشيوعية والماركسية . وكان الصراع الدائر بين هذه المجموعات من العوامل التي أصابت المؤتمر بالضعف والوهن . وقد أنزلت الدعاية التي كانت تروج لها جمعية « الإخوان المسلمين » وغيرها من الجماعات الإسلامية القومية الأخرى الضرر البالغ بوحدة صف الحركة العمالية .

وقد أدركت حكومة صدقي تمام الإدراك مدى الخطورة التي تنطوي عليها أنشطة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ومؤتمر نقابات عمال مصر على نظام الحكم في البلاد . ولهذا السبب فقد عملت بكل وسعها على تشجيع التنظيمات الشبابية « للإخوان المسلمين » والذين شكلوا بالاشتراك مع شباب أحزاب « الأقلية » « اللجنة القومية » لتجابه اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وتقلص من تأثيرها ونفوذها [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٩] .

وقد تشكلت في مقر قيادة الجمعية اللجنة التنفيذية العليا للطلبة لاختاد جذوة اللجنة التنفيذية الرئيسية للطلبة [١١٥ ، ص ٨٥] .

ولم يأل صدقي جهدا في بذل الغالى والرخيص من أجل اللجنة القومية ، وبينما حرم على اللجنة الوطنية للعمال والطلبة نشر أية بيانات أو نداءات وعلى العكس من ذلك كانت اللجنة القومية تتمتع بإمكانات واسعة لنشر وبث دعايتها على صفحات الجرائد والمجلات الرجعية . وكانت هذه محاولة أخرى من سلسلة المحاولات التي تبذلها جمعية « الإخوان المسلمين » للاستيلاء على قيادة حركة التحرر الوطنى ، بيد أنها في هذه المرة أقدمت على ذلك بالتواطؤ مع القمة الحاكمة والتآمر مع السفارة الانجليزية . وقد قامت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بفضح هذا المخطط الرخيص في بيان خاص تضمن ما يلى : « منذ بداية الفترة الراهنة من النهضة الوطنية وجمعية الإخوان المسلمين تعمل جاهدة على تنظيم المؤامرات وتحريك الدسائس بغرض القضاء على الحركة الوطنية أو محاولة توجيهها الوجهة التي تمشى مع أهوائهم من العدول عن تحقيق المطالب المطروحة عليها . وبذا تقدم العون للامبريالية وحدها » .

ويستطرد البيان قائلا ونظرا لان اللجنة الوطنية للعمال والطلبة هي منظمة شرعية تمثل الطلاب والعمال والموظفين ومنتخبة بطريق ديمقراطى حر

ومشكل لقيادة الفضال المناهض للامبريالية على مستوى طبقات الشعب المختلفة ، فان « الاخوان المسلمين » تسعى للنيل من شأنها والخط من قدرها . ولهذا السبب شكلت الجمعية لجنة عمال وطلاب لا تمثلهم في شيء على الاطلاق ، اللهم الا لنشر البيانات المضادة والمعادية للجنة الوطنية الشرعية . وقد شكلت كذلك « اللجنة القومية » التي فاضت روحها وهي في المهد . ووضحت للجميع نوايا الجمعية في الوقت الراهن التي تدعو للعزلة الدينية واحداث صدم في وحدة الشعب لصالح الامبريالية . وتخوض الجمعية صراعا ضاريا ضد اللجنة التنفيذية الرئيسية للطلبة مستخدمة في ذلك احط الاساليب الفاشية والارهابية لحد استخدام العصي الغليظة . واتبع « الاخوان المسلمون » الاساليب نفسها ضد عمال شبرا الخيمة . ويستنكر مؤتمر نقابات عمال مصر الاعمال العدائية للجمعية ، الموجهة ضد اللجنة التنفيذية الرئيسية للطلبة ويطالب الحكومة باتخاذ التدابير الحاسمة كي يقطع الطريق عليها . وينوه مؤتمر نقابات عمال مصر ان جميع العمال المشتركين في التنظيم في مصر يؤيدون اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وحدها وتحذر زملائها العمال من الانضمام الى اية لجنة اخرى تشكلها جمعية « الاخوان المسلمين » .

وانتهى البيان بالشعارات التالية : « فلتحيا اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » فلتسقط الفاشية ! فلتسقط الامبريالية ! « [١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٥٩] .

وواصلت اللجنة الوطنية مسيرة الفضال بالرغم من مطاردة وتعقب اعضائها وقادتها . ونشرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في الثامن من يولية (تموز) ١٩٤٦ نداء ضمته مطالبها التالية للحكومة :

- ١ - قطع المفاوضات مع انجلترا .
- ٢ - دراسة مشكلة وادي النيل على انها قضية دولية يجب طرحها على مجلس الامن في الامم المتحدة .
- ٣ - العمل في ١١ ولىو (تموز) وهو اليوم الذي قصف فيه الانجليز

الاسكندرية(١) بالقنابل على تجديد الحرب المقدسة من أجل الاستقلال
الوطني .

وفي العاشر من يولية (تموز) ١٩٤٦ وقع ممثلو ١٥ تنظيم ديمقراطى
(من بينهم تنظيمات شبابية لاحزاب الوفد والوطني والكتلة الوفدية)
نداءا جاء فيه : « غدا ينصرم عام آخر على الذكرى الحزبية . واننا لندعو
كل طبقات الامة وتنظيماتها لتظهر في هذا اليوم عواطفها الحقيقية الاصيله
رمزا لانصهار الآلام مع النضال الحاسم من أجل الحرية [١٤٠ ،
١٩٤٦/٧/١٢ ، ١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٦٠] . ودعت كافة الصحف
الوطنية للمظاهرات . وبهذا الصدد أصدرت الحكومة قانونا جديدا يحرم
المظاهرات والاضرابات [١٤٠ ، ١٩٤٦/٧/١٢] .

وبالرغم من أعمال الاضطهاد والتكيل ، الا أن الحركة الرامية لقطع
المفاوضات الانجلو مصرية والجلاء الفورى للقوات الانجليزية ازدادت
اتساعا وعمقا .

ضرب اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

ومؤتمر نقابات عمال مصر

قررت حكومة صدقى باشا تسديد ضربة قاسمة للحركة الديمقراطية .
فقام بوليس القاهرة وغيرها من المدن الاخرى فى السابع من شهر يولية
(تموز) ١٩٤٦ بحملة واسعة من التفتيش والاعتقالات .

وقد اعتقل عدد كبير من الشباب والفتيات بتهمة القرويج للانكار
الشيوعية [١٣٦ ، ١٩٤٦/٧/٨] . وفى التاسع من شهر يونيه (تموز)
١٩٤٦ تم اعتقال ستة من العمال والطلاب .

(١) ١١ يولية (تموز) ١٨٨٢ بدأت اساطيل انجلترا البحرية تقصف
مدينة الاسكندرية بوابل من قنابلها . اعلانا منها ببدأ فترة السيطرة
الانجليزية على البلاد وتأتى فى ١١ يولية (تموز) ١٩٤٦ الذكرى الـ ٤٦
لهذا الحدث الاليم .

ونشرت الصحف المصرية فى العاشر من شهر يولية (تموز) مشروع قانون جديد حول « مكافحة الشيوعية » ينص على عقوبة السجن لمدة عشر سنوات لكل من تخول له نفسه العمل على اسقاط نظام الحكم القائم [١٣٦ ، ١٩٤٦/٧/١٠ ، ١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ٣١ ، ص ٢٤٦] .

وتضمن القانون كذلك عقوبة السجن الرادعة والغرامة المالية الضخمة لكل من تسول له نفسه الاشتراك فى الحركة الشيوعية . ومنح القانون السلطات القضائية حق حل التنظيمات الشيوعية ومصادرة املاكها واموالها . وكان من الواضح ، أن مشروع القانون هذا يراد به اشهار السيف على اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى تتزعم نضال الشعب المعادى للامبريالية ، وطعن مؤتمر نقابات عمال مصر الذى كان يعمل لتوحيد صفوف جميع نقابات مصر داخل اطار تنظيم نضالى واحد .

ولقد قررت الرجعية المصرية انزال ضربة قوية وسريعة بالحركة الديمقراطية بعد أن تيقنت من أن كل محاولاتها لاحداث شرخ فى وحدة صف المناضلين من أجل الاستقلال الوطنى باءت بالفشل ، بعد أن أحست بالخطر الداهم من المد الجديد للحركة المعادية للامبريالية .

فبدأت فى ليلة الحادى عشر من يولية (تموز) حملة من الاضطهاد والتنكيل ضد التنظيمات التقدمية كانت حكومة صدقى قد دبرت لها منذ عهد بعيد . فتم فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وغيرها من المدن المصرية الكبيرة الاخرى اعتقال زعماء نقابيين وطلبة صحفيين وفدیین « واشتراكيين متعاطفين مع الشيوعيين » [١٤١ ، ١٩٤٦ ، ١٠ ، ص ١٦] وكتاب تقدميين . وداهمت الحكومة معاقل ١١ تنظيم موال للشيوعية كانت تضم دوائر المثقفين ذات الميول التقدمية [٩١ ، ص ١٧٣] .

وبلغ عدد المعتقلين حتى ١٢ يولية (تموز) ١٩٤٦ ما يزيد على ٢٠٠ مواطن . وكان من بين المعتقلين شخصيات بارزة فى حركة التحرر الوطنى من كبار الكتاب التقدميين المصريين مثل عبد الرحمن الشرقاوى^(١) وسلامة

(١) عبد الرحمن الشرقاوى من مواليد ١٩٢١ له العديد من القصص =

موسى (١) ومحمد مندور العالم البارز ورئيس تحرير مجلة « البعث » ورئيس القسم السياسى بصحيفة « الوفد المصرى » فتحى الرملى وأحمد رشدى صالح (٢) ونور كامل وهم من الكتاب الاجتماعيين المشهورين ومن ذوى الميول الماركسية والمدرک وفؤاد ناحوم ومراد القليوبى من قادة الحركة النقابية ، وهنرى كوريل من مؤسسى الحركة المصرية للتحرر الوطنى وصاحب محل لبيع الكتب الاشتراكية ، وجمال غالى أحد قادة الطلبة المشهورين ومحمد عبد المعبود الجبيلى ولبيب حنا جرجس وسعد زغلول ورمسيس يونان وأسعد حلیم وعمر رشدى وأحمد كامل قطب والدكتور محمد بلال وسيد هلال ومصطفى كامل منيب وأبو بكر نور الدين والدكتور محمد الشحات وأبو سيف يوسف أبو سيف ونعمان عاشور ومحمد متولى ولطف الله سليمان ومراد الیاس وعبدہ ذهب وعلى الصيرفى وغيرهم من رجال السياسة اليساريين المشهورين كذلك ومنهم الماركسيين والاشتراكيين والوفديين اليساريين [١٤٠ ، ١٩ / ٧ / ٤ ، ١٩٤٦ / ٨ / ٩ ، ١١٢ ، رقم ٣١ ، ص ٢٤٦] .

أصدرت الحكومة منذ بدء المفاوضات مع انجلترا سلسلة كاملة من القوانين الرجعية ، تحرم على الطلاب القيام بأية مظاهرات أو تنظيم أية اضرابات أو الاشتراك فى الحياة السياسية وتحرم على العمال تنظيم أى نوع

= والروايات منها « الارض » و « الشوارع الخلفية » ومجموعة قصصية مكرسة لنضال الشعب المصرى من أجل الاستقلال . وفى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات تزعم معسكر « الشباب » فى « الجدل المشهور بين الجيل القديم وبين الشباب » كان يسيطر فيه الكاتبين العملاقين طه حسين وعباس محمود العقاد .

(١) نشر سلامة موسى فى ١٩٢٧ كتابا مكرسا لتاريخ النضال من أجل الحرية فى البلدان العربية فى أوربا . وأصدر فى عام ١٩٤٦ كتاب « حرية الفكر فى مصر » طالب فيه بتغيير قانون الصحافة الذى يحد من حرية النشر والكتابة وتصفية ادارة شئون الصحافة التى يستحيل بدون اذنها اصدار أية صحيفة أو مجلة [١٠٠ ، ص ١٤٠]

(٢) كان هذا هو الاعتقال الثالث لاحمد رشدى صالح خلال سبعة أشهر فى عام ١٩٤٦ .

من الاضراب وفي الوقت نفسه سمحت بالطرد التعسفى من العمل ، وأرغمت هيئات القضاء والتحكيم على حماية مصالح أصحاب العمل . وحرمت على الصحافة توجيه أى انتقاد للحكومة أو نشر أية أخبار عن المظاهرات والاضرابات أو نشر أية مواد تعمل على أفساد جو المفاوضات الانجلو مصرية . وحرمت تكوين أى نواذ سياسية وكانت هناك عدة قوانين تستهدف النيل من الحركة الشيوعية [١١٢ ، ١٩٤٦ ، رقم ٣١ ، ص ٢٤٦] .

وقد تم اغلاق ١١ صحيفة ومجلة وفدية واشتراكية منها « البعث » و « الوفد المصرى » و « الفجر الجديد » و « الطليعة » و « الضمير » و « اليراع » و « أم درمان » و « الجبهة » والتي كانت تنتقد وتهاجم سياسة الحكومة الموالية للامبريالية ، ولاسيما مشروع تكوين نظام « الدفاع المشترك » مع انجلترا .

وبناء على تعليمات من صدقى باشا تم توجيه تهمة « التآمر الشيوعى » الى مجموعة الصحفيين المعتقلين . وأرسل الصحفيون رسالة للنياابة العمومية يحتجون فيها على الاتهام المبني على وشاية « مخبرى البوليس السياسى » وطالبوا بالافراج عنهم فى أسرع وقت [١٤٠ ، ١٩٤٦/٨/٤] . وبعد بضعة أيام اعلنوا الاضراب عن الطعام احتجاجا على تصرفات السلطات غير الشرعية (لم يتناول أحد المتهمين وهو أحمد محمد على الشاعر الطعام على مدى شهر كامل وساعت حالته الصحية بشكل خطير ، وقام الاطباء بعملية نقل الدم اليه) . وخلال شهرى يولية (تموز) ، وأغسطس (آب) بعث المعتقلون بعدة رسائل احتجاج [١٤٠ ، ١٩٤٦/٨/٩] وأعرب عدد من كبار المحامين عن التطوع للدفاع عن المتهمين فى « قضية الشيوعية » .

وأغلقت الحكومة عددا كبيرا من المراكز الثقافية ، بما فى ذلك دار الابحاث العلمية واتحاد خريجي الجامعة ، واتحاد خريجات الجامعة ، ولجنة نشر الثقافة الحديثة ، واتحاد الشباب الوطنى ، ودار « القرن العشرين » ، واتحاد فتيات الجامعة والمعاهد ، « ورابطة أم درمان » ومركز الثقافة الشعبية ، ونادى « الشرقية » [١٤٠ ، ١٩٤٦/٧/١٩] .

وأصدرت النيابة العامة قرارا يحظر بمقتضاه على الصحافة نشر أية أخبار عن مجرى التحقيق في « قضية الشيوعيين » وتحريم نشاط ١١ صحيفة مجلة وكذلك تحريم الاضرابات . وبالرغم من هذا ، فقد صبت الصحافة جام غضبها على الحكومة لسعيها لؤد حرية الفكر والصحافة وقامت كل من صحيفة « مسامرات الجيب » و « المصرى » و « الكتلة » و « المقطم » ومجلة « المصور » و « روز اليوسف » بالدفاع عن الجماعات الماركسية والوفديين اليساريين . وكانت جميعها تنوه بأن الحكومة تعمل على قهر الحريات الديمقراطية تحت شعار مكافحة الشيوعية . فمثلا كتبت صحيفة « مسامرات الجيب » تقول : « اننا في دهشة من أمر الوزارة التى وجهت كل قوتها لضرب حرية الفكر فى البلاد تحت ستار حماية النظام الاجتماعى القائم من خطر الشيوعية » [١٤٠ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١٩٤٦/٧/٢٤] .

وهبت الصحف التقدمية فى كل من سورية ولبنان وغيرها من بلدان الوطن العربى تدافع عن الوطنيين المصريين ، فى الوقت الذى لم تخف فيه الصحافة الانجليزية اعجابها بسياسة صدقى باشا . فقط صحيفة « الديلى وركر » كتبت تقول فى تعليقها : « ان الحملة التى تشنها حكومة صدقى باشا ضد الاحزاب اليسارية والحركة الوطنية التقدمية فى مصر لخير دليل على مدى الرعب الذى تشعر به الحكومة أمام الشعب المصرى ، والذى لا يوجد وسط أبناءه ، مواطن واحد يؤيد الاتفاق مع بريطانيا العظمى » [١٠٣ ، ٧/١٣ ، ١٩٤٦/] .

واحتدم النقاش تحت قبة البرلمان المصرى . ففى ١٥ من يولية (تموز) طرح صبرى أبو علم باشا زعيم المعارضة الوفدية على مجلس الشيوخ مناقشة موضوع الغاء بعض الصحف [١٤٠ ، ١٩ ، ٢٥ ، ١٩٤٦/٧/] .

وردا على هذا ألقى صدقى باشا خطبة عصماء طويلة فى البرلمان حاول أن يبرر فيها حملة الارهاب التى دبرتها حكومته ويبرهن على أن الصحف المحظور نشاطها هى اجهزة شيوعية .

وقد ضمن صدقى باشا خطبته هذه فقرات اقتبسها من صحيفة « الوفد المصرى » و « الطليعة » وغيرها من الصحف التقدمية الاخرى . فهى تعطى صورة عن هوية وايدولوجية القيادة الشعبية الجديدة .

« الحكومة تجعل من الاثرياء أكثر ثراء ، ومن الفقراء أكثر فقرا . ان الجزء الاعظم من ثروات مصر حكر على حفنة ضئيلة من الاقلية التى لا تتمنى للشعب سوى الفقر والجهل والمرض . الباشاوات الرأسماليون أعضاء فى مجالس ادارات العديد من الشركات التى تعمل على استغلال الشعب بوحشية وضراوة ولا هم لها سوى جمع الارباح الطائلة » .

« ان الشعب كله عزم وتصميم على تغيير الاوضاع الاجتماعية » .

« ان القوانين فى معظمها تهدف لخدمة الرأسماليين » .

« على الجماهير الشعبية أن تلعب دورا أكبر اليوم فى الحركة الوطنية ، لان الطبقات الحاكمة تتعاون فى الوقت الراهن مع الامبريالية » .

« ان تقسيم الثروات الوطنية الظالم يتطلب اعادة توزيع الارض ، وتوزيعها على الفلاحين على شكل قطع أرض صغيرة مع بناء النظام التعاونى » [١٤٦ ، ١٩٤٦/٧/١٦ ، ١٤٢ ، ١٩٦٦ ، رقم ٢ ، ص ٦٠ ، ٥٠ ، ص ١٣٦] .

واضطر حسين هيكل باشا زعيم حزب الاحرار الدستوريين ورئيس مجلس الشيوخ أن يعترف فى الاجتماع التالى للمجلس بأن قوانين ١١ يولية (تموز) تتناقض مع الدستور المصرى . وقد أعلن ، على وجه الخصوص « ليس من صلاحيات السلطة التنفيذية توجيه التحذيرات الى الصحف أو تحريم نشاطها من الناحية الادارية بحجة حماية النظام الاجتماعى طالما لم يتم وضع تشريع خاص بهذا » [١٤٠ ، ٢٥ ، ١٩٤٦/٧/٢٨] .

وكى تجد الحكومة مخرجا من المأزق الذى وقعت فيه ، عمل صدقى على بث نشاط عاصف « لضبط » و « توفيق » موقفها مع الشيوخ الاحرار الدستوريين . فقد ألقى بيانا مقتضيا فى جلسة مجلس الشيوخ التالية وعد فيه بأن تصدر الحكومة فى أقرب وقت قانون الصحافة والاشخاص المدنيين « لحماية النظام القائم » . واعتبر هيكل أن الحجج التى ساقها رئيس الوزراء مقنعة وبناءة ووافق عليها .

وفى الاجتماع التالى للمجلس والذى خصص لدراسة قانون « مكافحة الشيوعيين » الذى أعدته وطرحته للمناقشة لجنة التشريعات المنبثقة عن

المجلس ، تحدث فكرى أباطة(١) نقيب الصحفيين وانتقد ذلك القانون انتقادا لاذعا . فأعلن أن هذا القانون مناف للدستور وأن البرلمان لا يستطيع التطاول على الدستور إلا اذا غيره بآخر . ثم استطرد قائلا بأن هذا المواطن أو ذاك في الدول الديمقراطية ممن يعتقدون المبادئ الشيوعية أو الاشتراكية ، فان ذلك لا يتعارض مع الدستور . ثم نوه بعد ذلك أن أعضاء اللجنة ممن وضعوا قانونا « مكافحة الشيوعية » لم يدرسوا بعمق كاف معنى الاشتراكية أو الشيوعية ثم أسهب في تعريف كل مبدأ من هذين المبدئين ، ووضح الفرق بينهما . وذكر — على سبيل المثال — نموذج الاتحاد السوفيتى فقال « ان النظام القائم حاليا في الاتحاد السوفيتى هو النظام الاشتراكى . ثم انه بقدر نمو الانتاج ووفرة البضائع سيتطور الى النظام الشيوعى » [١٤٠ ، ٢٥ ، ١٩٤٦/٧/٢٨] .

وبالرغم من الانتقادات الحادة والعنيفة من جانب عدد من النواب ، فان البرلمان الرجعى المشكل أساسا من ممثلى أحزاب « الاقلية » و « المستقلين » من الباشوات وافق على مشروع القانون المشار اليه آنفا .

وفي يولية (تموز) ١٩٤٦ وتحت وطأة ضربات الرجعية اختفت من الوجود كل من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ومؤتمر نقابات عمال مصر .

واذا ما حاولنا تحديد أهم الاسباب التى عملت على ضرب اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فيمكن أن نتوصل للاستنباطات التالية :

١ — لم تكن هناك وحدة تجانس بين ممثلى القوى السياسية المتفاوتة والمشاركة في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . ولم تكن هناك وحدة تجانس أيديولوجية وتنظيمية سواء داخل أوساط الوفديين اليساريين ، أو داخل أوساط الجماعات الماركسية .

٢ — فشلت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في تعميق جذورها بين أوساط الجماهير الشعبية وانشاء شبكة واسعة من اللجان في معاهد التعليم المختلفة وفي المصانع والمشاريع والمؤسسات وغيرها .

(١) كان فكرى أباطة رئيس تحرير مجلة « المصور » .

٣ — قصرت اللجنة الوطنية نشاطها على سكان المدن ، وتغاضت عن الغالبية العظمى من السكان وهم الفلاحون .

٤ — كانت قيادة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة من الشباب أساسا قليلة الخبرة بالعمل الثورى وارتكبت القيادة عدة أخطاء يسارية جسيمة ، ذات طبيعة تكتيكية أساسا . فمثلا ، فى شهرى يونية (حزيران) ويولية (تموز) ١٩٤٦ أى خلال فترة اضمحلال حركة التحرر الوطنى واستبداد الرجعية ، وعندما لم تكن الظروف الموضوعية مهياة لقيام اضراب عام حاولت اللجنة الوطنية عدة مرات دون جدوى تنظيم اضراب جديد شامل على غرار تلك التى كانت فى فبراير (شباط) ومارس (آذار) ١٩٤٦ . وعلى ما يبدو ، كان الواجب فى هذه الحالة تغيير تكتيك النضال ، والانسحاب بلا خسائر لصون اللجنة التنفيذية والتنظيمات القيادية الاخرى للجبهة الوطنية .

٥ — لم تقدم اللجنة الوطنية للعمال والطلبة من بين صفوفها قائدا معترفا به (أو قيادة معترف بها) الامر الذى له أكبر الاثر وعظيم الاهمية فى ظروف الاقطار العربية .

٦ — لقد لعبت جمعية الاخوان المسلمين دورا سلبيا للغاية ، حيث انضمت فى البداية الى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، ثم بعد ذلك كرسست جهودا كبيرة للتشهير بالجبهة الوطنية واطعافها وشقتها .



واستمرت حملة الارهاب طوال شهر أغسطس (آب) ١٩٤٦ . وقد تعرض المثقفون والعمال والوفديين اليساريين من ذوى الميول الوطنية الى أعمال المطاردة والتعقب [١٤٠ ، ٤ ، ٥ / ٨ / ١٩٤٦] .

وكان صدقى يرغب عن طريق الارهاب الوحشى أن يعمل على شل النضال المعادى للامبريالية للشعب المصرى ، بينما كان فى الوقت نفسه يدلى بتصريحات ديهاجوجيه عن أن حكومته تقوم بحماية مصالح الشعب بل انه هو نفسه . . . اشتراكى ! .

فقد نشرت صحيفة « أخصا راليوم » القريبة من دوائر القصر بياناً لصدقي باشا زعم فيه بأن حكومته اشتراكية والدليل على ذلك أنها رصدت في الميزانية مبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى لمكافحة الفقر والجهل والمرض . وكتبت صحيفة « الدخان » بهذا الصدد تقول : « اننا دائماً نتوقع من السيد صدقي باشا التصريحات السفسطائية بسبب وبدون سبب . الا ان دهشتنا فاقت كل حد عندما أعلن صدقي باشا أنه نصير الفقراء وأن حكومة سياسته في مصاف الحكومات الاشتراكية والاصلاحية .. »

لقد فضح صدقي باشا بالمبلغ الذي رمده في الميزانية لهذه الاشتراكية . وباللهامسية ، وكأن الاشتراكية تشتري بالنقود » [١٤٠ ، ٤ ، ١٩٤٦/٨/٥] .

ولقد كانت الحكومة تنتهج سياسية ترمى الى اخضاع مصر لنفوذ بريطانيا العظمى . وفي عهد صدقي عمل الانجليز على زيادة حجم بناء وانشاء ثكنات وقواعد عسكرية زيادة فاحشة . وتم ابرام معاهدة لانشاء شركة طيران انجلو مصرية ومدت اتفاقية الاستيراد من انجلترا وهى الاتفاقية التى تتنافى مع مصالح مصر .

كتبت صحيفة « البلاغ » تنتقد انشاء شركة طيران مشتركة ، تقول : « ان حلف الطيران الجوى المبرم بين انجلترا ومصر ليس صئقة تجارية ، وانما هو معاهدة سياسية بين البلدين . وهذا الحلف يمنح انجلترا حق الاشراف على سمائنا » [١٣٧ ، ١٤ ، ١٩٤٦/٥/١٤] .

واشارت مجلة « الايكونوميست » تقول أن صدقي جابه مشاكل كبيرة بعد عمليات الاضطهاد والتفكيك في شهر يولية (تموز) وتعرض لضغوط من جانب ثلاث قوى : الراى العام المصرى ، وحزب الوفد وبعض اعضاء الوفد المصرى (مكرم عبيد وغيره) [١٠٤ ، ١٣ ، ١٩٤٦/٧/١٣] .

وكان الارهاب من جانب والطنطنة الاجتماعية من الجانب الآخر تساعد — على حد زعم صدقي — على تحسين الجو السياسى فى مصر لابرام معاهدة مع انجلترا يحافظ بها الانجليز على سيطرتهم على البلاد فعليا ، بينما توحى شكليا بالتنازل لمصر .

جولة جديدة من المفاوضات

لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦

أقدمت إنجلترا على مناورة جديدة بجلائها الجزئى عن القاهرة وبعض المناطق الأخرى فى البلاد سعيا منها لاضعاف الحركة الرامية لقطع المفاوضات والجلاء الفورى للقوات الانجليزية . وكانوا يعلقون الآمال الكبار بالذات على جلاء قواتهم من القلعة (١) . وكانت صحيفة « التايمز » تأمل بأن « يترك هذا الحدث انطبعا كبيرا فى نفوس الشعب المصرى » .

وكانت مجلة « الايكونومست » تعتقد هى الأخرى « فى إقامة الافراح والليالى الملاح بمناسبة تسلم الجيش المصرى موقعين جليلين من مواقع تمركز الجيش الانجليزى » هما القلعة وثكنات قصر النيل ، مما يؤدى الى تهيئة الجو المناسب للتوصل الى اتفاقية مع مصر [١٠٤ ، ١٩٤٦/٣/٦ ، ص ٣٦٨] .

وفى الرابع من شهر يولية (تموز) أقيم احتفال مهيب بمناسبة تسلم ممثلى الجيش المصرى القلعة . بيد أن مناورة القوات الانجليزية لم تنطل على أحد . فنوهت صحيفة « الوفد المصرى » أن هذه المناورة هدفها صرف الاهتمام « عن السياسة الحقيقية لانجلترا فى مصر » وكتبت صحيفة « الكتلة » تقول : أن جميع الوطنيين المخلصين استقبلوا هذا الخبر بفتور ، وكتبت صحيفة البلاغ تقول « يغادر الانجليز القلعة ، ولكن الى أين يمشون ؟ .. انهم يتجهون لثكنات قصر النيل ، والعباسية ومنطقة قناة السويس او الى « أى مكان آخر يشاؤون » . « أيها الانجليز ، كفوا عن اهانتنا ! ... اننا سنبتهج فقط ، يوم يغادر آخر جندى انجليزى أرض الكنانة » [٦٠ ، ١٩٤٦/٧/٦ ، ١٩٤٦/٨/٥] .

رجع اللورد ستينسجيت الى القاهرة فى السابع من شهر يولية (تموز) [١٣٦ ، ١٩٤٦/٧/٨] ونوهت مجلة « ايكونومست » أن رئيس الوفد

(١) بنيت القلعة فى القرن الثانى عشر وهى احدى الآثار التاريخية بالقاهرة . ومنذ ١٨٨٢ كانت ترابط بالقلعة حامية انجليزية صغيرة يرصدها فوقها العلم البريطانى .

البريطاني يختار وقتا مناسباً لعودته ، حيث أنه تزامن مع جلاء القوات الانجليزية عن القلعة وجلاء القوات البحرية البريطانية عن ميناء الاسكندرية . زد على ذلك أن مجلة « الايكونومست » كانت تعلق الآمال على أن تجد « مشكلة الدفاع الحرجة لها حلاً ومخرجاً » وأن « تؤدي إلى تشكيل مجلس للدفاع المشترك » [١٠٤ ، ١٣ / ٧ / ١٩٤٦] .

وقد حاول ممثلو القصر وبخاصة الأمير محمد علي تريب الملك وأحد كبار الاقطاعيين العمل بشتى الوسائل على تضيق هوة الخلافات بين الوفدين وتقريب وجهة نظرهما [١١١ ، ١ / ٥ / ١٩٤٦] .

وفي هذه المرة طرح ستينسجيت الشروط التالية :

١ - توافق بريطانيا العظمى على اجلاء قواتها عن مصر خلال ثلاثة أعوام بشرط تشكيل مجلس انجليزي مصري مشترك للدفاع عن مصر . كما تصر بريطانيا العظمى على الاعتراف بحقها في نقل قواتها الى مصر في أي وقت ترى فيه - من وجهة نظرها - أن أمن مصر معرض للخطر .

٢ - ضرورة ابقاء القواعد البحرية والجوية الانجليزية في مصر . ويجب أن تقف مصر الى جانب بريطانيا العظمى في حالة الحرب مع الدول المجاورة لمصر في الشرق الاوسط .

٣ - من الضروري العمل على ابقاء الوضع الراهن في السودان . وطالب الوفد المصري انهاء عملية الجلاء في خلال عام وتوحيد مصر والسودان .

وأصبح واضحاً بجلاء في النصف الثاني من شهر أغسطس (آب) أن موقف الجانبين متباعد أشد البعد ولا يمكن التوافق بينهما . وازداد الامر تعقيداً بالنسبة للمسألة السودانية . وقطعت المفاوضات في نهاية أغسطس (آب) .

وفي ١٧ سبتمبر (ايلول) حضر اللورد ستينسجيت من جديد الى القاهرة . وفي ١٩ سبتمبر (ايلول) قام طلاب الاسكندرية بتنظيم مظاهرة كبيرة تهتف قائلة « فلتسقط انجلترا ! » « فليحيى الاستقلال » [٦٠ ، ٢٠ / ٩ / ١٩٤٦] . وبعد بضعة ايام وصلت الى خليج الاسكندرية عدة سفن

حربية انجليزية . وكان الهدف الاساسى من هذه الزيارة « المحافظة على النظام » فى حالة قيام مظاهرات عقب فشل المفاوضات [٦٠ ، ٢٩ / ٩ / ١٩٤٦] .
وأنخل الوفد البريطانى فى منتصف شهر سبتمبر (ايلول) عدة تعديلات على مشروعه :

- ١ — تخفيض مدة جلاء القوات الانجليزية الى عامين .
- ٢ — ابقاء مخطط تشكيل مجلس دفاع مشترك بدون أية تغييرات جوهرية .
- ٣ — تم دحض ادعاءات مصر فى السودان . وأعربت الحكومة الانجليزية عن استعدادها فقط بالآخذ فى عين الاعتبار بالمصالح الاقتصادية لمصر فى السودان بعد ابرام المعاهدة الانجلو مصرية الجديدة .
- ولم يوافق الوفد المصرى فى هذه المرة كذلك على هذه المقترحات . وتعثرت المفاوضات ثم قطعت مرة أخرى .

وفى ٢٠ يونية (حزيران) نشرت صحيفة « الوفد المصرى » مقالا لمحمود عزمى تناول فيه المفاوضات الانجلو مصرية . وقد كتب فى هذا المقال معبرا عن رأى كافة القوى التقدمية فى البلاد يقول : « يجب على انجلترا أن تفهم أنه ما من مصرى واحد يستطيع التوقيع قسرا على أية وثيقة . واذا وجد هذا المصرى الذى يوافق على أن يوقع مثل هذه الوثيقة — وهذا مستحيل فان رأى العام المصرى سيقطع منه » [١٤٣ ، ٢٠ / ٦ / ١٩٤٦] .

وهذه العبارة تعكس بحق وصدق الوضع فى مصر خلال فترة المفاوضات ١٩٤٦ ، حتى أن أنصار « التحالف » و « الصداقة » مع انجلترا السافرين والذين كانوا يشكلون غالبية أعضاء الوفد المصرى لم يجرؤوا على التآمر معها خوفا من غضبة الشعب .

ونشر وفدى يسارى هو عزيز فهمى مقالا فى صحيفة « صوت الامة » (١) بعنوان « الشعب المصرى يدحض الحجة الثالثة » جاء فيه أن المحتلين كانوا

(١) بدء صدور جريدة « صوت الامة » من اول اغسطس ١٩٤٦ بدل صحيفة « الوفد المصرى » المحرمة .

يتنرعون خلال الفترة الاولى من السيطرة الانجليزية بحجتين رئيسيتين لابقاء قوااتهم في مصر وهما « حماية الاجانب » و « المحافظة على طرق الامبراطورية » . وقد فقدت هاتين الحجتين منذ زمن بعيد كل مغزاهما . واختلق الامبرياليون حجة جديدة للابقاء على سيطرتهم وهى « مكافحة الشيوعية » .

ونبه فهمى كذلك الى أن شرف الفضل في هذا الاختراع يرجع للنازيين وليس للانجليز . وكتب فهمى في ختام مقاله متطرقا لمسألة تكوين مجلس دفاع مشترك يقول : « ان الخداع الذى ينطوى عليه تشكيل مجلس دفاع مشترك هو بمثابة شبكة تنصب من حولنا » [١٤٠ ، ١٩٤٦/٨/٩] .

وكتب عزيز فهمى في مقال آخر نشرته الصحيفة نفسها ، يقول : « ضحت مصر في نضالها من أجل الاستقلال بالعزيز النفيس من دم ابنائها . وسوف تواصل مصر هذا النضال حتى يرحل آخر جندي بريطاني عن ارض وادى النيل » . ثم استطرده قائلا : « فلي تذكر العجوز تشرشل وأتلى وبيفين أن الهدوء الحالى هو هدوء ما قبل العاصفة » [١٤٠ ، ١٩٤٦/٨/٩] .

وقد أعرب كبار كتاب وأدباء مصر من أمثال طه حسين وابراهيم عبد القادر المازنى وغيرهما عن غضبهم فودا عن حرية واستقلال وطنهم في تلك الحقبة الحاسمة من التاريخ المصرى . فقد كتب طه حسين عميد الادب العربى مقالا في صحيفة « صوت الامة » بعنوان : « الحرية » انهال فيه بكل قوته على حملة الارهاب ووصف فيه المعتقلين من اليساريين الوفديين والديمقراطيين وقادة النقابات العمالية بـ « خيرة المناضلين » من أجل استقلال مصر . ونوه ، بأن الامبرياليين البريطانيين يشنون حملة « مكافحة الشيوعية » لابقاء سيطرتهم على مصر . وفي ختام المقال ، توجه لكل الكتاب والمثقفين يحضهم على النضال من أجل الحرية بلا هودة أو وجل . ونوه بأن الدستور لا يبيح للمواطنين الانقياد لحكام ينتهكونه ، وأن مثقفى وكتاب مصر مصر ينبذون الطغيان ولا يثنيهم الارهاب عن عزمهم ، ولا تخيفهم السجون أو تحريم الصحف .

وقد وصف طه حسن في مقال آخر له بصحيفة « صوت الامة » المفاوضات الانجلو مصرية بأنها « الهاء » للشعب المصرى عن انجاز المهام

الوطنية الرئيسية وهى اجلاء القوات الانجليزية عن وادى النيل ووحدة مصر
والسودان وكذلك عن مشكلة الفقر والبؤس . ونوه بأن حكومة صدقى عاجزة
عن حل المشكلة الوطنية الرئيسية وكذلك عن حل المشاكل الاجتماعية
الداخلية [١٤٠ ، ٧ ، ١١ — ١٩٤٦/٨/١٢] .

ونشر الماسزنى أحد كبار الكتاب المصريين مقالا فى صحيفة « المصرى »
بعنوان « مجلس الدفاع المشترك » دارت فكرته الاساسية عن أن مجلس
الدفاع المشترك هذا أمر غير ملائم لمصر على أية صورة وفى أى حال
[١٤٠ ، ٢٤ ، ٧/١٩٤٦] .

وانتقد بعض أعضاء الوفد المصرى ممن اشتركوا فى المفاوضات مع
انجلترا فكرة انشاء مجلس دفاع مشترك . فأعلن ، على سبيل المثال
مكرم عبيد أن مجلس الدفاع المشترك ما هو الا شكل من أشكال فرض
الحماية . ونوه بأن الجانب البريطانى يعول كثيرا على مغزى هذا المجلس ،
اذ أنه يجب أن يحل محل المعاهدة العسكرية التى ترفضها مصر رفضا قاطعا .
وأضاف قائلا ، بأن وفد المفاوضات الانجليزية يزعم بأنه لن يستأنف
المفاوضات الا بعد قبول الجانب المصرى مبدئيا لفكرة تشكيل مجلس دفاع
مشترك . ثم أشار الى أن زملائه قد وافقوا بالفعل على صياغة بند خاص
ضمن نص المشروع المصرى ، ولكنه اختلف معهم [١٤٠ ، ١٩ ، ٧/١٩٤٦] .

وأخذت المجموعة الصغيرة من أنصار صدقى تتلاشى من حالها وتبدد
يوما بعد يوم . وفى ٢٨ سبتمبر (ايلول) قدم رئيس الوزراء استقالته . وقبل
الملك استقالة حكومة صدقى وكلف شريف صبرى باشا بتشكيل حكومة ائتلافية
من ممثلى كافة الاحزاب . وكانت الدوائر الحاكمة تهدف من وراء تشكيل
حكومة شريف صبرى الى الايحاء بوحدة جميع القوى الوطنية لانهاء
المفاوضات مع انجلترا بنجاح .

بيد ان محاولة تشكيل حكومة ائتلافية منيت بالفشل الذريع وطلب
الملك فى أول اكتوبر (تشرين الاول) من صدقى الاستمرار فى رئاسة الوزارة
[١٢٢ ، ص ١٩٥] .

واحتدم الموقف فى البلاد لدرجة أعلنت معها حالة الحصار فى أول اكتوبر

(تشرين الاول) . وقد وجه الوفد في هذا اليوم للشعب منشورا تتلخص أهم نقاطه فيما يلي :

- ١ — يعارض الوفد الحلف العسكري مع بريطانيا العظمى .
- ٢ — من حق الأمم المتحدة وحدها اتخاذ التدابير لضمان الأمن في مصر .
- ٣ — يشجب الوفد فكرة مجلس الدفاع المشترك (وليست انجلترا من الدول المجاورة لمصر كما أنه ليس لهما أعداء مشتركين) .
- ٤ — استحالة المفاوضات طالما القوات البريطانية تحتل مصر .

وأعلن المنشور أن الوفد لا يعترف بنتائج المفاوضات الجارية في الوقت الراهن ويرى في معاهدة ١٩٣٦ معاهدة باطلة لا حول لها ولا قوة . ووجه الوفد للأمم المتحدة نداء للعمل على حل القضية المصرية . وطالب الوفد بإجراء انتخابات حرة في البلاد [٧١ ، ص ٢٣] .

وبالرغم من حلول موعد الانتخابات البرلمانية فقد أعلن الملك رسميا بأنه لن يسمح بأي حال من الأحوال بإجراء هذه الانتخابات ، التي ربما تؤدي إلى الإطاحة بحكومة صدقي باشا الديكتاتورية الرجعية ، التي تركز على حزبي السعدين والحرار الدستوريين وهما حزبان لا يتمتعان بشعبية كافية في البلاد ، في الوقت الذي سيحصل فيه حزب الوفد على أغلبية ساحقة من الأصوات .

واتسع داخل البلاد نطاق الحركة الرامية إلى قطع المفاوضات نهائيا وطرح النزاع الانجليزي المصري على الأمم المتحدة . ووقف مندوب الاتحاد السوفيتي لدى هيئة الأمم المتحدة وقتئذ إلى جانب حقوق الشعوب الصغيرة ، وإلى جانب سحب القوات الأجنبية من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة التي شاركت في الائتلاف المعادي للهيترية . وتقدم الوفد السوفيتي في مجلس الأمن باقتراح يطالب فيه ببيانات عن قوات الحلفاء المرابطة في البلدان غير المعادية وقد لاقت مقترحات الوفد السوفيتي (خلال الفترة من سبتمبر (أيلول) وحتى نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٦) بسحب القوات الأجنبية من أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صدى طيبا في نفوس المناضلين من أبناء الشعب المصري من أجل الاستقلال . وكتبت صحيفة « الكتلة » تقول : « أرغى

الانجليز وأزبدوا عن الدعاية السنوفيتية في مصر والشرق الاوسط ، ولكننا نصرح بأن عدو المصريين في الشرق الاوسط هي اولا وأخيرا القوات الانجليزية المتواجدة هنا » [٦٠ ، ١٩٤٦/٩/٤] .

معاهدة صدقى بيفين

سافر صدقى باشا في ١٧ أكتوبر (تشرين الاول) الى لندن لاستئناف المفاوضات مع انجلترا ضاربا بعرض الحائط الراى العام داخل البلاد ، بل ورأى أعضاء الوفد المصرى كذلك الذى كان يضم شخصيات تتمشى مع أهوائه ومآربه ومستهينا باحتجاجات الغالبية العظمى من التنظيمات والاحزاب الوطنية . كتبت صحيفة « الحوادث » وجهة كلامها لصدقى باشا ، تقول : « فلتسافر دولتكم مصحوبا بعدم الرضى العام . وأنتم خير من يعرف مغزى كلمة « عدم الرضى » » فلتسافر أيها الانسان الصبور لترى بأمر عينيك كيف ينظر الانجليز اليكم والى تأويلاتكم . فلتسافروا وتمكث هناك أسبوعا أو شهرا أو عاما فأكثر فهذا لن ينجيكم من النهاية المحتومة » [٦٠ ، ١٩٤٦/١٠/١٩] .

وقد شهدت كل من القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وطنطا وأسيوط وغيرها من المدن المصرية الكبرى الاخرى مظاهرات ضخمة عارمة أشرف على تنظيمها العمال وشباب الوفد احتجاجا على سفر رئيس الوزراء [١٤٠ ، ١٩٤٦/١٠/٢٠ ، ١٩٤٦/١٠/٢١] .

وجرت المفاوضات فى لندن فى جو من السرية التامة . وقد اشترك فيها الفيلد مارشال مونتهجرى وسميتس وكذلك عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية ونوقشت فى الاجتماع مسألة تشكيل مجلس دفاع مشترك [١٤٠ ، ١٩٤٦/١٠/٢٣] وكذلك المشكلة السودانية . وقد بعث عبد الرحمن المهدي زعيم حزب « الامة » الرجعى ببرقية لكل من صدقى وبيفين يطالبهما فيها بمنح السودان الاستقلال .

وفى ٢٥ أكتوبر (تشرين الاول) وقع صدقى باشا وبيفين على معاهدة انجلو مصرية جديدة . وتم قبول جميع المطالب الانجليزية الهامة . وقد نصت المعاهدة على ما يلى :

١ - تشكيل مجلس دفاع مشترك .

٢ - اشتراك مصر فى أى حرب تخوضها انجلترا على أرض مصر أو داخل أراضي البلدان المجاورة لها لصالح انجلترا .

٣ - استمرار الاحتلال البريطانى لمدة ثلاثة أعوام أخرى أى حتى ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩ .

٤ - إبقاء معاهدة الحكم الثنائى فى السودان ١٨٩٩ بدون أى تغيير وسريان مفعول جميع بنودها وكذلك الملحق للمعاهدة ١٩٣٦ الخاص بالسودان [١٢٢ ، ص ١٩٦ - ١٩٩] .

وأدرك الشعب المصرى على الفور مدى الخطورة التى تتطوى عليها معاهدة صدقى بيفين . وهبت البلاد عن بكرة أبيها تحتفل يوم ١٣ نوفمبر (تشرين الثانى) بيوم النضال الوطنى من أجل الاستقلال . وألقى زعماء كثير من التنظيمات والأحزاب كلمات بهذه المناسبة . وألقى مصطفى النحاس خطابا مسهبا أعلن فيه أن انجلترا لا تكتفى بفرض الحلف العسكرى على مصر وحدها بل تفرضه كذلك على الشرق الأوسط كله . ونوه زعيم الوفد بأن مصر ساعدت انجلترا على الدوام عندما اقتضى الأمر ذلك داخل حدودها . والآن تأتى انجلترا لتطالب مصر بالمشاركة فى جميع الحروب التى ستشنها الامبراطورية . وأشار النحاس فى معرض حديثه عن معاهدة صدقى - بيفين الى أن هذه المعاهدة المشؤومة ستؤدى الى أمرين : « نهاية استقلال مصر وتسليم السودان لانجلترا » . وطالب بجلاء القوات البريطانية فورا وبلا قيد أو شرط ووحدة ادى النيل مع منح الاستقلال التام لكل من مصر والسودان . وانتقد النحاس موقف جامعة الدول العربية وفى نهاية خطابه طرح الخطة التالية للتحرك :

١ - قطع المفاوضات مع انجلترا .

٢ - فسخ معاهدة ١٩٣٦ .

٣ - عرض النزاع الانجليزى المصرى على الامم المتحدة .

وأعلن مكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية في خطابه أن معاهدة ١٩٣٦ أصبحت لاغية وأما معاهدة صدقي بيفين فتعطى الانجليز حق التدخل في شئون مصر من خلال مجلس الدفاع المشترك وهذا يعرض البلاد للتبعية ويحرمها من الاستقلال . ودعا مكرم عبيد المصريين لخوض النضال ضد مخططات الامبريالية ومن أجل وحدة واستقلال البلاد [١٤٠ ، ١٧٠ ، ١٨٠ / ١١ / ١٩٤٦] .
وقد انتقدت جمعية الاخوان المسلمين هي الاخرى سياسة رئيس الوزراء الخائنة وانضمت الى صفوف المعارضة .

استقالة حكومة صدقي

ازداد في النصف الثاني من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) اتساع نطاق المظاهرات المعادية للانجليز والحكومة . فأعلن طلاب جامعة القاهرة في ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) الاضراب احتجاجا على معاهدة صدقي — بيفين . واحتشدوا حول نصب شهداء حركة التحرر الوطني ونظموا هناك لقاء كبيرا . وقد حرم مدير الجامعة ورئيس البوليس على الطلاب عقد المؤتمرات وأغلقوا أبواب الجامعة . بيد أن الطلاب هشموا بوابة الجامعة ودعوا الى عقد مؤتمر في قاعة الاحتفالات اتخذ قرارا بتشكيل جبهة شباب وادى النيل (١) تضم بين صفوفها ممثلى مختلف التنظيمات . وقد حضر الاجتماع ما يربو على خمسة آلاف طالب كانوا يرفعون الشعارات التالية : « فليسقط بيفين ! » « فليسقط المعاهدة الانجلو مصرية ! » . وتمت الموافقة على برنامج الجبهة التالى :

١ — المطالبة باقصاء أية حكومة لا تتمسك بمبدأ جلاء القوات البريطانية التام عن وادى النيل ولا تعمل على الذود عن الحريات الديمقراطية للشعب المنصوص عليها في الدستور : حل البرلمان . طرد حكومة صدقي وتشكيل حكومة من العناصر الوطنية تتمتع بتأييد الشعب وتستبعد أى تحالف كان مع انجلترا . ويجب على هذه الحكومة ان تبعث بمندوبيها الى مجلس

(١) تبعا لبعض البيانات الاخرى ، كانت تسمى الجبهة الوطنية لطلاب وادى النيل .

الامن التابع للامم المتحدة للعمل على حل القضية المصرية والتحضير لاجراء انتخابات حرة .

٢ — اعلان فسخ معاهدة ١٩٣٦ ، ووقف المفاضات الدائرة حاليا .

٣ — بدء نضال الطلاب والعمال والفلاحين وباقي القوى الوطنية الاخرى في البلاد .

٤ — العمل على اقامة الصلات مع التنظيمات الطلابية والديمقراطية العمالية .

٥ — سحق الحصار الاقتصادي واتخاذ التدابير ضد المقاطعة الاقتصادية المفروضة من قبل انجلترا .

٦ — تشكيل حكومة ديمقراطية على اساس الانتخابات الحرة وذات سياسة داخلية وخارجية واضحة المعالم .

واشار البرنامج الى أن السياسة الداخلية والخارجية يجب أن تهدف على أقل تقدير الى ما يلي :

(أ) المطالبة بجلاء القوات الانجليزية التام من وادي النيل دون الدخول في أية مفاوضات .

(ب) الابتعاد عن أية أحلاف عسكرية أو التزامات اقتصادية من شأنها أن توقع البلاد في حبال الامبريالية وتكبلها بأغلالها .

(ج) الغاء كافة الاتفاقيات والقوانين المعمول بها حاليا والمنافية لروح الدستور والمعركة للحريات العامة [١٤٠ ، ٢٠ / ١١ / ١٩٤٦] .

وكان هذا برنامجا ديمقراطيا يستجيب ومصالح الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصري . ولم يطالب البرنامج باجراء الاصلاح الزراعى وخلع الملكية بهدف تشكيل جبهة وطنية عريضة .

ولم ينضم للجبهة الطلاب من انصار الحزب السعدى وحزب الاحرار الدستوريين . ولعب الدور الرئيسى فيها الوفديين اليساريين وممثلى المجموعات الماركسية .

وحرمت السلطات في ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) نشر أية أخبار عن
الاضرابات والمظاهرات .

وشهد وسط العاصمة وضواحيها اصطدامات دموية عنيفة . ورابطت
قوات البوليس والجيش في جميع ميادين وأحياء القاهرة تحرس المعاهد
الدراسية والمصالح العامة [١٤٠ ، ١٩٤٦/١١/٢١] .

وقامت في القاهرة في ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) مظاهرة كبرى من
الطلاب والعمال وأقيمت المتاريس ووقعت صدامات قوية بين المتظاهرين
والبوليس . وانفجرت في مبنى قيادة القوات الانجليزية قنبلة بسيطة الصنع .
وجرى اعتقال ٤٠٠ طالب . وشهدت الاسكندرية هي الاخرى مظاهرات معادية
للانجليز . ووقع نتيجة الصدامات كثير من الشهداء من بين المتظاهرين
والبوليس [١٦٠ ، ١٩٤٦/١١/٢٧] .

وأثارت سياسة صدقي موجة عاتية من السخط والاستياء لدى الغالبية
الساحقة من أبناء الشعب ، باستثناء زمرة ضئيلة من المتعاونين مع العدو .
ووجهت مختلف التنظيمات وبعض الشخصيات نداء الى نواب البرلمان
تدعوهم فيل الى شجب معاهدة صدقي بيفين . وكان غالبية أعضاء الوفد
الذي أجرى المفاوضات يعارض هذه المعاهدة . وفي الخامس والعشرين
من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) نشروا بياناً بعدم الاعتراف بمشروع
معاهدة صدقي — بيفين (١) . وقام صدقي في اليوم التالي بحل الوفد .

ووجهت جبهة شباب وادى النيل في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر
(تشرين الثاني) بياناً لنواب البرلمان تدعوهم فيه لرفض مشروع معاهدة
صدقي — بيفين . وفي السادس والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين الثاني)
غادر ٥٧ من نواب البرلمان في بداية جلسته المزمعة لمناقشة معاهدة صدقي

(١) وقع البيان سبعة أعضاء من بين ١١ عضواً هلم أعضاء الوفد
المصري ، وهؤلاء الأعضاء هم : شريف صبرى وعلى ماهر وعبد الفتاح
يحيى وحسين سرى وعلى الشمسي وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد . ولم يوقع
البيان كل من : محمد حسين هيكل ومحمود فهمى النقراشي وحافظ عفيفي
وابراهيم عبد الهادي .

— بيفين الجديدة احتجاجا على المعاهدة . وهكذا تم رفض معاهدة
صدقى — بيفين .

وظلت الاضطرابات مستمرة فى القاهرة كان من ضحاياها ثلاثة ضباط
جرحى وكذلك ٢٢ من رجال البوليس . وبلغ عدد الضحايا فى القاهرة
والاسكندرية يوم ٢٧ نوفمبر (تشرين الثانى) ٧ قتلى و ٢٢ جريح من بين
المتظاهرين . واضرب جميع طلاب جامعة الاسكندرية وطلاب المدارس
الثانوية فى المدينة [٦٠ ، ٣٠ / ١١ / ١٩٤٦] . وقد استخدم المتظاهرون
فى بعض احياء المدينة القنابل اليدوية ضد البوليس . واعتقل فى مدينة
الاسكندرية ما يزيد على مائة طالب . واعطى صدقى اوامره للسلطات بتفريق
المظاهرات والاجتماعات « التى تؤدى الى تقويض النظام الاجتماعى »
[٦٠ ، ٢٨ / ١١ ، ٢ / ١٢ / ١٩٤٦] . وظلت المظاهرات المعارضة لاتفاقية
صدقى — بيفين مشتعلة خلال هذه الايام فى كل من طنطا والمنصورة والمحلة
الكبرى وغيرها من المدن الاخرى .

وتوجه النحاس فى الرابع من شهر ديسمبر (كانون الاول) للامم
المتحدة باحتجاج ضد سياسة التحكم من جانب بريطانيا ومطاردة وتعقب
العناصر الديمقراطية . وأشار النحاس الى ان الاحداث التى تشهدها مصر
تشكل تهديدا لقضية الامن والسلام ودعا الامم المتحدة للتدخل فى النزاع القائم بين
مصر وانجلترا وارغام الاخيرة على « احترام مبادئ الحرية العالمية »
[٦٠ ، ٩ / ١٢ / ١٩٤٦] .

وتعرض صدقى لحملة من الشكوك والنيل من سمعته واضطر
الى تقديم استقالته بعد ان أعلن رسميا الجنرال محافظ السودان فى
التاسع من ديسمبر (كانون الاول) بقرار انجلترا فصل السودان عن مصر .
وشكل النقراشى زعيم السعديين فى اليوم نفسه حكومة جديدة ضمت
سته من السعديين وستة من الاحرار الدستوريين . وقد حذا حذو صدقى
سواء على صعيد السياسة الداخلية او الخارجية .

وكانت اولى خطوات الحكومة الجديدة تحريم المظاهرات . وكان على
رئيس الوزراء ان يلقي خطابه فى منتصف شهر ديسمبر (كانون الاول) أمام

جلسة موحدة تضم أعضاء مجلس النواب والشيوخ . وكان الوضع بالغ الصعوبة والتعقيد لدرجة اضطر معها لاصدار أوامره الى قوات البوليس لحماية البرلمان . ومنع أى فرد من دخول البرلمان ماعدا رجال الصحافة [١٤٠ ، ١٤ / ١٢ / ١٩٤٦] وأعلن النقراشى فى البرلمان أن أمام الحكومة المصرية طريقان لا ثالث لهما : استمرار المفاوضات مع انجلترا أو طرح المشكلة المصرية على مجلس الامن بالامم المتحدة [١٤٠ ، ١٨ / ١٢ / ١٩٤٦] .

وقد سار النقراشى فى الطريق الاول واستأنف المفاوضات مع انجلترا . ولكن موجة الحركة الشعبية عرقلت الحكومة الجديدة عن ابرام معاهدة مصرية تحط من قدر مصر ومكانتها وظهرت فى يناير (كانون الثانى) ١٩٤٧ خلافات تحتم معها وقف المفاوضات . واضطر النقراشى فى العاشر من ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٦ أن يعلن أنه فى حالة فشل المفاوضات سيلجأ الى عرض القضية على مجلس الامن فى الامم المتحدة . زد على ذلك أن يفين أعلن فى يناير (كانون الثانى) ١٩٤٧ أن معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول وأن انجلترا ستبقى قواتها فى مصر تبعا لنصوص هذه المعاهدة .

النزاع الانجليزى المصرى أمام مجلس الامن فى الامم المتحدة

تقدمت حكومة النقراشى فى ٨ يولية (تموز) ١٩٤٧ بطلب للامم المتحدة تدعوها فيه بالعمل على حل القضية المصرية . وقد ورد فى رسالة النقراشى الى السكرتير العام للامم المتحدة ما يلى : « توجد قوات انجليزية داخل الاراضى المصرية رغما عن ارادة الشعب المصرى . أن وجود قوات اجنبية على أرض دولة عضو فى الامم المتحدة دون موافقة حرة من شعبها يعد اهانة لكرامته وسيادته ويعرقل من تطوره المعنوى ويخالف المبادئ الرئيسية للمساواة فى السيادة بين أعضاء المنظمة الدولية . ومن ثم فهو يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة نصا وروحا والقرار الذى وافقت عليه بالاجماع الجمعية العمومية بتاريخ ١٤ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٦ » . وطلب رئيس الوزراء من مجلس الامن اتخاذ قرار بجلاء القوات الانجليزية عن مصر والسودان جلاء تاما وفوريا والغاء الحكم الثنائى فى السودان [٦٠ ، ١٣ / ٧ / ١٩٤٧] .

واستمرت مناقشة القضية المصرية فى مجلس الامن خلال الفترة من ٥ اغسطس (آب) وحتى ١٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٤٧ وقد كرست لهذه

القضية عشر اجتماعات . وقد حاول كادوجان مندوب انجلترا منذ الاجتماع الاول عدم تقييد شكوى مصر ضمن جدول الاعمال . وزعم بأن طلب مصر لا اساس له من الصحة . وأن مصر ليس من حقها بتاتا المطالبة باجراء مفاوضات لاعادة النظر في هذه المعاهدة حاليا . فمصر ليس لديها الحق باجراء مفاوضات لاعادة النظر في هذه المعاهدة عن طريق طرح دعوى لا سند لها من القانون على مجلس الامن » [٥ ، ص ٢١] .

وقد وصف النق راثنى رئيس الوفد المصرى بيان الوفد الانجليزى بأنه « دفاع جنونى عن امبريالية القرن التاسع عشر » [٥ ، ص ٦٣] .

ويمكن أن نعتبر موقف الاتحاد السوفيتى من النزاع الانجلو مصرى نموذجا للحل الاممى النزى والمبدئى لاعوص المشاكل الدولية . وكانت كلمة المندوب السوفيتى سندا معنويا هائلا واى سند لمندوبى مصر لدى مجلس الامن .

وقد عمل مندوب الاتحاد السوفيتى — على عكس ممثلى الدول الامبريالية — على تأييد مصر تأييدا تاما فى قضية جلاء القوات الانجليزية عن مصر والسودان ، منوها بأن وجود القوات الانجليزية على الارض المصرية أمر يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة بتاريخ ١٤ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٦ [٣ ، ص ٣٦٧] . وعلاوة على ذلك اشار الى ان الحكومة المصرية طرحت على مجلس الامن بالفعل قضيتين وبالرغم مما بينهما من اتصال وثيق فهما منفصلتان :

١ — جلاء القوات الانجليزية من مصر والسودان .

٢ — مستقبل السودان [٥ ، ص ٢٠٢] .

ونوه المندوب السوفيتى فى معرض تناوله للقضية السودانية بأن صدور أى قرار بشأنها امر سابق لاوانه . واعلن « أننا لا نعرف ماذا يريد السودانيون أنفسهم . وبدون المعرفة الدقيقة لما يبغيه الشعب السودانى فانه من الصعب على مجلس الامن اتخاذ أى قرار مهما كان يصدد هذه القضية » [٥ ، ص ٢٠٣] .

وقوبل موقف الاتحاد السوفيتى بالتأييد من وفدين فقط هما وفد جمهورية بولندا الشعبية والوفد السورى [٥ ، ص ١٢٠ ، ٢٧٤] .

واقترح مندوب البرازيل بعرض مشروع قرار استئناف المفاوضات بين

الطرفين على المجلس ، وفي حالة الاخفاق نوصى باتباع الوسائل السلمية
الآخري لحل النزاع [٥ ، ص ٢٠٢] .

وكان مشروع قرار الوفد البرازيلي يلقي التأييد من مندوبى انجلترا
والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الرأسمالية الآخري .

وقد انتقد المندوب السوفيتي المشروع البرازيلي ونوه بثلاثة نواقص
تؤخذ على هذا القرار ، وهى :

١ — أنه يتجاهل حقيقة فشل المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى
وأن استمرارها يشكل تهديدا للامن والسلام .

٢ — يطالب المشروع بإجراء مفاوضات بين دولتين احدهما محتلة بقوات
الآخري . والنتيجة أن تكون احدهما في وضع متميز تماما .

٣ — أن قبول هذا القرار يعنى بحق تجاهل مجلس الامن واستبعاده
عن حل هذه القضية الهامة [٥ ، ص ٣٠٢] .

ولم يحظ مشروع القرار البرازيلي على عدد الاصوات المطلوب
[٥ ، ص ٣١٢] .

وتقدم بعد هذا مندوبو الكتلة الغربية بمشروع جديد (تقدم به مندوب
كولومبيا) يتلخص معناه في أن انسحاب القوات الانجليزية من مصر والسودان
مرهون بإبرام اتفاق أنجلو مصرى « بخصوص حرية الملاحة وتأمينها في قناة
السويس » . وكان هذا المشروع منحاذا لانجلترا باعتباره متضمنا
للمطالب التى نادت بها انجلترا أثناء المفاوضات الانجلو مصرية عام ١٩٤٦ .

وقد رفض مجلس الامن كذلك مشروع القرار الكولومبى تماما مثل
رفضه لمشروع قرار الوفد الصينى في الجلسة الآخري (الذى لا يختلف في حقيقة
الامر عن مشروع القرار البرازيلي) [٥ ، ص ١١] .

وهكذا لم يتوصل مجلس الامن في نهاية المطاف لاي قرار وتم تأجيل
دراسة القضية المصرية لاجل غير مسمى .

واتضح أن مجلس الامن عاجز عن حل المشكلة المصرية بسبب كثرة

عدد الدول الدائرة في فلك الكتلة الانجلو أمريكية أساسا . وكان الاتحاد السوفيتي هو الدولة الوحيدة من بين الدول الاعضاء المستديمة الخمس في مجلس الامن الذي وقف الى جانب المطالب المشروعة لمصر .

وقد بددت نتائج دراسة القضية المصرية في روقة مجلس الامن اوهام كثير من المصريين الذين كانوا يعتقدون في الزعم القائل بإمكانية حل النزاع الانجليزى المصرى بالطرق السلمية . وقد تبلور الراى بجلاء اكثر في أن الحصول على الاستقلال واجلاء القوات الانجليزية من مصر لن يتأتى الا بالنضال المسلح .

الباب الثالث

الحرب الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٤٩)

واستفحال الازمة الداخلية

المد الجديد لحركة التحرر الوطنى

ان النضال البطولى للشعب المصرى عام ١٩٤٦ أرغم الحكومة الانجليزية على سحب قواتها من المدن المصرية الكبرى . فجلت القوات البريطانية فى منتصف شهر مارس (آذار) ١٩٤٧ ، ولكنها لم تجل عن البلاد ، بل انتقلت لتتمركز فى منطقة قناة السويس .

وبالرغم من عدم انقطاع مظاهرات الطلاب البطولية وبعض اضرابات العمال فى المراكز الصناعية الكبرى ، فان حركة التحرر الوطنى أصيبت بركود الى حد ما فى أوائل عام ١٩٤٧ وفى أواسطه بالذات الامر الذى عبر عنه بعض المؤرخين العرب « بالهدوء النسبى » [١٢٦ ، ٣١٥] .

الا ن هذا « الهدوء النسبى » لم يستقر على حاله طويلا . فقد بدأ فى نهاية عام ١٩٤٧ وأوائل عام ١٩٤٨ مد جديد للحركة المعادية للامبريالية .

وبمجرد أن عرف الشعب أن مجلس الامن أخفق فى اتخاذ أية قرارات بناءة لتلبية المطالب الشرعية للشعب المصرى ، اندلعت فى البلاد مظاهرات معادية للانجليز والامريكان . وتجددت المظاهرات فى بور سعيد والاسكندرية فى العاشر من سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧ (أى اليوم الاخير فى دورة انعقاد مجلس الامن) . وكانت المظاهرات تحمل شعارات تحض على خوض النضال ضد الامبريالية الانجليزية . وفى الوقت نفسه كان المتظاهرون يرددون هتافات الشكر للاتحاد السوفيتى وبولندا وسورية لتأييدها لموقف مصر فى مجلس الامن . وكان البوليس يقوم بحراسة القنصليات الانجليزية والامريكية ، وقامت مجموعة من الشباب فى بور سعيد فى ١١ سبتمبر (أيلول) بقذف القنصلية الامريكية والمنشآت الانجليزية بالحجارة . وتمكن البوليس بمساعدة قوات الجيش فقط من تفريق المتظاهرين .

وشهدت الاسكندرية في اليوم نفسه اضرابا اشترك فيه ما يربو على أربعة آلاف عامل من عمال الغزل والنسيج ، ونظموا مظاهرة تحت شعار « فلتسقط الامبريالية ، فلتسقط انجلترا ! » وكان من ضحايا الاصطدامات مع البوليس كثير من الجرحى من الجانبين [٦٠ ، ١١/٩/١٩٤٧] . وفي هذه الايام حطم الوطنيون في بور سعيد تمثال فرديناند ديليسبس [١١١ ، ١٥/٩/١٩٤٧] وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ ردا على مظاهرات الطلاب والعمال [١٢٦ ، ص ٣١٦] في كلتا العاصمتين مع استدعاء وحدات من الجيش لحراسة السفارات .

وبالرغم من التدابير التعسفية التي لجأت اليها الحكومة ، فان المظاهرات والاضرابات لم تتوقف ، بل على العكس اتسع نطاقها لتشمل مدنا أخرى وكانت تحمل شعارات معادية للامبريالية . فمثلا نزع المتظاهرون علم الولايات المتحدة الامريكية من فوق مبنى قنصليتها في الاسكندرية ومزقوه وداسوه بالاقدام [١٢٦ ، ص ٣١٦] .

ورجع رئيس الوزراء النقراشي الى القاهرة في ٢١ سبتمبر (ايلول) ١٩٤٧ . وقد أعدت له الصحافة الشبه رسمية والدوائر الحاكمة استقبالا حافلا ووضعت في مصاف المدافعين عن المصالح الوطنية . ولتدعيم هذه النغمة توجه النقراشي باشا عبر الشوارع المزدانة بالاعلام الوطنية باديء ذي بدء لزيارة ضريح قادة حركة التحرر الوطني مصطفى كامل وسعد زغلول وبعد ذلك فقط عاد الى مقر عمله [١١١ ، ٢٢/٩/١٩٤٧] .

وشنت صحف الوفد حملة جديدة معادية للحكومة معلنة ان مهمة النقراشي قد منيت بالفشل الذريع . وأكد النحاس في رسالته الى النقراشي ان رئيس الوزراء أقدم على تنازلات للامبرياليين وعجز عن حماية المصالح الوطنية لمصر ولذا فان زعيم الوفد نصحه بالاستقالة « وانتظار حكم الامة » [١١١ ، ٢٢/٩/١٩٤٧] .

وشهدت الاسكندرية في ٢٢ سبتمبر (ايلول) مظاهرات ضخمة ، رمى خلالها المتظاهرون القنصلية الانجليزية وغيرها من المنشآت الانجليزية

الآخري بالاحجار وكانوا يرددون عندئذ الشعارات المعادية للانجليز . وقد
اعتقل في هذا اليوم بعض الوطنيين ، وكان من ضحايا الاصطدامات مع
البوليس جريح واحد من البوليس وعشر جرحى من المتظاهرين [١١١ ،
١٩٤٧/٩/٢٣] .

وعقب ذلك أعلن طلاب جامعة القاهرة والازهر الاضراب ونظموا
المظاهرات . وتبعهم في ذلك طلاب جامعة الاسكندرية .

وقد حققت الحركة الشيوعية خلال هذه الفترة بعض النجاحات
النسبية . واضطرت بعض الجماعات لتوثيق تعاونها مع المجموعات
الشيوعية بعد حملة الارهاب ضدها والتي بلغت ذروتها في صيف ١٩٤٦
خاصة ، وبدأت في شتاء ١٩٤٦/١٩٤٧ المفاوضات بين قيادات أكبر مجموعتين
شيوعيتين مصريتين هما الحركة المصرية للتححر الوطنى و « الشرارة » لتوحيد
صفوفهما في الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى ، والتي أصبحت أكبر
جماعة شيوعية في مصر . وكانت تضم بين صفوفها ١٤٠٠ عضو (١) الا أن
الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى لم تنجح في خلق تنظيم متجانس أيديولوجيا
وتنظيميا .

وتجددت بعد بضعة شهور الخلافات القديمة بين التيارين الرئيسيين
في الحركة وسرعان ما ظهر تكتل جديد برئاسة سليمان الذى طالب بفصل
هنرى كوريل وهلال شفارتز وهم من قدامى قادة الحركة المصرية للتححر
الوطنى و « الشرارة » من القيادة بحجة تعريب الحزب . وقد اتخذ الجدل
أحيانا من التكتلات داخل الحركة الديمقراطية صورا بالغة العنف . وبالطبع ،
كان هذا الموقف هو السبب الرئيسى في فشل أكبر جماعة شيوعية ذات تأثير
نسبى في أن تصبح حزبا نضاليا للطبقة العاملة .

ونجحت النقابات الديمقراطية المصرية في عام ١٩٤٧ في استئناف علاقاتها
مع اتحاد النقابات العالمى . وقد مثل المدرك في يوثية (حزيران) ١٩٤٧
النقابات المصرية في دورة براغ لانعقاد المجلس العام لاتحاد النقابات العالمى .

(١) بناء على رأى لاكير ، يعتبر هذا مبالغة واضحة [٨٩ ، ص ٤١] .

وقد اقترح على المجلس العام أن يرسل لجنة الى مصر لتتقصى حقائق القوانين المعادية للعمال والديمقراطية التى سنتها الحكومة . وكان يتعين على هذه اللجنة اعداد تقرير للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لدى الامم المتحدة ، كى يوفر الاخير الظروف العادية لنشاط النقابات العمالية والتنظيمات الديمقراطية الاخرى .

وقد اعتقل المدرك بعد عودته مباشرة للوطن [١١٢ ، ١٩٤٧ ، رقم ٢٩ ، ص ٣٤٨] .

وبالرغم من تعقب ومطاردة قادة النقابات الديمقراطية فقد بلغت موجة الاضرابات ذروتها من جديد فى النصف الثانى لعام ١٩٤٧ . وغالبا ما كانت تشتعل الاضرابات فى مصانع الغزل والنسيج بشبرا الخيمة والاسكندرية .

بيد أن أضخم اضراب عرفته البلاد خلال شهرى سبتمبر (ايلول) وأكتوبر (تشرين الاول) ١٩٤٧ كان فى مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . وتم تنظيم ضراب تحت قيادة مؤتمر نقابات عمال مصر الذى استعاد نشاطه بتأثير من الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى واستمر لمدة ٤٥ يوما . واشترك فيه ما يقرب من ٣٥ ألف عامل . وكان هذا أكبر تحرك للبروليتاريا المصرية فى سنوات ما بعد الحرب لما يتسم به من العناد والاصرار . وقد قامت الحكومة البرجوازية الاقطاعية بقمعه بوحشية . وكان من ضحايا الاصطدامات مع البوليس أربعة قتلى وأربعين جريحا من العمال [١٠٦ ، ١٩٤٩ ، رقم ٣ ، ١٠٧ ، ١٩٥٠ ، رقم ٧ — ٨ — ٨٩ ، ص ٥٣ ، ٨٢ ، ص ١٨٩] .

وعمت البلاد خلال شهر أكتوبر (تشرين الاول) موجة جديدة من الاضرابات [١١١ ، ١٠/٢٠ ١٩٤٧] الا أن اضراب عمال المحلة الكبرى كان آخر أكبر تحرك لعمال مصر حتى عام ١٩٥٠ عندما بدأ المد الجديد للحركة العمالية .

وكان أحد الاستباب فى السخط الشعبى العام اندلاع وباء الكوليرا فى

محافطة الشرقية في سبتمبر (ايلول) ١٩٤٧ ثم تقشيه في معظم مدن وقرى البلاد في شهر أكتوبر (تشرين الاول) . وقد اودى الوباء الخبيث بأرواح ما يربو على عشرة آلاف مواطن [١٢٢ ، ص ٢٣٥] .

وكانت الحركة المعادية للانجليز والامريكان في هذه الفترة تكتسب طابع العداء المتزايد للملكية .

فقد عقد في جامعة القاهرة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨ مؤتمر طلابي قام المشتركون فيه بتمزيق صور الملك فاروق . وكان الطلبة يرددون هتاف « لا ملك الا الله ! » [١٢٦ ، ص ٣١٦] . ونظم طلاب وعمال الاسكندرية مظاهرة مشتركة تحت شعار ، فليسقط الملك ! » .

وبلغت الازمة مداها في أبريل (نيسان) ١٩٤٨ عندما وقف البوليس الى جانب الشعب .

فقد توجه ضباط البوليس وموظفو وزارة الداخلية في بداية خريف ١٩٤٧ للحكومة يطالبونها برفع الاجور ومساواتهم بزملائهم من ضباط الجيش وموظفي وزارة العدل . ووعد رئيس الوزارة بتلبية هذا المطلب ولكنه لم يتخذ أية اجراءات فعلية لتنفيذ هذا الوعد .

وأعلن ضباط البوليس في العاصمتين وغيرهما من المدن الكبرى الاخرى الاضراب في ١٤ أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧ . ونجحت الحكومة بواسطة التدابير العاجلة والمكافآت الوضيعة في احتواء الاضراب في مرحلته الاولى المبكرة . وقد احيلت قيادات حركة البوليس ذات النفوذ الكبير المؤثر على المعاش ونقل الآخرون الى المحافظات النائية . الا ان الحكومة لم تلب الطلب . وتمت في ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٨ الدعوة لعقد اجتماع عام لضباط بوليس العاصمة ، وقرروا انه في حالة عدم الاستجابة لطلبهم حتى يوم ٢٥ مارس (آذار) يكون يوم ٥ أبريل (نيسان) اضرابا شاملا . ولم تعر الحكومة هذا القرار التفاتا كبيرا . عندئذ أعلن ضباط البوليس يوم ٥ أبريل (نيسان) (١) اضرابهم في القاهرة والاسكندرية وعواصم المديريات [١٢٢ ، ص ٢٥٢] .

(١) بدأ الاضراب بالتحديد آخر مساء يوم ٤ أبريل (نيسان) .

واحتشد في نادى ضباط البوليس بالقاهرة ما يقرب من ألف ضابط
أعلنوا اعتصامهم في أماكنهم بالنادى لحين الاستجابة لمطالبهم . وانضم اليهم
ضباط البوليس في المدن الاخرى وتوجهوا في مجموعات صغيرة الى العاصمة ،
وتبع الضباط جنود البوليس العاديين .

وقد أصر المضربون من حراس الامن العام على الاستجابة لمطالبهم
الاقتصادية الآتية الذكر وكذلك اعادة زملائهم الذين أحيوا على الاستبعاد
أو المنقولين عقابا لهم واثاحة الفرصة أمامهم للتدرج في سلم الترقى الوظيفى
وغيرها من المطالب الاخرى .

لقد ترك اضراب البوليس انطبعا مخيفا في نفوس الطبقة الحاكمة لان
ركيزة من الركائز التى تعتمد عليها في سيطرتها قد هوت . وعقد اجتماع
عاجل لمجلس الوزراء امتد طيلة الليل من مساء ٤ أبريل حتى فجر ٥ أبريل
(نيسان) . وفي صباح الخامس من أبريل (نيسان) أعلنت حالة الطوارئ
في العاصمتين .

وقد قام الطلاب وبروليتاريا شبرا الخيمة بتأييد البوليس . وحاول
العمال التوجه الى وسط البلد للانضمام الى المتظاهرين ولكن قوات الجيش
اعترضت طريقهم . وكانت المظاهرات تنادى بسقوط الحكومة والملك .
[١١٢ ، ١٩٤٨ ، رقم ٢٠ ، ص ٢٠٧] .

واستدعت الحكومة قوات الجيش لسحق الاضراب . وبدأت المعارك
بين البوليس وقوات الجيش . وطلب مجلس الوزراء من رجال البوليس العودة
للقيام بمهام أعمالهم في السادس من أبريل (نيسان) . وفي حالة العصيان
توقع عليهم عقوبة الطرد وتقديمهم للمحاكمة العسكرية .

وما أن انتهى اضراب رجال البوليس حتى أعقبه تحرك منظم تنظيما
جيذا للمرضين بمستشفى القصر العينى وكانت مطالبهم تنحصر في تحسين
أوضاعهم المادية . واستدعيت قوات الجيش مرة أخرى ، وتم اعتقال
الكثير من قادة هذا الاضراب وقدموا للمحاكمة [١٢٢ ، ص ٢٥٢] .

لقد كان تحول البوليس لجانب الشعب والحركة الجماهيرية المعادية

للملكية بشائر تنذر بسرعة انهيار النظام القائم . وكانت خير دليل على اتساع نطاق الازمة التى تعانى منها مصر الملكية شبه المستعمرة .

وفى الرابع من مايو (آيار) ١٩٤٨ أقر مجلس النواب قانونا جديدا لمكافحة الشيوعية يحظر بمقتضاه نشاط الحزب الشيوعى ، كما ويعتبر كل من يشترك فيه متهما بالخيانة للدولة . ويعتبر هذا القانون « أكثر تجويدا » عن القانون الصادر عام ١٩٤٦ بشأن مكافحة الشيوعية . وأصدر المجلس فى الاجتماع ذاته قانونا « لمكافحة الاضرابات » ، يعتبر بمقتضاه اعلان الاضراب عملا من أعمال الخيانة للدولة [١٣٦ ، ١٩٤٨/٥/٥ ، ١٠٣ ، ٣/٢٨ ، ١٩٦٤/] ويأله من قانون غير ديمقراطى .

الحرب الفلسطينية

ولجأت الطبقات الحاكمة الى أسلوب معروف جيدا أخذته عن ترسانة الدول الامبريالية ويكمن فى توجيه « شحنة الغضب والسخط المتراكمة ناحية العدو الخارجى » لمكافحة حركة الشعب التحررية [٧٢ ، ص ١٦٠] . فقد قررت اضرار نيران النزاع المسلح لاستخدام الوضع العسكرى فى قمع المعارضة واجساد أنفاسها .

انتهى سريان مفعول الانتداب البريطانى فى فلسطين فى منتصف ليلة الرابع عشر من مايو (آيار) ١٩٤٨ . وتم فى اليوم نفسه اعلان انشاء دولة اسرائيل (١) . وبعدها ببضع دقائق أعلن الرئيس الأمريكى ترومان اعتراف بلاده بالحكومة المؤقتة الاسرائيلية .

وأعلن النقراشى باشا رئيس الوزراء قبل وقوع هذا الحدث ببضعة أيام فى جلسة مغلقة لمجلس الشيوخ أن مصر لا تنوى محاربة الدولة اليهودية

(١) لقد أرغمت الحركة التحررية للشعب الفلسطينى ضد الانتداب الانجليزى انجلترا على طرح قضية الوضع المقبل فى فلسطين على الامم المتحدة . وقد أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى التاسع والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٧ قرارا يقضى بانشاء دولتين احدهما يهودية والاخرى عربية على ارض فلسطين .

المقبلة . بيد أنه ألح في الاجتماع التالي بنية الحكومة في إرسال قواتها الى فلسطين . وأصبح من الواضح للجميع أن الملك هو الذى يقف وراء التغيير الذى طرأ على السياسة المصرية . وقد عمل فاروق على اقحام البلاد في الحرب دون مناقشة المسألة في مجلس الوزراء أو البرلمان ، وكان الملك والزمرة المحيطة به يؤملون في نصر سريع وسهل وكانوا يخططون لانشاء فلسطين عربية تابعة لمصر .

ولم يعط رئيس الوزراء وقتئذ أى « جواب شاف أو مطمئن بتاتا » بالنسبة لدرجة استعداد البلاد للحرب [٧٢ ، ص ١٥٩] .

واجتازت القوات المسلحة المصرية في الخامس عشر من مايو (آيار) ١٩٤٨ الحدود . وقبلها بيومين أعلنت في الثالث عشر من مايو (آيار) حالة الحرب في مصر . وفي الوقت نفسه تم تعيين النقراشي باشا رئيس الوزراء حاكما عسكريا للبلاد . . ولم تساور الشكوك أى فرد في البلاد ، أن اعلان حالة الحرب كان المقصود به محاولة القمة الحاكمة التكيل بالحركة الشعبية الناهضة . وكانت الحرب ضرورة من الضروريات الرئيسية للدوائر الحاكمة في مصر كذريعة ملائمة لتشديد قبضة الرجعية .

وكان من بين التدابير المرتبطة باعلان حالة الحرب شن حملة « اعتقالات الشخصيات الخطرة على الامن » واتخذت الحكومة قرارا خاصا ببناء معتقلين أحدهما في العباسية والآخر في حلوان [١٣٦ ، ١٤ ، ١٦/٥/١٩٤٨] .

وسارعت أجهزة البوليس في القاهرة وبعض المدن الكبرى الاخرى في صباح ١٤ مايو (آيار) فورا اعلان حالة الحرب باعتقال « اليهود الارهابيين والعناصر الخطرة والشيوعيين » . وجرى خلال اليومين الاولين اعتقال ٣٤٠ مواطن كانوا أساسا من الشباب وكان من بين المعتقلين ٢٢ فتاة [١٣٦ ، ١٦/٥/١٩٤٨] . وزج في السجون بالكثير من القيادات النقابية العمالية والطلاب والصحفيين (ولاسيما الوفديين اليساريين) وتم على وجه الخصوص اعتقال المدرك (لرابع مرة منذ ١٩٤٥) وحسن عبد الرحمن رئيس نقابات سائقى التاكسى ومحمود العسكري رئيس نقابة عمال الغزل .

والنسيج ومحمد على عامر رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج في القاهرة خليل ترك رئيس نقابة السائقين . وحلت الحكومة ١٥٠ نقابة عمالية واتخذت كذلك تدابير للحد من نشاط النقابات المتبقية [١١٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٤٣ ، ص ٤٦٩] .

واعتقل في الخامس عشر من أبريل (نيسان) هنري كوريل أحد مؤسسي الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وبائع الكتب الثرى [١٣٦ ، ١٩٤٨/٥/١٧] .

وكان هناك كثير من اليهود الشيوعيين المصريين . واثناء الحرب في فلسطين كانت تلفق التهم ضد الجماعات الماركسية والشيوعية المصرية في موالاتها للصهيونية . وكانت الغالبية الساحقة من الشيوعيين في المعتقلات حتى نهاية ١٩٤٩ [١٠٣ ، ٢٨/٣/١٩٦٤] .

وقد اعتقل ما يقرب من مائة مواطن شيوعى فور اعلان حالة الحرب في البلاد [٨٩ ، ص ٤٥] .

وبلغ اجمالى عدد المعتقلين الشيوعيين بعد بداية الحرب في فلسطين ما يقرب من ٥٠٠ شيوعى من قادة النقابات التقدمية والطلاب والعمال النشطاء [١٠٧ ، ١٩٥٠ ، رقم ٧ ، ٨] .

وكانت الموجة الجديدة من المطاردة والتعقب للشيوعيين وكذلك الصراع الدائر داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وبين بعض المجموعات الشيوعية من الاسباب التى أدت الى اضعاف الحركة الشيوعية وتأثيرها على النقابات العمالية اضعافا شديدا . وانقطعت أواصر الصلة من جديد بينها وبين الاتحاد العالمى للنقابات . توقف تقريبا نشاط المجموعات الشيوعية والنقابات التقدمية على سطح الحياة السياسية العلنية من مايو (آيار) ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٠ .

وسرعان ما اوضحت العمليات العسكرية في فلسطين عدم استعداد مصر لهذه الحرب بتاتا وأن دخولها هذه الحرب كان بمثابة مغامرة طائشة .

وسلم الملك فاروق مقاليد الجيش المصرى لجنرالات جهلة مأجورين .
ولم يكن هناك أى تفاهم متبادل بين الدول العربية . كما ولم يكن لديهم قيادة
موحدة [٧٢ ، ص ١٦١ ، ١٢٢ ، ص ٢٣٥] . وكانت النتيجة أن حطمت
القوات الاسرائيلية الجيوش العربية كل على حدة . وقدمت الولايات المتحدة
الامريكية العون الكبير لاسرائيل . وعلى النقيض من ذلك كانت تحاول ايها
العرب أنها المدافع عن قضيتهم .

وتحطم الجيش المصرى فى فلسطين . وعندما توغلت القوات الاسرائيلية
فى ٢٨ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٨ داخل الاراضى المصرية طالبت انجلترا
بوقف العمليات الحربية وسحب القوات الاسرائيلية .

وتم وقف تبادل اطلاق النيران فى السابع من يناير (كانون الثانى)
١٩٤٩ ووقعت اتفاقية الصلح فى ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩ .

وتقبلت الجماهير الشعبية المتحمسة بسبب الدعاية ذات النزعة القومية
الهزيمة على أنها كارثة وطنية . واشتعلت المظاهرات الجماهيرية المعادية
للحكومة فى جميع المدن المصرية .

وكان جمال عبد الناصر خير من عبر عن ميول وأحاسيس الجنود
والضباط المصريين أثناء حرب فلسطين ، حيث قال : « لقد كنا نحارب فى
فلسطين بينما أرواحنا فى مصر . وكنا نوجه رصاصنا لصدور العدو المتربص
فى الخنادق أمامنا ، بينما قلوبنا لم تبرح أرض الوطن البعيد ، الذى كانت تمزقه
وقتئذ الذئاب الضارية » .

ويستشهد جمال عبد الناصر بكلمات (أحمد عبد العزيز قبل استشهاده)
والذى كان قائدا للمتطوعين المصريين فى حرب فلسطين : « ان أكبر معاركنا
ستنشب فى مصر » [٦٩ ، ص ١٢ ، ١٣] .

الحرب و « الإخوان المسلمون »

مما أن بدأت الحرب بين العرب واسرائيل ، حتى القى « الإخوان المسلمون » بثقلهم في معمة الاحداث . فشنوا حملة واسعة النطاق لتقديم العون وجمع التبرعات لصالح العرب الفلسطينيين . وكان حسن البنا يلقي الخطب في الاجتماعات الكبيرة لتأييد الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين والحكومة الفلسطينية المؤقتة(١) التى كان يترأسها .

وقد أتاحت الفرصة للجمعية فى أن توسع من نشاطها فى جميع أرجاء مصر . وقد بدأ « الإخوان المسلمون » فى هذه الفترة بالذات تشكيل كتيبتهم(٢) والتي كانت بمثابة الهيكل العظمى لجيش المتطوعين برئاسة أحمد عبد العزيز(٣) الذى كان يقوم بأعباء العمليات العسكرية فى حرب فلسطين . وكانت الكتائب تضم أساسا العمال والطلاب . وعاد أعضاء الكتائب الى مصر بعد أن منوا بالهزيمة فى ميدان القتال يملؤهم الغيظ والسخط

(١) أعلن فى غزة فى سبتمبر (أيلول) ١٩٤٨ تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة برئاسة الحسينى . بيد أن هذه الحكومة لم يكتب لها أن تصبح قوة فعلية بسبب موقف الملك عبد الله ملك الاردن على وجه الخصوص لسعيه الدائب لضم أجزاء من فلسطين لمملكته . وبناء على أوامره تم اعفاء الحسينى من منصبه كمفتى للديار الفلسطينية .

(٢) تكونت « كتائب الإخوان المسلمين » أو « النظام الخاص » من المتطوعين . وكانت الوحدة الأساسية للكتيبة هى خلية سرية مكونة من عشرة أفراد . وكانت كل عشرة تنتخب قائدها . وكانت كل أربع عشرات تكون وحدة أكبر هى العشيرة . وكل خمسة عشائر تكون رهطا (٢٠٠ فرد) وأخيرا كل خمسة أراھط تتحد وتكون كتيبة (١٠٠٠ فرد) . وقد حظيت كتائب الجمعية المسلحة السرية بالتطور اللاحق أثناء الحرب الفدائية فى منطقة قناة السويس ١٩٥١ - ١٩٥٢ (انظر الباب السادس) .

(٣) اشترك فى الحرب العالمية الاولى برتبة رائد فى الجيش التركى . وتوفى عام ١٩٥١ .

(تماماً مثل جنود الجيش النظامي) . وقد جلبوا معهم كميات هائلة من العتاد والذخيرة مما جعل منهم قوة مؤثرة خطيرة .

وقد دعا « الاخوان المسلمون » الشعب للانتفاضة المسلحة واسقاط الملكية واعلان الخلافة التيوقراطية برئاسة الجمعية . وتبعاً لرأى الرافعي فقد كان حسن البنا يعول على توليه السلطة بطريق كسب الغالبية المطلقة من سكان البلاد الى صفه . كتب حسن البنا في مارس (آذار) ١٩٤٦ يقول ان « الاخوان المسلمين » لا تسعى للاستيلاء على السلطة واغتصابها وتكتفى بتوضيح « مبادئها الرفيعة » بين الاوساط الشعبية .

وأضاف قائلاً بأن هذه المبادئ لو انتشرت واعتنقتها الغالبية العظمى من سكان البلاد ، فان « السلطة نفسها ستسعى اليها » [١٢٢ ، ص ٢٦٤] . وقد اشتد كثيراً في عام ١٩٤٨ نفوذ العناصر المتطرفة في الجمعية . وينوه الرافعي قائلاً : « تسعى ، بكل تأكيد ، العناصر الارهابية في هذه الجمعية الى السلطة ، وكانت ترى أن اعداد الرأي العام لبلوغ هذا الهدف عن طريق الانتخابات أمر يطول شرحه للغاية . وكانوا يعتقدون أن القوة هي أفضل طريق لاغتصاب السلطة » [١٢٢ ، ص ٢٦٤] . وأخطأ الرافعي عندما ظن أن البنا سينتظر « حتى يغزو الغالبية العظمى من السكان ويكتسبهم الى جانبه » .

وكان أهم شيء بالنسبة « للمرشد العام » اغتصاب السلطة أما ما يخص الوسائل والطرائق المتبعة ، فكانت هذه المسألة غير مبدئية . وكان البنا يتمسك بالحكمة القائلة : (الغاية تبرر الوسيلة) .

واخذت الجمعية بعد أن أحسنت بقوتها تركض ركضا لاغتصاب السلطة . وإذا كانت الجمعية في السنوات الغابرة لم تنتهج خطاً سياسياً ثابتاً وكانت تعمل على تأييد مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية ابتداء من البلاط الملكي والسعوديين حتى الوفد تبعاً لتقلبات الوضع السياسي ، بل وانضمت في بعض المراحل الى تنظيم الجبهة الوطنية الموحدة المعادية

للامبريالية فان « الإخوان المسلمين » في النصف الثاني من عام ١٩٤٨ انتهجوا خطا سياسيا مستقلا .

وقامت الجمعية في نهاية ١٩٤٧ وبداية ١٩٤٨ بنقد سياسة الحكومة نقدا لاذعا لعجزها عن انجاز المهام الوطنية الرئيسية لمصر . ووجه البناء للملك تكرارا ومرارا الرسائل المتتالية . فمثلا ، نجده يتهم النقراشي في احدى رسائله بتاريخ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨ بعجزه عن التوصل لحل القضية المصرية حلا مرضيا في مجلس الامن وبذل أقل جهد ممكن لتوحيد وادي النيل وكذلك لالغاء الاتفاقيات الانجلو مصرية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ . وطلب في ختام رسالته من الملك اقالة حكومة النقراشي وابدالها بغيرها [١٣٦ ، ١٩٤٨/١/١٤] .

وكانت احدى الخصائص المميزة دائما « للاخوان المسلمين » تعصبهم القومي المتسم بالطابع المعادي للغرب . واكتسب بعد الحرب الفلسطينية اتجاهها واضح العداء لاسرائيل . وكانت هذه « العصبية القومية العدوانية » تبدو في أعين كثير من المصريين غير الملمين بأصول السياسة عملا ثوريا ويطوليا . ولذا فان أى تهجم على الجمعية كان يقابل على أنه تهجم على القومية المصرية وعلى أنه عمل من « أعمال الطغيان ضد الوطنيين الاصلاء » . ويجب ألا ننسى ازدياد سمعة « الإخوان المسلمين » خلال السنة الاولى من الحرب الفلسطينية بفضل المشاركة الفعالة في العمليات العسكرية ورجولتهم الاكيدة [٩٣ ، ص ٣٥١ — ٣٥٢] التي كانت من عوامل الجذب الواضح خاصة اذا قورنت بلا مبالاة وخمول الدوائر الحاكمة .

وبينما كانت الجمعية ترفع الشعارات المعادية للامبريالية كانت تخوض في الوقت نفسه صراعا ضاريا ضد الافكار والتنظيمات التقدمية ، لذا فان الاحزاب الرجعية الحاكمة كانت تعمل على تأييد وتشجيع « الإخوان المسلمين » على عزل الجماهير الشعبية عن التنظيمات الديمقراطية الاصيلية .

ويمكن ان نرجع اتساع نطاق نفوذ « الإخوان المسلمين » خلال العامين من ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٨ الى عدة أسباب منها :

١ - في الوقت الذي كانت تتعرض فيه التنظيمات الديمقراطية للطبقة العاملة والمتمثلة في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ومؤتمر نقابات عمال مصر لضغوط الملاحقة والاضطهاد العنيف ، لم يتعرض « الاخوان المسلمين » خلال السنوات من ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٧ الى ملاحقة تذكر من جانب السلطات . وكانت الوزارات المعادية للوفد خلال السنوات ١٩٤٤ وحتى ١٩٤٩ ترى ان التحالف السياسى مع الجمعية أمر بالغ الاهمية والضرورة [٩٠ ، ص ٩٠ ، ٩٣ ، ص ٣٥٢] .

٢ - انخفضت شعبية الوفد خلال فترة ما بعد الحرب انخفاضاً كبيراً لكثير من الاسباب . زد على ذلك أن الوفديين تعرضوا لآعمال الملاحقة والاضطهاد من جانب السلطات .

٣ - وتدل الشواهد كلها على أن الملك كان يتغاضى تماماً عن أعمال الجمعية بهدف وضعها في مجابهة الوفد . ولهذا يرجع الفضل في نجاح الجمعية الى الملك فاروق الذى كان يقدم لها العون المادى [٩٠ ، ص ٤٠٨] . وبناء على تأكيدات بعض الباحثين فان الجمعية كانت تتلقى كذلك المعونات المالية من الوفد [٩٢ ، ص ٥٣ ، ٩٣ ، ص ٣٥٢] (١) .

٤ - ويرجع الفضل في ازدياد شعبية الجمعية وتفوذها الى شخص حسن البنا الى حد ما .

٥ - وكانت الشعارات الديماجوجية المعادية للامبريالية ولاسيما المعادية للانجليز تجتذب عواطف الجماهير الشعبية . زد على ذلك أن « الاخوان المسلمين » كانوا يضعون نصب أعينهم العاطفة الدينية المتغلغلة في نفوس الشعب المصرى وكانوا يروجون في دعايتهم للوحدة الاسلامية . واستطاع « الاخوان المسلمون » في سبتمبر (ايلول) ١٩٤٧ أن يشكلوا كتلة موحدة من ١٥ جمعية وجماعة وحزب اسلامى وقومى ويتزعموها . وكانت الكتلة تضم كلا من جمعية الاخوان المسلمين والحزب الوطنى و « مصر الفتاة » وجمعية الشبان المسلمين وجبهة مصر (بزعامه على ماهر) وحزب

(١) ذكر في الباب الثانى الكثير عن الصلات التى كانت تربط بينها وبين على ماهر وانصاره .

العمال(٨) وجبهة الدعوة لوحدة وادى النيل ولجنة التحرير واللجنة الوطنية للازهر والنادى العربى ، واتحاد طلاب السودان واللجنة التنفيذية لطلاب الجامعة والمدارس واتحاد وادى لنيل واتحاد المحامين واتحاد الثقافة الشعبية . وسميت هذه الكتلة « باتحاد شباب الاحزاب والهيئات » [٨٣ ، ص٤٧] .

وقد عمل تشيكل « اتحاد شباب الاحزاب والهيئات » على ازدياد نفوذ « الاخوان المسلمين » فى البلاد ، وبالرغم من أن اتحاد شباب الاحزاب والهيئات لم يكن تحالفا متجانسا فقد كان يمثل قوة مهولة عاتية ، لا يمكن لاية حكومة مهما كانت أن تتجاهلها . فمثلا ، لم توجه القمة الحاكمة جزءا كبيرا من القوات المسلحة الى فلسطين بالذات تحسبا لتحركات « الاخوان المسلمين » وأعوانهم غير المتوقعة فى العاصمة [٨٣ ، ص٦٩] .

وكانت المهمة الرئيسية لاتحاد شباب الاحزاب والهيئات تنحصر فى تحقيق الاستقلال الاصيل لمصر فى أقرب وقت ممكن عن طريق فسخ معاهدة ١٩٣٦ فسخا أحادى الجانب . وطالب الاتحاد رفض اجراء أية مفاوضات مع انجلترا طالما هناك جندى واحد من الجنود البريطانيين باقيا على أرض مصر .

وقررت الجمعية تنظيم حركة من العصيان العام ضد بريطانيا العظمى . وكانت تشهر سلاح المقاطعة ضد الانجليز على اعتبار أنها الوسيلة الرئيسية للنضال ضدهم . وطالبت الجمعية بانهاء خدمة جميع الموظفين البريطانيين واقصائهم من مناصبهم ، وامتناع اصحاب البيوت عن تأجير بيوتهم وشققهم للانجليز ، وعدم تعامل المصريين بأى حال من الاحوال مع الانجليز . وعمل « الاخوان المسلمون » على تهيئة جو فى البلاد يستحيل فى ظله على أى رجل من رجال السياسة المصريين اجراء المفاوضات مع الانجليز . وكان الهدف النهائي من المقاطعة تحويل حياة الانجليز الى جحيم لا يطاق مما يدفعهم الى الرحيل عن مصر [٨٣ ، ص٤٤] . ودبر « الاخوان المسلمون » اعمالا

(٨) كان هذا الحزب حزبا عماليا باللفظ فقط .

ارهابية ضد الانجليز ممن يشغلون المناصب المرموقة وضد المصريين المتعاونين معهم .

وشكل النشاط الارهابى « للاخوان المسلمين » فى عام ١٩٤٨ تهديدا خطيرا للقمة الحاكمة . وامتنع الملك وجميع أعضاء الوزارة خلال الفترة من أكتوبر (تشرين الاول) وحتى ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٨ عن الظهور فى أى مكان عام خوفا من رصاص ارهابىي الجمعية .

وفى الوقت نفسه بدأت تنصرف جماهير شعبية غفيرة ولاسيما سكان المدن عن الجمعية وتنسحب منها بسبب نشاطها الارهابى وخيبة أملها فى « ثورتها » .

واتخذ رئيس الوزراء مستغلا سلطاته كحاكم عسكرى ومتوسما التأييد من جانب الملك والبرلمان وكذلك رأى العام قرارا ببدء مكافحة الجمعية . وكان النقراشى مقتنعا أن بإمكانه عن طريق الاجراءات الصارمة وحدها احباط القدرة المتزايدة « للاخوان المسلمين » وتصفيتهم كقوة سياسية واقعية والعمل على استقرار الاوضاع فى البلاد .

وقد وقعت بعض العقوبات فى نهاية أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٤٨ على « الاخوان المسلمين » . وأصدر رئيس الوزراء فى الثامن والعشرين من أكتوبر (تشرين الاول) أمرا باغلاق فروع الجمعية فى كل من الاسماعيلية وبور سعيد . وحرّم على أعضاء هذه الفروع عقد الاجتماعات أو القيام بأعمال الدعاية وغيرها من الأنشطة الاخرى ، كما وأنه تم التنويه ، بأن أى مخالفة للحظر المشار اليه سيقابل بالعقوبة الصارمة [١٣٦ ، ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٨] ، وكان هذا الاجراء بمثابة محك من نوع خاص لاختبار رد فعل الجمعية ازاء تحركات الحكومة التعسفية ، وتوضيح مدى هذا العمل داخل البلاد .

وأثناء هذه الفترة راجت فى القاهرة اشاعات باستئناف المفاوضات مع بريطانيا العظمى . وقد عمل « الاخوان المسلمون » سويا مع الوفديين بنشاط على معارضة اجراء أية مفاوضات مع انجلترا وطالبوا بالغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد .

وقد وصل مع أوائل شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الى القاهرة عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر لدى بريطانيا العظمى والمعروف بتعاطفه مع انجلترا . وكان يتعين عليه ابلاغ الحكومة بوجهة نظر الحكومة الانجليزية وتوضيح الموقف المصرى وذلك للعمل على تهيئة الجو لاستئناف المفاوضات .

دبر « الاخوان المسلمون » فى الفترة ما بين شهر أكتوبر (تشرين الاول) وحتى ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٨ سلسلة متصلة كاملة من الاعمال الارهابية ضد رجال السياسة ممن كانوا ينتقدون برامج رجبىء وأساليب الجمعية وكذلك ضد المصريين والاجانب ممن كانوا يتعاونون مع الانجليز . وقد أطلق « الاخوان المسلمون » فى الثالث من نوفمبر (تشرين الثاني) النيران على منزل عمرو باشا [٣ ، ٤ / ١١ / ١٩٤٨] ، وفى الثامن من نوفمبر (تشرين الثانى) أطلقوا نيرانهم على منزل الزعيم الوفدى النحاس باشا المعروف فى القاهرة كلها . وأعلنت الحكومة ردا على ذلك حالة الطوارئ [١٣٦ ، ١٠ / ١١ / ١٩٤٨] .

واشتعلت نيران حرب حقيقية بين الحكومة والجمعية . ودبر « الاخوان المسلمون » عدة هجمات فى القاهرة (وفى وقت واحد) على مكاتب ومراكز المراسلين الصحفيين لبعض الصحف الاجنبية الكبرى وفجروا العديد من المباني فى احياء القاهرة المختلفة مما نجم عنه الكثير من الضحايا الابرياء والخسائر المادية الفادحة .

وتم فى السادس عشر من نوفمبر (تشرين الثانى) اعتقال ما يقرب من ٣٠ عضوا من أعضاء الجمعية بتهمة تدبير مؤامرة « ضد أمن البلاد وسلامتها » [٨٣ ، ص ٧٥] . وأخيرا ، تم فى الثامن والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين الثانى) اعتقال الامين العام للجمعية [١٠٩ ، ٢٩ / ١١ / ١٩٤٨] .

وبلغ الصراع ذورته فى الثلث الاول من شهر ديسمبر (كانون الاول) . وقد نشبت فى الرابع من ديسمبر (كانون الاول) اثناء مظاهرة كبيرة معادية للحكومة نظمها « الاخوان المسلمون » على أرض جامعة فؤاد الاول بالقاهرة معركة ضارية بين البوليس والطلاب الاعضاء فى جمعية الاخوان المسلمين . وقد قتل فى هذا اليوم فى الجامعة اللواء سليم زكى رئيس بوليس

القاهرة وأحد ركائز الرجعية . فقد توفي على أثر القاء قنبلة يدوية عليه .
وقد قتل وجرح الكثير من بين الطلاب والبوليس واعتقل مئات الطلبة [١٢٢ ،
ص ٢٦٩ ، ٨٣ ، ص ٧٥] .

وأصدر النقراشى فى الثامن من ديسمبر (كانون الاول) أمرا بتحريم
نشاط الجمعية ومصادرة كل وثائقها ومطابعها وأموالها وممتلكاتها وكذلك غلق
مقر قياداتها وأقسامها وأنديتها [١٣٦ ، ١٩٤٨/١٢/٩] .

واتضح أثناء هذه العملية الكبيرة بجلاء ، كيف أن « الإخوان
المسلمين » استعدوا تمام الاستعداد للاستيلاء على السلطة . وأعلن فى
العشرين من ديسمبر (كانون الاول) خبرا رسميا عن اكتشاف مخازن
للاسلحة والذخيرة فى شتى أنحاء البلاد تتبع الإخوان « المسلمين » [١٣٦ ،
١٩٤٨/١٢/٢٠] . وأصدر رئيس الوزراء فى اليوم نفسه قرارا بـ تجميد
جميع أرصدة « الإخوان المسلمين » لدى البنوك ، كما وضعت الحراسة على
جميع الهيئات والمصالح التابعة للجمعية .

وقد حتم الأمر على رئيس الوزراء أن يدفع الثمن غالبا جزاء عمليات
القمع الوحشية لنشاطات « الإخوان المسلمين » . فقد قتل النقراشى أحد
الارهابيين من أعضاء الجمعية باطلاق ثلاث رصاصات عليه من الخلف عندما
كان متواجدا فى مبنى وزارة الداخلية يوم ٢٨ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٨
[١٢٢ ، ص ٢٧١] .

وبعد وفاة النقراشى رأس الحكومة زعيم جديد من زعماء حزب السعديين
هو ابراهيم عبد الهادى الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية فى حكومة
صدقى ووقع معه المعاهدة مع بيفين التى رفضها الشعب المصرى . لم يجرؤ
ابراهيم عبد الهادى على المخاطرة باعتقال « المرشد العام » « للإخوان
المسلمين » . ولكنه دبر قتله بموافقة صامته من الملك (٩) .

(٩) قدم ابراهيم عبد الهادى فى عام ١٩٥٣ للمحاكمة . وكانت التهمة
الموجهة اليه اشتراكه عندما كان رئيسا للوزراء ١٩٤٨ — ١٩٩ فى تدبير قتل
حسن البنا . واتهم كذلك باتباع سياسة الارهاب فى البلاد وأنه كان واحدا =

وقتل حسن البنا في الثاني عشر من فبراير (شباط) ١٩٤٩ على يد فاعل « مجهول » بينما كان خارجا من مقر قيادة جمعية الشبان المسلمين [١٢٢ ، ص ٢٧٩] . وكان قد نصب نفسه قبلها بقليل « خليفة الاسلام » [٨٣ ، ص ٧٦] . وهكذا كانت النهاية السياسية للبنا . وبموته زالت فترة عنفوان الجمعية . وكان موت « المرشد العام » خسارة لا تعوض بالنسبة « للاخوان المسلمين » . وبدأ داخل الجمعية صراع بين الجماعات .

وقد أعتقل آلاف الاعضاء من الجمعية وزج بهم في غياهب المعتقلات . بيد أن « الاخوان المسلمين » لم يقلعوا على الفور عن نشاطهم الارهابي . زد على ذلك انهم كانوا يتريصون السوء ويترصدون الموت لرئيس الوزراء الجديد [١٢٢ ، ص ٢٨٠] .

وقد انهال ابراهيم عبد الهادي بدوره بقسوة على الجمعية تنكيلا واضطهادا . وقد أصيب نشاطها بالشلل التام ابتداء من فبراير (شباط) ١٩٤٩ وحتى ربيع ١٩٥٠ .

وقد اتخذ رئيس الوزراء محاولة مستميتة لتشكيل جبهة من الاحزاب البرجوازية بما في ذلك الوفد ، لادراكه تمام الادراك أن الحكومة المكونة من السعديين والاحرار الدستوريين لا سند لها على الاطلاق بين أوساط الجماهير الشعبية . الا أن زعماء الوفد رفضوا الاشتراك في حكومة ابراهيم عبد الهادي . وعندئذ اتجه للحزب الوطني ، الذي فقد منذ زمن بعيد نفوذه وهيبته . والمهم أن رئيس الوزراء أشرك في الحكومة اثنين من الحزب الوطني مما كان له طابعا رمزا خالصا ولم يغير بحال من الاحوال وضع الاشياء . [١٢٢ ، ص ٢٧٨] .

= من المبادرين لنقل قوات الجيش المصري للاشتراك في حرب فلسطين دون استعداد كاف (١٩٤٨) للدخول في عمليات عسكرية . وقد حكم عليه بالاعدام ثم خفف حكم الاعدام بالسجن المؤبد . وأفرج عنه في فبراير (شباط) ١٩٥٤ . [١٢٣ ، ص ٩٦] .

سقوط حكومة احزاب ((الاقلية))

بالرغم من توقف العمليات العسكرية في فلسطين في السابع من يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩ وتوقيع اتفاقية بين الجانبين المتحاربين في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩ ، اتخذ مجلس الوزراء قرارا بمد حالة الطوارئ لمدة عام آخر ينتهى في ١٥ مايو (آيار) ١٩٥٠ . وكان هذا دليلا على عمق أزمة الحكومة السعدية وعجزها المطلق في ادارة البلاد على نحو مرض . واضطرت الى تقديم استقالتها في شهر يولية (تموز) ١٩٤٩ .

وشكلت حكومة ائتلافية برئاسة حسين سرى بعد سقوط حكومة السعديين . وحل الرئيس الجديد مجلس النواب وحدد الانتخابات البرلمانية في يناير (كانون الثاني) من العام التالى .

وكانت هزيمة الجيش المصرى في حربه ضد اسرائيل أحد الاسباب التى عجلت بسقوط حكومة عبد الهادى وكان لحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ آثار بعيدة المدى . وقد كشفت عن عجز وفساد الملكية الشبه مستعمرة في مصر . وكان الجنود المصريون يسلمون الاسلحة والذخيرة الفاسدة عن عمد . وقد كشف التحقيق في هذه القضية عن مجموعة كبيرة من الشخصيات المختلسة والمنحرفة . واتضح ان مئات من الجنود والضباط استشهدوا في هذه الحرب بسبب انحراف هذه القمة المرتشية . وانتهت خيوط التحقيق في القصر وشارت الى ان المجرمين الرئيسيين هم الملك فاروق نفسه وحاشيته . وتدخل فاروق في سير التحقيق كي ينقذ أقرب المقربين اليه من أعوانه ويخفى جرائمه الشنعاء التى ارتكبها هو بنفسه . الا أن الشعب كله كان على علم بأن الملك هو المسئول عن تورط مصر في هذه الحرب وعن هزيمتها سواء بسواء . ومنذ هذا الوقت وكراهية الشعب ازدادت أكثر للملك .

ويرى معظم المؤرخين المصريين أن أحد الاسباب الرئيسية في قيام ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ يرجع الى هزيمة مصر في حرب فلسطين . وكما كانت الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤ - ١٩٠٥ مقدمة لسقوط القيصرية ، كانت هزيمة الجيش المصرى في حرب فلسطين بشيرا بزوال الملكية المصرية وسقوطها .

الباب الرابع

المفاوضات الانجلو مصرية ١٩٥٠ - ١٩٥١

والغاء معاهد ١٩٣٦

سيطرة الجناح اليميني على الوفد

جرت في الثالث من يناير (كانون الثاني) الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن فوز الوفد .

وشكل مصطفى النحاس في الثاني عشر من يناير (كانون الثاني) الوزارة الجديدة . وكانت هذه هي الوزارة الوفدية الخامسة برئاسة النحاس .

وأعلن الوفد في برنامجه الانتخابي أن البلاد سادها في السنوات الخمس الاخيرة الاستبداد والطغيان . وأشار البرنامج الى أن حزب السعديين متهم في هزيمة مصر في الحرب الفلسطينية . وحمله مسؤولية استمرار احتلال القوات الانجليزية للأراضي المصرية . واتهم حزب « الاقلية » في تقاعسه عن النضال من أجل وحدة وادي النيل . ووعدهم بالوفد بالقضاء على « نظام حكم الاستبداد والطغيان » والعمل على انسحاب القوات الانجليزية من البلاد وعلى وحدة مصر والسودان . وتضمن البرنامج وعودا ديماجوجية بالاصلاح .

ويرجع الفضل في فوز حزب الوفد في الانتخابات أساسا الى تأييد الجماهير الشعبية التي كانت تعلق الآمال في أن تقضي الحكومة الوفدية على نظام حكم الارهاب والرجعية وانهاء حالة الحرب والسماح ببعض الحريات الديمقراطية وأخيرا اتخاذ التدابير لتحسين الوضع الاقتصادي للكادحين (١) .

(١) أدى تخفيض قيمة الجنيه المصري في سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩ الى الهبوط المطرد لمستوى معيشة الكادحين [٥٣ ، رقم ٣ ، ٢٠ / ٩ / ١٩٤٩] . وطبق =

زد على ذلك أن « الإخوان المسلمين » أعطوا أصواتهم للوفد على أمل استئناف نشاطهم في ظل الحكومة الوفدية . ولعب كذلك الشعور بالقلق ازاء الازمات الحكومية المتلاحقة والذي كان سائدا في دوائر الاحتكارات الاجنبية العاملة في مصر دورا معروفا في فوز الوفدين . ويجب الا نغفل اهتمام الحكومة البريطانية — تولى الوفد مقاليد السلطة في البلاد ، اذ أن الوفد بالذات هو الذى كان يتعاون مع انجلترا في أخرج اللحظات [١٩٣٦ ، ١٩٤٢ — ١٩٤٤] . وكان الانجليز يعولون في هذه المرة كذلك على أن يقدم الوفديون على الحلول الوسط ويهيئون الرأي العام المصرى لتقبل ابرام معاهدة جديدة مع انجلترا .

وبالرغم من هذا فقد حصل المرشحون « المستقلون » في بعض الدوائر الانتخابية على معظم أصوات الناخبين ، لانهم كانوا يطالبون باجراء اصلاح الزراعى وانتهاج سياسة التصنيع وفرض الحماية الجمركية . ويدل نجاح المرشحين « المستقلين » (الذين حصلوا على ٣٢ مقعدا في البرلمان) على أن برنامج الوفد لم يلب تماما تطلعات الجماهير الشعبية [١٣٠ ، ص ٥٣ — ٩٤] .

وخيت الحكومة الوفدية الآمال المعقودة عليها بعد توليها السلطة . والحق ، فهي قد أفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين (٢) ورفعت الاجور

= نظام البطاقات من جديد لصرف السلع الغذائية الضرورية وبالرغم من ذلك اضطر المواطنون الى السوق السوداء التى كانت أسعارها أزيد بمقدار ثلاث أو أربع مرات عن الاسعار التى حددتها الدولة . وارتفعت أسعار المواد الغذائية حتى يولية (تموز) ١٩٤٩ بنسبة ٢٩٨٪ بالنسبة لاسعار عام ١٩٤٥ . وازدادت الاجور خلال هذه الفترة بنسبة ٤٠٪ [١٣٠ ، ص ٩٣] .

(٢) بلغ عدد المعتقلين السياسيين فى السجون والمعتقلات حتى أوائل عام ١٩٥٠ ما يقرب من ثلاثة آلاف معتقل سياسى معظمهم أساسا من « الإخوان المسلمين » والوفديين اليساريين وكذلك أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وبعض المجاميع الماركسية الاخرى . وتم الافراج عن المعتقلين خلال عدة شهور .

بعض الشيء لمجابهة الغلاء ، ولكن الوفديين عجزوا عن تحسين أوضاع السلع الغذائية في البلاد وظلت الاسعار فى الارتفاع [٧٢ ، ص ١٦٥] . ولم تفعل شيئا لخفض قيمة ايجارات الاراضى الزراعية ، ولمكافحة التهريب والمضاربة فى الاسعار التى استفحل داؤها ولخفض ايجارات الشقق السكنية ، وبعبارة اخرى لم تتخذ أية اجراءات تؤدى لرفع وتحسين مستوى الجماهير المعيشى .

وقررت الحكومة أخيرا فى مايو (آيار) ١٩٥٠ انتهاء حالة الحرب . بيد أن هذا العمل كان يتسم بطابع محدد ، **أولا** : لم يشمل محافظتين (هما سيناء والبحر الاحمر) ، **ثانيا** : مازال عدد من القرارات العسكرية سارية المفعول (مثل ، حل جمعية « الإخوان المسلمين ») ، **ثالثا** : ظلت الرقابة قائمة على الخطابات والتلفرافات والطرود .

وأساء كثير من الوفديين استغلال مناصبهم المرموقة وانتهزوها فرصة لتهريب المواد الغذائية والمضاربة فى قوت الشعب [٧٢ ، ص ١٦٦] . ولم يتوقف نهم الثراء عند حد البيروقراطية الوفدية ، بل تعداه كذلك ليشمل الزعماء الحزبيين كذلك . حتى مصطفى النحاس نفسه أحد مشاهير رجال السياسة فى مصر لم ينج هو الآخر من هذه الآفة خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين . ومما دل على هذا أن قرينته كانت تمتلك حتى عام ١٩٥١ فقط ما يقرب من ٧٥٠ فدانا من الاراضى الزراعية [٥١ ، ص ١٠٣] .

وتغيرت علامة الوفد بالقصر . فاذا كان الوفد ينتقد الملكية مر النقد فى السنوات الماضية ، فانه فى ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٢ كان يتلقى الملك وأفراد عائلته بكل السبل ليقبى فى السلطة .

واذ عانا منهم على مداهنة الملك لم يصر قادة الوفد على التحقيق فى قضية الاسلحة الفاسدة [٧٢ ، ص ١٦٥ ، ١٦٨] .

كتب سلامة موسى بهذا الصدد فى مذكراته يقول : « اتذكر اننى كنت عند مصطفى النحاس فى بيته قبل تشكيل الحكومة الوفدية الاخيرة بفترة قليلة . وكان هناك اجتماع يضم ما يزيد على مائة فرد . وألقى الزعيم الذى

كنا نكن له الاحترام العميق خطبة يمتدح فيها الملك فاروق ، وأعلن أن الحكومة الوفدية ستتخذ التدابير الصارمة لقمع أية حركة موجهة ضد جلالة الملك . ودهش جميع الحاضرين ، ولكن رد الفعل هذا لم يؤثر بحال من الاحوال على الزعيم . واستمر يشرح ويوطد من دعائم التحالف الجديد بين الوفد والسراى » [١٠٠ ، ص ٢١٦] .

وكانت قيادة الوفد فى سنوات ما بعد الحرب تجنح أكثر فأكثر الى اليمين ، حتى أصبحت فى عام ١٩٥٠ فى قبضة كبار المالين والاحتكاريين . وأخذت شعبية النحاس الذى كان يناهز السبعين من عمره تهبط مع كل عام وخضع الجهاز الحزبى بالفعل لسلطة الامين العام فؤاد سراج الدين الذى كان يشغل منصب وزير الداخلية والمالية فى حكومة النحاس . وترأس بعد وفاة صبرى أبو علم الجماعة الحزبية فى البرلمان . وكان صديقه المقرب عبود باشا صاحب مصانع السكر وواحد من أثرى المصريين . وكان عبود باشا يتمتع بنفوذ كبير داخل حزب الوفد وقد منح الوفديون مؤسساته ومشاريعه امتيازات خاصة [٧٢ ، ص ١٦٧ ، ٥١ ، ص ١٠٢ ، ١٠٨] . وكان يقدم العون المالى الهائل للوفد .

وكان فؤاد سراج الدين على اتصال بحزبى السعديين والاحرار الدستوريين .

وعمل فؤاد سراج الدين على بقاء النظام الملكى الاقطاعى والمحافضة عليه وغرس فى الحزب الولاء للملك والعداء للشىوعية . وألقى النحاس بايعاز من سراج الدين أول خطاب له ضد الشىوعية فى مايو (آيار) ١٩٤٨ ، وأعلن فيه الولاء للملكية .

وقام سراج الدين من آن لآخر بتطهير الحزب وابعاد العناصر اليسارية عن مراكز القيادة . واقصى عددا من الوفديين اليساريين من الحزب متهما اياهم « بالشىوعية » وفى آواخر ١٩٤٨ احبط المؤتمر الذى كان يعد له شباب الوفد اليسارى لمناقشة الاوضاع داخل الحزب . وبعد أن صار مالكا لبعض صحف الحزب غير بشدة من اللهجة العامة لصحافة الوفد واكسبها طابعا أكثر رجعية [٤٣ ، ص ٨٠] . وأخضع فؤاد سراج الدين صحافة الوفد كلها

تقريبا لاشرافه ورقابته بعد أن طرد محمد مندور وأبو الخير نجيب وغيرهم من الصحفيين التقدميين المشهورين . وغير بشكل واضح منذ ١٩٤٨ الخط السياسى للحزب لصبح — يمينيا خالصا . ومع ذلك لم يتورع عن القاء الخطب المعادية للامبريالية من آن لآخر لخداع الراى العام المصرى .

ويجب التنويه بعاملين هامين فى نهاية تناولنا لشخصية فؤاد سراج الدين وهما : انه كان يتمتع برضاء الملك وحظوته وأنه كان عدوا لدودا للشيوعيين . كتب ياكوفيللو الصحفى الايطالى التقدمى يقول : « فؤاد سراج الدين باشا واحد من ألد الاعداء للشيوعيين فى مصر . وفى السجون يصبون عليه وعلى اسمه اللعنات » . [٥١ ، ص ١٠٢] .

وظهرت رجعية قيادة الوفد على الصعيدين الداخلى والخارجى سواء بسواء . فمثلا طرح سراج الدين على البرلمان مشروع قانون المشتبهين السياسيين فى مايو (آيار) ١٩٥٠ عن « الاشتباه السياسى » والذى كان يدبره لانزال ضربة بأية حركة معارضة للوفد ولاسيما الحركة الديمقراطية . وقوبل مشروع القانون هذا بالسخط والاستهجان من جميع أعضاء الحزب العاديين . ووقع ما يقرب من مائتى محام على مذكرة يستنكرون فيها بشدة مشروع القانون ، الذى لا يتمشى مع « مبادئ الحرية والقضاء والدستور » .

وفى أغسطس (آب) ١٩٥١ طرحت القمة الوفدية على البرلمان مشروع قانون مثين عن الصحافة لدراسته ، والذى بمقتضاه يحق للحكومة منع أية صحيفة أو مجلة عن الصدور . وفى حالة صدور هذا القانون تكون حرية الصحافة قد قضى عليها تماما . وأعلن العاملون فى الصحافة فى السابع من أغسطس (آب) ١٩٥١ الاضراب لمدة ٢٤ ساعة احتجاجا على هذا القانون ، وانضم اليهم الصحفيون والطلاب وعمال النقل والمواصلات . وكان يتزعم حملة المعارضة زعماء الوفد اليساريين من أمثال عزيز فهمى وأحمد أبو الفتوح رئيس تحرير صحيفة « المصرى » القاهرية الواسعة الانتشار [٧٢ ، ص ١٦٩ ، ١١٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٣٦ ، ص ٣٩١] .

وكانت الطبقة العاملة والطلاب وممثلو المثقفين التقدميين هى القوة التى عرقلت من اصدار مشاريع القوانين الرجعية هذاه فى البرلمان .

وكانت قيادة الوفد تراهن أساسا على الولايات المتحدة الأمريكية على
ضعيد السياسة الخارجية ، والتي كانت تضيق الخناق شديدا على الانجليز
في الشرق الاوسط وفي مصر خاصة في الفترة التي اعقبت الحرب . وكانت
الولايات المتحدة الأمريكية قد أحرزت بعض النجاح في التسلل الى مصر
اقتصاديا وسياسيا عندما وصل الوفديون للسلطة . وساعد الوفديون أمريكا
على التوسع المطرد . ففي الخامس من شهر مايو (آيار) ١٩٥١ وقعت مصر
مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا بشأن التعاون التكنيكي وفقا للنقطة
الرابعة من « برنامج ترومان » ١٣٠ ، ص ٩٤ [١٣٠ ، ص ٩٤] . وأصبح
من حق الولايات المتحدة ارسال خبرائها وفنييها المتخصصين لوضع خطط
التطور الاقتصادي للبلاد . وتحت ستار التعاون اقامت الولايات المتحدة
العلاقات التجارية مع أصحاب الجاه والنفوذ من ممثلى البرجوازية الاحتكارية
المصرية . وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٤٥ وحتى مارس ١٩٥٢
لمصر معونة لا ترد تقدر بنصف مليون دولار وقرضا بمبلغ ١٨ مليون دولار .
[٢٥ ، ص ٣١٧] .

ولم تكن قيادة الوفد اليمينية لتمانع في احلال سادة ما وراء المحيط الاكثر
جاها وثراء محل السادة الانجليز . الا ان الوفديين العاديين كانوا يدركون
كل الخطورة التي تكمن وراء التغفل الأمريكى في البلاد وتعمل بكل الوسائل
على كبح جماح قيادة الحزب في هذه المسألة .

مظاهرات العمال والطلاب

نهض العمال من جديد في ١٩٥٠ يخوضون النضال من أجل حقوقهم
السياسية والاقتصادية . وقد عمت مصر كلها تقريبا في شهر مارس (آذار)
الاضرابات . وكان العمال يطالبون بالاضافة الى حقوقهم الاقتصادية ببعض
المطالب السياسية وعلى رأسها الجلاء الفوري للقوات الانجليزية والغلاء
معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية .

وقد أمكن اخماد اضراب العمال في ورش السكة الحديد في أبو زعبل
بعد أن احتلت الدبابات هذه المنطقة . وفي مصنع « نصر ١ » في شبرا

الخيمة استولى العمال على المصنع وصمدوا فيه صمود الإبطال لمدة أربعة أيام حتى أرغمهم البوليس بأبشع الوسائل الهمجية على ترك المصنع ومغادرته . واضرب العمال في مصنع « الفزهة » أربع مرات واستمرت الاضرابات في مصنع « نصر ٢ » لمدة أربعة أسابيع . واستمرت الاضرابات كذلك في مصانع الحرير وفي مصانع « حمس » بالاسكندرية وفي غيرها من المصانع والمشاريع الأخرى .

وفي مايو (آيار) أضرب عمال مصنع السكر بالحوامدية (إحدى ضواحي القاهرة) أحد مصانع عبود . وفي أواخر مايو (آيار) وأوائل يونية (حزيران) نظم عمال القطاع العام (ورش السكة الحديد ، والترسانة ، المطابع ، والتليفونات والتلغراف وغيرها) المؤتمرات والمظاهرات عدة مرات والتي كانت تتجه لمنزل النحاس . وكان العمال يطالبون رئيس الوزراء بتحسين أوضاعهم الاقتصادية . وقد انقضى البوليس في السادس من يونية (حزيران) على مظاهرات العمال السلمية ، وكان نتيجة الصدامات وقوع ضحايا عديدة . وتمكن البوليس بشق الأنفس تفريق المتظاهرين .

وازهقت أرواح كثيرة عندما قام البوليس بقمع اضراب عمال مصنع « سباهي » للغزل والنسيج بالاسكندرية في أوائل شهر يونيه (حزيران) . وكان من ضحايا الاصطدامات مع البوليس استشهد ثلاثين عاملاً وجرح العديد من العمال الآخرين . وأضرب من جديد في شهر ديسمبر (كانون الأول) ٣٦٠٠ عامل في مصنع السكر بالحوامدية .

وتوقفت كثير من الاضرابات أو منعت بعد تدخل مكتب العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية وتكونت بمبادرة منه لجان تحكيم نجحت في العديد من الحالات في التوصل الى حلول سلمية للنزاعات .

وبالرغم من جهود الحكومة لم يقل عدد الاضرابات . ففي عام ١٩٥٠ بلغ عدد الاضرابات ٤٩ اضرباً وفي ١٩٥١ حوالي ٧٦ وفي النصف الأول من عام ١٩٥٢ حوالي ٣٠ اضرباً [٧٣ ، ص ٣٧] .

وشهدت القاهرة في منتصف شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٠ مظاهرات ضخمة للطلاب والعمال انتقلت فيما بعد الى مدن أخرى كبيرة مثل

الاسكندرية وبور سعيد وغيرها من المدن الاخرى . وطالب المتظاهرون بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء القوات الاجنبية من منطقة قناة السويس فورا وبدون اى قيد أو شرط (٣) . واتخذت المظاهرات نطاقا واسع المدى لدرجة ان الحكومة الوفدية خافت معه من حركة شعبية عريضة واسرعت لاتخاذ التدابير الضرورية لسحقها . فأعلنت فى الثالث والعشرين من نوفمبر (تشرين الثانى) حالة الطوارئ فى ثلاث من المدن الكبرى وهى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد [١٢٦ ، ص ٢٢٨] .

السياسة الخارجية

لحكومة الوفد

بالرغم من مطالبة الجماهير الشعبية بعدم الدخول فى مفاوضات عقيمة مع بريطانيا العظمى ، فقد بذلت القيادة الوفدية كل ما بوسعها لتمهيد الجو لاجراء المفاوضات . وكان الوفديون يرون فى كل مراحل نشاطهم أن أهم وسيلة لبلوغ الاستقلال هى المفاوضات مع الامبرياليين البريطانيين . وكانت هذه المقولة تنبع من الجوهر الطبقي للقيادة الوفدية وتعكس ضعف البرجوازية المصرية وذعرها من الحركة الشعبية الجماهيرية . وكانوا يعتقدون أنه من الاهون عليهم بكثير الاقدام على تنازلات للامبرياليين ، عن معاششتهم لثورة شعبية عارمة .

وبعثت الحكومة المصرية فى مارس (آذار) ١٩٥٠ بمذكرة الى بريطانيا العظمى أشارت لها فيها أنه من الافيد « التنبه للراى العام المصرى وكذلك تطور الوعى الوطنى » فى مصر . وأن المفاوضات بين البلدين ستكون مثمرة فقط فى حالة الجلاء التام للقوات المسلحة البريطانية عن مصر والاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وأن « مصر لن تكون فى خدمة

(٣) كانت ترابط فى منطقة قناة السويس قوات من الجيش الانجليزى قوامها ٦٥ ألف فرد . وكانت توجد فى مصر قيادتان للقوات الانجليزية (فى مصر وفى الشرق الاوسط والادنى) وكانت القيادة الثانية تشرف على قوات منتشرة على مساحات مترامية من الشمال حتى حدود تركيا وايران وجزر مالطة والشرق حتى باكستان والجنوب حتى كينيا [١١٤ ، ص ٥٢] .

السلام العام وأن تسهم بنصيبها الوافر الا بصون حقوقها الوطنية كاملا » .
وجاء في ختام المذكرة ، أن مصر تنتظر سرعة الرد ، لان الراى العام المصرى
قلق للغاية بسبب تعليق مشكلته الوطنية ومصرى السلام فى الشرق الاوسط
[١١٤ ، ص ٢] .

وكما يتضح فى المذكرة فان الحكومة الوفدية كانت تتعجل الدخول فى
المفاوضات مع بريطانيا العظمى ، الا ان ما ورد فى المذكرة عن « قلق » الراى
العام المصرى كان وصفا ضعيفا للغاية للتعبير عن حقيقة الاوضاع فى مصر .

ومع ذلك فان الحكومة البريطانية لم تتعجل الدخول فى المفاوضات
الرسمية . ورأت فى ١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠ فقط انه من الضرورى الرد على
مذكرة مارس للحكومة المصرية .

وكما ورد فى المذكرة الانجليزية ، فان الحكومة البريطانية كانت ترى انه
من الملائم أكثر بدء مناقشة المشكلة المصرية فى المرحلة الاولى من الناحية
العسكرية فقط ، أى المسائل التى تهم انجلترا وحدها . وكان يجب على
رئيس القيادة العامة للامبراطورية الفيلد مارشال وليم سليم أن يصل الى
مصر لاجراء مفاوضات غير رسمية بخصوص هذه المسائل فى اوائل شهر
يونيو (حزيران) [١١٤ ، ص ٣] . وفى الوقت نفسه لم تشمل المذكرة أية
كلمة عن الجلاء أو عن وحدة وادى النيل . وهكذا ، فان بريطانيا العظمى
منذ البداية دحضت تلك المبادئ التى على أساسها اقترحت الحكومة المصرية
بدء المفاوضات وطرحت فى المقام الاول مسألة تشكيل حلف عسكرى بين
البلدين كى تطبع الاحتلال الانجليزى لمصر بغلاف أكثر تمويها . وكان الانجليز
يسعون منذ عام ١٩٤٦ لمثل هذا التحالف .

ووصل سليم الى القاهرة فى اوائل شهر يونية (حزيران) ١٩٥٠ وعقد
عدة لقاءات مع النحاس ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية وغيرهما من
رجال الدولة . وكان النحاس يسعى مهما كلفه الامر للاتفاق مع انجلترا .
وقال لسليم : « يجب أن تفهموا ان جلاء القوات الانجليزية من مصر امر
ضرورى . وأنه اذا تم فسنعمل سويا كتفا الى كتف وسيسود الوفاق القلبى
بيننا » [١١٤ ، ص ١٩] الا أن سليم وصل ومعه تعليمات محددة . ولم يجد
سليم فى محادثاته مع النحاس وصلاح الدين شيئا أفضل من أن يخيف مصر من

الخطر المزعوم من جانب الاتحاد السوفيتى [١١٤ ، ص ٦ - ٧ ، ١٢ - ١٣] .
الا انه بعد ذلك تفوه بالحكمة المأثورة مرتين ، والتي أوضحت نواياه
الحقيقية . « ان مصر هى المفتاح للشرق الاوسط ، ومن يمتلك مصر يمتلك
الشرق الاوسط كله » [١١٤ ، ص ٨ ، ١٣] . ونظرا لان انجلترا كانت تدرك
المغزى الاقتصادى والاستراتيجى الكبير لمصر أرادت توريطها فى الاشتراك
معه فى حلف عدوانى موجه أولا ضد الاتحاد السوفيتى وبلدان الديمقراطية
الشعبية وثانيا ضد الحركة التحررية لشعوب الشرق الاوسط ولاسيما ضد
الشعب المصرى نفسه . وصرح سليم قائلا : « اننا نريد التوصل الى اتفاق
عسكرى وهذا الاتفاق سيكون دفاعيا محضا يوفر لمصر الامن والسلامة »
[١١٤ ، ص ٩] .

وتحدث الفيلد مارشال باسهاب عن المفهوم الجديد لمبدأ السيادة الذى
وضعتة الدول الموقعة على حلف شمال الاطلسى العدوانى . وأورد بريطانيا
العظمى كمثال لدولة وافقت على اقامة قواعد عسكرية أمريكية على اراضيها
[١١٤ ، ص ١٣] . وفى احدى المحادثات بين رالف ستيفنسن السفير
البريطانى (٤) وصلاح الدين ذكر « مثال » آخر وهو القاعدة البحرية الامريكية فى
كوبا . وزعم ستيفنسون أن الكوبيين يحيون الوجود الأمريكى على
أراضيهم (٥) [١١٤ ، ص ٩] .

وتكلم النحاس يرد على هذا قائلا : « اننى لا أستطيع بتاتا أن أوافق
أو أن اقنع الشعب بأن تواجد قوات أجنبية فى بلادنا فى وقت السلم يعنى
شيئا آخر سوى نوع من الاحتلال وانتقاص السيادة » [١١٤ ، ص ١٥] .
الا أن سليم أصر بعناد على « أنه سيكون من الصعوبة البالغة أن يسدى
النصح للحكومتين بالجلء التام . ولا اعتقد انه يمكنكم الدفاع عن أنفسكم
فى حالة انسحاب القوات البريطانية من مصر . وهذا له أثر ضار على الحرب

(٤) عين سفير لبلاده فى مصر فى ١٥ يونية (حزيران) ١٩٥٠ محل رونالد
كيمبيل) .

(٥) أوضح التاريخ راي الشعب الكوبى الحقيقى فى الأمريكين
« المحسنين » .

الباردة مع روسيا » . واستطرد قائلا : « اننى لا افهم ، كيف يمكن الدفاع عن مصر بدون وجود بعض أعداد من القوات البريطانية » [١١٤ ، ص ١٩] .
واقترح الوفديون عدة نقاط لانهاء الخلافات هي :

١ — الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر .

٢ — تتخذ مصر أقصى جهد ممكن لدعم جيشها وتزويده بالذخيرة والاسلحة العصرية واعطاء عناية خاصة للدفاع الجوى . وعلى بريطانيا العظمى أن تقدم لمصر العون في ذلك .

واذا ما ظهر خطر مخدم في الشرق الاوسط فان الحكومتين تتبادلان الرأي بهذا الصدد .

٤ — وفي حالة الاعتداء على مصر أو دخول بريطانيا العظمى في الحرب نتيجة الاعتداء من جانب دولة مجاورة لمصر تقدم مصر وبريطانيا العظمى كل العون الممكن الواحدة منهما للآخرى . وروعى وضع شرط يقضى برحيل القوات البريطانية عن أرض مصر بعد انتهاء العمليات العسكرية [١١٤ ، ص ٢٥] .

وأخفق سليم في محاولته استمالة القادة المصريين للدخول في حلف للدفاع المشترك عن مصر بشرط ابقاء القوات البريطانية المحتلة . وهكذا أصيبت مأمورية الفيلد مارشال التى امتدت شهرا ونصف الشهر بالفشل .
وبدأت المرحلة التالية من المفاوضات في أغسطس (آب) ١٩٥٠ بين السفير الانجليزى فى القاهرة ووزير الخارجية المصرى .

وبالرغم من التنازلات الجديدة من قبل الجانب المصرى أصر الانجليز على احتلال منطقة قناة السويس فى وقت السلم . وغالبا ما ذكر النحاس وصلاح الدين الانجليز فى هذا الصدد بمعاهدة صدقى بيفين فى ١٩٤٦ ومصرها ، والتى رفضها الشعب المصرى .

ورفض الانجليز اثناء المفاوضات التى جرت عامى ١٩٥٠ — ١٩٥١ الموافقة حتى على الشروط التى وافقوا عليها عام ١٩٤٦ . فوفقا لمشروع معاهدة صدقى بيفين يجب أن ينتهى احتلال القوات المسلحة البريطانية لمصر حتى أول سبتمبر (ايلول) ١٩٤٩ . ورفض الجانب البريطانى عموما عامى ١٩٥٠ — ١٩٥١ الاعتراف بمبدأ الجلاء .

وكتبَت مجلة « الايكونوميست » الانجليزية ، تنتقد موقف الحكومة المصرية ، قائلة : « بالطبع ان النظرية المصرية ، التي تنادى بأن عدم وجود قوات بريطانية هناك أى فى مصر — يعد فى حد ذاته ضمانا من أية اعتداءات ، لا تبدو مقنعة فى الوقت الراهن » [١٠٤ ، ١٩٥٢/١/٥ ص ٤] . ولم تمضى خمس سنوات على كتابة هذه الاسطر حتى شهد العالم بعد جلاء القوات الانجليزية عن مصر أنها لم تتعرض للعدوان من جانب تلك القوى التي اشار اليها الانجليز ، بل من جانب بريطانيا العظمى نفسها .

الا أن الجانب الانجليزى لم تكن لديه النية فى تقديم أية تنازلات . واكد الدبلوماسيون البريطانيون استنادا على رأى العسكريين العظام ان :

١ — الجيش المصرى عاجز عن حماية البلاد وحده . ولذا فلا بد من نظام الدفاع المشترك .

٢ — يجب على الانجليز الاشراف على القاعدة العسكرية فى مصر لا فى وقت الحرب فحسب بل وفى وقت السلم كذلك .

٣ — يمكن تحقيق الدفاع الجوى لمصر عن طريق القواعد الجوية الانجليزية وحدها .

وصرح ستيفنسون اثناء المفاوضات لصالح الدين قائلا : « يجب على الحكومة المصرية ان تعترف وتقر بالحقيقة المرة . التي تتلخص فى ان الجلاء الفورى والتام للقوات الانجليزية لا يتمشى مع الدفاع عن البلاد . ويجب ان نجد وسيلة للجمع بين مطالب الدفاع العاجلة للبلاد وبين الكرامة الوطنية لمصر » [١١٤ ، ص ٩١] . واجاب وزير الخارجية المصرى ان هذا الاقتراح سيقابل بالرفض من جانب كل المصريين بالاجماع وانه لا يعبر عن راءه الشخصى فقط بل ورأى زملائه كلهم فى البلاد [١١٤ ، ص ٩٢] .

ورفض الانجليز قبول مطلب الجلاء الفورى والتام ، لان هذا من شأنه ان يضع عليهم الاشراف على مصر ، وبالتالي على الشرق الاوسط كله . اما ما يخص الحكومة المصرية فانها لم توافق على الشروط الانجليزية لانها كانت تعاني من وطأة ضغوط قوية من جانب جماهير الشعب التي تطالب بسحب القوات الانجليزية بلا قيد او شرط . وفكرت مجلة « ايكونوميست » بحزن واسى ، وهي تعبر عن امزجة المحافظين الانجليز قائلة ان التجربة

الآخرة في الشرق الأوسط توضح لنا أن خروج القوات الانجليزية لا يبعث على الصداقة مع بلدان هذه المنطقة ، بل يثير مجرد سيل من الإهانات . يمكن أن يترك بلا عقاب بعد جلائها [١٠٤ ، ١٩٥٢/١/٥ ، ص ٥] .

وظهرت التناقضات الانجلو مصرية بحدة اكبر عندما بدأ الجانبان في مناقشة مسألة السودان .

وصرح صلاح الدين ، انه يلزم فترة مرحلية لا تتعدى السنتين لجلاء القوات الانجليزية وتصفية نظام الحكم الثنائي . وخلال هذه الفترة يجب تشكيل حكومة في السودان تعمل على تهيئة الظروف للوحدة مع مصر تحت سلطان التاج المصري في مجال السياسة الخارجية والجيش والمالية وغيرها من المجالات الأخرى . وذكر ، كما صرح من قبل بذلك مرارا وتكرارا الانجليز ، انهم يعملون في السودان باسم مصر وأن « وجودهم في السودان يعد أثرا من آثار احتلالهم لمصر » [١١٤ ، ص ١٠٠ ، ١٠٣] .

واستمر موقف انجلترا من المسألة السودانية جامدا لا يتغير . وصرح السفير الانجليزي ، أن أصحاب السودان الشرعيين هو الشعب الذي يعيش فيه وأن بريطانيا العظمى ستسلم البلاد لأصحابها الأصليين عندما يحين الاوان . الا انه اضاف ، بأن الحكومة البريطانية ترى أن السودانيين لم ينضجوا بعد لتحمل مسئوليات الحكم الذاتي . وأما ما يختص بالفترة الانتقالية فان عامين مدة غير كافية ، وأنه يلزم لهذا على اقل تقدير عشر سنوات . وصرح ستيفنسون ، أن خروج القوات الانجليزية من السودان أمر غير ممكن بالفعل ، لأنه سيؤدي لأعمال الفوضى [١١٤ ، ص ١٠٠ ، ١٠٤] .

وكان شعار « وحدة وادي النيل » بالإضافة الى مطلب الجلاء الفوري والقام للقوات الانجليزية واحد من أهم الشعارات التي طرحتها الحركة التحررية في مصر في فترة ما بعد الحرب . الا أن هذا الشعار كان عرضة لشتى التأويلات . ففي الوقت الذي كانت ترى فيه القوى التقدمية في مصر انه يعنى في المقام الأول اتجاه معادي للإمبريالية أي جبهة موحدة لشعبين شقيقين هما مصر والسودان ضد الإمبرياليين الانجليز ، كان ممثلي الطبقات الرجعية ودوائر البلاط الملكي تفهمه على أنه اتحاد ميكانيكي بين بلدين « تحت سلطان التاج المصري » .

وكان مطلب وحدة مصر والسودان « تحت سلطان التاج المصري » مطلبا رجعيا لسببين : أولا : عدم مراعاة رغبة الشعب السوداني . ثانيا :

يجب أن تتم الوحدة تحت اشراف واحدة من أعتى الملكيات رجعية في العالم لصالح البورجوازية المصرية الكبيرة .

وكان الموقف السديد الوحيد ازاء المسألة السودانية هو التي اتخذته الطبقة العاملة في كل من مصر والسودان الممتلة في اتحاد النقابات لهاتين الدولتين : لقد قررا توحيد جهودهما لخوض النضال ضد الامبريالية الانجليزية ، مطالبين عندئذ بجلاء القوات الانجليزية وجهاز الاحتلال من السودان ومنح الشعب السوداني تقرير المصير (٦) .

أما ما يخص انجلترا ، فان سياستها في السودان تنحصر في دق أسافين في الحركة المعادية للامبريالية وعزلها عن الحركة التحررية للشعب المصري . وبدأت السلطات الانجليزية تتلاعب بتصريحات الحكومة المصرية وتصورها للشعب السوداني والرأى العام السوداني وكأن مصر تنوى « ابتلاع » السودان ، وذلك في محاولة منها لابقاء سيطرتها الاحتلالية في السودان . وكانت سياسية الحكومة الوفدية حيال القضية السودانية تخدم موضوعا الامبرياليين الانجليز [٢٨ ، ص ١١١] .

وكانت مناقشة القضية السودانية تؤدي الى التبعاد بين موقف البلدين أكثر فأكثر ، وهكذا فقد انتهت المرحلة التالية من المفاوضات الانجلو مصرية في صيف ١٩٥٠ بالفشل .

وقد لعبت مصر في هذه الحقبة دورا هاما لا في مخططات المستعمرين الانجليز وحدهم بل في مخططات شركائها كذلك في حلف شمال الاطلنطى الذين كانوا يولون أهمية خاصة للشرق الاوسط ولاسيما مصر كم منطقة استراتيجية في غاية الاهمية تجاور الاتحاد السوفيتى مباشرة وبلدان الديمقراطية الشعبية . وكانت دول الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية تقدم العون لانجلترا بشكل سافر وتضغط على مصر من كل جانب لتقبل الشروط المجحفة التي تملها عليها انجلترا .

عقد في لندن خلال شهر مايو (آيار) ١٩٥٠ مؤتمر اشترك فيه كل من وزراء خارجية الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا مكرس لدراسة مشاكل الشرق الاوسط . وصدر في الخامس والعشرين من شهر مايو (آيار) بيان ثلاثى « ازاء الخطر المحدق في الشرق الاوسط » وأعلنت الدول

(٦) أنظر لمزيد من التفاصيل في الباب الخامس .

الثلاث أنها « لن تقف مكتوفة الايدي » في حالة وقوع عدوان من قبل أية دولة من دول الشرق الاوسط . وأعلنوا عن استعدادهم لتصدير السلاح لكل من اسرائيل والبلدان العربية سواء بسواء . ونوهت دول الغرب بالذات عن حقها الاحتكاري في توريد الاسلحة الى بلدان الشرق الاوسط . وتضمن البيان تهديدا بحرمان الدولة « العاقبة » من توريد الاسلحة [١١٠٣ ، ١٩٥٠/٦/٥ ، ١٤٤ أ ، ص ٥٣] .

وزعمت هذه الدول بأنها حصلت على « تأكيدات » من دول الشرق الاوسط بعدم استخدام هذه الاسلحة لمصارعة بعضها ضد بعض .

ولم يخف المشتركون في المؤتمر أن معظم هذه الاسلحة المرتقبة ستكون « لدعم النظام الداخلي » أي للضغط على الحركات التحررية والديمقراطية في البلدان العربية واسرائيل [١٥٥ ، ١٩٥٠/٥/٢٨ ، ١١٠٤ ، ١٩٥٠/٥/٢٧] . وهكذا قررت دول الغرب توريد الاسلحة الى منطقة لم تعرف السلام الا شكلا . زد على ذلك أنهم كانوا مستعدين لاضرام نار الحرب ، التي لم يهدأ أوارها بعد .

وكان اعلان الدول الثلاث بمثابة وثيقة للدبلوماسية الامبريالية لفترة سادت فيها سياسة « من موقع القوة » بهدف تشكيل حلف في الشرق الاوسط يكون اضافة لحلف شمال الاطلسي . وكان البيان موجها ضد حركة التحرر الوطني ولحماية النظم الحاكمة الرجعية المتعففة في عدد من الدول العربية .

وناقشت جامعة الدول العربية أثناء انعقاد دورتها البيان الثلاثي وقابلته بالرفض لما ينطوي عليه من تهديد لسيادة واستقلال الدول العربية ومعاداته للسلام والامن في الشرق الاوسط . واعلنت مصر وسورية والسعودية العربية ولبنان واليمن والعراق والاردن في مذكرة مشتركة بتاريخ ٢١ يونية (حزيران) ١٩٥٠ بأنها لن تسمح « بأية تحركات من شأنها الانتقاص من سيادتها أو استقلالها » [١٢٦ ، ص ٣٤٢ ، ١٤٤ أ ص ٣٥] .

ووصل محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري الى نيويورك في شهر سبتمبر (ايلول) ١٩٥٠ كرئيس للوفد المصري في دورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأثناء اقامته بنيو يورك اتصل به عدد من الشخصيات السياسية المرموقة في الولايات المتحدة الامريكية يحاولون اقناعه بشتى الطرق بالتساهل في علاقاته مع الغرب . وفي كل مرة يصرحون له بأن مصر ستلقى الدعم من الولايات المتحدة لو قبلت الشروط التالية :

- ١ — الموافقة على إبرام معاهدة دفاع مشترك عن الشرق الاوسط .
- ٢ — التوصل لصيغة بحدد التفاهم المتبادل مع انجلترا وقبول مشروعها بانشاء قاعدة عسكرية انجليزية في منطقة قناة السويس .
- ٣ — الاعتراف باسرائيل وابرام معاهدة سلام معها .
- الا ان صلاح الدين رفض هذه الشروط .

في الوقت نفسه اقترح وزير الدفاع الامريكى على صلاح الدين مشروع اتفاق يتلخص في التالى :

- ١ — الدخول في حلف مع الدول الغربية للنضال ضد « العدوان الشيوعى » .
- ٢ — ارسال بعثة عسكرية امريكية خاصة الى مصر لتتصى الحقائق عن الجيش المصرى وتلبية مطالبه من السلاح .
- ٣ — ابقاء الوضع الراهن على ما هو عليه في فلسطين مع مراعاة الهدنة وانتهاج سياسة تتمشى مع روح البيان الثلاثى (٧) .

- ٤ — إبرام معاهدة مع انجلترا تتحول بمقتضاها منطقة قناة السويس الى قاعدة عسكرية لدول الغرب الكبرى [١٢٦ ، ص ٣٤٣ — ٣٤٥] .

وكما هو واضح من المشروع المشار اليه أن أمريكا تحاول استثمار سخط الدوائر الحاكمة والجيش المصرى بسبب عرقلة انجلترا عملية تسليح الجيش المصرى لتحل محلها في البلاد . وبالرغم من هذه التناقضات استمرت أمريكا وانجلترا تعملان سويا . وبذلت كل منهما قصارى جهدها لتوريط مصر والبلدان العربية الاخرى للدخول معها في حلف عدوانى وتحويل منطقة الشرق الاوسط كلها الى رأس جسر استراتيجى لمهاجمة الاتحاد السوفيتى من الجنوب . وكان معنى قبول هذا المخطط أن مصر تستبدل بالسيطرة الانجليزية سيطرة انجلو امريكية .

وتوقف صلاح الدين في طرزيق عودته من نيويورك في بداية شهر ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥٠ في لندن ليواصل المفاوضات مع وزير الخارجية

(٧) المقصود هنا الهدنة بين اسرائيل ومصر ١٩٤٩ والبيان الثلاثى الصادر في ٢٥ مايو (آيار) ١٩٥٠ م .

البريطاني ، ونشر بعد المفاوضات بيان مشترك من سبعة أسطر تقول أن المحادثات جرت « في جو من الصداقة والتعاون وكانت تفرصة طيبة لتبادل الآراء » . وكان واضحاً أن الجانبين لم يتقدما قيد أنملة عن طريق فض التناقضات الانجلو مصرية العويصة .

واستؤنفت المظاهرات في مصر في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٥١ بمناسبة عودة صلاح الدين واحتشد جمع غفير من المواطنين المصريين أمام مبنى وزارة الخارجية المصرية ولاسيما الطلبة وكانوا يحملون شعار « فلتسقط انجلترا ! » ويطالبون بجلاء القوات القوات الانجليزية فوراً عن مصر . وقدم المتظاهرون عريضة للحكومة تضمنت المطالب التالية :

- ١ - الغاء معاهدة ١٩٣٦ .
- ٢ - الغاء اتفاق السودان لعام ١٨٩٩ .
- ٣ - وقف المفاوضات وانسحاب القوات المسلحة البريطانية من منطقة قناة السويس .
- ٤ - رفض أية اتفاقات للدفاع المشترك [١٢٦ ، ص ٣٢٩] .

ومن المفيد ان نتنبه لمعلومة هامة ، اوردها المؤرخ امين سعيد : قام البوليس المصرى أثناء مظاهرات يناير بحماية كل من السفارة الانجليزية والسفارة الامريكية في القاهرة . « ان كراهية الشعب للحكومة الامريكية كانت تتزايد باستمرار بسبب السياسة العدائية نحو العرب » [١٢٦ ، ص ٣٢٩] .

وعين هربرت موريسون وزيراً للخارجية البريطانية في مارس (آذار) ١٩٥١ . ولم يؤد هذا الى تغير الموقف البريطانى على الإطلاق نحو مصر وقضيتها ، كما كان يأمل بعض المراقبين المصريين والذين كانوا يعتبرون بيفين انساناً صعب الرأس .

واعرب موريسون في رسالته الشخصية بتاريخ ٢٤ مارس (آذار) ١٩٥١ الى صلاح الدين عن اسفه ازاء تأخر المفاوضات ، الذى فسره بضرورة دراسة هذه القضية . وكتب يقول : « اننى اعتقد انه من الخطأ ، التعميل بمناقشة القضية ، بالرغم من علمي بمدى الصعوبات التى تجانبها الحكومة المصرية ، واعد ببذل الجهود لاتخاذ كل ما هو ضرورى لعدم السماح بمناقشة هذه القضية قبل الاوان » .

ويشير رد صلاح الدين على انه لا يزال لم يفقد الامل بعد في بدء المفاوضات على نحو مرض . وكان الرجاء الوحيد لوزير الخارجية المصرى هو « العمل على عدم تأخير عودة السفير » الذى كان يجب عليه أن يحمل معه الى القاهرة المقترحات الجديدة للحكومة الانجليزية [١١٤ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣] .

وبدأت المرحلة التالية من المفاوضات فى ١١ أبريل (نيسان) ١٩٥١ بمحادثات بين ستيفنسون وصلاح الدين . واقترح الجانب الانجليزى كالسابق ابقاء معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول مع تغيير طفيف لبعض بنودها فقط وفقا للبند ١٦ من هذه المعاهدة .

وصرح السفير البريطانى من جديد « تقديرا منه » للصعوبات الجمة التى تواجهها الحكومة المصرية أن حكومته لا تستطيع أن توافق على اجراء أية تدابير من شأنها الاضرار بالجهد العسكرى لانجلترا فى هذه المنطقة وذلك نظرا للوفاء منها بالتزاماتها أمام حلفائها . وأضاف بأن ضمان حماية الشرق الاوسط أمر ممكن فقط فى حالة اذا ما أمكن تشغيل القاعدة المصرية فور وقوع حرب وكذلك توفير الدفاع الجوى لمصر .

وتوقفت المفاوضات من جديد فى ٢٤ أبريل (نيسان) ، ولكنها استؤنفت فى يولية (تموز) ودارت هذه المرة أساسا حول السودان ، ولكن لم يقدم أى طرف من الطرفين أية تنازلات . وتكلم صلاح الدين فى معرض تلخيصه لنتائج مناقشة المشكلة السودانية قائلا : « وبناء عليه فان كل ما تسعون اليه هو تطوير فترة الوضع القائم حاليا فى السودان . أى بعبارة أخرى ، ابقاء النفوذ البريطانى كى يتمكن فى نهاية المطاف من تنفيذ أغراضه ومآربه على أنها طموحات السودانين » [١١٤ ، ص ١٩٨] .

واضطر الجانبان فى ٢٦ يولية (تموز) ١٩٥١ الى الاعتراف بأن المفاوضات وصلت لطريق مسدود . وأعرب السفير البريطانى عن امله فى ألا يصرح وزير الخارجية المصرى بشيء حاسم فى البرلمان يستحيل أن يتصل منه فى المستقبل ويؤدى الى تعقيد استئناف المفاوضات [١١٤ ، ص ١٩٨] . والادهى أنه تم الادلاء بتصريح حاسم بعدها بثلاثة أيام ولكن فى البرلمان الانجليزى وليس فى البرلمان المصرى .

فقد ألقى موريسون فى ٣٠ يولية (تموز) ١٩٥١ فى مجلس العموم خطابا مطولا ، صرح فيه أن مصر أصبحت تعاند وتصر على مطالبتها ، اذ أن « وجود القوات البريطانية فى مصر لا يعتبر حاليا مشكلة بريطانية وحدها بل تتحمل بريطانيا العظمى المسئولية أمام بلدان التحالف الغربى والكونغولث البريطانى » .

ولام مصر زاعما انها لا تنتهج سياسة واقعية وترى انه يمكن تجنب خطر العدوان بإبعاد بريطانيا العظمى عن المشاركة في تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة . ثم استطرد يقول : « اننا ندعو المصريين للمشاركة على قدم المساواة

في الجهود العامة الرامية لحماية الامن الدولى . ونحن نود أن تبنى علاقاتنا على أساس جديد تماما . واذا ما رفضت مصر هذه الدعوة ، فنحن لن نسمح بوضع يعود بالضرر على التزاماتنا الدولية » . ثم دعا موريسون الولايات المتحدة « لبدء مزيد من الاهتمام » لما يحدث في ايران ومصر لان « الاهمية الاستراتيجية » والمعنوية لايران ومصر وعلاقاتها بنظام حلف الاطلنطى تمس الى حد كبير المصالح الامريكية » [١١١ ، ٣١/٧/١٩٥١] .

وبدل التوجه لطلب المعونة الامريكية على القلق العميق للدوائر الحاكمة في بريطانيا العظمى نظرا لضعف موقفها في الشرق الاوسط . ولم تكن فكرة الحصول على دعم شامل من الولايات المتحدة لابقاء سيطرتها في مصر بالفكرة الجديدة فكان اول من طرح هذه الفكرة هو ونستون تشرشل زعيم المحافظين ، والذي كان يحافظ على علاقاته باستمرار مع الشخصيات السياسية المرموقة في امريكا عندما كان في موقف المعارضة . وكان يحاول اقناعهم بابقاء قوات تابعة لهم أكثر مما هى عليه حاليا في الشرق الاوسط . وفي الوقت نفسه كان المحافظون ينتقدون الحكومة العمالية بسبب « ليبراليتها » ازاء مصر وايران . وكان المحافظون يدركون أن بريطانيا العظمى أقل من أن تحتفظ بقواتها في هذه المنطقة ولاسيما في مصر بدون مساعدة

امريكا وتأييدها . وبالطبع كانوا واثقين من أن امريكا لن تساعدهم لوجه الله ، بل على العكس سستحاول مزاحمتهم في هذه المنطقة . الا أنهم كانوا يرون أنه من الاهون السماح لامريكا بالدخول الى مصر عن أن يتركوها تضيق من أيديهم نهائيا . وارتاح موريسون أخيرا في ٣٠ يولية (تموز) عندما قبول خطابته في مجلس العموم بايماءة من الرأس علامة على استحسان تشرشل ورضاه وتصفيق من نواب حزب المحافظين [١٠٣ ، ٣١/٧/١٩٥١] .

وكان النحاس باشا قد صرح في ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى) في البرلمان عن نية الحكومة المصرية في الغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية في حالة فشل المفاوضات وكذلك الاتفاقيين الخاصين بالحكم الثنائى في السودان لعام ١٨٩٩ [١٣٦ ، ١٧/١١/١٩٥٠ ، ١٢٦ ، ص ٣٢٨] .

وأعلن صلاح الدين في رده على بيان موريسون في ٦ اغسطس (آب) ١٩٥١ في اجتماع موحد لكلا المجلسين البرلمانيين المصريين ، ان الخطاب الأخير لوزير الخارجية البريطانى في مجلس العموم أغلق الباب في وجه

المفاوضات وأن مصر قررت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ الإنجلو-مصرية وفي اقرب وقت
[١١٤ ، ص ٢١٣ ، ١٢٦ ، ص ٣٣٣] .

وشكلت لجنة سياسية خاصة برئاسة مصطفى النحاس ، كان يتعين
عليها وضع عدة مشاريع قوانين ترتبط باعلان الحكومة ، وتعرضها في البداية
على مجلس الوزراء للنظر وابداء الراى ثم على البرلمان لاقرارها .

وكان رد الفعل العنيف على خطاب موريسون أمرا مباغتيا للدوائر
الحاكمة البريطانية ففي ٨ أغسطس (آب) نشرت السفارة البريطانية بيانا
لفتت فيه نظر النحاس الى التفسير الخاطيء المحتمل لكلمة موريسون في ٣٠
يولية (تموز) . وفي اليوم التالي بعث السفير البريطاني خطابا شخصيا
للنحاس وأرفق به مقتطفات من خطاب موريسون في ٣٠ يولية (تموز)
وكذلك ترجمته باللغة العربية . وأعربت الرسالة عن الامل في أن تفهم
الحكومة المصرية بعد دراسة نص خطاب موريسون أنه لا يجب أن يكون
ذريعة لوقف المفاوضات [١١٤ ، ص ٢١٤ ، ٢١٥] .

وبعد أسبوع في ١٧ أغسطس (آب) عندما لم يتلق موريسون أى رد
يفيده بعث الى النحاس وصلاحيات الدين خطابين أعرب فيهما عن قلقه ازاء رد
فعل الحكومة المصرية تجاه خطابه في ٣٠ يولية (تموز) ١٩٥١ [١١٤ ،
ص ٢٢١ ، ٢٢٣] . وأشار النحاس في رده أن مسألة جلاء القوات البريطانية
هو نصف المشكلة فقط ، وأن النصف الثانى هو مسألة وحدة مصر والسودان
تحت التاج المصرى وأن المسألتين كل لا يتفصل الواحد منهما عن الآخر .
وحذر من أن تصريحاً واحداً فقط للوزير الانجليزى ازاء السودان كاف لوقف
المفاوضات [١١٤ ، ص ٢٣٣] .

وكان الوفديون يعلقون الامل على احتمال حدوث تغييرات في الحياة
الدولية تضطر معها بريطانيا الى التنازل عن موقفها المتشدد ، دون أن يتخذوا
أية خطوات فعالة ولكن سياسة الترقب الوفدية لم تجلب لهم أى شىء وكما
هو واضح من رسالة موريسون في ٢١ سبتمبر (ايلول) ١٩٥١ للنحاس لم
يكن لدى الحكومة الانجليزية أية مشاريع بالنسبة للدفاع عن مصر لانها تود
في البداية اجراء المشاورات مع حلفائها [١١٤ ، ص ٢٣٠] .

ومن المفيد أن نتأمل موقف امريكا بهذا الصدد .

صرح وزير الخارجية الأمريكى اتشيسون في ١٩٥٠ أن الحكومة الأمريكية

لا ترى في وجود القوات الانجليزية في مصر عملا عدوانيا [١١٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٤٣ ، ص ٤٦٨] . وايدت امريكا امتناع بريطانيا العظمى عن اجلاء قواتها من بلدان الشرق الاوسط ولاسيما مصر لان هذا يعد كما نوهت بانصاف مجلة « ورلد نيوز آندفيوز » ضربة للامبريالية البريطانية والتي تعد قواتها جانبا مجسدا للسيطرة الامبريالية في الشرق الاوسط ويعد ضربة بالتجهيزات الانجلو امريكية « للحرب [١١٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٤٢ ، ص ٤٥٥] .

وكان الامبرياليون الامريكيون يدركون تمام الادراك ان انتشار القوات الانجليزية في شتى مناطق الشرق الاوسط يحافظ في الوقت نفسه على مصالحهم الذاتية ، كما ان وجود القوات الانجليزية في مصر كان يتيح التفوق المعنوي للامريكيين .

وكانت الدوائر الحاكمة البريطانية تقيم الوزن الكبير لتأييد الولايات المتحدة الامريكية في المسألة المصرية ، وكتبت مجلة « ايكونوميست » تقول : « ان موقف بريطانيا العظمى من مصر له جوانبه الضعيفة والقوية . ومن الجوانب الايجابية والهامة ان بريطانيا العظمى تلقى التأييد والدعم من الولايات المتحدة الامريكية » [١٠٤ ، ١٠/١١/١٩٥١ ، ص ١٠٩٤] . وهكذا ، فان سياسة امريكا في مصر كانت تنزل الضرر البالغ بحركة التحرر الوطني الديمقراطية في هذا البلد .

واذا كان الامريكيون في الفترة السابقة كانوا يعملون ، كالعادة ، من وراء ظهر الانجليز او كانوا يلجأون لوساطة تركيا لجذب الدول العربية للاحلاف العدوانية ، فانهم الآن يفضلون العمل بأنفسهم على المكشوف . ففي فبراير (شباط) ١٩٥١ تم ارسال ماكجى نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الاوسط لدراسة الوضع على الطبيعة . وطار عدة مرات الى القاهرة واجتمع هناك بوزير الخارجية المصري [١٢٦ ، ص ٣٥٦] .

واقترح السفير الامريكي في القاهرة جيفرسون كيفرن في ٤ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ على الحكومة المصرية مشروعا امريكيا لتسوية النزاع الانجلو مصرى . وكان يتلخص في التالي :

١ — تبقى القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ، ولكن تحت قيادة المصريين .

٢ — توافق مصر مع انجلترا على الدفاع المشترك عن منطقة قناة السويس بواسطة اعداد متكافئة من القوات الانجليزية والقوات المصرية في هذه المنطقة .

٣ — يوقع الاتفاق لمدة عشر سنوات .

٤ — ونظرا لان نظام الدفاع عن القناة يعد حلقة من اهم حلقات الدفاع عن الغرب ، فان القيادة الامريكية ستوجه الى كل من مصر وانجلترا مراقبين وكذلك اسلحة وتزود الجانبين بكل احتياجاتهما .

٥ — تقدم امريكا لمصر المساعدة المالية والفنية للنهوض بمستوى الشعب وتطوير الاقتصاد المصرى [١٢٦ ، ص ٣٥٨] .

وكانت الفكرة الاساسية للمشروع الامريكى تنحصر فى ابقاء الاحتلال البريطانى لمصر لمدة عشر سنوات وفى الوقت نفسه العمل على زيادة النفوذ الامريكى فى البلاد بشكل كبير . ومن الطبيعى جدا أن هذا المشروع قوبل بالرفض من قبل الحكومة المصرية .

الغاء معاهدة ١٩٣٦

كانت جميع الاحزاب السياسية والمنظمات العامة فى مصر تطالب بالعمل فورا على وقف المفاوضات والغاء معاهدة ١٩٣٦ .

وفى ٢٦ اغسطس (آب) ١٩٥١ ، اى ذكرى مرور خمسة عشر عاما على توقيع المعاهدة ، جرى فى جميع المدن المصرية الكبرى تنظيم اجتماعات حافلة بالجموع الغفيرة تحدث فيها ممثلو كافة الاحزاب السياسية والمنظمات العامة المتفاوتة الاتجاهات بكلمات يطالبون فيها بسرعة الغاء معاهدة ١٩٣٦ وينتقدون سياسة حكومة الوفد . وكانت المظاهرات ترفع الشعارات التالية : « فلتسقط معاهدة ١٩٣٦ ! » ، « فلتسقط الامبريالية ! » ، « فلتحيا مصر حرة مستقلة ! » ، « فليحيا السلام فى العالم اجمع ! » ، « لا ، للاحلاف الامبريالية ! » [١٣٦ ، ١٩٥١/٨/٢٧ ، ١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١٠] .

وطالب آلاف المصريين المحتشدين أمام مبنى مبنى وزارة الخارجية المصرية بفسخ معاهدة ١٩٣٦ فورا . ثم اتجهت طوابير المتظاهرين بعد ذلك الى السفارتين الامريكية والانجليزية والتي كانت قوات من البوليس المعزة بالاسلحة تقوم بحراستهما . واستخدم البوليس القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين . وجرح عدد من البوليس والمتظاهرين .

وشهدت العاصمة فى هذا اليوم اجتماعا حاشدا للاحتجاج ضد بقاء القوات المحتلة الانجليزية فى مصر .

واخذت الحكومة البريطانية تضغط على الملك فاروق لإبعاد الوفديين عن الحكم بعد أن تأكدوا من صلابة موقف الزعماء الوفديين [٧٨ ، ص ١٥٠] . ونوهت مجلة « أيكونوميست » في أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ تقول « لاشك في سقوط النحاس واحلال شخصية أكثر تعقلا محله » [١٠٤ ، ١٠/٢٠ ، ١٩٥١/ ص ٨٩٧] .

وكان الوفديون أنفسهم يدركون أنهم فشلوا تماما في حل أهم مشكلة أمام الشعب المصرى وهى الجلاء الفورى لقوات الاحتلال البريطانى من مصر وفسخ معاهدة ١٩٣٦ ، بالرغم من رغبتهم فى الاتفاق مع الانجليز . واوضحت الحياة مدى خطأ وضرر المقولة الوفدية فى أن البلاد يمكنها الحصول على الاستقلال عن طريق المفاوضات مع الامبرياليين . وأدرك قادة الوفد بكل الحزن والاسى أن المشكلة المصرية فى أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ أى بعد ١٩ شهر من المفاوضات العقيمة كانت أبعد ما تكون عن الحل ، حتى بالمقارنة بعهد حكومة الخائن صدقى فى عام ١٩٤٦ .

وكان أمام الوفديين مخرج واحد لاستعادة مركزهم المهزوز فى نظر الراى العام بالبلاد وكذلك للحصول على تأييد الشعب ضد الملك (الذى كان ينوى اقالة حكومة النحاس) وهو : اعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦ . ونوهت مجلة « أيكونوميست » بهذا الصدد تقول أن الحكومة الوفدية التى عجزت عن القيام بالاصلاحات الاجتماعية أو توفير السلع الغذائية الضرورية للشعب ، كان يجب أن تظهر على أقل تقدير أنها قادرة على تغذية « المشاعر الوطنية » [١٠٤ ، ١٠/٢٠ ، ١٩٥١/ ص ٨٩٨] .

وفى ٨ من أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ ألقى النحاس خطابا أمام اجتماع موحد ضم نواب المجلسين . وطرح أربعة مشاريع قوانين : الغاء معاهدة ١٩٣٦ والاتفاقان المبرمان مع انجلترا عن الحكم الثنائى فى السودان لعام ١٨٩٩ (٨) ، وثلاث مشاريع قوانين أخرى بخصوص السودان الذى أعلن أنه جزء لا يتجزأ من المملكة المصرية . وبناء على هذا تم اقتراح تعديل الدستور المصرى ليتناسب مع الوضع الجديد [ص ١٥٩ ، ١٦٠] وحصل ملك مصر على لقب « ملك مصر والسودان » . واقترح النحاس تشكيل نظام حكم من نوع خاص هناك مراعاة لظروف السودان المتميزة . وكلف المجلس

(٨) توقف سريان مفعول القانون ٨٠ بتاريخ ٢٦/٨/١٩٣٦ ، والقانونين ١٣ ، ١٤ لسنة ١٩٤١ عن الامتيازات الممنوحة للقوات البريطانية فى مصر واتفاقيتان عن الحكم الثنائى فى السودان من ١/١٩ ، ١٠/٧/١٨٩٩ .

التأسيسى للسودان بوضع دستور خاص ضمن اطار الدولة الموحدة مع مصر
وذكر النحاس عدة أمثلة من التاريخ العالمى بما فى ذلك إلغاء الحكومة السوفيتية
لكل المعاهدات المجحفة التى أبرمت فى عهد روسيا القيصرية ليدعم شرعية
هذه المقترحات [١١٤ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ١٢٦ ، ص ٢٦٧] .

وعشية عرض مشاريع القوانين هذه على البرلمان المصرى للدراسة
والاقرار قامت الدول الامبريالية ببذل محاولات يائسة لمنع اقرار هذه
المشاريع . وقام سفراء الدول الاربع امريكا وانجلترا وفرنسا وتركيا فى
١٣ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ بخطوة سياسية جماعية . وطالب السفراء
الاجتماع مع صلاح الدين وزير الخارجية المصرى لتسليمه مشروع المعاهدة
الجديدة ، حول ما أسموه فى هذه المرة بقيادة الشرق الاوسط الذى يجب أن
يكون مركزها فى مصر حسب مخططات واضعية . الا أن صلاح الدين أصر
على استقبال كل سفير على حدة ، حتى لا يتحول الاجتماع المشترك الى
مظاهرة . وقد سلم السفير البريطانى رالف ستيفنسون نص المشروع الجديد ،
أما سفراء ، أمريكا جيفرسون كيفرى وفرنسا كوف دى مورفيل وتركيا
فؤاد خالوصى توجاى وقد ردوا فى صيغة شفهية مقترحات السفير
البريطانى .

ووافقت الحكومة البريطانية على استدعاء قواتها المسلحة من مصر
بشرط أن يحل محلها قوات الدول المشتركة فى « قيادة الشرق الاوسط »
أى القوات الانجليزية والامريكية والفرنسية والتركية . بمعنى ، ابدال
الاحتلال الانجليزى ، باحتلال دولى . وحتى يحتفظ الانجليز بالقيادة
الكاملة روى اخضاع قوات اسبانيا ونيوزيلنده واتحاد جنوب افريقيا
التى أعريت عن « رغبتها » فى الاشتراك فى الدفاع عن الشرق الاوسط
للقيادة الموحدة .

وقد عبرت مجلة « ايكونوميست » بشكل سافر عن الفكرة التى
تضمنتها مقترحات الدول الاربع تقول : « واضح أن بريطانيا العظمى تريد
الخروج من مصر والعراق والاردن من البوابة العمومية بين تصفيق الجموع
وتهليلها ثم تعود بعد ذلك اليها من الباب الخلفى كعضو فى القوات الدولية »
[١٠٤ ، ١٩٥١/١٠/٢٠ ، ص ٨٩٨] .

وحسب مخطط واضعى المشروع ، فإن اتفاق « قيادة الشرق الاوسط »
يجب أن يحل محل معاهدة ١٩٣٦ وتتحول منطقة قناة السويس الى قاعدة
عسكرية للحلفاء ويصبح الجيش المصرى وقوات دفاعه الجوى تابعة تبعية

مباشرة لدول الغرب وورد في المشروع أن « قيادة الشرق الاوسط » ستكون تحت ادارة حلف شمال الاطلنطي .

وعلى نفس المنوال تم « حل » المشكلة السودانية : اقترح تشكيل لجنة دولية « للاشراف على التطور الدستوري للبلاد » وتحقيق « التعاون » المصري والانجليزى مع السودان مع الاحتفاظ لاجل غير مسمى بالحكم الثنائى فى السودان ، اى السيادة الانجليزية على هذا البلد . ومن ثم ، فان المشروع البريطانى لحل القضية السودانية لم يتضمن اى شىء جديد بالمقارنة بالفترة السابقة [١٢٣ ، ص. ٣٠ - ٣٣] .

وكانت احدى مهام الدبلوماسية الغربية فى هذه الفترة هى عدم السماح للدول العربية او لغيرها من دول آسيا وأفريقيا انتهاج سياسة الحياد الايجابى وعدم السماح لها بالخروج من نطاق نفوذ الدول الامبريالية او العالم الحر كما يسمونه .

وقررت الحكومة المصرية فى ١٤ اكتوبر (تشرين الاول) ، رفض مقترحات الدول الاربع . وقد تم اعلان هذا فى اليوم التالى بالبرلمان [١٣٦ ، ١٦/١٠/١٩٥١] . وفى نفس اليوم صدق بالاجماع مجلس النواب ثم مجلس الشيوخ على قوانين بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقى ١٨٩٩ حول السودان . وسارع الملك فاروق خوفا من غضبة الشعب بالتصديق عليها [٩٩ ، ص. ١٢٦] (٩) .

وقد اثار هذا الحدث حماسا غير عادى واستحسانا منقطع النظير بين اوساط الشعب المصرى . وكان يمكن تجسيد قرار حكومة الوفد فى ظل المد الكبير لحركة التحرر والتأييد الواسع النطاق والنشيط من جانب كل طبقات الشعب . ولم يحدث بقتا بعد ثورة ١٩١٩ أن كانت شعبية الوفد على هذا النحو العظيم مثلما كانت عليه فى هذه الآونة .

(٩) علاوة على ان الملك كان يريد ان يعزز من مركزه المهزوز كثيرا ويستعيد شعبيته .

الباب الخامس

الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس

ومؤامرة الرجعية (١٥ أكتوبر ١٩٥١ — ٢٧ يناير ١٩٥٢)

تصاعد حركة التحرر الوطني بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦

كان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ علامة وضاءة في تاريخ حركة التحرر الوطني المصري . وفي الوقت ذاته كان نضال الشعب المصري ضد الامبريالية الانجليزية حلقة هامة للغاية في سلسلة النضال العام المتصل لشعوب البلدان المستعمرة والتابعة ضد النظام الاستعماري للامبريالية العالمية المتهاوى تحت وطأة ضربات حركة التحرر الوطني .

وكان الوضع الدولي مهياً تماماً لنمو الحركة التحررية في مصر . فقد أعلن في أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٤٩ بعد حرب تحررية مريعة طويلة عن قيام جمهورية الصين الشعبية والتي سارت على طريق البناء الاشتراكي . ومنيت مغامرة الامبريالية الامريكية في كوريا بالفشل الذريع وتحت وطأة ضربات القوى التحررية انسحب الغزاة الفرنسيون بالتدريج من فيتنام . وخاض الشعب الاندونيسى نضالاً مظفراً ضد المحتلين الهولنديين . وهب الشعب المغربي في فبراير (شباط) ومارس (آذار) ١٩٥١ يدافع عن بلاده ضد الامبرياليين الفرنسيين . وكان لاحداث ايران اثر كبير في ازدياد عنفوان الحركة التحررية في مصر ، حيث صدر في مارس (آذار) ١٩٥١ قانون بتأميم شركة النفط الانجلو ايرانية ، مما كان بمثابة صفة مدوية للامبريالية البريطانية في الشرق الاوسط .

كل هذا شدد من أزر الشعب المصري وقوى من ثقته في النصر القريب .

لقد حيا الشعب المصري بالاجلال والتقدير قرار الحكومة الوفدية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وكتب الصحفي السوفيتي كريبو تشكوف الذي كان متواجداً في القاهرة ١٥ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ يصف رد فعل الجماهير الشعبية بالنسبة لهذا القرار التاريخي على النحو التالي :

« ازدحمت شوارع القاهرة بالجماهير الغفيرة . وكانت جموع المواطنين تقف بالقرب من الميكروفونات تتابع المذيع وتريد أن تعرف بسرعة هل نفذ مجلس النواب مطالب الشعب أم لا ؟ وهل ألغيت معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية المجحفة أم لا ؟ . وعندما أعلن المذيع إلغاء المعاهدة ، كانت فرحة الشعب بلا حدود . وكان الكثيرون يرون أن مصر أصبحت حرة منذ تلك اللحظة . وعندما ظهرت طباعات الجرائد المستعجلة تحمل أخبار البرلمان وقراراته كنت تشاهد الفلاحين المصريين البسطاء يشتررون الصحف بما تبقى لديهم من ملايم زهيدة . وعلى الفور يرجون آخر ليقراه عليهم بصوت عال . ثم يطوون في حرص وعناية الصحيفة ليروها لآترابهم » [٥٩ ، ١٩٥٢ ، رقم ٢٩ ، ص ٢٥] .

واستمرت احتفالات الشعب ثلاثة أيام كاملة في كل أرجاء البلاد . [١٢٦ ، ص ٣٦٧] .

وشهدت القاهرة والاسكندرية في ١٥ ، ١٦ أكتوبر (تشرين الاول) مظاهرات ضخمة للطلاب والعمال وممثلى طوائف الشعب الاخرى ، وكانت ترفع شعارات كتب عليها : « نريد السلاح ! » « أيها الشباب ، هيا الى قناة السويس ! » ، « هيا أبناء النيل الى فايد ! » ، « صفقة فى ايران وصفقة فى مصر ! » وحاول البوليس بكل ما فى وسعه من قوة وقف مظاهرات الشباب وتفريقها .

وعقد اجتماع فى السادس عشر من أكتوبر (تشرين الاول) فى فناء جامعة فؤاد الاول بالقاهرة تحدث فيه بالاضافة الى طلاب الجامعة العمال وطلاب المدارس الثانوية وبعد الاجتماع جرى تنظيم موكب حافل فى شوارع العاصمة . وتحركت طوابير مظاهرة أخرى من شبرا الخيمة الى وسط البلد .

وانتهت مظاهرة العمال والطلاب فى الاسكندرية بالصدام مع البوليس وكان من نتيجته ٥ جرحى من البوليس واثنان من العمال واعتقل ما يربو على ٣٠ طالبا وعاملا .

وشهدت كذلك المدن المصرية الكبرى الاخرى مثل طنطا والزقازيق وبليبس وغيرها مظاهرات للعمال والطلاب [١٣٦ ، ١٦ ، ١٧/١٠/١٩٥١] .

وأعلنت الحكومة فى ١٧ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ بعد أن شعرت .

بالخوف من اتساع نطاق الحركة الشعبية ، حالة الطوارئ في القاهرة والاسكندرية وحرمت القيام بالمظاهرات . وبالرغم من ذلك شهدت الاسكندرية في ١٨ اكتوبر (تشرين الاول) مظاهرات ضخمة لعمال صناعة الغزل والنسيج وطلاب المدارس الثانوية كانت تدعو الشباب للتضحية بأرواحهم في سبيل قضية الاستقلال . وكان الشباب يرد على محاولات البوليس تفريق المظاهرات بالحجارة مما تسبب عنه جرح ١٦ جندي من جنود البوليس وضابط واحد وجرح أربعة وأعتقل تسعة من بين المتظاهرين .

وفي اليوم نفسه نظم طلاب المدارس الثانوية بالاسكندرية اجتماعا كبيرا طالب المشتركون فيه الحكومة بتطبيق سياسة التجنيد العام وتشكيل الكتائب الشعبية .

وفي ٢٢ اكتوبر (تشرين الاول) اتخذ اساتذة وعلماء جامعة الاسكندرية قرارا في اجتماعهم بتأييد نضال الشعب ضد الامبرياليين والمشاركة مشاركة فعالة فيه . وأعربوا عن احتجاجهم على تحركات الانجليز العدوانية في منطقة قناة السويس .

واحتذى اساتذة وعلماء جامعة القاهرة حذو زملائهم في جامعة الاسكندرية واتخذوا بالاجماع في مؤتمرهم بتاريخ ٢٦ اكتوبر (تشرين الاول) قرارا بالمشاركة الفعالة في النضال الشعبي .

وكانت المظاهرات في هذه الايام تعم مدن بنى سويف والمنصورة وغيرها من المدن الاخرى [١٣٦ ، ١٩ ، ١٩٥١/١٠/٢٠] . وقام طلاب المدارس الثانوية في طنطا والزقازيق والمنصورة بطرد المفتشين البريطانيين من المدارس .

وشهدت مدن القناة في هذه الايام احداثا مأساوية . فقد جرت في ١٦ اكتوبر (تشرين الاول) في بور سعيد والاسماعيلية مظاهرات سلمية . وأرسلت القيادة البريطانية عدة عربات عسكرية الى الاسماعيلية بهدف الاستفزاز مما اثار حفيظة المصريين وغضبهم . وهاجم البعض العربات وتدخل البوليس وقام بتفريق المتظاهرين . وفجأة اندفعت السيارات المدرعة الانجليزية الى شوارع الاسماعيلية وفتحت نيرانها الهجية على المتظاهرين .

وحدث الشيء نفسه في بور سعيد . فقد قابل المتظاهرون الانجليز بوابل من الاحجار . ثم اشعلت بعد هذا مجموعة من المتظاهرين النيران

فى مخزن انجليزى وتوجهت جماعة أخرى الى المعسكرات البريطانية وقوبلت بالنيران وثالثة ألفت الحجاره على مبنى البوليس البريطانى وتعرضت للطلقات النارية . وحاول المتظاهرون مهاجمة القنصلية الامريكية والفرنسية ولكن البوليس لم يمكنهم من ذلك .

وقد احتلت القوات البريطانية أضخم مبانى الاسماعيلية وبورسعيد وفرضت الرقابة على الطرق الرئيسية المؤدية للمدينة بحجة حماية الرعايا الانجليز .

وكان من نتيجة أعمال الانجليز العدوانية فى ١٦ أكتوبر (تشرين الاول) فى الاسماعيلية ٧ قتلى و ٤٠ جرحى وفى بور سعيد ٥ قتلى وكثير من الجرحى المصريين وكان من بين القتلى أفراد من البوليس المصرى [١٣٦ ، ١٧ ، ١٩٥١/١٠/١٨] .

وهكذا بدأت انجلترا حربا غير معلنة ضد الشعب المصرى . وقد أثارت أعمال الانجليز العدائية تجاه مواطنى منطقة قناة السويس المحتلة موجة من الغضب والاستياء فى أنحاء مصر كلها .

وأعلن يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الاول) فى القاهرة والاسكندرية يوما للحداد العام تخليدا لذكرى شهداء العدوان الانجليزى فى منطقة القناة . وأغلقت جميع المصالح والمحال التجارية . وشملت مظاهرات الطلاب والعمال والموظفين مختلف أحياء العاصمة . وطالبوا بمقاطعة البضائع الاجنبية والنضال ضد الامبرياليين الانجليز ودعوا لعدم نسيان ضحايا الاعتداء الانجليزى والانتقام لهم . واستعمل البوليس الهراوات والقنابل المسيلة للدموع . ووقع كثير من الضحايا من بين أفراد البوليس نتيجة الاصطدامات .

وتعطلت جميع وسائل النقل والمواصلات فى القاهرة لمدة نصف ساعة تلبية لقرار الاتحاد العام لنقابات عمال النقل والمواصلات . كما تعطل العمل لمدة نصف ساعة فى جميع المصالح والمصانع بالاسكندرية تضامنا مع الحداد . واتخذ الشباب فى الاجتماعات المختلفة قرارات بتنظيم فرق المتطوعين لخوض النضال ضد الانجليز وطالب بمقاطعة البضائع الانجليزية .

وشهدت كذلك كل من طنطا ودمهور والمنصورة وكفر الشيخ وطوخ وكمشيش وبنها ورشيد ودمياط واسوان وبلبيس وطهطا والقنطرة وغيرها

ويوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الاول) توقف العمل تماما في جميع المصالح والمحال التجارية والملاهي وكذلك المشاريع الصناعية كما أصيبت بالشلل التام حركة وسائل النقل والمواصلات وقطع التيار الكهربائي في مدن بور سعيد والسويس والاسماعيلية التي يحتلها الانجليز وقد طمست معالم كثير من اللافئات المكتوبة باللغة الانجليزية .

وأطلقت السفن الصغيرة صفاراتها لمدة خمس دقائق [١٣٦ ، ١٩٥١/١٠/٢٤] .

وقد حرمت السلطات المظاهرات المؤيدة لقرار الحكومة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ خوفا من اتساع نطاق الحركة الشعبية . واعلن فؤاد سراج الدين تحريم القيام بمظاهرات بسبب محاولات بعض العناصر المفرضة الاساءة بالحركة الوطنية والفيل من قدرها [١٣٦ ، ١٩٥١/١٠/٢٤] .

لقد آثار الغاء معاهدة ١٩٣٦ مدا وطنيا بين اوساط الطبقة العاملة المصرية .

وعشية تصديق البرلمان على مشروع القرار بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وبمبادرة من نقابات كثيرة ، عقدت اجتماعات ونظمت لقاءات اتخذت خلالها العمال قرارات بتأييد الحكومة ، والاحجام عن كل صور التعاون مع المحتلين الانجليز في منطقة قناة السويس . وقد اظهرت مجاميع العمال التي تعمل مباشرة في خدمة القوات الانجليزية مثل عمال النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والموانئ وعمال البناء حماسا منقطع النظير في هذا المجال .

وعقد في ١٤ أكتوبر (تشرين الاول) اجتماع للاتحاد العام لسائقي القطارات ومساعدتهم اتخذ القرارات التالية :

- ١ - تأييد الحكومة في مسألة الغاء معاهدة ١٩٣٦ .
- ٢ - الامتناع كلية عن التعاون مع القوات الانجليزية المحتلة الموجودة في منطقة قناة السويس .
- ٣ - التضحية بالنفس والنفيس في النضال من أجل تحقيق الاستقلال للوطن المهدى [١٣٦ ، ١٩٥١/١٠/١٥] .

واتخذت نقابات أخرى في مختلف مدن القناة مثل نقابة عمال السكك الحديدية وسائقي التاكسي وعمال الموانئ والمواصلات السلوكية واللاسلكية وغيرهم قرارات مماثلة .

وعلاوة على الاجتماعات والمؤتمرات المنظمة بمبادرة من النقابات المختلفة كان العمال المصريون المشتغلون أساسا في تشييد المشاريع العسكرية في منطقة قناة السويس يحتشدون في اجتماعات عفوية يتخذون فيها قرارات بالامتناع عن العمل واستخدام سلاح المقاومة السلوكية ضد القوات الانجليزية أو مغادرة منطقة الاحتلال نهائيا .

وعقدت لقاءات للعمال المصريين المشتغلين في المعسكرات البريطانية ففى ١٤ أكتوبر (تشرين الاول) عقد اجتماع فى التل الكبير (حضره ما يقرب من أربعة آلاف عامل) وفى ١٥ أكتوبر (تشرين الاول) عقد اجتماع فى أبو صوير (حضره ما يقرب من ثلاثة آلاف عامل) وفى الايام التالية عقدت الاجتماعات فى جميع المعسكرات الانجليزية تقريبا [١٣٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩٥١/١٠/٢٠] .

وامتنع عمال أحواض السفن المصرية عن تزويد السفن الانجليزية بالذخائر وامتنع عمال وموظفى السكك الحديدية عن نقل الجنود الانجليز وشحن الحمولات المخصصة لقوات الاحتلال وتوقف عمال المواصلات السلوكية واللاسلكية عن تأدية عملهم مما نجم عنه قطع الخط التليفونى بين السفارة الانجليزية فى القاهرة ومقر القوات البريطانية فى فايد وأضرب المرشدون البحريون عن العمل .

وفى ١٥ أكتوبر (تشرين الاول) قطع عمال السكك الحديدية الطريق على عدة قوافل عسكرية انجليزية ومنعوها من الوصول الى المعسكرات الانجليزية فى فايد والعريش . وأغرب عمال البرق والتليفونات والسكك الحديدية فى اليوم نفسه فى فايد حيث كانت توجد معسكرات كبيرة عن تقززهم من خدمة المحتلين . وفى ١٦ أكتوبر (تشرين الاول) رفض عمال ميناء السويس استقبال باخرة انجليزية كانت محملة بالعتاد الحربى ولم يوافق عمال السكك الحديدية فى بور سعيد على نقل القوات الانجليزية [١٣٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩٥١/١٠/١٩] .

ودعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام لانتخابات عمال مصر الشعبي
لقاطعة البضائع الانجليزية والامريكية والفرنسية وتشكيل جبهة وطنية
معادية للامبريالية من جميع القوى الوطنية في البلاد [٥٥ ، ١٩٥١ ،
رقم ٢٣ ، ص ١٩] .

ونتيجة المقاطعة الشاملة احتشدت على مدى بضعة أيام في القناة
ما يزيد على ١٧ سفينة انجليزية لم تفرغ حمولتها . وتبعاً لبعض الاحصاءات
فقد تكبد الانجليز في الاسبوع الاول التالي لالغاء معاهدة ١٩٣٦ خسائر
تزيد على ٢ مليون جنيه استرليني [٥٥ ، ١٩٥١ ، رقم ٢٣ ، ص ١٩ ،
١٢٣ ، ص ٤٣] .

وكانت الطبقة العاملة المصرية في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ
البلاد نموذجاً رائعاً ومثلاً يحتذى في الوطنية والتنظيم . فاستجابة لنداء
الحكومة والانتخابات بعدم التعاون مع المحتلين ومقاطعتهم بعد الغاء معاهدة
١٩٣٦ امتنعت الغالبية المطلقة من العمال المصريين المشتغلين في المعسكرات
الانجليزية وتشبيد المشاريع الحربية وورش الصيانة والاصلاح وفي
المصانع عن العمل وهاجروا منطقة الاحتلال مضحين بمصدر رزقهم الوحيد
الذي يتعيشون منه هم وأسرهم . واضطرت مجلة « ايكونوميست »
للاعتراف بأن « أعداد العمال التي تركت العمل في المشاريع العسكرية
كانت أكثر من المنتظر بكثير . وأن ما تبقى منهم بالفعل في السويس
وبورسعيد كان شيئاً لا يذكر على الاطلاق » [١٠٤ ، ١٧/١١/١٩٥١ ،
ص ١١٩٦] .

وقد هجر حوالى ٦٠ ألف عامل مصرى عملهم في المعسكرات الانجليزية
خلال بضعة أسابيع بعد الغاء المعاهدة (١) وسافر عدد كبير منهم تصحبهم

(١) تبعاً للاحصاءات الرسمية ، رحل ما يقرب من ٥٨ ألف عامل
مصرى عن المعسكرات الانجليزية حتى ١٧ نوفمبر [١٣٦ ، ١٧/١١/١٩٥١] .
وتقول مصادر أخرى بأن عدد العاملين المصريين كان ٦٠ ألف عامل مصرى .
توقف بالفعل ما يزيد على ١٥٠ ألف عامل عن العمل ورحلوا عن منطقة
القناة . ونجحت القوات الانجليزية في ابقاء ما يقرب من ١٥ — ٢٠ ألف عامل
بالقوة والعنف في منطقة الاحتلال .

أمرهم للعمل في المدن . وقد ظهرت في ميادين القاهرة والمدن الأخرى
مبشكرات نصبت فيها الخيام .

وأعربت الصحافة الانجليزية عن عدم رضاها تقول أن « هذه
المقاومة السلبية التطوعية كانت بعون وتأييد من الحكومة » [١٠٤ ، ١١/١٧
/ ١٩٥١ ، ص ١١٩٦] . ووعدت الحكومة بدفع تعويضات للعمال وإيجاد
فرص عمل وبناء مساكن لهم . ولكنها استعادت بشكل رديء لهذه
الحملة مما أساء كثيرا لوضع العمال [١٢٣ ، ص ٤٥] .

ولم يقدر المستعمرون الانجليز وطنية الطبقة العاملة المصرية حق
قدرها . في أكتوبر - نوفمبر ١٩٥١ تنبأت مجلة « أيكونوميست » تقول :
« قليل هم العمال (المصريين) الذين ستبلغ وطنيتهم الى حد مقاطعة القوات
الانجليزية مهددين بالبطالة أو على أحسن تقدير مقابل منحة تساوى ٥٠٪
من المرتبات التي يتقاضونها حاليا » [١٠٤ ، ١١/١٧ ، ١٩٥١ ، ص ١١٩٧] .

وقد أوضحت المقاطعة المنظمة ورحيل العمال المصريين للحكومة
البريطانية أن القاعدة العسكرية في منطقة القناة والتي كانت من وجهة
نظرها قلعة حصينة بريطانية في الشرق الأوسط لا تصلح لأن تكون حصنا
أمينا عندما تحاط بالسكان المعادين من كل جانب . وأوضحت وطنية
وبطولة الطبقة العاملة المصرية مدى وهن وعجز وضع القوات الانجليزية
في البلاد .

وعلاوة على مقاطعة العمال المصريين بدأ المقاولون والموردون الذين
يزودون القوات الانجليزية بالمؤن والسلع الغذائية مقاطعتهم . وبالرغم من
الخسائر المادية فقد امتنع التجار والحرفيون والزراعيون المصريون عن
التعاون مع القوات المعادية . بيد أنه لم تلاحظ حماسة جماهيرية مماثلة
لحماس العمال بين أوساط هذه الفئة من السكان . فقد اضطر الكثير منهم
الى قطع علاقاته بالانجليز والرحيل فورا عن منطقة القناة بعد تلقيهم خطابات
تهديد بالموت من تنظيم الشباب المحلي للمقاومة (« الإخوان المسلمين »
وجمعية الشبان المسلمين وغيرها) . وإذا تسرب خبر عن أن أحد من التجار
أو المواطنين يتعامل مع الانجليز كانت تقام له محاكمة ذاتية ، فمثلا تمكن
البوليس بشق الانفس إنقاذ أحد المواطنين من غضبة الشعب [١٣٦ ،
٢٠ ، ٢٤ / ١٠ / ١٩٥١] .

**سياسة انجلترا في مصر
بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦
(أكتوبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢)**

أذاعت السفارة الانجليزية في القاهرة مساء الثامن من أكتوبر (تشرين الاول) بيانا أكدت فيه ان قيام الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة من جانب واحد يعد عملا غير مشروع . وأعلنت الدوائر الرسمية في لندن يوم ١٥ أكتوبر أى اليوم الذى صدر فيه قانون بإلغاء المعاهدة ان بريطانيا العظمى ستقابل هذا العمل بالتجاهل وأن القوات الانجليزية ستبقى في مصر . وكتبت صحيفة « التايمز » لسان حال هذه الدوائر تقول : « بالطبع لقد أحرزت التدريبات البرلمانية المصرية النجاح ولكن فقط على الورق . وصرحت الحكومة البريطانية في ٩ ، ١١ (تشرين الاول) (عن طريق المذكرات) عن عزمها بالتمسك ببنود معاهدة ١٩٣٦ في مصر والسودان حتى توقع اتفاقات جديدة على أساس من الاقتراحات التى رفضتها مصر من قبل » [١١١ ، ١٦/١٠/١٩٥١] .

وصرح باتريك جوردون ووكر وزير شئون الكومنولث قائلا « لقد أبرمت معاهدتنا مع مصر لصالح العالم الحر كله لان الدفاع عن قناة السويس كان عاملا هاما وحيويا لامن وسلامة العالم الحر . ويمكن تغيير المعاهدة بموافقة الجانبين فقط . . ان لنا قوات مسلحة كبيرة في مصر وسوف تعمل بصلابة على الدفاع عن حقوقنا التى لا نزاع عليها » [١١١ ، ١٥/١٠/١٩٥١] .

وصرح هربرت موريسون في كلمته التى القاها بالاذاعة في ١٧ أكتوبر (تشرين الاول) قائلا : « ان قناة السويس امر هام وحيوى بالنسبة لنا وبالنسبة لتجارتنا البحرية وبالنسبة لحياة دول الكومنولث والدفاع عن الشرق الاوسط ، ولامن وسلامة العالم الحر كله . واستطرد وزير الخارجية العمالى يقول : ان لنا قوات مسلحة في منطقة القناة . وهى موجودة هناك على أساس من القانون الدولى وعلى أساس دعم وتأييد جميع اصدقائنا وحلفائنا . وستظل هذه القوات في مكانها طالما لم نتوصل الى اتفاق جديد للدفاع عن الشرق الاوسط كله » . واما بالنسبة للسودان فقد أدلى موريسون بتصريحات ديماجوجية يقول فيها : « اننا لن نخون

الحرية للشعب السوداني في المستقبل من أجل أى اتفاق حول الدفاع «
[١١١ ، ١٨ / ١٠ / ١٩٥١] .

ووجهت الحكومة البريطانية الاتهامات للسلطات المصرية في منطقة
القناة لأنها عاجزة عن اقرار النظام وحماية الرعايا الانجليز وممتلكاتهم
لتبرر أعمالهم العدوانية . وأعربت الحكومة البريطانية بدورها في مذكرتها
بتاريخ ١٩ أكتوبر (تشرين الاول) التى ترد فيها على الاحتجاج المصرى
ضد الاعمال العدوانية للقوات الانجليزية عن احتجاجها على « الفوضى »
الضاربة اطنابها في منطقة القناة وأعلنت أن الحكومة المصرية « مسؤولة »
مسؤولية تامة عن سلامة ارواح جميع الانجليز وغيرهم من الاجانب الآخرين
وعن حماية ممتلكاتهم في مصر » . وحاولت الحكومة البريطانية تبرير هجمات
قواها العدوانية البربرية أن السبب هو تعرض رعاياها للخطر ، كما زعمت
كذلك « بسبب العجز التام للسلطات المصرية عن اقرار النظام والعمل على
استتبابه » [١١١ ، ٢٠ / ١٠ / ١٩٥١] .

وشكل ونستون تشرشل حكومته الجديدة الثانية في ٢٧ أكتوبر
(تشرين الاول) بعد فوز المحافظين في الانتخابات البرلمانية في انجلترا .

وكان تشرشل قد وجه انتقاداته في ١٧ أكتوبر (تشرين الاول) أثناء
الحملة الانتخابية في « جلاسجو » لسياسة العمال في الشرق الاوسط
وطالب بسياسة أشد ضراوة تجاه مصر وايران . وقال تشرشل : « ان
ضعف مستر أتلى ومستر موريسون في عبدان هو واحد من الاسباب
الرئيسية التى حدثت بغوغاء المصريين الخروج عن الطاعة . ان السياسة
الصارمة والحاسمة في عبدان من شأنها أن تصون مصالحنا الحيوية والهامة
هناك وتمنع اراقة الدماء ، كما هو حادث في الوقت الراهن في مصر »
[١١١ ، ١٨ / ١٠ / ١٩٥١] .

وكان أول عمل من أعمال السياسة الخارجية لحكومة تشرشل هو
ارسال قوات جديدة الى مصر مما نجم عنه زيادة خطر الحرب كثيرا في هذه
المنطقة [١٠٣ ، ٣١ / ١٠ / ١٩٥١] . وكانت سياسة حكومة المحافظين
تجاه مصر أشد صلافة .

وكانت الولايات المتحدة الامريكية تؤيد السياسة الاستعمارية
البريطانية العظمى في مصر تأييدا كاملا . وأعلنت في منتصف شهر أكتوبر

(تشرين الاول) ١٩٥١ أن أمريكا تؤيد انجلترا اذا ما قررت ابقاء قواتها في منطقة قناة السويس ١١١ ، ١٦/١٠/١٩٥١ وصرح وزير الخارجية الامريكى دين آتشيسون في ١٧ أكتوبر (تشرين الاول) في معرض تناوله لهذه المسألة في أحد المؤتمرات الصحفية أن القوات البريطانية تتواجد في منطقة قناة السويس بناء على معاهدة سارية المفعول والتي لا يمكن إلغاؤها من جانب واحد . وأشار الى أنه من حق انجلترا حماية مواقعها في منطقة القناة . وأعرب وزير الخارجية الامريكى عن « بالغ أسفه » لرفض مصر قبول مقترحات الدول الأربع بتاريخ ١٣ أكتوبر (تشرين الاول) ، ١٩٥١ . واستطرد آتشيسون يقول : « تأمل حكومة الولايات المتحدة الامريكية في أن تعيد مصر النظر في سياستها وأن تدرك بأن مصالحها الذاتية تتطلب منها الانضمام الى الامم الاخرى في العالم الحر لضمان الدفاع عن الشرق الاوسط ضد الخطر المشترك » [١١١ ، ١٨/١٠/١٩٥١] .

وقد زار في هذه الايام الفيلد مارشال سليم رئيس الاركان العامة للامبراطورية والجنرال بريدلى رئيس الاركان العامة الامريكية كل من أثينا وأنقرة . وقد اجتمعا هناك بالقادة العسكريين في كلا البلدين وناقشا دور كل من اليونان وتركيا وموقعهما في حلف شمال الاطلنطي « وقيادة الشرق الاوسط » التي يخططون لها . وقد صدر عن هذا الاجتماع قرارا بإنشاء « قيادة الشرق الاوسط » بالرغم من رفض مصر الاشتراك فيها [١١١ ، ١٧/١٠/١٩٥١] .

وبعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية فقدت الاتفاقيتان الخاصتان بالسردان لعام ١٨٩٩ والاتفاقيات والملاحق الاخرى المرفقة بها والخاصة بوضع القوات البريطانية في مصر وتواجد القوات المسلحة الانجليزية فيها أى سند قانونى . ومنذ ذلك الوقت فصاعدا فان وجود هذه القوات في مصر ليس ضد ارادة شعبها فقط ، بل وضد رغبة الحكومة والبرلمان كذلك

وكان نتيجة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ان حرمت القوات الانجليزية من أية تسهيلات كانت تتمتع بها قبل ١٥ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ (٢) . وقد حرم

(٢) وكان من بينها امتيازات جمركية ، كانت القوات البريطانية تتلقى بمقتضاها الذخائر والاسلحة بلا جمارك وكذلك كانت تمر في قناة السويس السفن التي تخدم الجيش دون دفع رسوم المرور . وهناك أيضا امتيازات نقل الثبائن العسكرية والاتصالات السلكية واللاسلكية .

على العسكريين البريطانيين وكذلك المدنيين العاملين في خدمة الجيش السكن في المدن المصرية أو الظهور فيها كما تم تحريم دخول العسكريين أو المدنيين البريطانيين دون الحصول على التأشيرات المطلوبة من السلطات القنصلية المعنية . ولم يسمح للطائرات البريطانية بالهبوط في المطارات المصرية أو تقديم النشرات الجوية الفنية لها . وتم اغلاق مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تخدم القوات الانجليزية [١٣٦ ، ١٧ ، ١٨/١٠/١٩٥١] . وتبعاً للتعليمات الجديدة طبق النظام الجمركى العاوى من ١٦ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ على الشحنات العسكرية البريطانية [١٢٣ ، ص ٤٢ ، ١٢٦ ، ص ٣٦٨] .

وهكذا ، فقد تغير بشكل مبدئى وضع القوات الانجليزية في مصر بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ . ومن الآن أصبحت هذه القوات تبعا للقوانين الدولية المعمول بها قوات احتلال وعدائية بالنسبة لمصر .

الا ان هذا لم يؤثر على موقف الحكومة البريطانية . فقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية في ١٦ أكتوبر (تشرين الاول) رسمياً ، انه نظراً للاحداث التي تشهدها مصر يجب تعزيز القوات الانجليزية في منطقة القناة . وصرح موريسون الذى كان مايزال يشغل منصب وزير الخارجية بهذا الصدد يقول : « بالطبع ، ان اقرار النظام واستتباب الامن هو من واجبات الحكومة المصرية ، ونظراً لانها أخفقت بوضوح في بلوغ هذا الهدف لحد ما ، فان من واجب حكومتى ان تبذل جهدها للدفاع عن رعاياها وممتلكاتهم . ومن ثم فيجب اتخاذ الخطوات الضرورية لهذا » [١١١ ، ١٧/١٠/١٩٥١] .

وفي اليوم نفسه اتخذت وزارة الدفاع قراراً بنقل قوات بريطانية من شتى بقاع الامبراطورية الى مصر ولاسيما فرقة المظليين السادسة عشر من قبرص [١١١ ، ١٧ ، ١٨/١٠/١٩٥١] . ونشر بعد بضعة ايام خبر عن رحيل فرقة المشاة التاسعة عشر من انجلترا الى منطقة قناة السويس [١١١ ، ٢٢/١٠/١٩٥١] .

واخذت القوات البريطانية تقترب من مصر من كل جانب من انجلترا ومن القواعد العسكرية بالشرق الاوسط من قبرص ومالطة وعدن وغيرها . فمثلاً رست في ميناء بورسعيد في ١٥ أكتوبر (تشرين الاول) باخرتان

حريتان محملتان بالقوات وفي ١٦ أكتوبر (تشرين الاول) وصلت الى السويس
باخرة انجليزية محملة بالعتاد والاسلحة وفي ١٧ أكتوبر (تشرين الاول)
وصلت باخرة أخرى الى بورسعيد وعلى متنها ألف وخمسمائة جندي
بريطاني وفي ١٩ أكتوبر (تشرين الاول) اقتربت من هناك ناقلة جنود جديدة
تحمل ٢٥ ألف جندي بريطاني مدججين بالسلح والذخيرة وكل معدات
الحرب الضرورية وفي ٢٠ أكتوبر (تشرين الاول) وصلت الى ميناء فنارة
سبع ناقلات جنود تحرسها مدمرتان وفي اليوم نفسه دخلت من البحر الاحمر
ثلاث مدمرات الى ميناء بورسعيد .

وارسلت الحكومة البريطانية في آن واحد من انجلترا الى بورسعيد
طراد وثلاث مدمرات ومن البحر الابيض المتوسط طراد آخر [١٣٦ ، ١٧ ،
١٩ ، ٢٠ ، ٢١ / ١٠ / ١٩٥١] .

وكانت تصل بصفة مستمرة الى المطار الحربي البريطاني في فايد وغيره
من المطارات الاخرى قوات المشاة والمظليين واسراب الطائرات من القواعد
الانجليزية في قبرص [١٣٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ / ١٠ / ١٩٥١ ، ١٠٣ ، ١٠ / ٢٠]
[١٩٥١ / . واذا كانت القوات البريطانية في مصر تقدر حتى ١٥ أكتوبر
(تشرين الاول) ١٩٥١ بـ ٦٥ ألف فرد ، فانها بلغت خلال الاسبوعين الاول
من الغاء المعاهدة مائة ألف فرد وتقول بعض الاحصاءات الاخرى انها كانت
تقدر بـ ١٥٠ ألف فرد [١٣٦ ، ١٦ / ١٠ / ١٩٥١ ، ١٠٣ ، ١٠ / ٢٠]
[١٩٥١ / ١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١٠] .

وكانت اوامر بالتأهب العسكري قد صدرت للضباط والجنود البريطانيين .
وتم تعزيز الحراسة على معسكرات الانجليز في فايد والدفرسوار وأبو سلطان
وكوبرى نفيسة وغيرها من المعسكرات الاخرى [١٣٦ ، ١٧ / ١٠ / ١٩٥١] .
ولم يقف الانجليز عند هذا الحد بل شرعوا بوسعون من نطاق الاحتلال .
ففي ١٧ أكتوبر (تشرين الاول) استولت القوات البريطانية على بورسعيد
والقنطرة والاسماعيلية والسويس وغيرها من مدن القناة الاخرى . واحتلت
اهم المنشآت والمناطق الجمركية في بورسعيد والقنطرة والاسماعيلية وجردوا
قوات الحراسة المصرية من اسلحتها واعتقلوا بعض الموظفين وفرضوا الرقابة

على أهم النقاط الاستراتيجية . واحتلت القوات الانجليزية قطاعا صغيرا ولكن هاما من خط السكة الحديد بين الاسماعيلية ونقيشة ، واستولت على جميع وسائل العبور على طول القناة بما فيها كوبرى الفردان وهو كوبرى السكة الحديد الوحيد الذى يربط الضفة الغربية للقناة بشبه جزيرة سيناء . وأثناء هجوم الانجليز الفادر على الفصيلة المكلفة بحراسة الكوبرى قتل مصريان وجرح خمسة وأسر ٢٥ آخرين . واشترك فى عملية الاستيلاء على الكوبرى ٢٠٠ ضابط وجندى انجليزى مزودين بالدبابات والمدرعات .

وقد قام الانجليز فى أهم النقاط بتجريد الضباط والجنود المصريين من أسلحتهم . واحتجزت القوات الانجليزية عنوة وقسرا العمال المصريين الذين لم يتمكنوا من الرحيل عن منطقة القناة . وتحولت كثير من العمارات فى المدن الكبرى رغما من أنف أصحابها الى ثكنات [١٣٦ ، ١٨ ، ١٩/١٠/١٩٥١ ، ١٢٣ ، ص ٥٠] وحاصرت قوات المشاة والدبابات الانجليزية أحياء العمال فى مدن القناة كى تعوق العمال المصريين عن رحيلهم عن منطقة القناة . فقد حوَصر ، على سبيل المثال ، ١ لحي العربى فى الاسماعيلية فى ٣ نوفمبر (تشرين الثانى) بالدبابات والمدرعات واعتقال الغزاة المحتلون كل من كان يقابلهم فى الطريق من العمال ثم تم ترحيلهم للعمل الاجبارى فى معسكرات الانجليز .

وقد توقف العمل تماما بسبب رحيل المصريين فى مصنع التل الكبير وهو أكبر معسكر انجليزى فى الشرق الاوسط عندئذ أغلق الانجليز بوابة المصنع فى التل الكبير حتى لا يغادر العمال المتبقية المعسكر وارغموهم على العمل بالتهديد . وقد نجحت القوات الانجليزية فى الاحتفاظ بـ ٢٠ ألف عامل تقريبا فى منطقة القناة كلها . وقد احتجزوهم فى معسكرات العمل الشاق المحاطة بالاسلاك الشائكة والموضوعة تحت حراسة مشددة . وقد أرسل وزير الشؤون الاجتماعية المصرى فى منظمة العدل الدولية فى جنيف احتجاجا رسميا ضد اجبار العمال المصريين على العمل القسرى [١٣٦ ، ١٩/١١/١٩٥١] .

وقد أولت القيادة البريطانية اهتماما خاصا بنقطة نفيشة التى تقع عند مدخل القناة فى الاسماعيلية . وقد أقيمت نقطة مراقبة انجليزية عند كوبرى نفيشة . وفى كانت تقوم بتفتيش القطار بين القاهرة وبورسعيد . وقد أقيمت نقطة القبض مثلا يوم ١٩ أكتوبر (تشرين الاول) على ثمانية ركاب وأقيمت نقطة تفتيش بالقرب من الاسماعيلية لتفتيش السيارات المتجهة لمنطقة القناة [١٣٦ ، ٢٠ / ١٠ / ١٩٥١] . وقد أصبح الجيش المصرى الموجود على الحدود مع اسرائيل منفزلا تماما عن الوطن بعد أن استولى الانجليز على كوبرى الفردان ووسائل عبور القناة [٩٣ ، ص ٣٨٢] .

وقد طبق الانجليز نظام الحكم العسكرى . وتم تعيين العقيد اكسهييم حاكما عسكريا انجليزيا لمنطقة القناة المحتلة ومقره مدينة الاسماعيلية [١٣٦ ، ١٨ ، ١٩ / ١٠ / ١٩٥١] . وقام المحتلون باعتقال الموظفين المصريين غير المنصاعين لأوامرهم وكذلك ضباط البوليس ممن لم يسايروهم وأبعدوهم عن منطقة القناة وأعلنوا للسلطات المصرية أنهم « أشخاص غير مرغوب فيهم » ولم يتورعوا عن اعتقال ضباط الجيش النظاميين [١٢٣ ، ص ٥٠] .

وهكذا ، تم عزل منطقة القناة بالفعل عن بقية أجزاء الوطن . وقد حرم الجيش الانجليزى توزيع الجرائد والمجلات المصرية فى هذه المنطقة المحتلة .

ولم يكن من حق الانجليز بناء على نصوص معاهدة ١٩٣٦ احتلال مدن القناة الكبرى الا أنهم لم يكتفوا باحتلال مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس والقنطرة وغيرها من مدن القناة الكبرى الاخرى ، بل وأقاموا فيها نظاما ارهابيا . وكانوا من وقت لآخر ينظمون مظاهرات عسكرية استفزازية الطابع ، كى يستقطبوا السكان للقيام بنشاط معاد للانجليز ثم يقومون بالتنكيل بهم . فعلى سبيل المثال ، قامت ٦ دبابات انجليزية ومدرعان و ١٥ جندي بعمل استفزازى مماثل فى بور سعيد وطافوا بالشوارع الرئيسية بالمدينة وأطلقوا النار بشكل عشوائى على المارة وزوار المقاهى . واستمرت الاعمال الاستفزازية لليوم التالى ووقعت يوم ٢٠ أكتوبر (تشرين الاول) عدة مصادمات بين قوات الجيش الانجليزى وبين الجنود المصريين . فمثلا ، فتح

الانجليز نيرانهم على الجنود المصريين المكلفين بحراسة دار المحافظ في بورسعيد وقتلوا أحدهم وأطلقوا النيران على بعض الجنود الآخرين الذين كانوا يقومون بحراسة إحدى الثكنات . وشهدت مدن القناة الأخرى حوادث مماثلة في هذه الأيام .

وكانت دوريات حراسة انجليزية مكثفة ومعززة بالدبابات والمدافع تقوم بحراسة شوارع الاسماعيلية وغيرها من المدن الأخرى في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) . وبناء على أوامر السلطات المصرية كانت تغلق جميع الأماكن العامة وأماكن اللهو والمقاهي مع حلول المغرب . وكانت الطائرات النفاثة البريطانية تقوم بالطيران المنخفض من آن لآخر لارهاب السكان المحليين في بورسعيد والاسماعيلية والسويس [١٣٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ / ١٠ / ١٩٥١] .

وكان الجنود الانجليز يستوقفون المارة في الشوارع وفي وضع النهار ويقومون بسرقتهم ونهبهم ويفتصبون النساء وينتزعون المواد الغذائية من الأماكن العامة ويستوقفون السيارات وغيرها من وسائل النقل الأخرى المحملة بالبضائع والمواد التموينية للسكان [١٣٦ ، ١٨ / ١٠ / ١٩٥١ ، ١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١١ ، ١٢] .

وامتنعت السلطات البريطانية عن دفع الرسوم الجمركية المقررة وكانوا يفرغون حمولات البواخر بدون إذن من سلطات الجمارك المصرية . وتقول بعض الإحصاءات أن جملة المبالغ المستحقة عن الرسوم الجمركية في بورسعيد وحدها خلال الفترة من ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) وحتى ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) فاقت ١٤ مليون جنيه استرليني ، وبلغ عدد الاحتجاجات الرسمية ضد تحركات الانجليز غير المشروعة من جانب سلطات الجمارك المصرية ألف احتجاج [١٣٦ ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٥١ ، ١٢٣ ، ص ٥٣] .

وكانت شركة قناة السويس العالمية تلعب دورا خائنا في حق الشعب المصري . ففي اللحظات الحرجة والعصيبة التي كان يمتنع فيها المرشدون المصريون عن خدمة البواخر الانجليزية كانت الشركة تقدم لهم المرشدين واللنشات التي تجرها للميناء . وكانت تصرفات إدارة القناة موضع احتجاج من العمال المصريين بالشركة [١٣٦ ، ٢٤ / ١٠ / ١٩٥١] .

وكما اشار الراقى بحق ، فان تكتيك الانجليز كان يتصب على الاستيلاء على اهم النقاط الاستراتيجية على طول القناة وعزل هذه المنطقة عن بقية اجزاء البلاد واقامة نظام عسكرى هناك لشل حركة التحرر الوطنى فى هذه المنطقة وفى حالة فورانها ، يتم قمعها واخمادها فوراً بواسطة الارهاب وقهر الشعب المصرى من جديد وارغامه على الاستسلام للامبريالية (١٢٣ ، ص ٥٠) . اما ما يخص الخطط العسكرية الاستراتيجية للحكومة البريطانية فقد كتبت عنها بعض الصحف الانجليزية بلا مواربة تقول : « ينحصر الهدف العسكرى فى البقاء فى هذه المنطقة طالما لم يتم التوصل الى اتفاق ولو دولى اذا لزم الامر » (١٠٤ ، ٢٧/١٠/١٩٥١ ، ص ٩٦٣) .

وكانت الولايات المتحدة الامريكية ، كسابق عهدا فى الشهور الانفة تؤيد موقف انجلترا فى القضية المصرية تأييدا كاملا . وقد كلفت الحكومة الامريكية سفيرها فى القاهرة جيفرسون كيفرن فى ١٩ اكتوبر (تشرين الاول) للقيام بدور الوساطة لفض النزاع الانجلو المصرى . وقد استقبل الملك كيفرن واتصل مرارا وتكرارا بالسفارة الانجليزية ولكن الحكومة المصرية رفضت محاولة امريكا التدخل فى الشئون الداخلية لمصر (١١١ ، ٢٦/١٠/١٩٥١) .

تشكيل فرق الفدائيين

بالرغم من الاعمال الارهابية التى كان يقوم بها المحتلون ، كان الشعب المصرى على اتم الالهة والاستعداد لينود عن حريته . وكان الانجليز يدركون جيدا مدى حساسية الشعب المصرى لسير المفاوضات الانجلو مصرية ولاى خطوة تقدم عليها الحكومة الوفدية . ومن ثم لم يكن خافيا عليهم مدى تدفق المشاعر الوطنية الذى سيحدثه فى البلاد قرار الحكومة بالغاء المعاهدة .

وفى هذه الايام العصيبة فى تاريخ مصر شهدت البلاد كلها نشاطا غير عادى من الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات لشتى الاتحادات والمنظمات الاجتماعية والاحزاب السياسية والتى كانت تعرب عن مقتها للفوزة البريطانية وتطالب بتوحيد صفوف الشعب لبدء النضال المسلح ضد العدو وتظيم عملية مقاطعة البضائع الانجليزية .

واستعد جميع الوطنيين المصريين ولاسيما الشباب لخوض غمار

المعارك الحاسمة . وشكلت في كل مكان لجان وطنية للنضال ضد العدو
فشكل مثلا عمال الاسماعيلية المحتلة في ١٦ أكتوبر (تشرين الاول) جبهة
موحدة للنضال ضد المحتلين ، وتشكلت في الاسكندرية في النصف الثاني من
أكتوبر اللجنة الوطنية للنضال ضمت وفدين و « اخوان مسلمين » و أعضاء
في الحزب الاشتراكي (٣) والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وبعض
الوطني وبعض الاحزاب السياسية الاخرى والنقابات العمالية وممثلي
المثقفين . ووجهت اللجنة التحضيرية نداءا لسكان الاسكندرية جاء فيه انه
يجب على الشباب أن يكون على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة في
النضال المقدس وأن الطلاب والعمال والشباب هم جنود الثورة . واتخذت
اللجنة التنفيذية لطلاب القاهرة قرار بالمشاركة في النضال التحرري
(١٣٦ ، ٢٠ / ١٠ / ١٩٥١) .

وفي ٢١ أكتوبر (تشرين الاول) التقى من جديد بضعة آلاف من طلاب
المعاهد والمدارس الثانوية في العاصمة بممثلي العمال في مبنى الحسرم
الجامعي . وأعلن في هذا الاجتماع تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة
وصدر بالاجماع قرار طالب فيه ممثلو الطلبة والعمال الحكومة بتوقيع معاهدة
صداقة وعدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي ، وقد انضم الى اللجنة الوطنية
الجديدة للطلاب والعمال ممثلو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والوفديين
اليساريين وجمعية الاخوان المسلمين وغيرها من التنظيمات
السياسية الاخرى .

الا أن اللجنة الوطنية عام ١٩٥١ لم تلعب دورا بارزا في النضال
التحرري ، كما كان الحال مع اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في فبراير
(شباط) - يولية (تموز) ١٩٤٦ ولم تنجح في تزعم النضال المسلح
للشعب بالرغم من أنه تشكلت آلاف اللجان الوطنية المحلية في مدن وقرى
منطقة القناة وكبرى مدن الدلتا خلال هذه الفترة .

وقد حققت الحركة النسائية مدى هائلا مما يدل على الطابع الشعبي
العريض للحركة التحررية في ظل الظروف السائدة في مصر . ففي ١٩ أكتوبر
(تشرين الاول) شكلت ممثلات التنظيمات النسائية العديدة لجنة تحضيرية
للمقاومة النسائية كانت توجه نداءها لنساء وادي النيل . وقد دعا النداء

(٣) هكذا أصبح يسمى حزب « مصر الفتاة » منذ ١٩٥٠ .

لتجنيد جميع القوى في النضال من أجل حرية البلاد والسلام والمساواة ودعا النساء للمشاركة في مقاومة الغزاة الانجليز . وقد وقع على النداء قادة الحركة النسائية البارزات ومنهن سيزا النبراوى وفاطمة نعمة راشد وعائدة نصر الله . وقرر الحزب النسائى الوطنى (المتفرع عن الحزب الوطنى) ارسال ممثليه الى مدن وقرى البلاد لتنظيم الحركة النسائية الوطنية وتدريب المصريين على العناية بالمرضى والجرحى (١٣٦ ، ٢٠/١٠/١٩٥١) .

وتم في جامعات فؤاد الاول وابراهيم في القاهرة وفاروق في الاسكندرية وكذلك في جميع معاهد التعليم العالى والمدارس الثانوية في كبرى المدن المصرية فتح سجلات قيد المتطوعين في فرق الفدائيين . واعرب طلاب جامعة الازهر في القاهرة والمعاهد الدينية في طنطا والزقازيق عن رغبتهم الاجماعية كذلك في تشكيل فرق الفدائيين للاشتراك في الحرب التحررية .

واتخذت في اجتماعات كثير من الاحزاب السياسية مثل « الاخوان المسلمين » والحزب الاشتراكى والكتلة الوفدية والحزب الوطنى قرارات بتشكيل كتائب الفدائيين للنضال ضد العدو (١٣٦ ، ٢٠/١٠/١٩٥١) . واخيرا عقد في ١٩ اكتوبر (تشرين الاول) اجتماع حضره قادة شباب الوفد والاحرار والدستوريين والحزب الاشتراكى والكتلة الوفدية وجمعية الشبان المسلمين و « الاخوان المسلمين » وغيرها من التنظيمات السياسية الاخرى بهدف توحيد صفوف جميع الاحزاب السياسية الشرعية لخوض النضال ضد العدو . وقد شكلت في هذا الاجتماع لجنة الميثاق الوطنى التى اصدرت بيانا تدعو فيه قادة جميع الاحزاب السياسية بصرف النظر عن مواقعهم في السلطة او خارجها بتوحيد الصفوف واصدار الميثاق الوطنى الذى يحدد اهداف ووسائل النضال ضد الامبرياليين الانجليز . واشترطت مسبقا ضرورة الامتناع عن المشاركة فى اية مفاوضات او تحالفات لحين التحرير الكامل لوادى النيل . وقررت لجنة الميثاق الوطنى تنظيم فرق التحرير الشعبى واعلنت انه ابتداء من ٢٤ اكتوبر (تشرين الاول) سيتم قيد اسماء المتطوعين فى ابدية جميع الاحزاب . واعرب البيان عن اسفه بصدد امتناع حزب السعديين الانضمام الى لجنة الميثاق الوطنى . (١٣٦ ، ٢٠/١٠/١٩٥١) .

ان رفض السعديين الاشتراك حتى فى مثل هذا التحالف المعادى للامبريالية المحدود مفهوم تماما . ان حزب السعديين المعبر عن مصالح الاقطاعيين والبرجوازية الاحتكارية الكبيرة لا يرغب ، اجل ولا يستطيع النضال ضد المحتلين لان مصالحه مرتبطة بالمحتكرين الانجليز ، زد على ذلك انهم عندما كانوا يتولون دفة الحكم فى السنوات الغابرة كانوا يتمتعون

بمساعدة الانجليز والقصر . والادعى ان الوضع السياسى ارغم السعديين .
فيما بعد على تقديم المساندة الشكلية للجنة الميثاق الوطنى .

وكانت موافقة الدستوريين الاحرار على الاشتراك فى لجنة الميثاق
الوطنى تنبع من تصورات تكتيكية محضة وتتسم بالطابع الشكلى . وقد
تأكد هذا من نشاط الحزب والذى خلافا عن غالبية الاحزاب الاخرى
المنضمة للجنة لم يشرع فى تشكيل فرق التحرير .

وفى ٢٤ أكتوبر (تشرين الاول) وأثناء انعقاد الاجتماع التالى للجنة
وباشتراك زعماء الاحزاب تقرر مواصلة الجهود لتكون جبهة وطنية
موحدة تضم جميع التنظيمات والاحزاب السياسية للنضال ضد العدو وقطع
جميع العلاقات السياسية والاقتصادية مع انجلترا وتجميد رؤوس أموال
الرعايا الانجليز فى مصر وسحب رؤوس أموال المصريين من البنوك الانجليزية
واعادة جميع الاوسمة والنياشين التى كان قد تسلمها المصريون للحكومة
الانجليزية وابعاد الموظفين الانجليز من العمل فى مصر ، وتغيير الجنرال
المحافظ فى السودان وتقرر كذلك الاقتراح على الحكومة بتوقيع معاهدة
عدم اعتداء على الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى . وأشارت
اللجنة فى النهاية أن كل هذه الاجراءات يجب أن تتخذ تحت قيادة الحكومة
والعمل على مساعدتها بشتى الطرق فى نضالها (١٣٦ ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٥١) .

وكانت المطالب التى طرحتها لجنة الميثاق الوطنى تتسم بالطابع
الانتقى . الا انه بالرغم من صدق واخلاص العديد من روادها مثل الوفديين
اليساريين فلم تنجح اللجنة فى عملها ، ويرجع السبب الاساسى فى هذا الى
أن قادة اللجنة حاولوا ضم احزاب الاقطاعيين الكومبرادوريين الى الجبهة
الموحدة . وهى الاحزاب التى كان بمقدورها فى أحسن الاحوال أن تكافح
الانجليز بالطنطنة وحدها وتعمل فى الوقت نفسه على تخريب اللجنة من
الداخل كما وأنه لم تستدع للمشاركة فى أعمالها تنظيمات ديمقراطية جماهيرية
مثل اللجنة التحضيرية لتشكيل الاتحاد العام ل نقابات عمال مصر والتنظيمات
النسائية واللجنة التنفيذية لطلاب القاهرة وغيرها .

واضطلعت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حديثو) وجمعية
الاخوان المسلمين وجمعية الشبان المسلمين والحزب الاشتراكى والجنح
اليسارى للحزب الوطنى من بين جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية بدور
اخر نشاطا وفاعلية خلال عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

وقد خرج الوفديون بعد إلغاء حالة الطوارئ فى مايو (أيار) ١٩٥٠

عن المعتقلين السياسيين ومن بينهم قادة الجماعات الشيوعيين والماركسية واقطاب الحركة النقابية . وقد خرج معظم الشيوعيين من بين أسوار المعتقلات ربيع ١٩٥٠ . واستأنفت حديثو والجماعات الماركسية الاخرى نشاطها في العاصمتين أولا ، ثم في المدن الكبرى الاخرى بعد ذلك .

وكانت الظروف أكثر مواتمة خلال هذه الفترة لنمو الجماعات الماركسية . وكانت الحكومة الوفدية تعمل خلال سنوات ازدهار الحركة التحررية على تشجيع الدعاية الوطنية المعادية للامبريالية ، وهو الامر الذي استفادت منه حديثو والجماعات الماركسية الاخرى . فاذا كان عدد أعضاء حديثو في مايو (آيار) ١٩٥٠ (اى اثناء الغاء الوضع العسكرى) لا يتعدى ٢٠٠ فرد ، فقد ازداد عددهم في ١٩٥٢ ليصل الى ٢ : ٣ الف عضو . وقد تنامت بسرعة الجماعات الشيوعية والماركسية الاخرى .

وكانت جميع المجموعات الشيوعية والماركسية تمارس نشاطها سرا لأن الوفديين كانوا يتتبعون نشاطها بشكل صارم ، الا أن الشيوعيين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير داخل صفوف المشتركين في حركة أنصار السلام وكذلك في بعض التنظيمات الطلابية . زد على ذلك أنهم وسعوا من نطاق نضالهم لاستعادة نفوذهم داخل المراكز النقابية الكبرى .

وقد ازدادت اعداد الاعضاء النشطاء في حديثو زيادة كبيرة . وبالرغم من ان كثيرا من قادة واعضاء حديثو القدامى ولاسيما الاجانب والاوربيين كانوا مضطرين الى التوقف عن ممارسة نشاطهم السياسى الكبير (لنفيهم الى خارج حدود البلاد أو الى الجهات النائية واعتقالهم (٤) وهلم جرا) فقد نجحت في اجتذاب كوار جديدة من بين السكان الاصليين للبلاد الى صفوفها (ولاسيما شباب الدارسين) ومن ثم فقد تمصرت الحركة الى حد بعيد . وتقدمت حديثو خلال هذه الفترة ببرنامج تشكيل جبهة شعبية عريضة كان يجب عليها أن تكون اتحادا للطبقة العاملة والفلاحين والفئات الوسطى (بما فيها المثقفين الديمقراطيين) والبرجوازية الصغيرة (« من الفئات المتوسطة والفقيرة للطبقة المتوسطة ») (٨٩ ، ص ٦١) . وكان يجب على الطبقة العاملة — حسبما نص على ذلك واضعو البرنامج — أن تتزعم هذه الجبهة الوطنية ، وهى الطبقة المعترف بها بتراسها النضال المسلح للشعب

(٤) اعتقل من جديد في صيف ١٩٥٠ هنرى كوريل وهلال شفارتز . ونفى الاول في أغسطس (آب) ١٩٥٠ الى ايطاليا . وحرمت عليه العودة الى مصر .

صَدَّ الامبرياليين البريطانيين ، واقترحت حديثو أن تتعاون تعاوننا بناء مع الوفد وكذلك « الاخوان المسلمين » والحزب الاشتراكي وغيرها من التنظيمات السياسية الاخرى التي كانت تعبر عن ميول واتجاهات شتى المجموعات من الفئات المتوسطة والفقيرة والبرجوازية الصغيرة داخل اطار الجبهة الوطنية . واستعاد الشيوعيون مواقعهم داخل النقابات الديمقراطية وحققوا نجاحا كبيرا داخل منظمات الشباب من الدارسين : وظهرت في العديد من المعاهد العلمية خلايا تابعة لحديثو .

الا ان الجماعات الشيوعية في هذه المرحلة من مراحل الحركة التحررية أخفقت في جذب غالبية الطبقة العاملة الى صفوفها . وكان « الاخوان المسلمون » والوفد ينافسون حديثو والجماعات الماركسية الاخرى داخل النقابات العمالية وخاصة بين اوساط عمال المشاريع والمصانع الصغيرة والمتوسطة . ولم يكن العالم الامريكي طوماس شتاوفر ينطلق من فراغ عندما كتب يقول : يتمتع « الاخوان المسلمون » بنفوذ كبير داخل النقابات العمالية في مصر ، عن الشيوعيين البارزين . . . ولا نكاد نجد في مصر ولو نقابة واحدة يتزعمها الشيوعيون أو أى حزب عمالي شيوعى آخر « (١٠٦ ، ١٩٥٢ ، رقم ١) .

وكانت توجد بين حديثو والجماعات الماركسية الاخرى خلافات حول العديد من المسائل الاساسية للنظرية والتطبيق ولاسيما حول مسألة التعاون مع التنظيمات السياسية البرجوازية داخل اطار الجبهة الموحدة . وكانت بعض الجماعات الماركسية تنتقد قادة حديثو لتعاونها مع هذه التنظيمات « الشبه فاشية » مثل « الاخوان المسلمين » والحزب الاشتراكي .

وكان السبب الاساسى لضعف ووهن الحركة الشيوعية يرجع الى غياب الوحدة الايديولوجية والتنظيمية بين صفوف الجماعات الماركسية ، التي لم تنجح في توحيد صفوفها داخل حزب واحد للطبقة العاملة .

حركة انصار السلام في مصر

اصبحت حركة انصار السلام واحدة من العناصر الهامة والجديدة في الواقع المصرى وبدأت تتكون في نهاية ١٩٤٩ وبداية ١٩٥٠ في كبرى المدن المصرية الاولى لجان انصار السلام ، وتكونت في شهر فبراير (شباط) ١٩٥٠ اللجنة الوطنية المصرية لانصار السلام .

وكانت اللجنة تضم شخصيات اجتماعية وسياسية وكتاب ومثلى

المفتين ونقابات وتنظيمات نسائية . وتكونت لجان محلية في كثير من المشاريع الصناعية ومختلف المعاهد الدراسية .

وكانت أمام اللجنة الوطنية مهمة صعبة هي « توحيد صفوف الحركة الجبارة المعادية للإمبريالية للشعب المصري مع الحركة العالمية لانصار السلام » (٤ ، ص ٥٠٥) .

وكانت حركة انصار السلام في مصر أثقل من مثيلاتها في عدد من البلدان العربية الاخرى مثل سورية ولبنان . ويرجع السبب في هذا الى ان لجان انصار السلام كانت تمارس نشاطها في مصر في ظل ظروف غير مشروعة بالفعل وكان البوليس يطارد العناصر النشيطة في الحركة ويتعقبها .

وقد انتشرت في عام ١٩٥٠ حملة واسعة النطاق لجمع التوقيعات على نداء ستوكهولم . وبالرغم من الظروف الصعبة السائدة وقتئذ تم جمع ما يقرب من ٣٠ ألف توقيع (٥) مما يعد « انجازا كبيرا في ظل الارهاب » (١١٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٤٢ ، ص ٤٦٨ ، ١٠٣ ، ١٩٥١/١٢/١٩) .

وقد أعلن المندوب الوحيد لانصار السلام المصريين في المؤتمر العلمى الثانى لانصار السلام الذى عقد فى وارسو من ١٦ — ٢٢ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٠ فى خطابة يقول : « ان عزم الشعب المصرى على النضال من أجل السلام اكيد لدرجة ان الحكومة المصرية بالاتفاق مع المحتلين الامبراليين تستخدم اعمال الارهاب والاساليب البوليسية بهدف اثناء شعبنا عن عزمه على ان ينظم نفسه ويتحد مع شعوب العالم للتعبير عن ارادته للنضال من أجل السلام والحرية . بل ان مجرد الاشتراك فى هذا المؤتمر يعتبر جريمة يعاقب كل متجرىء على ارتكابها بالسجن » (٤ ، ص ٥٠١) .

وقد تلاحمت حركة انصار السلام مع النضال من أجل التحرير الوطنى . ودعت لجان السلام المحلية المواطنين للاشتراك فى المظاهرات الوطنية والتى كانت تنظم تحت شعار الجلاء الفورى للثورات الانجليزية (تشرين الاول) ١٩٥١ تقول : « ان الشعب المصرى يعى جيدا ، أن النضال

(٥) وذكر لاكور ان العدد كان ١.٢ ألف توقيع (٨٩ ، ص ٥٧) .

من أجل التحرر الوطنى التام يرتبط أشد الارتباط بنضال شعوب الارض
قاطبة من أجل قضية السلام « (١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١٠) .

وقد اتخذت حركة أنصار السلام أبعادا اضطرت معها الحكومة الى
إصدار قرار فى اجتماع خاص لهذا الامر باتخاذ عدة اجراءات ضدها .
فتم فى ١٩٥٠ تحريم نشاط اللجنة الوطنية لانصار السلام . الا ان الحركة
استمرت فى النمو ، والازدياد . وأعلن فى ١١ يناير (كانون الثانى) ١٩٥١
عن تنظيم اللجنة التحضيرية المصرية لانصار السلام والذي تحول فى نهاية
العام الى اللجنة الوطنية المصرية لانصار السلام .

وتم فى مصر خلال أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ جمع ٥٠ ألف توقيع
على نداء مجلس السلام العالمى والذي يطالب بتوقيع ميثاق سلام بين الدول
للعظمى الخمس (١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١٠) .

واشترك الوفد المصرى فى أعمال دورة مجلس السلام العالمى الذى
عقد فى فيينا أواخر عام ١٩٥١ .

وفى أواخر عام ١٩٥١ بدأ أنصار السلام فى مصر الاعداد لعقد مؤتمر
إقليمى لانصار السلام لشعوب الشرق الاوسط وشمال أفريقيا والذي كان
يجب أن ينعقد فى القاهرة خلال شهر فبراير (شباط) ١٩٥٢ . وقد حظيت
هذه الفكرة بالرضى والاستحسان الكبير من مختلف الاحزاب السياسية
والتنظيمات النقابية والشبابية فى معظمها (١١٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٤٧ ، ١١٢ ،
رقم ١٢ ، ص ١٢٨ ، ١٠٣ ، ١٩٥٢/١/٢٨) .

لقد وجدت حركة أنصار السلام فى مصر بين مواطنين من أصحاب
المبادئ السياسية المختلفة وساعدت على تكاتف جميع القوى الوطنية
وأدخلت تيارا ديمقراطيا ضمن السيل الجارف العام لحركة التحرر الوطنى .

وكان من أبرز رجال الحركة محمد كامل البندارى السفير المصرى
فوق العادة والوزير المفوض لدى الاتحاد السوفيتى (١٩٤٦ - ١٩٤٩)
واحد كبار ملاك الاراضى الزراعية والذي كانوا يطلقون عليه لقب
« الباشا الاحمر » بسبب أرائه التقدمية ، وسيزا النبراوى الكاتبة

(٦) تبعا لما ذكر لاکور ، فقد تم جمع ما يقرب من مائة ألف توقيع
(٨٩ ، ص ٥٧) .

والصحفية (نائبة رئيسة الاتحاد النسائي المصري وحفنى محمود باشا وزير التجارة السابق وعضو حزب الاحرار الدستوريين ، ومحمد مندور و ابراهيم طلعت وعزيز فهمى وحفنى الشريف من الوفدين اليساريين البارزين ومن انشط العناصر فى حركة التحرر الوطنى فى السنوات السابقة وعبد الرحمن الشرقاوى وعبد الرحمن الخميسى من كبار الكتاب المصريين وممثلى الجناح اليسارى الوطنى للحزب الوطنى (٧) وعلى رأسهم فتحى رضوان .

ورأس اللجنة خلال السنوات الاولى من نشاطها البندارى و ابراهيم رشاد وانتخب يوسف حلمى سكرتيرا لها وهو محام وعضو سابق فى الحزب الوطنى واصبح ماركسيا بعد ذلك . وفى ١٩٥٢ واولئ ١٩٥٣ انتخب ابراهيم رشاد رئيسا للجنة انصار السلام الوطنية المصرية وظل يوسف حلمى فى منصبه سكرتيرا لها وانضم الى اللجنة كذلك كل من البندارى وسيزا النبراوى وحفنى الشريف و ابراهيم طلعت وسعد كامل والخميسى والشرقاوى ومحمد ابو الخير (١٣٨ ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٣) . واصدرت حركة انصار السلام المصرية مجلة «الكاتب» التى كان يرأس تحريرها سعد كامل .

كتبت مجلة « ورلد نيوز آند فيوز » فى ١٩٥١ تقول : « برهنت حركة انصار السلام المصرية على أنها الى حد كبير عقبة على طريق أى اتفاق يهدف لشد مصر الى أى تحالف أنجلو أمريكى ضد الاتحاد السوفيتى » (١١٢ ، ١٩٥١ ، رقم ٣٦ ، ص ٣٩١) .

(٧) فصل من الحزب الوطنى فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٠ فتحى رضوان ونور الدين طراف وغيرهما من قادة التنظيمات الشبابية التقدمية . وكان الوطنيون اليساريون ينتقدون قيادة الحزب لتعاونها مع الاحزاب البرجوازية الاقطاعية « الاقلية » وتقدموا ببرنامج عمل معاد للامبريالية . وبعد فصلهم من الحزب اعلنوا عن تشكيل « حزب جديد » ترأسه فتحى رضوان واصبح سكرتير الحزب الجديد نور الدين طراف .

نضال الطبقة العاملة من أجل تكوين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

لقد أصبح تطلع الطبقة العاملة لتوحيد صفوفها تنظيميا اى تشكيل مركز نقابى على نطاق وطنى من أهم العوامل البارزة فى الواقع خلال الفترة التى نتاولها بالشرح والتحليل (٨) .

وبمبادرة اتحاد نقابات عمال الغزل والنسيج وكذلك اتحاد عمال النقل ونقابات عمال صناعة البترول والاتصالات السلكية واللاسلكية وعمال الموانئ وغيرهم اتخذ قرار فى الاجتماع الموحد للنقابات بتاريخ ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١ بتشكيل اللجنة التحضيرية لتأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر . وضمت اللجنة التحضيرية ممثلى ١١٥ نقابة توحد بين صفوفها ٦٥ ألف عامل من عمال الغزل والنسيج والنقل والبترول وعمال الموانئ والبحارة والمواصلات وعمال شركة قناة السويس . وتم انتخاب أحمد طه الرجل النقابى المشهور أمينا عاما للجنة التحضيرية ، وعضوية كل من سيد ترك الأمين العام لنقابة سائقى التاكسى ومحمد على عامر رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج فرع القاهرة والذى أصبح رئيسا لنقابة صناعة الغزل والنسيج الميكانيكى فرع القاهرة وعبد العزيز السيد رئيس اتحاد عمال النقل وغيرهم .

وأصدرت اللجنة التحضيرية فى ١٠ سبتمبر (أيلول) بيانا تدعو فيه اتحاد النقابات العالمى لتقديم المساعدة للحركة العمالية فى مصر .

(٨) انتعش منذ ١٩٥٠ نظرا لازدهار حركة التحرر الوطنى العمل النقابى من جديد ، وظهرت نقابات جديدة من بينها اتحاد عمال النقل القوى والجيد التنظيم .

وفى ١٩٤٦ — ١٩٤٨ وحاول عمال الغزل والنسيج الاكثر تنظيما وعددا والمتمركزين فى المصانع الكبرى تنظيم اتحاد قومى لعمال الغزل والنسيج الا أن الحكومة الرجعية المشكلة من السعديين والاحرار الدستوريين نكلت بالزعماء النقابيين تنكيلا وحشياوزج بمعظمهم فى غياهب السجون وخلف أسوار المعتقلات . وأصيب نشاط الكثير من النقابات بالشلل فى ١٩٤٨ — ١٩٥٠ وأصبح عدد من التنظيمات بلا رئاسة وفقد الاتصال ببعضها البعض .

وتجدر الإشارة الى الصراع الدائر داخل اوساط النقابات المصرية (حول مسألة الانضمام لاتحاد النقابات العالمى أو الاتحاد العالمى للنقابات الحرة (٩) وهو اتحاد اصلاحي للعمال وكان قد زاد نشاطه فى مصر خلال هذه الفترة) .

وكانت فى مصر بعثة من الاتحاد العالمى للنقابات الحرة تسعى لضخ النقابات المصرية لهذه المنظمة . الا ان النقابات المصرية اختارت الاتحاد العالمى للنقابات مما يشهد بالنضج السياسى للحركة النقابية فى مصر .

وقد تحققت الطبقة العاملة فى مصر من واقع خبراتها الذاتية أى المنظمين هو المدافع الحقيقى عن مصالح العمال الكادحين . ولعله من الجدير بالذكر أن نتأمل تجربة نقابة السائقين وسائقى التاكسى فى القاهرة (١٠) والتي آثرت الانضمام الى الاتحاد العالمى لعمال النقل المدرج تحت لواء الاتحاد العالمى للنقابات الحرة ، الا أنها سرعان ما انسحبت منها بعد أن رفضت هذه المنظمة الاحتجاج على أعمال الانجليز العدوانية فى منطقة قناة السويس بعد ١٥ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ . وجاء فى البيان الصادر بهذه المناسبة أن الاتحاد العالمى للنقابات الحرة يعمل فى خدمة الامبرياليين وأن الفرقة والخلاف يهددان وحدة صف الطبقة العاملة المصرية . وجاء فى البيان بالنص : « اننا نتوجه لجميع العمال ندعوهم للانضمام الى النقابات المشتركة فى اللجنة التحضيرية بهدف تشكيل اتحاد عام يوجد صفوفه كادحي مصر لخوض غمار النضال الحقيقى من اجل مصالحنا ومصالح وطننا المهدى » (٥٥ ، ١٩٥١ ، رقم ٢١ ، ص ٣٧ ، ٥٥ ، ١٩٥١ ، رقم ٢٣ ، ص ١٥ ، ٥٥ ، ١٩٥٢ ، رقم ٣ ، ص ٣٢) . وفى النهاية انضمت هذه النقابة الى اللجنة التحضيرية ، واضطرت بعثة اتحاد النقابات الحرة العالمى الى مغادرة القاهرة والرحيل الى الخرطوم .

لقد ابدت البروليتاريا المصرية ضغوطا على الحكومة فى قضية الغاء معاهدة ١٩٣٦ وكذلك رفض الدخول فى نظام « قيادة الشرق الاوسط » (١٠٣ ، ١٩٢/١/٢٨) .

-
- (٩) تأسس الاتحاد العالمى للنقابات الحرة عام ١٩٤٩ .
(١٠) ايدت النقابات الثلاث الباقية للسائقين وسائقى التاكسى سياسة اللجنة التحضيرية .

وقابلت اللجنة التحضيرية في ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ قرار الحكومة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ بالرضى والاستحسان وطالب أمناء اللجنة أحمد طه وسيد مصطفى الحكومة بإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وإلغاء القوانين الرجعية التي تعرقل من إنجاز المهام الوطنية (٥٥ ، ١٩٥١ ، رقم ٢١ ، ص ٣٧ ، ١٣٦ ، ٢٠ / ١٠ / ١٩٥١) . ودعت اللجنة إلى تشكيل جبهة موحدة معادية للإمبريالية تضم تنظيمات الطبقة العاملة والفلاحين والطلاب وغالبية الأحزاب السياسية والجماعات الدينية (مثل الوفد و « الإخوان المسلمون » والحزب الاشتراكي والحزب الوطني والكتلة ، والوفد وغيرها) . وبالإضافة إلى هذا عارضت اللجنة تشغيل العمال أكثر من طاقتهم وإبدال العمال المهرة بآخرين من الأرياف بأجور منخفضة . وطالبت اللجنة بإطلاق الحريات للصحافة والحريات الديمقراطية للنقابات .

وأصدرت اللجنة التحضيرية برنامجا تضمن المطالب التالية :

- ١ — جلاء القوات البريطانية .
- ٢ — رفض الدخول في معاهدات إمبريالية (مثل « قيادة الشرق الأوسط ») .
- ٣ — اتحاد مصر والسودان لخوض غمار الفضال ضد الإمبريالية وحق تقرير المصير للسودان .
- ٤ — توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي ومعاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي .
- ٥ — وقد حظى هذا البرنامج بتأييد عدد من رجال الحزب الوطني وجمعية الإخوان المسلمين (١٠٣ ، ٢٨ / ١ / ١٩٥٢) .

وفي هذه الفترة تعززت الاتصالات الدولية للجنة التحضيرية ، وتدعم موقفها في البلاد . وشارك وفد اللجنة التحضيرية في دورة المجلس العمومي لاتحاد النقابات العالمي التي عقدت في برلين في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١ . وقد مثل النقابات المصرية أحمد طه وكذلك حسن عبد الرحمن (عضو اللجنة التحضيرية) وأحمد سليمان (عضو اللجنة التحضيرية والسكرتير المسئول بلجنة الاتصالات بالنقابات السودانية) . وتم انتخاب حسن عبد الرحمن عضوا في المجلس العام لاتحاد النقابات العالمي . وفي ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) صدر قرار المجلس العام بخصوص مصر

والسودان والذي ايد نضال الشعب المصرى والسودانى ضد الامبريالية .
وصدر كذلك قرار يوصى بعقد مؤتمرات نقابية اقليمية .

وفى ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥١ دعى لحضور الاجتماع العام لاتحاد النقابات العالمى فى فيينا ممثلى النقابات الديمقراطية فى مصر برئاسة احمد طه والذين شكلوا سويا مع ممثلوا نقابات سورية واسرائيل وايران لجنة لعقد مؤتمر اقليمى لنقابات بلدان الشرق الاوسط . وجرى التوكيد مرة اخرى على القرار الصادر عن دورة انعقاد المجلس العام للاتحاد العالمى للنقابات فى برلين بضرورة عقد مؤتمرات نقابية اقليمية .

وتبعاً لقرار اللجنة التحضيرية كان يجب افتتاح المؤتمر التأسيسى لتشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٢٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٢ . (١١٢ ، ١٩٥٢ ، رقم ١٢ ، ص ١٣٩) ، واضطرت حكومة الوفد فى ظل المد القوى لحركة التحرر الوطنى أن توافق على انعقاد هذا المؤتمر .

والجدير بالذكر أن نشر الى موقف الطبقة العاملة فى مصر والمتمثلة فى اللجنة التحضيرية تجاه المشكلة السودانية . اقيمت العلاقات والاتصالات فى بداية ١٩٤٦ بين الحركة النقابية فى مصر والسودان (٥٥ ، ١٩٥١ ، رقم ٢٣ ، ص ١٩) . واستؤنفت الاتصالات فى عام ١٩٥١ بالنقابات السودانية ودعى فى شهر ديسمبر (كانون الاول) فى العام نفسه وفد العمال المصريين لحضور المؤتمر الثانى لنقابات السودان (١١) ، الامر الذى يعد دلالة واضحة على زيادة أواصر الوحدة بين الكاينين فى مصر والسودان فى النضال ضد العدو المشترك ، ضد الامبريالية . وقرر المؤتمر توثيق الروابط باتحاد النقابات العالمى وتقديم المعونة الشاملة للطبقة العاملة والكاينين المصريين فى نضالهم من أجل التحرر الوطنى وكذلك النضال الحاسم سويا مع كادحى مصر ضد مؤامرات الدول الامبريالية التى تهدف الى وأد حركة التحرر الوطنى .

(١١) . كان اتحاد السودان الذى ظهر فى عام ١٩٥٠ واحداً من اقوى التنظيمات النقابية للطبقة العاملة فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا . وقد شارك بنشاط من أجل الحقوق الاقتصادية للكاينين وكذلك من أجل الحرية الديمقراطية والسلام . وكان عضواً فى اتحاد النقابات العالمى . وسرعان ما قام كادحو السودان بفضح اتحاد النقابات الحرة العالمى الذى وصلت للخطوط القادمة من القاهرة فوحلت عن الخطوط سريعاً .

وقد أرسيت التنظيمات النقابية الديمقراطية في مصر والسودان، منذ البداية الأساس الديمقراطي الأممي العام لحل المشكلة السودانية . وعلى النقيض من الامبرياليين الانجليز الذين كانوا يزعمون أن السودان «لم ينفج» بعد للحكم الذاتي وفي الوقت نفسه يقترحون بشكل ديماجوجي اجراء «استفتاء» لتحديد «ارادة الشعب السوداني بشرط ابقاء القوات والموظفين الانجليز في البلاد وعلى العكس من سياسة الدولة العظمى المصرية التي كانت تطالب بالاتحاد الميكانيكي بين البلدين تحت سلطان التاج المصري ، نجد أن الطبقة العاملة في مصر والسودان كما هو واضح من برنامج اللجنة التحضيرية لعمال مصر والقرارات الصادرة عن المؤتمر الثاني لنقابات السودان طرحت حلا أكثر عدلا وديمقراطية للمشكلة السودانية : اتحاد مصر والسودان في النضال ضد الامبريالية ومنح الشعب السوداني حق تقرير مصيره بدون تدخل خارجي (٥٥ ، ١٩٥٢ ، رقم ٥ ، ١٠٣ ، ١٩٥٢/١/٢٨) .

وهكذا كان تشكيل اللجنة التحضيرية لتأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ونشاطها بمثابة مرحلة هامة في تاريخ الحركة العمالية . زد على ذلك أن نضال النقابات المصرية المتحدة وحركة أنصار السلام قد أسهمت بختيار ديمقراطي قوى ضمن الفيض العارم للحركة المعادية للامبريالية والذي أشتد خاصة بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ .

الأحزاب السياسية أثناء الحرب الفدائية في منطقة القناة

وقد وسع الحزب الاشتراكي كثيرا من نشاطه في هذه الفترة . وكان هذا الحزب عبارة عن تنظيم بورجوازي صغير نمطي لم يكن له مذهب هادف متكامل من قريب أو من بعيد . وكان يعرف عن قاداته التذبذب الفكري والايديولوجي . وكانوا يحاولون في كل مراحل نشاط الحزب اتباع أكثر التيارات السياسية ومستقبلا أي ثورية (من وجهة نظرهم) . ولهذا السبب فانه في المرحلة الاولى (١٩٣٣ - ١٩٤٠) وأثناء الانتشار السريع للفاشية في عدد من البلدان الاوربية نجد قادة الحزب الذي كان يعرف وقتئذ بحزب « مصر الفتاة » ينضمون بشكل سافر تحت لواء الاحزاب ذات الصبغة الفاشية . وفي مرحلته الثانية (١٩٤٠ - ١٩٥٠) حاول الحزب بأقصى طاقته أن يتخلص من عبء الفاشية الماضي البغيض ويتختم ترسانته الايديولوجية بأفكار الاسلام . وقد غير اسمه في هذه الفترة بالذات وأصبح يعرف بالحزب الاسلامي الوطني . وأخيرا وفي المرحلة الثالثة

(١٩٥٠ - ١٩٥٣) ونظرا للمعدلات النمو السريع لصرح النظام الاشتراكي العالمي وانتشار الافكار الاشتراكية في العالم اجمع أصبح هذا الحزب يسمى بالحزب الاشتراكي (منذ ١٩٥٠) .

وكن يعرف عنه في كل مراحله « الثورية » المتطرفة للبرجوازية الصغيرة والصياح والصحب والقومية العنترية . وبسبب الزعزعة التنظيمية والايديولوجية لم يتمتع هذا الحزب بأى نفوذ جدى في البلاد الا ان نشاطه كان ملحوظا على سطح الحياة السياسية بفضل ما كان يلقيه زعماءه من خطب مثيرة معادية للامبريالية ومقالاته الانتقادية اللاذعة ضد الملكية والحكومة على صفحات جرائده ومجلاته .

وتم الافراج عن أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكي وعدد من زملائه المقربين يوم ٢٥ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ بعد أن كانوا قد سجنوا بسبب مقالات في صحيفتى الحزب « مصر الفتاة » و « الاشتراكية » تعرضوا فيها بالنقد اللاذع لسياسة الملك فاروق وجميع افراد الاسرة المالكة المعادية للشعب .

وانتقد أحمد حسين الوفد في كلمته التى القاها عقب خروجه من السجن فورا لأنه « يحاول كبت مشاعر الشعب » ولا يعمل على تنظيم حرب شعبية ضد المقتصبين (١٣٦ ، ٢٦ / ١٠ / ١٩٥١) . وطالب أحمد حسين الحكومة فى خطاب له آخر باصدار قانون يبيع لاي مواطن حمل السلاح . وطالب ابراهيم شكرى نائب رئيس الحزب فى معرض انتقاداته لموقف الوفد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا والمقاطعة الاقتصادية للبضائع الانجليزية . وكان قادة الحزب يقفون فى هذه الفترة الى جانب ابرام معاهدة مع الاتحاد السوفيتى والاعتراف بالذين الشعبية (١٣٦ ، ٥ ، ٦ / ١١ / ١٩٥١) . وافتتح الحزب فى ٤ فبراير (تشرين الثانى) منتهزا فرصة موازية مركزا لتدريب « فرق التحرير » من المتطوعين من افراده .

اما ما يخص « الاخوان المسلمون » فقد أعادت حكومة الوفد من جديد فى ربيع ١٩٥٠ الشرعية للجمعية . وذلك بدافع استغلالها لمجابهة الحركة الديمقراطية العامة المتزايدة ولاسيما النقابية منها وكذلك رغبة فى وضع العراقيل امام القصر لاستخدام الجمعية كقوة ضاربة لخلع حكومة الوفد (١٠٥ ، ١٩٥٤ ، المجلد ٥ ، رقم ١٢) .

وتم خلال شهر مايو (أيار) ١٩٥٠ الافراج عن اعضاء الجمعية

المحتجزين في المعتقلات (أكثر من ١٥٠٠ فرد) . واستأنف قادة الجمعية بحرص وحذر كبيرين نشاط فروعها .

وأصدر البرلمان في ٢٣ ابريل (نيسان) ١٩٥١ وبعد مناقشات طويلة « قانونا عن الجمعيات » ينظم مسائل تأسيس الجمعيات من كل حذب وصوب . وينظم كذلك نشاطها . وكانت كل جمعية بصرف النظر عن طبيعتها (اجتماعية دينية ثقافية ... الخ) يجب أن تقدم قبل الحصول على حق ممارسة نشاطها للسلطات تقريرا مفصلا عن أهدافها ومهامها . وأصبح من حق البوليس التعرف على جميع وثائق هذه الجمعيات . وفرض عليه أن يتابع نشاط كل جمعية حتى يكون ضمن اطار المهام والاهداف الواردة في لائحتها . وتم تحريم نشاط فرق الكشافة السرية والمسلحة . وجرى التنبه في الوقت نفسه بأن القانون الجديد لا يمس الاحزاب السياسية (١٣٦ ، ١٩٥١/٤/٢٤) . وواضح أن القانون موجه أساسا ضد الاخوان المسلمين » .

وأثناء مناقشة مشروع هذا القانون دبرت الجمعية القيام بعدة مظاهرات سلمية ولكنها صاخبة أمام مبنى البرلمان . وسلم أعضاء وفود « الاخوان المسلمين » احتجاجا كتابيا لرئيس مجلس النواب (٨١ ، ص ١٨٦) .

وبالطبع أثارت القيود المفروضة على الجمعيات للحد من نشاطها موجة من الغضب والاستياء . واستأنف « الاخوان المسلمون » حملتهم الدعائية ضد الوفد . والمهم ان « الاخوان المسلمين » منذ البداية لم يأنهوا بالقانون الصادر في ٢٣ ابريل (نيسان) ١٩٥١ الذي يقيد من نشاطهم . فحافظوا على جناحهم المسلح السري واخفوا كذلك وثائقهم السرية عن اعين البوليس . وبعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ أصبحت البنود الاساسية « لقانون الجمعيات » لا حول لها ولا قوة لان « الاخوان المسلمين » مثلهم مثل بقية الجماعات والجمعيات الاسلامية القومية الاخرى كانوا يتمتعون بحرية الحركة الكاملة . واخذوا يتدخلون بنشاط من جديد في الحياة السياسية للبلاد .

ولم تكن القيود المفروضة من قبل الحكومة عقبة على طريق استعادة جبروت الجمعية الغابر ، بقدر ما كان يعوقها الصراع الداخلي الحاد الذي يمزقها بعد وفاة حسن البنا . وكان فقد « المرشد العلم » الاول خسارة لا تعوض بالرغم من أن أنصاره المقربين بذلوا كل ما بوسعهم للمحافظة على التنظيم وتهيئته للظروف الجديدة .

وكان صالح مصطفى العشماوى نائب « المرشد العام » يقوم بأعباء قيادة الجمعية فى فترة من أحلك فترات الجمعية (فبراير (شباط) ١٩٤٩ — مايو (أيار) ١٩٥٠) عندما أصيب نشاطها بالشلل التام . وفى هذه الفترة شهدت الدوائر العليا « للاخوان المسلمين » صراعا حادا على رئاسة الجمعية بين جماعات ثلاث هى :

١ — جماعة المحافظين برئاسة عبد الرحمن البنا الساعاتى شقيق المرحوم « المرشد العام » .

٢ — جماعة المعتدلين برئاسة الدكتور حسين كمال الدين والشيخ حسن الباقورى عالم الدين المشهور والمتخصص فى مجال الشريعة الإسلامية .

٣ — جماعة الراديكاليين أو ذوى النزعة العسكرية بقيادة العشماوى (٨١ ، ص ١٨٧) .

وبعد وفاة البنا مباشرة شكل أتباعه وتلامذته المقربين لجنة سياسة سرية تحولت فى مايو (أيار) ١٩٥٠ الى اللجنة القيادية الرئيسية الجديدة وقد نجح قادة الجماعة المعتدلة بعد صراع مرير فى اقناع اللجنة القيادية الرئيسية بتفضيل ترشيحها لما كانت تتمتع به من نفوذ كبير أثناء هذه الفترة .

وتم انتخاب حسن اسماعيل الهضيبي المحامى بمحاكم الاستئناف « مرشدا عاما » جديدا . وكان مستشارا شخصيا وصديقا كبيرا للمرحوم حسن البنا . وينوه بعض الباحثين المطلعين (من أمثال حسين وهاريس) عن العلاقات الخاصة التى كانت تربط الهضيبي بالملك واتصالاته برجال البلاط . (٨١ ، ١٨٨) . وتم انتخابه شكليا فى ١٩ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ (أى بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦) بالرغم من ترقيته فى هذه الرتبة من ١٩٥٠ .

ولم يكن الهضيبي يتمتع بمواهب القائد الحزبى التنظيمى بمثل تلك التى كان يتمتع بها تماما سلفه البنا . علاوة على أن الجمعية خلال هذه الفترة لم تكن بالتنظيم المتجانس كما كانت مثلا فى أواخر ١٩٤٨ . وأخذت المعارضة التى كانت تعمل ضد القيادة الرسمية تتجمع حول العشماوى وتهافتت على مجلة « الدعوة » التى كان يصدرها . وكانت هذه الدوائر المتطرفة والتى تقبض على ناصيتها ككائب « الإخوان المسلمين » تروج لانتهاج أساليب العنف لحل المشاكل الداخلية وتعارض أية مفاوضات مع انجلترا . وأصررت جماعة العشماوى على خوض غمار النضال المسلح ضد الدخلاء . زد على ذلك انه كانت هناك خلافات ناشبة بين « المرشد العام » والشيخ محمد

فرغلى قائد القسم الجبار « للاخوان المسلمين » فى منطقة قناة السويس
(ومركزها الاسماعيلية) (١٢٩ ، ص ٢٤) .

واخفق الزعيم الجديد فى قمع الجماعات المختلفة داخل الجمعية .
وخرجت الدوائر المتطرفة الراديكالية عن طوع القيادة الرسمية ، كما وانه
لم تنصاع الجماعات الارهابية والمسلحة لتعليمات « المرشد العام » . وكان
ينظر اليها نظرة ملؤها الريبة والحذر واليقظة بل وحاول تصفيتا وابلادتها .
الا أن الشيء الوحيد الذى نجح فيه هو اعادة تنظيم الجماعات المشار اليها
وتغيير بعض قياداتها .

ان الصراع الداخلى الناشئ بين التكتلات والجماعات وعدم توفر
وحدة القيادة فى تنظيم شمولى النمط عرقل من استمرار القيادة الجديدة
« للاخوان المسلمين » .

وبعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ وعندما بدأت الاصطدامات الدموية فى
منطقة القناة اتخذت القيادة العليا للجمعية فى القاهرة موقفا سلبيا للغاية
وأدلى الهضيبى ببعض التصريحات المعتدلة جدا مما قوبل بالدهشة والتعجب
لدى أوساط الراى العام المصرى ، حتى أن أعداء الجمعية اتهموها بالاتصال
ببريطانيا العظمى (١٣٦ ، ٢٦/١٠/١٩٥١ ، ١٠٥ ، ١٩٥٤ ، المجلد ٥ ،
رمم ١٢) .

وبالرغم من أن الهضيبى أدلى بتصريح قال فيه ان « الاخوان المسلمين »
سيكونون على أهبة الاستعداد ليعضوا كل ما لديهم من امكانيات تحت تصرف
الحكومة اذا ما أرادت الاخيرة تنظيم جيش من المتطوعين (١٣٦ ،
٢٦/١٠/١٩٥١) ، ولاشتراك الجمعية فى لجنة الميثاق الوطنى التى تقترح
تشكيل فرق الفدائيين من ممثلى كافة التنظيمات والاحزاب السياسية . بدأ
« الاخوان المسلمون » فورا بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى اعادة بناء فرقها
من المتطوعين والذين كانوا قد شاركوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .
وأدلى الشيخ محمد فرغلى الذى كان يتزعم أكثر التنظيمات « الاخوانية »
عسكرية وقوة (١٢٩ ، ص ٦٢) ببيان صريح قال فيه « لو استمرت انجلترا
فى أعمالها العدوانية واغلاق راحة الشعب فانتنا سننظم حربا سرية ضدها
وعلى الجانبين أن يتحملا ضحاياها وخسائرها الفادحة » . وصرح الشيخ
فرغلى « ان الحرب الفدائية الواسعة النطاق افضل من الحرب العلنية ،
لانها ستوقع بالقنوات البريطانية فى شر أعمالها » . (١٣٦ ،
٢٦/١٠/١٩٥١) .

وعقد فور احتلال الاسماعيلية فى جو من السرية التامة وتحت رئاسة

الشيخ فرغلي اجتماع استمر لمدة ثلاثة أيام ناقشت أثناء المسائل المتعلقة بالخبراء العسكريين المتخصصين في تدريب الشباب وبكمية الأسلحة والذخائر المتوفرة لدى الجمعية ، وتم في هذا الاجتماع أيضا انتخاب قائد لفرق الجمعية (١٢٩ ، ص ٧٨) .

وقد وضع « الإخوان المسلمون » في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ نصب أعينهم هدفا ينحصر في جميع بضع مئات من أعضاء فرق المتطوعين في حرب فلسطين والقاطنين في محافظة الشرقية وفي منطقة قناة السويس وتنظيم عملية التدريب والاعداد لهم في بعض المراكز العسكرية كي ما يمكن تشكيل نواة لفرق المستقبل والبدء في تدريبات الشباب بشكل جماهيري . وكانت معظم مراكز التدريب في مديرية الشرقية المتاخمة لمنطقة قناة السويس . علاوة على أن الكثير من المراكز هذه كانت تقع في الاراضي التي يمتلكها أعضاء الجمعية (١٢٩ ، ص ٩٨) .

وعلاوة على الحزب الاشتراكي وجمعية « الإخوان المسلمين » قام حزب الوفد والحزب الوطني وحزب الفلاحين الاشتراكي و « جبهة مصر » (تنظيم كان يترأسه على ماهر) وغيرها من الاحزاب السياسية بانشاء فريق كتائب التحرير . وكانت الرئاسة في معظم هذه الفرق والكتائب من نصيب لجنة الميثاق الوطني وكانت تضم ممثلين عن الاحزاب المختلفة واللاحيين كذلك . وكان للوفديين اليساريين نفوذ كبير داخل هذه الفرق والكتائب . « حتى في الجامعات المصرية حيث الخلافات الحزبية كانت تطفو بوضوح على السطح ، لم يكن بمقدورنا أن نفرق على الاطلاق بين أعضاء حزب الوفد وبين أعضاء « الإخوان المسلمين » . الى هذا الحد كان النضال المشترك يوحد بين صفوفهم وكانوا يفتخرون أشد المقت أن تطفو هذه التفاوتات على سطح الحياة » (٥١ ، ص ٦٢) .

ما هو موقف الوفد بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ وكما كتبت الصحف المصرية تقول بأن مصر كسبت في هذه الايام نصف المعركة ويتعين على الشعب الآن كسب النصف الآخر (١٣٦ ، ١٩٥١/١/٢٦) .

الواضح انه من المنطقي تماما ، بعد الغاء المعاهدة سيواصل الوفد توسيع نطاق الحركة الشعبية باطراد ، ويصل بالنضال ضد الامبرياليين الانجليز حتى نهايته المظفرة معتمدا على دعم وتأييد الشعب . كل هذا يتضح من بيانات النحاس وغيره من قادة حزب الوفد الآخرين . ونطبق النحاس في هذه الايام بكلمات ردها كل لسان كقول ماثور : « انتهى زمن الكلام ، وحل زمن الانفعال ! » .

ومرارا ما صرح قادة الوفد ، أنهم أعدوا العدة جيدا لكل العواقب التي قد تنجم عن الغناء المعاهدة وأن مصر على أهبة الاستعداد لخوض الحرب المقدسة ضد الامبرياليين (١٢٣ ، ص ١٩) . الا أنه في الوقت الذي كان فيه الوفديون اليساريون والشباب الوفدي يعمل باخلاص لتوحيد صفوف جميع القوى الوطنية وانضموا متطوعين لفرق وكتائب الفدائيين وشاركوا في نشاط لجنة الميثاق الوطني ، نجد أن قادة الحزب برئاسة مؤاد سراج الدين كانوا يتوجسون خشية من اتساع رقعة الحركة الشعبية وسرعان ما أخذوا بكل الاسباب لاحتوائها وتقليصها .

واعلنت الحكومة في ١٧ أكتوبر (تشرين الاول) حالة الطوارئ وفي ٢٤ أكتوبر (تشرين الاول) حرمت القيام بالمظاهرات معلنة بأنها ستتخذ الاجراءات لقمعها بكل شدة . ونوهت مجلة « ايكونوميست » في ٢٠ أكتوبر (تشرين الاول) بقولها ان النحاس وفؤاد سراج الدين « يحاولان الآن بجدية الجان عنان الحماس ... الذي أطلقوه من سراحه في الاسبوع الماضي ... بعد أن تحققوا من تصريحات مستر موريسون في أن القوات البريطانية ستعمل على حفظ الامن والنظام في منطقة قناة السويس ، حتى لو رفض المصريون أنفسهم الالتزام بهذا . واستطردت المجلة تقول : وأن من صالحها تجنب الفوضى واراقة الدماء ، والتي اتضح استحالتها في وقت من الاوقات . لقد سرى مفعول الصلابة في لندن وواشنطن على نحو أسرع مما كان يتوقع » (١٠٤ ، ١٠/٢٠/١٩٥١ ص ٨٩٧) . وكتبت المجلة نفسها في ٢٧ أكتوبر (تشرين الاول) تقول : « بالرغم من أن أعمال التهييج والاثارة في القاهرة مازالت كبيرة ، الا أن الحكومة بذلت الجهود المثمرة والمخلصة للمحافظة على النظام » (١٠٤ ، ١٠/٢٧/١٩٥١ ، ص ٩٦٣) .

ويذكر الراحل حقيقة مميزة ، وهي أنه عندما اتجه النحاس في ٢٠ أكتوبر (تشرين الاول) من القاهرة الى الاسكندرية كان في انتظاره على رصيف محطة السكة الحديد بالقاهرة جماعة كبيرة من الشباب ، قابلته بالهتافات التي تنادى وتردد : « نريد السلاح للكفاح » فأجابهم النحاس قائلا : « انتظروا ، كل شيء بأوامره بأمر الله ، رينا مع الصابرين » (١٢٣ ، ص ٢٠) . ودعا قادة الوفد الشيخ فرغلي بعد ١٥ أكتوبر (تشرين الاول) لرأعاة الهدوء في منطقة القناة (١٣٦ ، ١٠/١٨/١٩٥١) .

وهكذا كان النحاس يطلب من الوطنيين الاعتدال والتحلل بال ضبط بدلا من توحيد الصف وتزويد الشعب بالسلاح لخوض الكفاح ضد العدو .

ولم يول قادة الوفد اهتماما جديا بلجنة الميثاق الوطني وكان

صلاح الدين وزير الخارجية هو الوحيد من بين المسؤولين القلائل في الوفد الذين اتخذوا موقفا وطنيا من اللجنة وشارك بغض الشيء في نشاطها (١٣٦ ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٥١) .

وكانت القيادة الوفدية غير مبالية بالنسبة لتشكيل الفرق وكتائب الفدائية . فبينما كانت القيادة تعارض تكوين فرق وكتائب للفدائيين في الجامعات وتدريب الطلاب المتطوعين على الاعمال العسكرية (١٢٩ ، ص ١٠٤) وأغفلت تسليحها وتنظيمها كان كثير من أعضاء الوفد العاديين في الوقت نفسه ينظمون فرق وكتائب الفدائيين في الجامعات ومعاهد التعليم العالي الأخرى وترأس بعض الطلبة الوفدين وخاصة أبناء الفلاحين بعد عودتهم لقراهم « لجان الدفاع » الريفية المشكلة في كثير من أجزاء منطقة قناة السويس (٥١ ، ص ٧٤) .

وقد ترك حزب الوفد أمرا هاما مثل تشكيل كتائب الفدائيين من المتطوعين (للعفوية) تاركا كل حزب من الأحزاب السياسية يشكل فرقا وكتائب فدائية خاصة بكل منها على حدة فمثلا ، كانت وزارة الداخلية على علم بوجود بعض مراكز تدريب الفدائيين من تنظيم « الإخوان المسلمين » ولكنها لم تعر الموضوع أهمية جدية . ولم تضع الحكومة أية قواعد وأسس لقيادة فرق وكتائب التحرير واكتفت بمجرد التعاون الشكلى معها والحرص منها على الضمانات بأن نشاطها لن يستهدف تعكير صفو الأمن العام أو ينال منه (١٣٦ ، ٥ / ١٢ / ١٩٥١) .

لقد أدى اطلاق الحرية للتنظيمات والأحزاب المختلفة لتكوين فرقها وكتائبها من المتطوعين الى موجة من الاستهتار وزيادة اعداد الجرائم الجنائية فبناء على الاحصائيات الرسمية بلغ عدد الجنايات من ١٦ أكتوبر (تشرين الاول) وحتى ٦ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥١ ما يقرب من ٢٢ جناية قتل خطيرة تحت ستار النشاط الفدائى (١٣٦ ، ١٨ / ١٢ / ١٩٥١)

ويسبب تردد الحكومة الوفدية ظلت الفرق وكتائب الفدائية بدون قيادة موحدة وبدون خطة محكمة للنضال وكانت تمارس نشاطها فرادى مما أضعف فاعليتها ولم يكد شهر يمر على بدء النشاط الفدائى الذى بلغ معدلات كبيرة ، حتى صرح فؤاد سراج الدين وزير الداخلية بأن الحكومة ستتولى قيادة الكتائب الفدائية بنفسها وتعمل على تنظيمها . (١٢٩ ، ص ٩٩) . الا ان الحكومة ظلت بعد هذه الخطوة من جانبها على ما هى عليه كالسابق من التهاون والتغاض . فمثلا ، قررت الحكومة يوم ٢٥ نوفمبر (تشرين الثانى) فقط ان تأخذ على عاتقها تدريب

قّولت الفدائيين وفقاً « لنظام » محدد زعمت بانها اعدته . وفى الوقت نفسه حرمت على أى تنظيم أو فرد جمع التبرعات من السكان للفدائيين لان جميع البالغ يجب ان توضع تحت تصرف السلطات المركزية . واعلنت الحكومة انها ستترصد مبلغ ١٠٠ ألف جنيه مصرى لتدريب الفدائيين ، الا انها اكتفت اساسا بتشكيل لجنة لقيادة هذا العمل .

ولم يقدم الوفديون للفدائيين العون الجدى فى مجال تزويدهم بالسلاح والذخيرة . (١٢٣ ، ص ٥٦) وكانت القمة الوفدية الرجعية تسمى لاختراع الحركة الفدائية لسيطرتها كى تضعف من مداها الثورى . وكانت الدوائر الحاكمة الانجليزية ميالة لقرى فى اجراءات الحكومة المصرية لكبح جماح « الثركات المتطرفة » لفرق التحرير توكيدا لفكرتها عن ان « الخطر الداخلى فى مصر يهدد الارستقراطية المصرية » (١٠٤ ، ١٢/١/١٩٥١ ، ١٣١٤) .

وأدار قادة الوفد لعبة سياسية معقدة . فقد استعانوا بالشارع المصرى وبحثوا له عن التأييد حتى يرغموا الانجليز على بعض التنازلات . الا ان قادة الوفد كان يملؤهم الخوف من اتساع نطاق الحركة الشعبية ، الذين كانوا هم أنفسهم سببافياها . وكانوا فى النصف الثانى من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ اشبه ما يكونون بالساحر المعروف فى الاساطير العربية الذى اطلق سراح الجنى من الزجاجة ولم يتمكن بعدها من اعادته اليها .

ومنيت جماهير الشعب بخيبة أمل كبيرة فى الوفد ، واخذت سمعة الحزب التى كانت قد تحسنت بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ تهوى الى الحضيض مرة اخرى بسرعة . وفى اواخر اكتوبر (تشرين الاول) قامت جميع التنظيمات والاحزاب السياسية بما فى ذلك معظم الوفديين بتوجيه الانتقادات لقمة الحزب الرجعية .

وطالبت الكتلة الوفدية من الحكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا فوراً والاعلان رسمياً عن عزل الجنرال المحافظ الانجليزى من منصبه فى السودان وتأميم شركة قناة السويس وصرح حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى ان قيام كل حزب على حدة بتشكيل قوات التحرير الخاصة به يشكل خطراً على الامة وطالب بتوحيد صفوف الكتائب حول اللجان الوطنية (١٣٦ ، ١١/٢/١٩٥٢) .

وفى يوم ١٣ نوفمبر (تشرين الثانى) اى يوم الجهاد الوطنى ضد

الامبريالية أقام كل حزب من الاحزاب المشروعة في ميادين القاهرة سرادقا كبيرا مؤقتا كان يلقي فيه زعماء الاحزاب الخطب الوطنية . وبالرغم من اعلان النحاس ان زمن الخطب قد ولى الا انه كان يتبارى كالسابق مع زعماء الاحزاب الاخرى في مضمار فن الخطابة الرفيع والتي غالبا ما كانت تمتد خطبهم السياسية لمدة ساعتين .

وقد انتقد قادة جميع الاحزاب بشدة سياسة الحكومة (١٢) وكانوا يتهمونها في انتهاج سياسة انانية ومذبذبة ومتهاونة (١٣٦ ، ١١/١٤ / ١٩٥١) .

وبينما كان ترمومتر الخلافات بين الاحزاب السياسية يرتفع في القاهرة ، « كان من الصعب التأكد من الذى يترأس حركة التحرير في منطقة القناة ، واية منظمة سياسية تقودها » (٥١ ، ص ٦١) .

المرحلة الاولى من النضال الفدائى (من منتصف اكتوبر حتى منتصف نوفمبر ١٩٥١)

احتدمت الحرب الفدائية في منطقة القناة منذ ان احتل الانجليز المدن الكبرى في القناة وبدأوا يمارسون اعمالهم العدوانية ضد السكان العزل المسلمين . وفي ١٦ اكتوبر (تشرين الاول) اى اليوم التالى لمقتل المواطنين الابرياء في الاسماعيلية وبور سعيد ، اخرجت من ترعة الاسماعيلية جثث بعض الجنود الانجليز .

وظهرت في البلاد عرضا وطولا مراكز تخريب الفدائيين . وكانت تنتشر في القرى المتاخمة مباشرة لمنظمة قناة السويس في مديرية الشرقية وبعض عواصم ومدن المديريات الكبرى الاخرى مثل الزقازيق ودمهور واخيرا في القاهرة والاسكندرية اكبر مدينتين في البلاد .

وتم تشكيل كتائب الفدائيين في جامعات القاهرة كذلك . وقام طلبة جامعة فؤاد الاول بأوفر قسط من النشاط .

(١٢) تحدث مكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية عن تقصير الحكومة التى لم تتخذ اية اجراءات حاسمة لحماية البلاد من عدوان الامبرياليين . وتبقى الحكومة برنامج نضالها ضد الانجليز في طى الكتمان عن الشعب مما يهدد البلاد كلها بالخطر الكبير .

وتلقت الكتائب التي ظهرت في الاسماعيلية وبورسعيد والسويس قورتها التدريبية اثناء الاضطرابات الفعلية مع الانجليز . وكانت تضم اساسا العمال الذين رفضوا التعاون مع الانجليز وكانت هذه الفرق من اشد فرق الفدائيين مهارة في القتال واطلاق النيران .

وقد كتب باكوفيللو على نحو رائع وصفا لنشاط واحد من هذه الفرق في السويس حيث كان موجودا هناك في تلك الايام العنصرية بين قوات الفدائيين (٥١ ، ص ٥٦) . وقد وحدت فصائل العمال المتأصلة صفوفها داخل جبهة عمالية واحدة في الاسماعيلية (١٣٦ ، ١٩٥١/١١/٤) .

ولم يشترك الجيش المصري في البداية في الحرب ضد الانجليز (بالرغم من ان ضباطا عديدين اعربوا عن رغبتهم في تدريب قوات الفدائيين على العمل العسكري والفدائي) . وقد حدا هذا بالدوائر الحاكمة البريطانية لتصرح زاعمة بأن « العلاقات بين الجيشين ستظل ودية كما هي عليه » والبوليس المصري يتعاون مع السلطات العسكرية الانجليزية (١٠٤ ، ١٩٥١/١٠/٢٧ ، ص ٩٦٣) . ولم تكدم بضعة اسابيع حتى نهض الجيش والبوليس المصري يتحمل عبء دوره الطليعي في خوض غمار النضال ضد الامبرياليين البريطانيين .

وترأس الفريق عزيز المصري واللواء صالح حرب تدريب فرق المتطوعين في القاهرة (١٢٣ ، ص ٥٥) . وقام ضباط وطيون آخرون بتزويد الفدائيين سرا بالذخيرة والسلاح من مخازن الجيش . وكان من بينهم بعض قيادات تنظيم « الضباط الاحرار » : النقيبان عبد الحكيم عامر وصلاح سلم (وقتئذ) والرائدان عبد المنعم عبد الرؤوف ومحمود رياض وغيرهم (١٢٩ ، ص ١٩٩ ، ٢٠٨ ، ٢١٤) .

وكانت المرحلة الاولى من تكتيك الفدائيين تكفى بعملية تنظيم نصب الكمائن وقنص الضباط والجنود البريطانيين فرادى وكذلك بعض عمليات هجومية على الثكنات والمواقع العسكرية . وقد كتبت صحيفة « الاهرام » عن بطولة صبي مصري صعد اثناء الليل سطح احدى ثكنات الانجليز متسلقا ماسورة في الاسماعيلية وسرق رشاشا .

وقد تشكلت في الاسماعيلية ما يسمى بالفصيلة المتحركة كان يتعين عليها تجريد الجنود الانجليز ممن يقابلونهم في طريقهم من اسلحتهم (١٣٦ ، ١٢ ، ١٩٥١/١١/١٧) . ثم اتخذ الفدائيون ينصبون الكمائن لمجموعات صغيرة من الانجليز ممن كانوا يضادفونهم في الطريق الضحراوي .

المرحلة الثانية من الحرب الفدائية (منتصف نوفمبر حتى ديسمبر ١٩٥١)

منذ أواسط شهر نوفمبر (تشرين الثاني) والفدائيين يكثرون من المعسكرات على المعسكرات والمطارات والثكنات الانجليزية . وامتد أول ليلة من هذه الطلعات فرقة كانت تابعة لجبهة العمال في الاسماعيلية يوم ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) . وتسلسل الفدائيون الى احد المطارات الانجليزية بالقرب من الاسماعيلية واشعلوا النيران هناك في بعض المطارات والسيارات وفجروا خط انابيب المياه (١٣٦ ، ١٣ ، ١٤ / ١١ / ١٩٥١) .

وليلة ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) جرى هجوم على المعسكرات الانجليزية في التل الكبير وابوصوير . وفي الليلة نفسها فجر الفدائيون بعض خزانات البترول في أكبر قاعة انجليزية للبترول في العجروود وهاجموا ورشة لتصليح الكباري في إحدى المعسكرات الانجليزية في منطقة جبل مريم وهاجموا جنود المواصلات الانجليز في منطقة ام رواس (١٣٦ ، ١٦ / ١١ / ١٩٥١) .

وقد ساءت احوال الانجليز كثيرا بعد انقضاء شهر على بدء الحرب الفدائية ، ولم يرتح لهم بال لا بالليل ولا بالنهار ولم يهنأ لهم عيش لا في الطريق الثكنات ولا في المدينة .

وانقلبت حياة الغزاة المحتلين الى جحيم لا يطاق . ومنذ ذلك الحين والصحافة البريطانية تكتب عن الاوضاع الصعبة التي تعيش فيها القوات البريطانية في منطقة قناة السويس (١٠٤ ، ١٧ / ١١ / ١٩٥١ ، ص ١١٩٦) .

وبدا التقارب بين البوليس والشعب اثناء انتشار الحرب الفدائية في منطقة قناة السويس . وحدث هذا رغم انف الحكومة . والا دهى أن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ورئيس البوليس وقتئذ طالب باعتقال الفدائيين بل وبرميههم بالرصاص (٥١ ، ص ٤٢) ولم يرغب رجال البوليس العساديون أبناء الطبقات المقهورة أن يعملوا ضد أشقيائهم وشقيقاتهم . « فأغمضوا » أعينهم عن تحركات الفدائيين .

x x وفي ١٥ نوفمبر هاجم الفدائيون المعسكر الانجليزي في منطقة القرين (بالقرب من الاسماعيلية) ، وجرى تبادل لاطلاق النار جرح على اثره اثنان من الجنود الانجليز جروحا شديدة (١٣ ، ١٦ / ١١ / ١٩٥١) .

وبدا الانجليز ينتقمون من البوليس المصرى لمسلكتهم « الغريب » وتعاطفهم مع الفدائيين ويفتحون النيران عليهم عندما يصابونهم في الشوارع. وكان الرد على ذلك انضمام البوليس لصف الفدائيين والعمل سويا لمكافحة المستعمرين الانجليز . وقد اشتهر خاصة مقاتلوا « بلوك النظام » ببسالتهن ومهارتهن (١٣) .

ولقد اثار ازدياد نشاط الحرب الفدائية في قناة السويس في منتصف شهر نوفمبر (تشرين الثانى) قلقا شديدا في اوساط القيادة البريطانية . وقامت القوات الانجليزية في ١٧ نوفمبر (تشرين الثانى) بقصف المصريين في اجزاء متفرقة من مدينة الاسماعيلية . وردت قوات «بلوك النظام » على النيران بالمثل . وتكبد الجانبان خسائر فادحة من القتلى والجرحى . واضطر الانجليز للانسحاب والحقيقة انهم استولوا على البيوت المطلية على ثكنات « البلوكيين » ونصبوا فوق اسطحها المدافع الرشاشة .

وفي اليوم التالى اخذ مقاتلو « بلوك النظام » واهالى الاسماعيلية في اقامة التحصينات اللازمة للثكنات وتحويطها بالاسلاك الشائكة وتغطية المداخل . واخلوا المنطقة المعرضة للخطر من النساء والاطفال . واخذ الانجليز يحشدون قواتهم بما في ذلك الدبابات والمدفعات . واحاطت بمقر اقامة مدير المديرية وثكنات « بلوك نظام » وقامت بقصفها بالنيران .

وصد اهالى المدينة هجومهم بكل ما كانت تطوله ايديهم من الحجارة حتى الرشاشات التى اغتصبوها من العدو . ومنع الانجليز عربات الاسعاف من نقل الجرحى والمصابين المصريين الى المستشفيات .

وكانت البوارج الحربية الانجليزية توجه نيرانها الى المدينة اثناء معركة ١٨ نوفمبر (تشرين الثانى) .

وقد اشتد وطيس المعارك بالقرب من ثكنات « البلوكيين » وبالقرب من مبنى المديرية . وقد اشترك فيها من الجانب الانجليزى مائة دبابة وعدد

(١٣) «بلوك نظام » هو فرق البوليس الاحتياطى . كانت عساكره من بين الفلاحين الفقراء اساسا . وبناء على شهادة ياكافيللو فقد كانوا مسلحين بعضى الخيزران وبنادق من عهد نابليون الثالث . (٥١ ص ٢٥ ، ٥٥ ، ١٢٣ ، ص ٥٧) .

كبير من السيارات المصفحة وكذلك الطائرات النفاثة . واستمر القتال اربع ساعات . واعترف العقيد اكسهم قائد القوات الانجليزية في الاسماعيلية ان جنوده كانوا البادئين بفتح النيران . وقد استشهد في هذه الحرب ٢١ مصرى (١٣ من البوليس ٨ مدنيين) وجرح ٣٢ مواطن ، وقتل من الانجليز خمسة ضباط وحوالى ٣٠ جندي ، وجرح ما يقرب من ٥٠ جندي انجليزى (١٣٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ١٩٥١/١١/٢٠ ، ١٢٣ ، ص ٥٨) (١٤) واحتلت القوات البريطانية مدينة الاسماعيلية بالكامل .

ووجهت الحكومة المصرية للجفرال جورج ارسكين قائد الجيش الانجليزى فى مصر احتجاجا على تحركات الانجليز البربرية والهجية فى الاسماعيلية (١٣٦ ، ١٩٥١/١١/٢٠) .

وقد ارغم نشاط عمليات الفدائيين والمعارك الضارية فى الاسماعيلية القيادة البريطانية على البدء فى ترحيل اسر العسكريين والمدنيين الانجليز . وقد رحلت عن منطقة القناة خلال المدة من ١٧ وحتى ٢٠ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٢٠٠ أسيرة انجليزية (١٣٦ ، ١٩٥١/١١/٢٠) .

واصبحت عمليات الفدائيين أكثر جسارة وحسما . وقد توغل الفدائيون فى ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى) فى احد المطارات الحربية الانجليزية فى الاسماعيلية واحرقوا طائرة واشعلوا النيران فى عدة نقاط وفتحوا عليهم نيران المدافع الرشاشة ليمنعوهم من اخماد الحرائق المشتعلة .

وفى اليوم التالى جرت محاولة لمهاجمة مقر اقامة ارسكين (١٣٦ ، ١٧ ، ١٩٥١/١١/١٨) . وهاجم الفدائيون من جديد يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثانى) مقر اقامة القائد الانجليزى ، وقد كانت هذه المرة ناجحة الى حد ما ، فقد تمكنوا من اشعال نيران الحرائق فى المبنى الذى كان يقيم فيه ضباط المقر .

(١٤) استقت المعلومات الخاصة بالضحايا التى تكبدتها القوات الانجليزية فى الاسماعيلية كما هو الحال فى المعارك التالية من الصحافة المصرية وفيها بعض المبالغة . وللأسف لم تتوفر لمؤلف هذا الكتاب على الدوام البيانات الانجليزية الرسمية للتوصل الى تقدير للموقف أكثر موضوعية . والمهم ان الارقام التى ذكرت تعطى تصورا عاما عن معدلات الحرب الفدائية فى منطقة قناة السويس خلال هذه الفترة .

وابدى فدائيو الاسماعيلية نشاطا كبيرا في النصف الثاني من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ، والذين كانوا على درجة كبيرة من التنظيم والتسلح . وصعد فدائيو بورسعيد والسويس من نشاطهم رويدا رويدا . وفي هذه الفترة اخذت تنعقد أواصر الصلات بين فرق الفدائيين بعضها ببعض . فمثلا قرر الفدائيون في بورسعيد والاسماعيلية تنسيق عملياتهم لتسديد اقوى الضربات بالعدو (١٣٦ ، ١٩٥١/١١/٢٣) .

وفي ٣ ديسمبر (كانون الاول) شهدت مدينة السويس معركة دموية بين القوات الانجليزية من جانب، ومن الجانب الاخر الفدائيين «البلوكيين» بعد ذلك اخترقت المدينة طوابير من السيارات مكونة من ٧٠ شاحنة عسكرية وسيارة مصفحة ودبابة وسيارة «جيب» . واشتركت في القوة وحدات من مشاة المظليين والذين تمكنوا من تحقيق شهرة مشنومة لانفسهم بما كانوا يرتكبونه من فظائع وحشية في مصر . وفتح الطابور الانجليزى نيران على « البلوكيين » والسكان المدنيين . وهرعت قوات الفدائيين لنجدة السكان و«البلوكيين» . واستمر القتال ١٣ ساعة وتميز بالضراوة البالغة . وكان المصريون يعانون من نقص الطلقات . كتب مراسل « الاهرام » يقول لقد شاهدت اثناء المعارك جنديا مقاتلا من « بلوك نظام » يصيح وينادى « هاتوا طلقات ، لازم اخلص عليهم، قبل ما يقتلونى!» واستخدم الفدائيون في هذه المعركة القنابل المحرقة وزجاجات مولوتوف بل وحتى- الحجارة .

وبالرغم من نقص الاسلحة والذخيرة ، لم يتقهقر جنود « بلوك النظام » والفدائيين قيد انملة امام جحافل العدو الزاحفة ، وظهروا البسالة والاقدام والتضحية بل واتوا بالمعجزات . وقد استشهد في هذا القتال غير المتكافى ٢٨ مقاتلا مصرية (منهم ٧ «بلوكيين») وجرح ما يقرب من ٧٠ مصرى آخر (منهم ١٢ «بلوكيين») . وخسر الانجليز ٢٢ قتيلًا و ٤٠ جريحا . (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٤ ، ١٢٣ ص ٦١) .

وعاشت السويس في اليوم التالى حدادا عميقا . وقاموا بدفن مايزيد على ٢٠ بطلا استشهدوا في الثالث من ديسمبر (كانون الاول) في ساحة الوغى مع الانجليز . واشترك في تشييع الجنازة ما يقرب من ١٥ ألف مواطن . وقد لفت النقوش بالاعلام الوطنية . وبينما كانت احدى الجنائز تشييع احد الشهداء الابطال الى مثواه الاخير في الزقازيق ، وما كانت تصل حتى الكوبرى الممتد عبر الها ويس حتى اعترضت طريقها ثلاث دبابات واربع مصفحات وعدد من السيارات الانجليزية . وفتحت هذه

القوة الانجليزية النيران على المشيعين . وعندئذ لم يقف الايطال المشاركة في تشييع الجنازة مكتوفى الايدى ، بل ردوا على النيران بالمثل . واستمر تبادل اطلاق النيران قرابة الساعة . وقد خسر المصريون في هذه المعركة ١٥ شهيدا و ٢٩ جريحا (منهم ٢ من رجال البوليس لقوا حتفهم و٦ جرحوا) . وبناء على البيانات المسجلة بوزارة الصحة المصرية كانت خسائر المصريين في الرابع من ديسمبر (كانون الاول) ٢٧ شهيدا و ٥٨ جريحا وخسائر الانجليز ٢٢ قتيلًا و ٦٧ جريحا (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٥)

وبناء على بيانات وزارة الداخلية المصرية كانت خسائر المصريين في منطقة قناة السويس في المدة مابين ١٦ اكتوبر (تشرين الاول) وحتى ٥ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥١ م ، ١١٧ شهيدا و ٤٣٨ جريحا (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٦) .

وقام الانجليز بعد قتال الثالث من ديسمبر (كانون الاول) بقطع خط السكة الحديدية بين الاسماعيلية والسويس وغلق جميع طرق المواصلات المؤدية للمدينة ، وبذلك عزلوا السويس عن العالم الخارجى تماما . بل وحرم على نواب البرلمان السوaise والبورسعيدين المرور في المدينة . وقد عطلت بالكامل الاتصالات الهاتفية والبرقية واصبح الجو مشحونا بالتوتر في السويس لدرجة ان الجنرال برين روبرتون قائد القوات البريطانية في الشرقين الاقصى والاوسط استدعى الجنرال ارسكين والعقيد اكسهم للاجتماع به في مقر قيادته (١٥) لوضع التدابير الضرورية (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٥) .

وفي ٥ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥١ طلب الجنرال ارسكين من مدير مديرية السويس اخلاء قرية كفر أحمد عبده (١٦) من سكانها والتي كانت احدى ضواحي السويس نظرا لان القيادة البريطانية قررت ازالتها من على وجه الارض . وكان كل ذنب سكان هذه القرية انهم يعيشون في مكان يقع بين محطة ترشيح تمد القوات الانجليز بمياة الشرب وبين المعسكرات البريطانية الواقعة في شمال السويس وان القيادة الانجليزية قررت مد خط مباشر يربط المحطة بالمعسكرات .

ورفضت وزارة الداخلية رفضا باتا الاستجابة لهذا المطلب . وعندئذ

(١٥) كان مقر قيادة روبرتسون في فايد .

(١٦) كان عدد بيوت كفر أحمد عبده ١٥٦ دار .

حذرت القيادة البريطانية السلطات المصرية انها ستبدأ عملية ازالة كفر أحمد عبده في ٨ ديسمبر (كانون الاول) مستخدمة في ذلك قوات كبيرة .

واصدر وزير داخلية حكومة الوفد بعد العديد من توسلات السلطات المصرية في السويس بعدم جدوى ارسال ٤٠٠ فرد من البوليس هي كل ما بحوزتهم ضد الجيش الانجليزى العرمرم الجيد التسليح ، اوامرة العادية « بمقاومة القوة بالقوة » غير آبه حقائق الوضع الفعلى وعرض العديد من سكان المدينة لخطر محققة .

وحشدت القيادة البريطانية في كفر أحمد عبده جيشا قوامه عشرة آلاف جندي معزز بـ ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة مختلفة الانواع وغطاء من الطيران لاتمام هذه العملية ومرة اخرى وجهت البوارج الحربية فوهات مدافعها صوب المدينة .

وفي صباح يوم ٨ ديسمبر (كانون الاول) بدأ الانجليز في ازالة كفر أحمد عبده . وتحولت القرية بعد يومين الى كومة من الاتربة . ومد الانجليز عبرها طريقا طوله ٥٠٠ متر واحاطوا محطة مياة الشرب بمنشآت دفاعية جبارة . وكان نتيجة هذه العملية تشريد بضعة الاف من المصريين بحرمانهم من المأوى .

وعلقت مجلة « ايكونوميست » على عملية ازالة كفر أحمد عبده قائلة : « لقد كانت محطة مياة الشرب في السويس بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير . كان الطريق اليها يمر خلال قرية عامرة بالسكان بعد بضع منعطفات . وكان هذا الموقع ممتازا بالنسبة لنشاط القناصة وقد افسد المخبرون المحطة ، الذين كانوا يستخدمون البيوت مخبىء لهم . وقرر الجنرال ارسكين بعد ان وجه تحذيرا مقتضبا للسلطات المصرية ان يقتل من المجازفة وان يمد طريقا مباشرا الى المحطة بواسطة اعمال التفجير ... وفر الاهالى وكان كل منهم يحتج ولكن لم يعرقل اى واحد منهم العمل » (١٠٤ ، ١٩٥١/١٢/١٥ ، ص ١٤٥٠) .

وواصل الاتجليز اعمالهم البربرية في القرى المجاورة . فقد تم ازالة عدة بيوت في كفر شاريل وفي البراجيل (١٣٦ ١٠/٤ ١٩٥١/١٢)

واشتد نشاط الفدائيين للرد على ضراوة الغزاة المحتلين . ففي ٩ ديسمبر (كانون الاول) وتحت جنح الظلام تسلل فدائيو الاسماعيلية الى أحد المعسكرات الانجليزية . وكانوا يريدون زرع الالغام تحت إحدى

مستودعات البنزين ، ولكن الحراسة فتحت عليهم النيران ، وكان نتيجة تبادل التراشق بالنيران قتل ستة جنود وجرح عدد آخر . (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/١٠) .

وفي ١٧ ديسمبر (كانون الاول) هاجمت جماعة من فدائي الاسماعيليه طابور آليات يضم ثلاث عربات وقتل ضابط انجليزى وثلاثة جنود . وبعد بضع دقائق انتقلت ثلاث مدرعات وثلاث شاحنات محملة بالجنود الى مقر اقامة مدير مديرية الاسماعيليه . وحاصر الانجليز المبنى من كل جانب وبدؤوا فى قصفه بالنيران . وقبل رجال البوليس المصرى التحدى . وكان نتيجة التراشق بالنيران قتل ثلاثة ضباط بريطانيين و٦ جنود وجرح ١٤ جندى انجليزى آخر (١٣٦ ، ١٨ ، ١٩٥١/١٢/) .

وفي اليوم نفسه قام الفدائيون فى السويس بتفجير الانابيب بالقرب من محطة ترشيح مياه الشرب فى كفر احمد عبده وكانت ترابط لحراسة هذا المكان قوات بريطانية كبيرة ومن بينها فرق المشاة المظليين والدبابات والمصفحات . وقد الحق التفجير الضرر بالمحطة نفسها وتوقف امداد المعسكرات البريطانية فى منطقة السويس بالمياه . واعلن الخبراء الانجليز ان تصلح خط الانابيب ممكن بعد اسبوع على الاقل وفى احسن الحالات (١٣٦ ، ١٨ ، ١٩٥١/١٢/) .

وكانت ماثرة الفدائيين الرائعة هذه من حيث جسارتها وبسالتها فى السويس مثار الاعجاب والحماس فى البلاد كلها .

وفي ٢٣ ديسمبر (كانون الاول) وبمجرد ان اعاد الانجليز اصلاح خط انابيب المياه ومحطة الشرب فى منطقة كفر احمد عبده فجر الفدائيون من جديد خط انابيب المياه .

وبدؤوا هجومهم بفتح النيران على ثلاث منشآت ارضية للانجليز حول المحطة . ولم يلاحظ الانجليز المنهكون فى اطلاق النيران ان ثلاثة من الفدائيين زرعوا لغها زنته ٤٢ كجم واشعلوا الفتيل وابتعدوا سالين . وبعد هذا منعت القيادة الانجليزية اية تحركات فى هذه المنطقة واعلنت المنطقة هناك بأنها محرمة وحوطت بالاسلاك الشائكة . الا ان الفدائيين فى ٢٦ ديسمبر (كانون الاول) تسللوا خلسة عبر الاسلاك الشائكة واقتربوا من محطة مياه الشرب نفسها ونسفوا انابيب المياه داخلها هى نفسها . وتمكن الفدائيون ثانية فى ٢٨ و ٢٩ ديسمبر (كانون

(الاول) من الحاق الضرر بخط أنابيب المياه (ق ١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ / ١٢ / ١٩٥١) .

وكانت الفرقة التي قامت بتنفيذ عملية تدمير محطة مياه الشرب هي فرقة احمد عبد العزيز الفدائية الذي اصبحت نشاطها اسطوريا .

وكان الهدف « المفضل » الاخر لطلقات هذه الفرقة هو خط سكة حديد ميناء الادبية والسويس البالغ الاهمية للقوات المسلحة البريطانية حيث كان مسخرا لنقل الجزء الاكبر من الشحنات الحربية . وبالرغم من الحراسة المشددة نجحت فرقة احمد عبد العزيز الفدائية في ٢٦ ديسمبر (كانون الاول) بتفجير قطاع كامل من خط السكة الحديد (١٣٦ ، ٢٤ ، ٢٧ / ١٢ / ١٩٥١) .

وفي العشرينيات من شهر ديسمبر (كانون الاول) كثرت الطلعات على المعسكرات الانجليزية وكانت الطلعات على معسكرات التل الكبير مثار قلق خاص للقيادة البريطانية . فقد قام الفدائيون في ٢٤ ديسمبر (كانون الاول) باشعال الحرائق الهائلة وتدمير الانفجارات المدوية هناك . وفي ٢٨ ديسمبر / كانون الاول) وقعت معركة حامية الوطيس استمرت قرابة الساعتين . قتل فيها ثمانين من الجنود الانجليز (١٣٦ ، ٢٥ ، ٢٩ / ١٢ / ١٩٥١) . بعد ذلك اصدرت القيادة البريطانية اوامرها للعقيد اكسهم ليطالب من السلطات المصرية بمديرية الشرقية لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع عمليات الفدائيين في منطقة التل الكبير .

وكان نشاط الفدائيين في هذه المنطقة مؤثرا وفعالا لان الفلاحين ساهموا فيه بقسط وافر .

وفي ٢٤ ديسمبر (كانون الاول) واثناء اجتماع الانجليز للاحتفال بأعياد الميلاد قام الفدائيون بتفجير محطة الكهرباء التي تغذي معسكرات منطقة الفردان والاسماعيلية بالكهرباء (١٣٦ ، ٢٥ / ١٢ / ١٩٥١) .

وقام الفدائيون علاوة على هذه العمليات الهجومية الباسلة في اواخر ديسمبر (كانون الاول) (وابتداء من ٢٥) بما لا يقل عن اربع عمليات هجومية على المعسكرات البريطانية ، كانت بالفعل معارك مأساوية دارت رحى احداها في المعسكر الواقع بالقرب من الكيلو ٩٩ في منطقة القناة . خسر فيها الانجليز حوالي ١٥٠ جندي قتيل (١٣٦ ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٥١) . واشتعلت نيران إحدى المعارك الضارية الأخرى في معسكر البلاح في ٢٦

ديسمبر (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٢٧) وقد وقعت المعركتان الثالثة والرابعة في ٢٧ ديسمبر (كانون الاول) . واستخدم الفدائيون لأول مرة في قتالهم بمعسكر جنيفة المدافع الرشاشة ، ثم ما ان اقتربت مسافة تلاحمهم مع العدو حتى استخدموا القنابل اليدوية والسلاح الابيض . واثناء هذه الفترة نشبت معركة حامية في مطار ابو سلطان . وكان من نتيجة هاتين المعركتين ان خسر الانجليز ١٢ قتيلًا وحوالي ٢٠ جريحًا (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٢٨) .

وتم كذلك تدبير هجمات اقل حجما وخاصة في جنح الليل .

وكان الاسلوب الاخر الذي يتبعة الفدائيون في حربهم هو مداومة طوابير الدبابات او المصفحات من الكمائن . وكان الفدائيون يشعلون النيران في الدبابات والمصفحات ويدمرون السيارات المحملة بالمؤمن والعتاد (١٣٦ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٥١/١٢/٣٠) . وقام الفدائيون بنسف مخازن الذخيرة والوقود والحاقي الضرر بخطوط السكك الحديدية وطرق المواصلات وقطع كابلات واسلاك البرق والتليفونات . وكان من عادتهم دائما افساد خطوط الاتصال التليفوني .

فبناء على بيانات الانجليز انفسهم افسد الفدائيون خلال شهر ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥١ وحده في منطقة قناة السويس والاسماعيلية ما يزيد على مائة خط تليفوني تربط المعسكرات الانجليزية بعضها ببعض (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٢٥) . وقد قطعت خطوط الاتصال التليفوني خلال هذه الفترة بين مقر قيادة القوات البريطانية للشرقين الاوسط والادنى في فايد ومعسكراتها في منطقة الاسماعيلية اكثر من عشر مرات (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٣٠) .

وقد دبر الفدائيون كذلك عدة هجمات بهدف اغتيال الضباط الانجليز . فمثلا ، دبرت عدة محاولات لاغتيال العقيد اكسهم (١٧) .

وفي النصف الثاني من شهر ديسمبر (كانون الاول) بلغ النضال

(١٧) جرت الاخيرة منها يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ . وبعد ان علمت قيادة فرق التحرر ان اكسهم سيمر في سيارته تجاه القصاصين كلفت ست فدائيين بقتله في الطريق . وبالرغم من ان سيارة اكسهم كانت في جراسة سيارتين اخريين الا ان الفدائيين امطروها بوابل من نيران القنابل اليدوية . وقد جرح سائق اكسهم جروحا بليغة توفى على اثرها . وقد دمرت السيارة من الامام . نجا اكسهم نفسه باعجوبة (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/١) .

«الفدائي في منطقة قناة السويس معدلات اضطرت معها صحافة البرجوازية
الانجليزية الى نشر قوائم كاملة بأسماء الضباط الذين قتلهم » الارهابيون
المصريون « وفي نهاية ديسمبر (كانون الاول) كانت الصحف الانجليزية
تكتب علانية عن تزايد نشاط الحركة الفدائية في مصر (١١١ ، ١٧ ، ١٨ /
١٩٥١/١٢) .

وعلاوة على امجاد ومآثر فرقة احمد عبد العزيز الفدائية حظيت
كذلك بالشهرة الواسعة فرقة خالد بن الوليد وفرقة محمد فريد
الفدائيتين بما حققتا من بطولات .

التحركات المعادية لبريطانيا والملك وزيارة مصدق

متذ اواسط شهر اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ وحركة تحرير
الشعب المصري انقسمت الى جبهتين ، جبهة النضال المسلح الفدائي
والجبهة الداخلية التي كانت تتفاعل بشدة بالغة مع الاحداث التي تشهدها
منطقة قناة السويس بارسال المزيد من المتطوعين المزودين بالسلح
والفخيرة . وانتشرت في البلاد كلها طولا وعرضا حمله جمع التبرعات
لمصندوق دعم العمل الفدائي .

واحتفلت البلاد كلها في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١ بيوم الجهاد
الوطني ضد الامبريالية .

وشارك في مظاهرة القاهرة وحدها ما يزيد على مليون مواطن وكانت
هذه واحدة من اشد المظاهرات وطنية في تاريخ مصر .

وقد ساهمت سيدات التنظيمات النسائية بنصيب وافر في الاحتفالات
الشعبية (١٨) . ومن بينهن سيدات المدن وريفيات بوجوه سافرة وفي

(١٨) « اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية » هي واحدة من التنظيمات
النسائية الاكثر ديمقراطية وكفاحا وكانت تترأسها سيزا
النبراوى الشخصية الاجتماعية والكاتبة المعروفة : «الاتحاد
النسائي المصري » و « بنت النيل » ولجنة النساء الاشتراكيات
والطالبات « و « والاتحاد النسائي » و «نساء الوفد »
و « النساء المسلمات و « النساء المسيحيات » و « الحزب
الوطني للنساء » و « واتحاد ربات البيوت » و « اللجنة
النسائية لحقوق المرأة » .

الملاية اللف . وكان النساء يحملون صور هدى شعراوي اول مصرية عملت على تنظيم مظاهرة نسائية وطنية في مصر وكذلك صور ام صابر اول مصرية تستشهد اثناء اعتداءات الانجليز الوحشية في منطقة القناة .

وكان المتظاهرون يحملون لافتات كتب عليها الشعارات التالية : «مياة النيل حرام على الانجليز » « دم الشهداء ينادى للانتقام من المغتصبين الامبرياليين » « الموت للامبريالية ! » « بالدم نحرر الوطن ! » « اخرجوا من مصر والسودان ، لا مكان لكم فيها ! » « اليوم حداد وغد نضال مقدس ! » « النصر للشعب والموت للامبريالية ! » « الجلاء او الموت » وكانت هناك بعض الشعارات التي توجه النقد للحكومة الوفدية منها : « المعتقلون السياسيون للنضال ضد انجلترا ! » .

وقد شهدت مدن مصر الاخرى المظاهرات الكبيرة مثل الاسكندرية والزقازيق ودمهور وطنطا والمنصورة ودمياط وشبين الكوم وبينها والفيوم وبنى سويف والمنيا واسوان ورشيد وبلبيس وابوحمادة واشمون وطلخا وكفر الزيات (١٣٦ ، ١٥ / ١١ / ١٩٥١) .

ان احدى الخصائص المميزة لمصر وخاصة الوجه البحرى هى الكثافة السكانية زد على ذلك ان القرى في معظم الاحوال تلاصق المدن والمراكز الصناعية مباشرة . ولذا فقد شارك الفلاحين المصريون مشاركة فعالة ونشطة في المظاهرات الوطنية التي شهدتها المدن المصرية . فبناء على المعلومات التي نشرتها الصحف المصرية مثلا ، في ١٤ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥١ ، كان عدد المشتركين في كل مظاهرة من المظاهرتين اللتين شهدتهما الزقازيق وطنطا ٢٥٠ الف مواطن (١٣٦ ، ١٥ / ١١ / ١٩٥١) واحصائية السكان لعام ١٩٤٧ تقول ان عدد سكان الزقازيق ٩٠ الف وعدد سكان طنطا ١٤٠ الف نسمة (٢١ ، ص ٢٦٦) . بالطبع ، كان الفارق في عدد المتظاهرين من الفلاحين .

وبعد العمليات الاجرامية الدموية التي ارتكبها الانجليز في السويس تجددت المظاهرات منذ ٥ ديسمبر (كانون الاول) في القاهرة والاسكندرية وغيرها من المدن الاخرى احتجاجا على الغزاة المحتلين . ووقعت في القاهرة اصطدامات بين الطلاب والبوليس اعتقل فيها ٣١ شخصا . ووقعت مصادمات بين الطلاب الوفديين و « الاخوان المسلمين » (١٣٦ ، ١٢ / ١٩٥١) . بعد ذلك اتخذت الحكومة قرارا بمنع المظاهرات

منذ ٦ ديسمبر واصدرت كذلك امرا بتعطيل الدارسة في جميع مدارس القاهرة والاسكندرية (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٦ ، ١٢٣ ، ص ٦٥) .

وفي ١٧ ديسمبر (كانون الاول) كانت الحكومة ما تزال تواصل مناقشة مسألة قيادة فرق المتطوعين « لتفادى الصراعات الحزبية » (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/١٨) .

وفي ٢٥ ديسمبر وبالرغم من تحذير الحكومة بدأت مظاهرات الشباب في القاهرة والاسكندرية من جديد . وكانت تنقسم الى جانب طابعها المعادى للامبريالية بطابع المعاداة للملكية . وكانت تتردد في ميادين القاهرة والاسكندرية وشوارعها الشعارات المعادية للملك بشكل علني والمناداة بخلع الملك فاروق . ولم يكن فاروق يتمتع بأية شعبية في البلاد على الاطلاق . ولقد سقط تماما من نظر الرأي العام عندما أظهرت نتائج التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة ١٩٥٠ - ١٩٥١ في قضية توريد الاسلحة الفاسدة للجيش النظامي المشترك في حرب فلسطين اشتراك الملك واعوانه فيها بدور مخز . وكانت حياة الملك الخاصة مثار الاقاويل والشبهات الدائمة ومصدرا للسخرية والاستهزاء (١٢٣ ، ص ٧٧ ، ١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٢٧ ، ١٩) .

وكان السبب المباشر في التحركات المعادية للملك هو صدور اوامر ملكية في ٢٤ و ٢٥ ديسمبر لتعيين حافظ عفيفي باشا رئيسا للديوان الملكي وعبد الفتاح عمرو مستشارا للديوان الملكي للشئون الخارجية (١٣٦ ، ٢٥ ، ١٩٥١/١٢/٢٦) . وكلاهما يشتهر في مصر بمحabbاته السافرة للانجليز . وقد صرح حافظ عفيفي (٢٠) في اغسطس (آب) ١٩٥١ ان مصر يجب الا تتردد في الانضمام الى الكتلة الغربية على اساس « الاتفاق الثلاثي مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية » لان « المصالح الوطنية تتطلب التحالف الانجلو مصرى » (١٠٩ ، ١٩٥١/١٢/٢٦ ، ٧٢ ، ص ١٧٤) . وعلى حد تعبير مجلة « الايكونوميست » فقد كان هو المصرى الوحيد تقريبا الذى لديه الجرأة للاشارة بشكل سافر الى المزايا المحددة للمعاهدة مع بريطانيا العظمى (١٠٤ ، ١٩٥٢/١/٥ ، ص ٥) . وكان عبدالفتاح عمرو شخصية من هذا الطراز . وكان قبل تعيينه في هذا المنصب الجديد سفيراً لمصر لدى انجلترا .

(١٩) صدر كتاب خاص بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فيه وصف تفصيلي لحياة الملك الخاصة (١١٩) .

وقد علم بعض وزراء الحكومة الوفدية بأوامر الملك من الصحف وحدها . كتب معلق « نيو يورك تايمز » يقول أن الدوائر السياسية في القاهرة قابلت هذه التعيينات « بانطباعات مماثلة لانفجار قنبلة » (١٠٩ ، ١٢/٢٦/١٩٥١ . ونوه انور السادات بأن فاروق بهذه التعيينات يريد التصريح قائلا :

« انظروا ! اننى اثق فى الامبريالية وفى رأس المال الكبير ! » (٩٧ ، ص ١٠١)

وقد قابل الشعب المصرى والقوى المعادية للامبريالية كلها أوامر الملك بمثابة طعنة خنجر فى الظهر (٧٢ ، ص ١٧٧) . وكان هذا تحديا سافرا للحكومة . ونوهت مجلة « ايكونوميست » بأن الملك يعرب بهذه الخطوة عن استيائه وغضبه من سياسة حكومة النحاس (١٠٤ ، ١٩٥٢/١/٥ ، ص ٥) .

الا ان الحكومة الوفدية المرتعدة خوفا من اتساع نطاق الحركة الشعبية لم تتخذ اية اجراءات مضادة . وكان هذا خطأ فادحا سرعان ما ظهرت نتائجه واضحة للعيان . وكان من الواضح تماما ان تعيين شخصيات موالية للانجليز بشكل سافر فى هذه المصائب الحساسة اثناء مرحلة الكفاح الشاق والحاسم ضد الامبريالية الانجليزية هو خيانة لمصالح حركة التحرر الوطنى .

ولم تخف الصحافة البرجوازية الغربية اعجابها . وقد وصفت

(٢٠) حافظ عفيفى كان وزيرا للخارجية فى وزارة صدقى (١٩٣٠) ، ثم شغل بعد ذلك منصب السفير المصرى فى انجلترا لبضع سنوات ثم اصبح رئيسا للوفد الاقتصادى المصرى فى انجلترا وقد انضم لاجزاء الوفد المصرى الذى ابرم معاهدة ١٩٣٦ وقد عبر عن ميوله ومحاباته للانجليز فى كتاب بعنوان « الانجليز فى بلادهم »

وبعد عودة حافظ عفيفى لمصر اصبح واحدا من كبار الرأسماليين فى البلاد المرتبطين ارتباطا وثيقا بالاحتكارات الانجليزية وترأس مجلس ادارة بنك « مصر » واتحاد الصناعات المصرى . وكان كذلك عضوا فى مجالس ادارات العديد من الشركات الضخمة المصرية والاجنبية والمختلطة .

« نيويورك تايمز » أوامر الملك بأنها « أول شعاع يخرق سحب الظلام التي تكتنف مصر والتي تراكمت لحد قطع العلاقات مع إنجلترا » .

واستطردت الصحيفة تكتب فتقول :

« يقود النحاس باشا بلاده عبر طريق وخيم العواقب » وليس أمامه خيار آخر . وكما زعمت « نيويورك تايمز » فإن الملك فاروق وحده هو منقذ مصر والذي « عرف عنه سعة العقل المتحرر من النزعة القومية والعصبية الدينية والكاره للنحاس باشا ونظام حكمه المأجور والخامل » (١٠٩ ، ٢٧ ، ١٢/١٩٥١) .

ولم تخف صحيفة « التايمز » اللندنية هي الاخرى رضاها وابتهاجها بهذا التصرف ووصفت عفيفى على النحو التالى :

« انه معروف جيدا بقوة الارادة والامانه وسعة الافق » (١١١ ، ٢٧/١٢/١٩٥١) .

وفى ٢٦ ديسمبر (كانون الاول) بدأت المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية والمدن الاخرى وكان المتظاهرون يطالبون اثناءها باقالة حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو فورا . ولم يكن الشعب يعادى هذين الاثنين وحدهما بل وحاميهما .

وكان من الواضح ، ان الوفديين يجب ان يعتمدوا على الحركة الشعبية والتي كانت تتطور بحق تحت شعار تأييد الحكومة وتحاول تعميقها وتوسيعها كي تكون سهما موجها ضد الملك وبطانته . الا أنهم بدلا من هذا سلطوا البوليس على الشعب . والأدهى ، أن النحاس قام فى ٢٦ ديسمبر بزيارة حافظ عفيفى وهناه بالمنصب الجديد ، وفى اليوم التالى أعرب محمد صلاح الدين فى مؤتمر صحفى فى روما عن « رضائه » ازاء هذا المسلك (١٠٩ ، ٢٧/١٢/١٩٥١) وشهدت القاهرة والاسكندرية اصطدامات عنيفة بين المتظاهرين والبوليس . ووقع اشتباك كبير خاصة فى احدى ضواحي الاسكندرية فى الرمل حيث استخدم البوليس فيه القنابل المسيلة للدموع . وقد جرح ثلاثة ضباط و ٩٠ كونستبلا ، واما عدد الجرحى من المتظاهرين فكان اكثر بكثير . وفى ٢٦ ديسمبر تم تنظيم لقاء كبير فى مبنى جامعة فؤاد الاول . وكان الطلاب يرددون الهتافات التى تدعو النحاس ان يقف موقفا صلبا « (١٠٩ ، ٢٧/١٢/١٩٥١) .

وفى ٢٧ ديسمبر تعطلت الدراسة لاجل غير مسمى فى جامعة فؤاد

الأول وإبراهيم في القاهرة و جامعة فاروق في الاسكندرية وفي ٢٩ ديسمبر تعطلت الدراسة في جامعة الازهر وجميع المدارس الثانوية والابتدائية في القاهرة والاسكندرية (١٣٦ ، ١٢/٢٧/١٩٥١) . وبالرغم من هذه التدابير استمرت المظاهرات ضد الملك واعوانه وامتد لهييها الى المدن الاخرى .

وقد ادى استئناف عمليات القمع التى قام بها الوفديون ضد المظاهرات الوطنية منذ ٢٥ ديسمبر الى زعزعة موقف الحزب اكثر وعزله رويدا رويدا عن جماهير الشعب .

وقررت الحكومة المصرية بعد تدمير كفر احمد عبده فقط بتقديم شكوى للأمم المتحدة . وفي ١١ ديسمبر سلم صلاح الدين احتجاج مصر على اعمال انجلترا العدوانية لترجفلى السكرتير العام للأمم المتحدة ، بالإضافة الى احتجاج آخر ارسلته الحكومة المصرية لوزير خارجية بريطانيا .

وقد حاول انتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا فى مذكرته التى رد بها على الاحتجاج ان يبرر أعمال القوات الانجليزية العدوانية فى منطقة قناة السويس بالرغبة « بتقليل فرص التصادم مع السلطات المصرية او السكان » . ثم نوه ايدن بأن « الطريق الجديد يجب ان يوفر الامن وسلامة الوصول لمحطة مياه الشرب » وابعاد فرص وقوع حوادث فى المستقبلين القوات البريطانية والمصريين (١١١ ، ١٢ ، ١٢/١٣/١٩٥١) .

وكما اوضحت الاحداث اللاحقة فان عملية كفر احمد عبده لم تنقذ القيادة الانجليزية من الاصطدامات مع « الوطنيين المصريين » .

وبدأت الحكومة المصرية التى لم تقتنع بالرد البريطانى تناقش مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا . واستدعت السفير المصرى فى لندن عبد الفتاح عمرو احتجاجا على أعمال القوات الانجليزية العدوانية ولكنها لم تقدم على قطع العلاقات الدبلوماسية بالكامل (١٣٦ ، ١١ ، ١٢/١٢/١٩٥١) .

وقد صدر منذ عدة ايام سابقة قرار باقصاء الموظفين العسكريين الانجليز الذين كانوا يعملون فى وزارة الحربية والقوات البحرية . واعفى كذلك المعلمون الانجليز الذن يعملون فى مدارس وزارة المعارف من عملهم . وتقرر كذلك عودة جميع العسكريين المصريين من انجلترا

الى الوطن (١٣٦ ، ١١/١٤ ، ١٩٥١/١٢/٦) . وقد اتخذت هذه التدابير بعد تأخير كبير ، وتحت وطأة الضغوط الشديدة من جانب الراى العام المصرى .

واستقبل الشعب المصرى المناضل الدكتور محمد مصدق « بطل إيران وزعيم نضاله التحررى » بالحفاوة والترحيب البالغين فى ٢٠ نوفمبر (تشرين الثانى) (١٣٦ ، ١١/٢١/١٩٥١) . وبالرغم من كبر السن وسوء الاحوال الصحية فقد قرر مصدق زيارة مصر الثائرة فى وجه الامبريالية الانجليزية (ليوطد العلاقات مع حركة التحرر المصرية ونوهت « نيويورك تايز » بمسحة من الغضب والاستياء أن مصدق « استقبل بالحفاوة البالغة » .

وكان بين الجموع الغفيرة المحتشدة فى مطار القاهرة لاستقبال طائرة مصدق رئيس الوزراء الايرانى ، ما يقرب من ألف من ذوى القمصان الخضر أعضاء الحزب الاشتراكى . وهذه المعلومة كانت جدير بالاهتمام لان أعضاء « كتائب التحرير » للحزب الاشتراكى كانت متواجدة فى القاهرة وليس فى منطقة قناة السويس والحرب الفدائية تدور رحاها هناك على قدم وساق .

وشهدت القاهرة والاسكندرية مظاهرات ضخمة تكريما لزيارة مصدق . وكان المتظاهرون يرددون الهتافات التى تقول :

« فليحيا عدو الانجليز » وردد المتظاهرون فى هذا اليوم هتافات معادية للأمريكيين .

وكتب مصدق فى رسالته للشعب المصرى يقول ان الشعب الايرانى يؤيد الشعب المصرى بالكامل فى « نضاله المقدس من اجل الجلاء والوحدة » (١٠٩ ، ١١/٢١/١٩٥١) . واعلن فى احدى خطبه قائلا :

« سنفاضل سويا حتى تتطهر بلادنا من كل اثر الامبريالية والاستغلال » .

وكما كان متوقعا فقد أثارت زيادة التضامن هذه القلق والمخاوف فى الاوساط الدبلوماسية فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . وعشية زيارة مصدق لمصر قام السفير الأمريكى فى إيران بزيارة

الشأن وأعرب عن استياء الحكومة الأمريكية ازاء هذا التصرف وأعلن ان زيارة رئيس الوزراء لن تكون في صالح تطوير العلاقات الودية بين البلدين (١٣٦ ، ١٩٥١/١١/٢٠) .

المرحلة الثالثة من النضال الفدائي (١ - ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢)

لقد اشتد أوار الحرب الفدائية المعادية للامبريالية في منطقة قناة السويس وتنامت لتصبح ثورة ضد الامبريالية . واذا كان البوليس في القاهرة والاسكندرية يطلق النيران على المتظاهرين فانه في منطقة قناة السويس كان متضامنا مع الشعب ويكافح معه جنبا الى جنب ضد الانجليز .

وفي اوائل يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢ اصيحت السويس من جديد مسرحا للمعارك الطاحنة . في ٣ يناير ١٩٥٢ اتجهت دبابتان بريطانيتان و ٢٠ مصفحة و ٣٠ شاحنة محملة بالجنود الى منطقة محطة ترشيح مياه الشرب الواقعة بالقرب من آثار واطلال كفر احمد عبده المهذمة . وتحصنت الجماعات المسلحة من اهالى السويس والبوليس في القرى المتاخمة كفر سلامة والبراجيل وقطعوا الطريق على الانجليز الى المدينة . وهرع فدائيو فرقة احمد عبد العزيز لنجدة السكان ومساعدتهم . واستمر القتال خمس ساعات تقريبا . وارغم الفدائيون والبوليس واهالى السويس الغزاة المحتلين على التقهقر والتراجع . وسرعان ما وصلت التعزيزات للانجليز ولكن المصريين فتحوا عليهم نيرانا مكثفة واعاقوا تقدمهم . واشعلوا النيران في دبابتين وابادوا طاقميهما وفجروا محطة مياه الشرب ثانية (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/٤) .

وفي الرابعة من فجر يوم ٤ يناير (كانون الثاني) حاول ٥٠٠ جندي انجليزى معززين بعشرين دبابة دخول المدينة ، الا انه تم صددهم ودحرهم على اعقابهم هذه المرة ايضا . وفي السابعة صباحا عادوا وفتحوا النيران الضارية من مدافعهم الرشاشة ومدافع الهاون على تلك البيوت التى كانوا يظنون احتماء الوطنيين المصريين بها . وكان الاطفال والنساء تحت وابل من الرصاص وانفجار الالغام يقومون بامداد المقاتلين بالذخائر واسعاف الجرحى . وكتب النصر المظفر للوطنيين المصريين لرجولتهم وفدائيتهم . وردت القوات الانجليزية على اعقابها دون ان تدخل المدنية .

وكان من نتيجة القتال الذى امتد ليومين فى السويس استشهاد خمسة مصريين وجرح ٤٤ (من بينهم عشرة فى حالة خطيرة) . وخسر الانجليز ٢٥ قتيلًا و ٥٥ جريحًا من الضباط والجنود (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/٥ ، ١٢٣ ، ص ٨٣) .

وبالرغم من ان معدلات النضال التحررى فى منطقة القناة كانت تتزايد باستمرار ، فان نضال الشعب المصرى كانت له بعض جوانب الضعف منها :

١ — لم تكن للفدائيين قيادة موحدة ، ومن ثم لم يكن لديهم خطة تحركات متكاملة للنضال ضد العدو .

٢ — كان الصراع بين الاحزاب قائما حول تزعم فرق الفدائيين (وخاصة بين الوفد « الاخوان المسلمين » (١٣٦ ، ٥ ، ١١/١٨ / ١٩٥١) .

٣ — وخلال الشهرين والنصف شهر الاول من النضال الفدائى (١٥ أكتوبر — ٣١ ديسمبر ١٩٥١) كانت فرق الفدائيين تتكون اساسا من عمال منطقة القناة وطلاب وعمال القاهرة والاسكندرية وبعض مراكز المديریات . وكان الاتصال الضعيف مع الاهالى الفلاحين فى منطقة القناة خلال المرحلة الاولى من النشاط الفدائى نقصا خطيرا لحركة التحرر الوطنى .

وقد ادرك هذا جيدا اكثر المناضلين بعد نظر من اجل حرية الوطن .

وفى اواخر ديسمبر واولى يناير ١٩٥٢ تشكلت ما يسمى بالقيادة السرية للنضال الوطنى (١٣٦ ، ٦ ، ١٠ ، ١٩٥٢/١/٢٥) كانت تلقى الدعم والتأييد من الوفدين اليساريين و« الاخوان المسلمين » وحديثو والحزب الاشتراكى وجمعية الشبان المسلمين وغيرها من التنظيمات السياسية الاخرى . وعقد فى منطقة القناة فى جو من التكتم والسرية التامة اجتماع قرروا فيه العمل على اشتراك الفلاحين على نطاق اوسع فى عملية النضال التحررى . تشكيل تنظيمات سياسية لقيادة النضال المعادى للامبريالية فى المناطق السكنية المعرضة للعدوان . توجيه الجهود لتشكيل قيادة موحدة لمنطقة القناة كلها (٥٠ ، ص ١٤٧) .

وكما اوضحت الاحداث اللاحقة كان لهذه القرارات دور كبير في توسيع رقعة النضال اللاحق ضد الامبرياليين الانجليز .

ووطدت القيادة السرية من اتصالاتها بفرق الفدائيين المختلفة واخذت تدفع البيانات عن سير معارك التحرر الوطنى . اخذت تظهر في منطقة القناة وفي المدن الكبرى اللجان الوطنية الشعبية والتي كانت تضم اعضاء من جميع الاحزاب واللاحيين من قوى اليوم الوطنية . وقد لعبت هذه الاجهزة المحلية للجبهة المعادية للامبريالية دورا هاما في توحيد قوى الشعب ضد الامبريالية . وقد تشكلت في القاهرة وحدها ٣٩ لجنة وطنية خلال شهرى ديسمبر (كانون الاول) ويناير (كانون الثانى) ١٩٥٢ (١١٢ ، ١٩٥٢ ، رقم ١٢ ، ص ١٣٨) .

وتكونت في القرى الواقعة في منطقة قناة السويس والتي كانت معرضة لهجمات الانجليز « لجان الدفاع القروية » وتضم ممثلين عن كافة الاحزاب السياسية ، وكانت تقوم بقيادة العمل الفدائى في هذه القرى (٥١ ، ص ٧٤) .

ومنذ اوائل ١٩٥٢ والفلاحين يشاركون بنصيب كبير وفعال في العمل الفدائى ، مما جعل النضال اشد عنادا واكثر ضراوة . ومنذ هذا الوقت كثرت هجمات الفدائيين على اهم طرق المواصلات التى تربط الاسماعيلية بالقاهرة وكان الطريق يمتد عبر قناة الاسماعيلية التى تزود منطقة قناة السويس كلها بمياة النيل . وكانت المعسكرات الانجليزية تقع على جانبى قناة الاسماعيلية ، ولذا فكان لهذا الطريق اهمية كبرى بالنسبة للغزاة المحتلين . وكانت هجمات الفدائيين كثيرة ومتكررة ومؤثرة لدرجة ان الانجليز انفسهم كانوا يسمون هذا الطريق « بطريق الموت » وعندئذ بدأ الانجليز القيام بعمليات ارهابية جماعية في القرى الواقعة على طريق الموت .

وفي مساء ٥ يناير هاجم الفدائيون طابور سيارات بريطانى كبير في منطقة ابو صوير . واستمر القتال قرابة الساعتين . واشعل الفدائيون النيران في سيارتين وقتلوا ١٨ جنديا (١٣٦ ، ٦ ، ١٩٥٢/١/٧) . بعد ذلك قام ٢٠٠ جندي انجليزى معززين بعشرين دبابة ومصفحة بمحاصرة قرية الشيخ قاسم عبد العزيز وفتحوا النيران عليها من مدافع الهاون والمدافع الرشاشة فهدموا واشعلوا الحرائق في بعض الدور (١٣٦ ، ٦ / ١٩٥٢/١) . وفي اليوم التالى قاموا باطلاق النيران على اهالى قرية (الخلوص) (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/٧) .

وفي ٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢ وجهت القيادة البريطانية ١٠٠٠ جندي مدعين بمائة دبابة ومصفحة لمنطقة المخاصمة ردا على مهاجمة الفدائيين والفلاحين طابور من ٢٠ سيارة انجليزية بالقرب من المخاصمة والتي كان نتیجتها قتل حوالي ٢٠ جندي وضابط انجليزى . وقد حاصرت هذه القوات قريتى أبو كساب والحاج وقامت بقصفها بوحشية وهمجية .

وفي اليوم نفسه حاصر مائة جندي ترافقهم ثلاث دبابات ومصفحة قرية الوصفية واشعلوا النيران فى عدد من البيوت واطلقوا الرصاص على الاهالى العزل ثم دمروا منشآت الري مما نجم عنه اغراق المحصول . وقامت الدبابات بدهس حقول قرية الخلوص بلا رحمة او هوادة (١٢٦ ، ١٩٥٢/١/١٠)

واتسع نطاق الحملات التأديبية كثيرا بعد ١٠ يناير . ففي يوم ١١ يناير مثلا ، قام ٤٠٠ جندي انجليزى بعمليات تفتيش لجميع بيوت قرية ابو سلطان واعتقلوا بعض الفلاحين (١٢٣ ، ص ٨٤) . وفي ١٢ يناير توغلت فرقة صغيرة من الفدائيين فى معسكر انجليزى بالتل الكبير وسددت نيرانا قوية فى الانجليز وقتل ١٠ جنود انجليز واسر ١٧ فدائى مصرى (١٠٢ ، ص ٢٥١) .

وفي اليوم نفسه قام الانجليز فى الصباح المبكر بهجوم على التل الكبير الا ان الفدائيين بالاشتراك مع البوليس استطاعوا صد الهجوم الاول ودحره (٢١) . وعند ما دبر الانجليز الهجوم الثانى ، فتح الفدائيون الكوبرى الممتد عبر قناة الاسماعيلية ولم يسمحوا لهم بالمرور . وارسلت فرق « بلوك نظام » (٢٢) من مركز مديرية الشرقية لمساعدة اهالى التل

(٢١) نما لعلم الفدائيين ان القيادة البريطانية ستوجه اعدادا هائلة من الجنود والذخيرة لمنطقة التل الكبير من الاسماعيلية . وبالرغم من الحراسة المشددة على هذا الطريق نجح الفدائيون فى نسف حوالي ٢٠٠ متر من خط السكة الحديد . وزرع لغم آخر بالقرب من الانفجار . وما كادت القوات الانجليزية تصل الى المكان لصيانة الخط واصلاحه حتى فجر الفدائيون اللغم وبادوا ما يقرب من ٢٠ جنديا انجليزيا .

(٢٢) حاول الانجليز فى الساعة ١١ صباحا بواسطة العوامات عبور القناة . واحتدم وطيس المعركة التى امتدت لثلاث ساعات . ولم ينجح المحتلون فى الاستيلاء على التل الكبير . واثناء المعركة قصف الانجليز القرى المجاورة بالقنابل المحترقة

الكبير . وقتل ٢٠ انجليزيا وجرح ١٢٠ آخرين . وفقد الفدائيون في هذا القتال ستة شهداء وجرح ١٤ آخرين . أما عن عدد الضحايا من السكان المدنيين فلم يقسنى معرفتها لصعوبة الموقف (١٣٦ ، ١٣/١/١٩٥٢) .

وفي ١٣ يناير توجه ما يقرب من ألفى جندي انجليزى لمهاجمة المدافعين عن التل الكبير . في البداية فتحت القوات الانجليزية نيران مدافعها الثقيلة على قرى أبو حماد والحمادة المجاورتين . ثم توغلوا في هاتين القريتين واعدم الانجليز جميع الاهالى الذين لم يتمكنوا من الفرار رميا بالرصاص بها في ذلك الاطفال والنساء . وعندما اقترب الانجلز من التل الكبير اصطدموا بفرق « بلوك النظام » والفدائيين . ودارت رحى معركة طاحنة أخرى كان من نتيجتها قتل ٤ جنود بريطانيين وجرح ٤٥ . وفي هذه المعركة قتل اربعة وواحد من بلوك النظام (١٣٦ ، ١٤/١/١٩٥٢) . واعترف القائد الانجليزى نفسه ان البوليس والفدائيين المصريين اظهروا بسالة وشجاعة نادرتين في المعارك التى دارت بالقرب من التل الكبير وغيرها من المعارك الاخرى (١٣٦ ، ١٥/١/١٩٥٢ ، ٩٩ ، ١٢٧) .

الا ان القوات كانت متفاوتة الكفاءة والعدد وحاصر الانجليز التل الكبير . وفي اليوم التالى وبعد ان رحل الفدائيون عن المدينة قام الغزاة الفاشمون بقصف المدينة بنيران المدافع الثقيلة وتدمير العديد من البيوت مما ادى الى العديد من الحرائق . وبعد هذا القصف فر الاهالى من التل الكبير (١٣٦ ، ١٥/١/١٩٥٢) (٢٣) .

ولم يكتف الانجليز بهذا ففى ١٦ يناير ومنذ الصباح الباكر اخذت نيران مدافعهم الثقيلة تدمر البيوت المتبقية فى التل الكبير . وبعد بضع ساعات تم انزال قوات المظليين الانجليز غرب وشرق المدينة وكانت قد وصلت الى هنا اثناء ذلك قوات انجليزية جديدة .

وحاصر الانجليز فرقة الفدائيين والبوليس التى خرجت من التل الكبير .

والصواريخ كان من نتيجة اشتعال عدة الحرائق . وقد عانت كثيرا قرية الحمادة والمفراء فقد دمر هناك ٤ ابيتا وازهقت ارواح كثير من السكان المسلمين الابرياء . (٢٣) كتب ياكوفيللو وصفا رائعا لنضال المدافعين عن التل الكبير ، الذين خاضوا على مدى سبع ساعات غمار قتال ضار ضد عدة آلاف من الجنود الانجليز المدججين بالمدافع الثقيلة والدبابات (٥١ ، ص ٧٥) .

واشتبك المصريون معهم في القتال واستطاعوا أن يتخلصوا من بين أنياب
الحصار إلا أن الانجليز تمكنوا من أسر ١٥٠ مواطنا (١٣٦ ، ١٧/١/١٩٥٢) .

وقد وقع في الأسر أثناء المعارك التي دارت بالقرب من التل الكبير
في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٢ فدائيا . وقام الانجليز بتعذيب الأسرى
مطالبين إياهم بادلء معلوماتهم عن الفدائيين . وسلطوا عليهم الكلاب ولكن
الفدائيين لم يفشوا سر رفاقهم . وقد اعدم سبعة افراد منهم رميا بالرصاص
(١٣٦ ، ١٤/١/١٩٥٢) من بينهم عمر شاهين وأحمد فهمى المنيسى من
طلاب جامعة فؤاد الاول بالقاهرة وعباس الاعصر الطالب بجامعة
الاسكندرية (٢٤) .

وشهدت في ١٤ يناير ١٩٥٢ جنازة مهيبة لتشييع جثمان عمر
شاهين (٢٥) . وكان نعش البطل ملتقا بالعلم الوطنى المصرى . واشترك
في تشييع الجنازة مائة الف طالب وعامل وممثلو الطوائف الاخرى من
السكان (١٣٦ ، ١٥/١/١٩٥٢) . وقد اغلقت جميع الاماكن العامة في
القاهرة ابوابها بمناسبة الحداد .

واقامت في هذه الايام جنازات حافلة اخرى لتشييع جثمان كل من
احمد المنيسى والطيار احمد عصمت وعباس الاعصر المصرى وكثير غيرهم
من المناضلين من اجل حرية مصر تحولت الى مظاهرات عاصفة معادية
للالبرياليين .

وعندما كان رعى المعارك الحامية بالقرب من التل الكبير لم تهدأ
حدثها ، كانت تدور في ١٣ يناير (كانون الثاني) معارك لا تقل عنها ضراوة
بالقرب من قرية القرين بالقرب من التل الكبير وشمال ترعة
الاسماعيلية .

وكان الفلاحون يشكلون هيكل فرقة القرين الفدائية . وقد
أرغموا الانجليز على التقهقر بالاشتراك مع العمال الفدائيين . وقد

(٢٤) قام الرائد المصرى محمود صبرى على باستجواب الفدائيين
الأسرى . وسلط على الطلبة كلاب الحراسة المسعورة
التي قامت بنهش اجسامهم (١٠٢ ، ص ٢٥١) .
(٢٥) اطلق اسم عمر شاهين في الوقت الراهن على احدى قرى
مديرية التحرير .

استشهد في هذه المعركة الفدائي الباسل مصطفى محمود المعروفة في مصر كلها باسم المردنلى والعامل بالمعسكرات الانجليزية . وقد شيعت جماهير الزقازيق كلها في ١٤ يناير البطل مصطفى المردنلى الى مثواه الاخير (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/١٤ ، ١٢٣ ، ص ٨٧ ، ١٠٣) .

واوضحت المعارك التى دارت رحاها بالقرب من التل الكبير والقرين ان الفلاحين اخذوا يلعبون دورا كبيرا فى الحركة التحررية بقدر اتساع نطاق النضال الفدائى . ان مشاركة الفلاحين المصريين فى عملية النضال ضد الانجليز جعلتها أكثر فاعلية وتأثيرا .

وعندما بدأت الحرب الفدائية تتخذ طابع الحرب الشعبية المعادية للامبريالية ، بدأت القيادة الانجليزية تدمر مدنا بأكملها وقرى كبيرة بأسرها زعما منها بأن الفدائيين يختبئون فيها .

وفى ١٧ يناير (كانون الثانى) ارسل الجنرال ارسكين للسلطات المصرية خبرا يحيطها فيه بأنه اصدر تعليماته المشددة بعزل مدن القناة الثلاث الكبرى وهى بورسعيد والاسماعيلية والسويس ، عن باقى اجزاء مصر ، وامر كذلك بقطع خطوط السكك الحديدية بين المدن الثلاث (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/١٨) . وقد تم عزل منطقة قناة السويس نهائيا عن بقية اجزاء البلاد وكانت هذه التدابير تهدف لتجزئة مراكز الحركة الفدائية وقمعها كل على حدة .

وابتداء من ١٩ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٢ وبعد التدمير الوحشى لعدد من المناطق الالهة بالسكان والواقعة على طول « طريق الموت » والأحداث المأساوية تتزايد يوما بعد يوم فى الاسماعيلية . وقد ارسلت القيادة البريطانية من هنا بالذات بالتعزيزات لقواتها فى التل الكبير وكانت ترسل الحملات التأديبية للمناطق الالهة بالسكان الواقعة على جانبى قناة الاسماعيلية و « طريق الموت » .

وقد اشتد نشاط فدائى الاسماعيلية من جديد بعد المعارك التى دار رحاها فى منطقة التل الكبير . فقد خسر الانجليز نتيجة الهجوم الذى دبره الفدائيون ليلة ١٣ يناير ١٩٥٢ على نادى « هسيرت هاوس » الانجليزى ثلاثة قتلى و ١١ جريح (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/١٤) .

وفى ١٣ يناير القوا بعدة قتابل يدوية على كوبرى ابو جاموس كانت تحف عليه القوات الانجليزية . وفى اليوم التالى هاجم الفدائيون المطار .

وورشة صيانة واصلاح الطائرات بالقرب من الاسماعيلية واشعلوا هناك العديد من الحرائق . زد على ذلك انهم دمروا محطة مياه الشرب (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/١٥) . وهاجم الفدائيون طوابير سيارات انجليزية ودمروا وسائل الاتصال السلكية الخ..

ومنذ ١٩ يناير (كانون الثانى) لجأ الانجليز الى الاستيلاء على البيوت الواقعة على الطرق الرئيسية المؤدية للاسماعيلية . وكانوا يقومون باخلاء سكانها منها بالقوة وفى الوقت نفسه بدأت فى المدينة حملة اعتقالات بالجملة .

وفى ليلة ٢٥ يناير ارسلت القيادة البريطانية الى الاسماعيلية قوات هائلة منها المدافع الثقيلة ودبابات « سنتريون » وسيارات مصفحة . وحاصرت القوات البريطانية ثكنات « بلوك النظام » ومقر اقامة مدير المديرية ، وعزلوا كذلك اجزاء المدينة بعضها عن بعض .

وفى الساعة السادسة صباحا وجه الجنرال ارسكين الى حكامار المدير ونائب مدير المديرية انذارا طالب فيه بتجريد قوات « بلوك النظام » من السلاح وابعادها عن المدينة . واتصل نائب مدير المديرية فوراً بفؤاد سراج الدين . وما كان على الاخير الا ان اعطاه ارشاداته المعتادة « القوة بالقوة » و « القتال حتى آخر رصاصة ! » .

وفتح الانجليز نيرانهم على ثكنات « بلوك النظام » ومقر اقامة مدير المديرية ردا على رفض المصريين للانذار . وبالرغم من عدم التكافؤ بين القوات (حيث كانت القوات الانجليزية عبارة ١٥٠٠ جندي معززة بالدبابات والمدافع الثقيلة بينما قوات « بلوك النظام » ٨٠٠ فى الثكنات و ٨٠ فى مقر المديرية(٦) فقد اشتبك الابطال الوطنيون معهم .

(٢٦) ذكر ياكوفيللو ان عدد الجنود الانجليز ٣ — ٥ الف وعدد « بلوك النظام » ٤٠٠ فرد (٥١ ، ص ١٢٨ — ١٣١) وذكر الباحث السوفيتى جولدين استنادا على كتاب فوشير ان عدد الجنود الانجليز ٥١ الف « بلوك النظام » ٢٥٠ فرد (١٩ ، ص ٦٠) . وقد أخذ فوشير هذه الارقام من كتاب نجيب (٩٥ ، ص ١٠٠) . وذكر « الاهرام » ان عدد الانجليز ٢٧ الف « وبلوك النظام » ٨٠٠ فى الثكنة و ٨٠ فى المديرية (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/٢٦) .

وفتح الانجليز من مسافة قصيرة نيران مدافعهم الثقيلة على
ثكنة « بلوك النظام » . وضرب المصريون مرة اخرى اسمى آيات التضحية
والفداء والبسالة والبطولة وظلوا يدافعون عن مواقعهم حتى بعد
تدمير الثكنة . عندئذ توغلت الدبابات الانجليزية تدنس ارض الثكنة
بعد ان هدمت جدرانها . وقاتل افراد « بلوك النظام » حتى آخر
رصاصة لديهم . وبعد الخسائر الفادحة التي منى بها « افراد بلوك
النظام » ما بين شهيد وجريح اضطرت القوات المتبقية منهم الى
الاستسلام . واستمر هذا القتال قرابة الست ساعات .

وعلى هذا الفرار دار قتال ضار بالقرب من مقر مدير المديرية .
واقترح الانجليز على « افراد بلوك النظام » ثلاث مرات الاستسلام وكان
الرد بلا ثلاث مرات واعلن قائد فرقة بلوك النظام بحسم :

« سندافع حتى الموت . ولن نستسلم مادام فينا واحد فقط على
قيد الحياة » .

وعندئذ فتح الانجليز نيران مدافعهم الثقيلة ومدافع دباباتهم . وبالرغم
من تدمير مبنى المديرية واشتعال الحرائق في كثير من الاماكن واصل
« افراد بلوك النظام » دفاعهم الباسل والمجيد حتى الرق الاخير والرصاصة
الاخيرة . وبعد ان تكبدوا الخسائر الفادحة ونفذ كل ما لديهم من
دخيرة اضطر من تبقى منهم على قيد الحياة الى الاستسلام .

وقد استشهد في الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير في المعركتين ٦٤ شهيدا
وجرح ما يزيد على ٢٠٠ جندي من « بلوك النظام » (٢٧) . وقد اسر من
تبقى منهم (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/٢٦ ، ١٢٣ ، ص ٩٤) . وقد اعرب العقيد
اكسليم عن اعجابه ببسالته وجسارته (٩٥ ، ص ١٠١) .

واما ما يخص الانجليز فقد خسروا ، تبعا لما ذكرته السلطات المصرية،
١٥ قتلا وجرح ٤٠ جنديا وضابطا . . ووفقا لبيانات القيادة البريطانية
قتل ١٣ وجرح ١٢ جنديا ويشير الرافعي انه قتل ٢٠ وجرح ٣٠ جنديا
انجليزيا (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/٢٦ ، ١٢٣ ، ص ٩٤) .

(٢٧) ذكر ياكوفيلو ان عدد الشهداء كان ٦٠ (٥١ ، ص ١٣٢)
وذكر نجيب ان عدد الشهداء ٤٦ والجرحى ٧٢ (٩٥ ، ص
١٠٠ - ١٠١) . وينوه السادات بأن عدد الشهداء من
البوليس يزيد على ٧٠ (٩٧ ، ص ١٠٥) .

وكان لهذه الاحداث عواقب وخيمة عميقة الجذور بعيدة المدى . ان
!لاخبار المساوية عن المجازر الرهيبة التى وقعت فى الاسماعيلية يوم
٢٥ يناير اثارت موجة عارمة من السخط والاستياء فى البلاد كلها .

٢٦ يناير ١٩٥٢ و« السبت الأسود »

امتنع فى فى ليلة ٢٦ يناير عمال وموظفو وحرس مطار القاهرة
الدولى عن خدمة طائرات الخطوط الجوية البريطانية . وحرموا على
المسافرين مغادرة الطائرات ورفضوا تزويد الطائرات بالوقود . الا ان
الموظف الذى اوفدته وزارة الداخلية اقنع العاملين فى المطار بالعودة
لأداء مهام عملهم .

وفى الساعة ٦ صباحا اعلن جنود « بلوك النظام » فى القاهرة
الاضراب احتجاجا على اباداة زملائهم العزل من السلاح فى الاسماعيلية .
ونظموا مظاهرة يطالبون فيها بالسلاح وتوجهوا وهم يرددون هتافا
صاخبا « اين السلاح ، يانحاس » الى جامعة فؤاد الاول بالقاهرة
ثم اتجهوا ومعهم طلاب الجامعة الى مبنى رئاسة الوزراء . وفى الوقت
نفسه اندفعت الى وسط البلد عدة طوابير اخرى من المتظاهرين
تطالب الحكومة بالسلاح للكفاح ضد الانجليز . وكان المتظاهرون يرددون
الهتافات التالية :

« السلاح للكفاح ! » « عاش فدائيو منطقة القناة ! » « المجد
والخلود لشهداء الاسماعيلية ! » « فلتسقط الامبريالية الانجليزية ! » .

واحتشدت بضعة آلاف من المتظاهرين امام مبنى رئاسة الوزراء .
وكان الجميع يحضون على الانتقام من انجلترا والقصاص منها جزاء
اعمالها البربرية فى منطقة القناة واعربوا عن تعاطفهم مع الاتحاد السوفيتى
وطالبوا بعقد أواصر الصداقة والتعاون معه (١٢٦ ، ص ٣٧٨) .

وتوجهت جموع اخرى الى قصر عابدين تهتف وتردد « فليستقط
الخائن فاروق حليف الانجليز ! » . وحاول المتظاهرون الاستيلاء على مقر
الملك فاروق ولكن الحرس اطلق عليهم النيران واغلق عليهم الخارج . وقد
استشهد اثنان من المتظاهرين .

واعلن المتظاهرون المحتشدون حول مبنى مجلس الوزراء انهم لن
يفكوا الحصار عنه حتى تقرر الحكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع

انجلترا . وقام احد الموظفين المسئولين بمجلس الوزراء بتهئية المواطنين ، واعلن ان الحكومة تناقش حاليا هذا الموضوع بالذات . وفي الساعة الحادية عشرة وافق مجلس الوزراء بأغلبية الاصوات على قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا . ووعد مجلس وزراء الوفد كذلك بإبرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى (٥٠ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣) .

وفي الساعة ١٢ ظهرا ظهرت في شوارع القاهرة الرئيسية الشاحنات المحملة بعصبات من مثيرى الشعب . وقد تسلل هؤلاء الاوغاد الى اكبر المنشآت الاجتماعية وسكبوا البنزين على الارضيات والحوائط والاثاث واشعلوا النيران ثم اختفوا فورا .

وظهرت اولى الحرائق في « كازينو الاوبرا » وفندق « شبرد » . وحاول رجال الاطفاء الذين وصلوا مكافحة الحرائق ولكن العناصر الاجرامية المأجورة وضعت بشتى الصور العراقيل امامهم . وكانت الانباء تتوارد من شتى احياء المدينة عن اشتعال المزيد والمزيد من الحرائق الجديدة .

وقد عثروا على رئيس الوزراء في صباح يوم السبت هذا عند « الكوافير » الخاص به (٩٧ ، ص ١٠٦) . وفي الساعة ١٢ وربع احيط النحاس علما بالحرائق المشتعلة . فأمر على الفور اجهزة البوليس باتخاذ التدابير اللازمة . وفي الساعة الواحدة بعد الظهر ابلغوه باضراب رجال البوليس عن العمل . عندئذ اتصل تليفونيا باللواء محمد حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة وطلب منه ارسال القوات الى المدينة واجاب الاخير بأنه يأخذ أوامره من الملك فقط . عندئذ اتصل النحاس بالقصر . واتضح ان الملك كان يقيم مأدبة كبيرة ووليمة فخمة بمناسبة ميلاد ولى العهد . (٨٧ ، ص ١٠٤) . وبالرغم من ان العاصمة كانت غارقة في بحر لجى من الحرائق الذى تغطيه سحب الدخان الكثيف لم يجرؤ احد ان يقلقه . وقد دعى للمأدبة ما يزيد على ٦٠٠ ضابط كبير من الجيش والبوليس . وذكر اللواء محمد نجيب الذى كان من بين المدعوين ان خيرا من الضباط وصلوا لقصر عابدين الساعة ١١ صباحا ، بالرغم من أن الولاية الملكية تبدأ الساعة الواحدة بعد الظهر (٩٥ ، ص ١٠١) .

واضطر رئيس الوزراء للاتصال مرة أخرى بالقائد العلم ولكن موقفه لم يتغير . ووصل فؤاد سراج الساعه الثمانية والنصف بعد الظهر الى قصر الملك ، حيث وصل الى هناك كذلك محمد حيدر . واجاب حيدر من جديد على سؤال الوزير عن اسباب تأخر القوات انه يحدد أوامره

من الملك فقط وان القوات ستنتزل القاهرة بسرعة (٨٧ ، ص ١٠٤) .
وظهرت القوات في المدينة الساعة الخامسة مساء فقط ونجحت بعد
بضع ساعات من اخمد لهيب الحرائق المشتعلة .

ونجح مثيرو الشغب في ٢٦ يناير من اشعال نيران الحرائق في اكثر
من ٧٠٠ منشأة ومحل تجارى وملهى في القاهرة كان معظمها ملكا للجانب .
وكانت المباني التى لحقها الضرر نتيجة اشتعال الحرائق تقع في وسط
العاصمة والاحياء الرئيسية منها ، ومن بينها محال تجارية ومطاعم ومقاهى
وفنادق ودور سينما واندية وبنوك ومقار ادارات الشركات المساهمة
المشهورة والضخمة . واسفرت الحرائق عن مقتل ٢٦ شخص واصابة
عدد آخر بعاهات مستديمة بلغ ٥٥٢ فردا (١٢٣ ، ص ١١٩) (٢٨) .

ونوه امين سعيد (١) وجميع الباحثين الاخرين متفقين معه) ان الملك
فاروق سوف عن عمد وبشكل مصطنع تدخل القوات في احداث القاهرة ،
لانه هو بنفسه شريك في المؤامرة (١٢٦ ، ص ٣٧٨) . ويؤكد الرافعى
على خلاف جميع الباحثين الاخرين وشهود العيان أن الملك برىء من هذه
العملية ، ولكنه متهم بشكل غير مباشر لانه اقام في هذا اليوم المشؤوم
بالذات مأدبة كبيرة دعى اليها ضباط الجيش والبوليس مما سهل على
مثيرى الشغب مهمتهم (١٢٣ ، ص ١٢٤) .

والحقيقة ، ان دراسة الاحداث والتأمل فيها توضح ان فاروق كان
له ضلع كبير فيها . وما من شك في ان تدبير الولىمة ودعوة معظم
ضباط الجيش والبوليس لقصر عابدين كان أمرا مبيتا من قبل وكانت
حلقة هامة في سلسلة المؤامرة بصرف النظر عن ان فكرة تنظيم هذا
الحفل في حد ذاتها في اليوم التالى لاستشهاد العديد من الوطنيين بشكل
مأسوى في منطقة قناة السويس امر يدعو الى الشك على اقل
تقدير .

ويجب الا تغفل الحقيقة الدامغة وهى ان التأخير في استدعاء القوات
لما يزيد على اربع ساعات ، امر لا يمكن حدوثه دون رغبة الملك .
وهناك دليل آخر دامغ على اشتراك فاروق في تدبير مؤامرة حريق القاهرة

(٢٨) بناء على ما أورده نجيب من معلومات ، اسفرت الحرائق
المشتعلة في القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ عن مقتل ١٧
اجنبى (منهم ٩ انجليز وواحد كندى) وحوالى ٥٠ مصرى (٩٥)
ص ١٠١) .

وهى أن الحاضرين في قصر عابدين استرعى اهتمامهم حالة الخوف الشديد التى كانت تستولى على الملك وأنه أمر باعداد طائرة خاصة يشحن فيها كل ما هو ضرورى في حالة الهرب (١٢٦ ، ص ٣٧٨) .

ولا يمكن للباحث المحايد الا ان يصل الى نتيجة مفادها ان المؤامرة تم تدبيرها منذ زمن بعيد وان الملك خطا الخطوة الاولى على طريق تنفيذها منذ شهر بالضبط عندما احاط نفسه بشخصيات موالية للانجليز . عندئذ بالذات بدأ تدبير المؤامرة المعقدة التى تنتهى خيوطها عند السفارتين الانجليزية والامريكية . كتب البراوى بلا مواربة يقول ان حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ كان من ايعاز هؤلاء الذين اغترفوا منه اكبر قدر من المنفعة (٧٢ ، ص ١٧٨) . وكانت انجلترا والرجعية المصرية هما المستفيدان اكبر استفادة من هذه الحوادث . وتبعاً لرأى مجلة « ايكونوميست » ان حريق القاهرة في ٢٦ يناير كان من تدبير القصر او الحكومة (١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٢ ص ٢٥٩) . وطرح المسألة على هذا النمو يسهل من وضع اليد على المذنب لان هذه الاحداث كانت تخدم مصالح القصر وكانت خسارة ووبالا على الحكومة .

ويتوصل جميع الباحثين والصحفيين الى استنباط مفاده ان المؤامرة دبرت تدبيراً دقيقاً ، وقد اشترك فيها كل من السفارتين البريطانية والامريكية في القاهرة والملك ودوائر القصر وكذلك زعماء بعض الاحزاب السياسية الرجعية (٢٩) .

قرر الانجليز بادىء ذى بدء العمل على قمع النضال الفدائى في منطقة القناة بقسوة وعنف ، الا انه بعد تدمير كفر أحمد عبده وبعد معارك التل الكبير خاصة ادركوا انه ما من تدابير مهما بلغ عنفها وضراوتها

(٢٩) اجمع معظم الباحثين على ان فصائل حزب احمد حسين الاشتراكى كانوا المدبرين والمنفذين المباشرين لحرّاق «السبت الاسود» (٨٩ ، ص ٢٥١ ، ٢٥١ ، ٩٠ ، ص ٤١٨ ، ٩١ ، ص ١٨٦) ولعبت جمعية الاخوان المسلمين على ما يبدو دوراً محدداً (١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٢ ، ص ٢٥٨) . ويحاول بعض اذئاب الامبريالية بالباطل ان يلقوا المسؤولية عن احداث ٢٦ يناير على الشيوعيين (٩٤ ، ص ٩٨ ، ٩٠ ، ص ٤١٨) وقدم احمد حسين في يونية ١٩٥٢ للمحاكمة لاتهامه بتدبير حريق القاهرة في ٢٦ يناير . افرج عنه في نوفمبر ١٩٥٢ بعد قيام الثورة .

مستقف حائلا في وجه النضال التحرري الذي يغدو مع كل يوم أكثر حسما واقوى تنظيما . عندئذ لجأ الانجليز الى الطريقة المختبرة وهي تأمر الرجعية ، وبواسطة الملك والدوائر الكومبرا دورية الاقطاعية قرروا ابعاد حكومة الوفد وتصفية نضال الشعب . وليس من قبيل الصدف انه في يوم ٢٥ يناير بالذات ، عشية « السبت الاسود » جرى على وجه السرعة شحن القوات الانجليزية المربطة في القواعد العسكرية البريطانية في مالطة وقبرص على سفن متجهة الى مصر .

وقد خرجت من مالطة وحدها في هذا اليوم بالذات ١١ سفينة حربية ضخمة متجهة الى مصر . ودبر الجنرال ارسكين لاحتلال القاهرة والدلتا كلها (١٠٣ ، ٢٨/١٠/١٩٥٢ ، ٥١ ، ص ١٣٤ ، ١٣٦ ، ٢٦/١/١٩٥٢) . وكانت هذه الخطة مدبرة على ما يبدو في حالة فشل الانقلاب .

وتم تنفيذ المؤامرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ لانه كما اشرنا آنفا كانت تناقش حكومة الوفد في هذا اليوم وتحت وطأة ضغوط الجماهير الشعبية مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية نهائيا مع بريطانيا وابرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي .

وكانت قوى الرجعية تتعجل المؤامرة لان التنظيمات الديمقراطية التقدمية للجبهة الشعبية الموحدة كانت تنمو عودها بشكل مطرد مع اتساع نطاق الحركة المعادية للامبريالية وتعميق جذورها . وقد تنامي نفوذ اللجنة التحضيرية لتشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر . واضطرت الحكومة لأول مرة في تاريخ مصر بالسماح لتشكيل اتحادات نقابية على نطاق البلاد كلها . وكان هذا نصرا كبيرا للطبقة العاملة تم احرازه في فترة من اشد فترات مد وازدهار حركة التحرر الوطني .

وتم اختيار يوم ٢٦ يناير (كانون الثاني) لسبب آخر هو تنظيم مظاهرات في هذا اليوم ضد حكومة الوفد لاستياء وسخط جماهير الشعب ضد اعدام « البلوكيين » رميا بالرصاص والذين لم تقدم لهم الحكومة العون الضروري في الوقت المناسب واخذت الرجعية في عين الاعتبار سخط الجماهير الشعبية واستغلته الى حد ما لصالحها .

وكانت الرجعية المصرية والامبرياليون في حاجة الى حريق القاهرة لاثهار عجز حكومة الوفد في « المحافظة على النظام والامن » وتبعدها عن السلطة متذرة بهذه الحجة .

وكتبت « ايكونوميست » في ديسمبر ١٩٥١ تقول :

« كل شيء كان يمكن ان يكون على ما يرام لو ان الحكومة المصرية استطاعت ان تراقب « ميليشيا التحرير » (هكذا كان الانجليز يسمون فرق الفدائيين المتطوعين) وبعبارة اخرى العصابات التى تضم كثيرا من القتلة السفاحين المحترفين وسمة الحكومة وشعبيتها منخفضة فالوعد المعلقة والرشاوى ... تحرمها من تأييد الشعب ، وهى ضعيفة جدا ، لا تستطيع مقاومة المتطرفين فى كثير من الامور . لذا ينجم سؤال ، اليس من الضرورى على القوات المسلحة البريطانية

ان تضطلع بمسئولية الامن الداخلى خارج حدود المعسكرات مما يعد خطوة حاسمة على طريق فرض الرقابة العسكرية الكاملة على منطقة قناة السويس . »

ونوهت مجلة « ايكونوميست » بعد ٢٦ يناير « عجز حكومة الوفد عن ضبط المشاعر التى أطلقت لها العنان » (١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٢) ، ص ٢٥٨ .

وتلقى النحاس فى مساء ٢٧ يناير ١٩٥٢ رسالة من الملك يخبره فيها باقالة حكومة الوفد لعجزها عن « اقرار النظام والامن » وذكرت صحيفة « التايمز » ان النحاس اقصى عن الحكم « بشكل مأساوى » . فقد توجه حامل رسالة الملك التى يخبره فيها بالاقالة الى بيت النحاس يرافقه الحرس المسلح (١١١ ، ١٩٥٢/١/٢٨) .

وبعد انتهاء الولاية فى قصر عابدين وبعد انتشار القوات فى القاهرة استقبل الملك فاروق جيفرسون كيفرى السفير الامريكى . ثم استقبل على ماهر البالغ من العمر ٦٨ عاما وكلفه بتشكيل الحكومة الجديدة . وكان على ماهر قد تلقى من قبل القائمة التى اعدّها الملك بأسماء الحكومة القادمة .

لقد تم تدبير اقالة حكومة الوفد وتشكيل حكومة على ماهر منذ عدة اشهر (٧٢ ، ص ١٧٩) . وكانت حوادث القاهرة فى ٢٦ يناير (كانون الثانى) المشهد الاخير من مسرحية تأمر الرجعية .

وبالرغم من ان الاقالة كانت غير متوقعة للوفديين ، فقد ارتكبت القيادة الوفدية فى هذه اللحظة الحاسمة عدة اخطاء جسيمة . اولها اعلان حالة الطوارئ بناء على طلب من دوائر القصر ٢٦ يناير ١٩٥٢ (١٢٣ ، ص ١٢٦) . ولم يدرك الوفديون ان الملك والدوائر الرجعية كانت

في حاجة الى هذه الخطوة للتنكيل بأعدائهما بما في ذلك الوفديين انفسهم . وكان خطأ الحكومة الجسيم الآخر الذي ارتكبته هو التصديق على الاعتقالات الجماعية للشخصيات المتهمة بتدبير حرائق القاهرة بدون اجراء تحقيق جدي في هذه القضية . وهكذا فكما ذكر راشد البراوي بحق ، لقد كلفوا حكومة بتنفيذ « عمل قذر » (٧٢ ، ص ١٧٩) اقيلت بعده .

وكان تذبذب حكومة الوفد وضعفها من احد الاسباب التي ادت الى حريق القاهرة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢ . فالوفديون لم يبدوا أية مقاومة تذكر لمؤامرة الرجعية واسرعوا في تقديم استقالتهم غير لاجئين لمساندة الشعب والذي كان لايزال جزء منه يثق باخلاص في امكانية الوفد تزعم حركة النضال ضد الامبريالية .

وكان موقف الوفد مخزيا وانهزاميا . وكان هذا بمثابة انتحار لا ارادى للحزب ولم يدرك الوفديون انهم عند مفترق الطرق وان الطريق الذي اختاروه كان يعنى في حقيقة الامر التنصل لحركة التحرر الوطنى والتقهقر امام الامبريالية . ولم يدركوا أن التاريخ لا يغفر لمثل هذه الاخطاء وان سمعتهم ستضيع للابد وسط الجماهير الشعبية .

بماذا نفسر ضيق افق سياسة الوفد ؟

فحوى الامر ان قمة الحزب الكومبرادورية الاقطاعية بزعامة فؤاد سراج الدين لم تكن ترغب في تطوير حركة التحرر الوطنى وتعميق جذورها المطرد لان كل يوم يمر في النضال ضد الامبريالية كان يعنى نموا منقطع النظير لتنظيمات الشعب الديمقراطية ، الامر الذى كان يخافه فؤاد سراج الدين ويخشاه اكثر من الانجليز انفسهم . ويستدل على هذا من الموافقة الاجماعية للبرلمان المصرى ، الذى كان اعضاؤه اساسا من الوفديين ، على اعطاء الثقة لحكومة على ماهر (١٣٦ ، ١٩٥٢/١/٢٦ ، ١٢٣ ، ص ١٣٣) والتي كانت مهمتها الاساسية تنحصر في تصفية حركة التحرر الوطنى وفي تهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات مع الامبرياليين (١٢٦ ، ص ٣٩٢) .

واقدم كبار الاقطاعيين والاحتكاريين المتفنين حول الملك والاحزاب الاقطاعية البرجوازية الرجعية على خيانة المصالح الوطنية بشكل سافر وتلقى الشعب المصرى المناضل طعنة من الخلف .

سياسة بريطانيا في اوائل ١٩٥٢

وبالرغم من عدم الشك في اشتراك انجلترا والولايات المتحدة الامريكية في المؤامرة الرجعية ، فان حكومة البلدين وجهت لمصر مذكرة احتجاج بصدد حوادث ٢٦ يناير في القاهرة تحمل فيها الحكومة المصرية المسؤولية عن قتل الرعايا الانجليز والخسائر المادية التي لحقت بالاجانب (١١١ ، ١٩٥٢/١/٢٨) .

وحاولت الدوائر الامبريالية البريطانية بشتى السبل تضليل الراى العام العالمى وتمويه حقيقة الاحداث الجارية في مصر . وقد اتهمت أجهزة الدعاية الانجليزية الفدائيين المصريين المقاتلين في منطقة قناة السويس تارة بالولاء للشيوخية وتارة بالعصية الدينية التي تضرر العداء للمسيحيين وكانت تسميهم بالعصابات وبارهابيين الخ (١٠٤ ، ١٩٥١/١٢/٨ ، ص ١٣٨٤ ، ١٠٤ ، ١٩٥٢/١/٢٦ ، ص ١٩٧) . كتبت صحيفة « الفيحاء » الدمشقية تقول بأن السفارة البريطانية في سورية حاولت ارشاء الصحافة حتى تتغاضى عن نشر مقالات ومواد عن جرائم الانجليز في مصر والامتناع عن تأييد النضال المعادى للامبريالية الذي يخوضه الشعب المصرى (١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١١ ، ١٢) .

واضطرت وزارة الخارجية البريطانية الى الاعتراف بعد مذابح الاسماعيلية ان الجنرال ارسكين كان يتحرك برضاء الحكومة الانجليزية . كتبت صحيفة « الديلى ووركر » لسان حال الحزب الشيوعى البريطانى تقول ان جرائم القوات الانجليزية الدموية التي اقترفتها في منطقة قناة السويس يجب ان يتحمل مسئوليتها رئيس الوزراء تشرشل (١٠٣ ، ١٩٥٢/١/٢٦) .

ونشرت صحيفة « الاهرام » في اوائل شهر ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥١ ان المصفحات البريطانية كانت تقوم بنوبات دورية على بعد ٤٠ ميل من القاهرة (١٣٦ ، ١٩٥١/١٢/٥) .

وكان النذير التالى لاقتراب الانجليز من القاهرة هو احتلال التل الكبير وابو حمادة . وقد اجتمع انطونى ايدن وزير خارجية بريطانيا في يناير (كانون الاول) ١٩٥٢ بثلاثة رؤساء القيادات الانجليزية نظرا « للوضع الخطير في مصر » . واخيرا ، اصبح من المعروف بعد ٢٠ يناير ان الجنرال ارسكين كان يعد العدة للاستيلاء على القاهرة والدلتا كلها .

واستعدت طلائع القوات الانجليزية للتوجة الى مصر . وكان ميناء قاماجوستا في قبرص يشبه في هذه الايام الموانئ وقت الحرب . آلاف من اطنان الذخائر والاسلحة من كل نوع تشحن على السفن البريطانية . ودار نفس الشيء في المطار الانجليزى الحربى في قبرص حيث كانت طائرات الشحن والنقل تنتقل بصفة منتظمة بين قبرص ومصر (١٠٣ ، ٢٨/١) (١٩٥٢) . ونشرت مجلة « وورلد نيوز آندفيوز » بقلق بالغ في هذه الايام ان حكومة تشرشل تقوم بحشد غير عادى للقوات في منطقة قناة السويس (١١٢ ، ١٩٥٢ ، رقم ٣ ، ص ٣٠) .

وفي يولية (تموز) ١٩٥١ وعندما كان تشرشل مازال في المعارضة اضطر الى الاعتراف بجدية سقوط سمعة بريطانيا العظمى في الشرق الاوسط . وكان احد الاسباب في هذا من وجهة نظره « سوء العلاقات الانجلو مصرية » (١٦٦ ، ص ٩٩٠) .

وقد توجهت الحكومة البريطانية تطلب المساعدة من قوى الامبريالية العالمية لعدم ثقتها في قواها الذاتية .

وقد اعلن تشرشل في ٣٠ يولية (تموز) ١٩٥١ في مجلس العموم « منذ انتهاء الحرب وانا مهتم جدا ودائما ان تبدي الولايات المتحدة الامريكية المزيد من الاهتمام لما يحدث في ايران ومصر » (١٦٦ ، ص ٩٩٠) . وقد ردد تشرشل هذه الفكرة في احدى حملاته الانتخابية في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥١ قائلا :

« لقد كنت استغل دائما اية قناة مفتوحة لى كى اقنع اصدقائنا الامريكيين بخطورة ما يجرى في الشرق الاوسط » (١١١ ، ٢٤/١٠/١٩٥١)

وكان تشرشل صاحب المبادرة في توحيد جهود جميع الدول الامبريالية لقمع الحركة التحررية لشعوب الشرقيين الاوسط والادنى وتخليد سيطرة الاستعمار في هذه البقعة من العالم . وكان يرى ان سياسة الغرب تجاه بلدان الشرقيين الاوسط والادنى مائعة وطرح مخططات لانتهاج سياسة اشد حسما وصرامة . قال تشرشل :

« اننى على ثقة ، لو ان بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبالضرورة تركيا وضعوا منذ ستة اشهر سياسة عامة تجاه ايران والعراق وسورية ومصر وفلسطين لما كانت هناك الان اية مشاكل معلقة » (١١١ ، ٢٤/١٠/١٩٥١) .

وكانت سياسة حكومة المحافظين أكثر وضوحا في التعبير في حديثه
تشرشل للصحافة الأمريكية بتاريخ ١٧/١/١٩٥٢ . أعلن تشرشل أن
الخطر المحدق بالشرق الأوسط بسبب الأحداث الجارية في مصر ، ليس
أقل من مثيله الذي تصادفه الولايات المتحدة في حربها الدائرة في كوريا،
أكد أن الشرق الأوسط شهد تغيرات هائلة منذ نهاية الحرب العالمية
الثانية . وكان تشرشل نصيرا لدودا لتشكيل « قيادة الشرق الأوسط »
بالاشتراك مع الدول الإمبريالية . ودعا رئيس الوزراء البريطاني الولايات
المتحدة والدول الغربية الأخرى لتقديم العون لـإنجلترا حتى تتمكن من قمع
نضال الشعب المصري التحرري . وأعلن قائلا :

« لا يجب علينا بعد الآن أن نتحمل عبء الدفاع عن قناة السويس
وحدنا . وهذه الآن مسؤولية دولية أكثر منها مهمة وطنية » . واقترح
تشرشل على الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لحل مشكلة الشرق الأوسط
أن توجه قواتها لمنطقة قناة السويس وأعلن بأن الدول المذكورة لو
أرسلت قواتها إلى مصر ولو حتى مجرد قوات رمزية فإن هذا « سيؤدي
إلى تلطيف الوضع في الشرق الأوسط كله » و « سيكون مساعدة كبيرة
لنا » (١١١ ، ١٨/١/١٩٥٢) .

ولم تكن سياسة حكومة تشرشل واقعية أو بعيدة النظر ،
فهي لم تأخذ في عين الاعتبار التغيرات الهائلة التي طرأت على العالم بعد
انتهاء الحرب العالمية الثانية ولا التغيرات التي شهدتها مصر والتي
أخفقت أمامها جميع المحاولات لفرض السيطرة الأجنبية .

وكان الحزب الشيوعي البريطاني يوجه الانتقادات اللاذعة لسياسة
الحكومات الإنجليزية الإمبريالية سواء العمالية أو المحافظة . أن
الشيوعيين الأوفياء لمبدأهم الاسمي قاموا بنفض جوهر سياسة حزب
العمال والمحافظين الاستعمارية والعدوانية ودعت الطبقة العاملة في
بريطانيا العظمى لتقف إلى جانب نضال الشعب المصري التحرري .
وكانت الصحافة الشيوعية في إنجلترا تقوم بنشر مواد غزيرة ، ولاسيما
أثناء حرب الفدائيين في قناة السويس ، عن الأحداث التي تشهدها
مصر . وكان عدد من الشخصيات البارزة في الحركة الشيوعية بإنجلترا
ومنهم هاري بوليت السكرتير العام للحزب الشيوعي الإنجليز وبالم
دات نائب رئيس الحزب الشيوعي يقفون دائما إلى جانب مصر ويدافعون
عن حقها في الحرية على صفحات الجرائد وأثناء الاجتماعات .

وقد نفض هاري بوليت سياسة حكومة حزب العمال في مصر وذلك

في اليوم التالي لبدء الاعمال العدوانية التي ارتكبتها القوات النجليزية في منطقة قناة السويس . وكان يحذر الرأي العام البريطاني من ان الاحداث التي تشهدها قناة السويس يمكن ان تكون بمثابة الشرارة القادرة على اشعال فتيل الحرب في الشرق الاوسط كله . واعلن بوليت :

« لاداعى لكوريا اخرى في الشرق الاوسط . يجب استدعاء القوات البريطانية فوراً من مصر » (١٠٣ ، ١٧/١٠/١٩٥١) x x .

واعلن هاري بوليت في كلمة اخرى له طالب فيها باجلاء القوات الانجليزية عن مصر ان الشعب المصري لا يثق في وعود الحكومة البريطانية « طالما هناك جندي واحد انجليزي في ارض مصر » لانه ما من شعب آخر سوى الشعب المصري خدع دائما وباستمرار من قبل رجال الدولة البريطانيين . (١٠٣ ، ٢٣/١٠/١٩٥٢) .

وكتبت صحيفة « الديلي ووركر » في احدى مقالاتها الافتتاحية تخاطب الشعب البريطاني قائلة :

« ان وجود القوات البريطانية في مصر او في اي بلد آخر مستعمر على غير ارادة من شعبها لا يعد فقط عملاً من اعمال التسلط والطفيان يستوجب السخط والتقزز بل ويعد ذلك خيانة عظمى لمصالح الشعب الانجليزي نفسه » . وبعد ان استشهدت الصحيفة بمقولة ماركس انه لا حرية لشعب يستبعد غيره من البلدان الاخرى استطردت تقول في مقالها الافتتاحي :

« من الضروري على الشعب البريطاني ان يلحق ساسته وجنرالاته البرابرة درساً لا ينسوه وذلك دفاعاً عن مصلحة الذاتية الحقيقة ، لان

x x وبعد عدة ايام قال هاري بوليت ناقدًا احد تصريحات موريسون عن مصر قائلاً : « انه يقول بوقاحة وبلا خجل واضح ان الدفاع عن كل الشرق الاوسط موضوع على الخريطة » وقال هاري بوليت :

« انه يقصد بذلك ارباح المشروعات البريطانية التي استغلت الشعب المصري ، والمصالح النفطية لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط . يجب سحب القوات البريطانية فوراً من مصر » (١٠٣ ، ١٧/١٠/١٩٥١)

هؤلاء الناس اعداء لكل من الشعب البريطانى والشعب المصرى سواء
بسواء » (١٠٣ ، ١٠ / ١٢ / ١٩٥١) .

وكان الحزب الشيوعى وهو يعارض السياسة الامبريالية الرجعية
السافرة التى ينتهجها حزب العمال يعمل بنشاط كى تتزعم الحركة
العمالية فى انجلترا نضال الشعب الانجليزى ضد اضطهاد مصر وتطالب
بجلاء القوات الانجليزية عن مصر . وبمبادرة من الشيوعيين اتخذ
العديد من التنظيمات العمالية فى انجلترا اثناء اجتماعاتها عدة قرارات
تطالب بسحب القوات الانجليزية من مصر . فمثلا ، اصدر اتحاد عمال
صناعة الاخشاب فى شيفرد قرار مماثلا فى احد اجتماعاته (١٠٣ ،
٢٨ / ١٢ / ١٩٥١) .

وقد لخص بالم دات فى احدى مقالاته المبادئ الرئيسية التى يجب
ان يتمسك بها الحزب تجاه شعوب بلدن الشرق الاوسط على النحو
التالى :

١ - توضيح ان مصالح الشعب البريطانى جزء لا يتجزأ عن
مصالح شعوب الشرق الاوسط .

٢ - توضيح ان نضال شعوب الشرق الاوسط من اجل
الاستقلال الوطنى جزء من النضال العام ضد مخططات الامبريالية
الانجلو امريكية الحربية ، ومن اجل الاستقلال الوطنى .

٣ - شن حملة تطالب بسحب القوات الانجليزية وجلاءها عن
هذه المنطقة .

٤ - دعوة الحركة العمالية لتأييد هذه المطالب ودعمها (١١٢ ،
١٩٥ ، رقم ٣ ، ص ٣١) .

وهكذا فان الحزب الشيوعى طليعة الطبقة العاملة البريطانية ،
كان المدافع الوحيد الاصيل عن مصالح الكادحين الاتجليز ، وكان الحزب
السياسى الوحيد فى بريطانيا ، الذى دافع دفاعا مبدئيا ثابتا عن مصالح
الشعب المصرى وقام بفضح السياسة الاستعمارية للدوائر الحاكمة
الانجليزية ومن ثم انتشل سمعة الديمقراطية البريطانية من
الاورحال .

تأييد نضال الشعب المصرى من جانب الراى العام العالمى الديمقراطى

قوبل النضال البطولى للشعب المصرى خلال عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢
بالتأييد الحار من قبل كافة الشعوب المحبة للسلام .

فقد شهدت جميع الدول العربية تقريبا خلال الايام الاولى بعد الغاء
معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية ورفض الحكومة المصرية الاشتراك فى «قيادة
الشرق الاوسط» مظاهرات صاخبة ضد مخططات الدول الامبريالية
العدوانية . وقد جرت اكبر المظاهرات هذه فى بغداد والبصرة (بالعراق)
ودمشق وحمص وحماة وحلب ودير الزور (بسورية) وبيروت وطرابلس
وصيدا (بلبنان) . وقد وقف الشباب فى كل مكان الى جانب مصر يؤيدها
ويطالب حكوماته برفض الاشتراك فى الاحلاف العدوانية والتضامن مع
مصر .

وفى منتصف شهر نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥١ اتخذت الاضرابات
والمظاهرات المؤيدة لنضال الشعب المصرى ضد الامبريالية طابعاً
جماهيرياً شعبياً فى البلدان العربية .

ففى ١٤ نوفمبر (تشرين الثانى) اندلعت المظاهرات والاضرابات
لتعم معظم مدن العراق وسورية ولبنان وكذلك بعض مدن الاردن والسعودية
العربية .

وكانت الصحف على اختلاف اتجاهاتها تنشر مقالات التضامن
مع الشعب المصرى واثميت مظاهرات لتأييد نضال الشعب المصرى فى
كراتشى (عاصمة باكستان) وطهران (عاصمة ايران) وفى جزيرة قبرص .
واعلن جميع الطلاب فى كراتشى الاضراب تضامناً مع الشعب المصرى (١٣٦) ،
١٥/١١/١٩٥١ ، ١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم .) .

وكانت شعوب الاتحاد السوفيتى تتطلع بعين العطف والاهتمام
الشديد وتتابع ابناء النضال البطولى للشعب المصرى فى منطقة قناة
السويس . وقامت الحكومة السوفيتية فى مذكرتها لحكومات الدول العربية
واسرائيل (بتاريخ ١٩٥١/١١/٢١) ولحكومات الولايات المتحدة وانجلترا
وفرنسا وتركيا (بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٤) بفضح الطابع العدوانى لسياسة
انجلترا ودول الغرب الاخرى ازاء مصر والبلدان العربية الاخرى واوضحت
ان « كل الادعاءات بحماية المصالح الدفاعية عن بلدان الشرقين الاوسط

والادنى ما هى فى حقيقة الامر سوى تمويه لشهد مصر وغيرها من بلدان الشرق الاوسط والادنى للاجراءات والتدابير العسكرية التى يتخذها حلف شمال الاطلسى ضد الاتحاد السوفيتى وبلدان الديمقراطية الشعبية « (٧ ، ص ١٠٥) .

وكان الشعب المصرى يرى ويدرك ان الاتحاد السوفيتى هو الصديق المخلص والامير . ولهذا السبب فانه سعى بالاضافة الى المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع انجلترا الى ابرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى (١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١٠ ، ١٢٦ ، ص ٣٧٨) .

وكانت المنظمات الديمقراطية العالمية تعمل على تأييد الشعب المصرى المناضل .

وقد ورد فى رسالة اتحاد الشبيبة الديمقراطية العالمى الموجه الى الشباب المصرى ان :

ان « السكرتارية الاساسية لاتحاد الشبيبة الديمقراطى العلمى باسم ما يزيد على ٧٢ مليون شاب وفتاة يمثلون ٨٤ دولة تعرب عن تضامنها التام مع الشعب المصرى » (١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١٠) .

وتابع اتحاد النقابات العالمى باهتمام بالغ سير الاحداث فى مصر . واصدر الاتحاد بيانا ذكر فيه ان الغاء معاهدة ١٩٣٦ من قبل الحكومة المصرية يعد مرحلة هامة فى نضال الشعب المصرى ضد سيطرة الامبرياليين الاجانب . وقوبل موقف مصر برفض الاشتراك فى الاحلاف العسكرية الامبريالية بالتقدير الرفيع (١٤١ ، ١٩٥١ ، رقم ١١ ، ١٢) . واعلن اتحاد النقابات العالمى باسم ٨٠ مليون عامل وموظف ان الكادحين يتابعون باليقظة والحماس نضال الشعب المصرى الباسل (٥٥ ، ١٩٥٢ ، رقم ٧ ، ص ٣١) .

ولقد لعبت الحرب الفدائية فى منطقة قناة السويس خلال الفترة الممتدة من اكتوبر ١٩٥١ وحتى ١٩٥٢ دورا كبيرا فى تاريخ الشعب المصرى ومسير نضاله .

وقد اظهرت بوضوح تام ان النضال سيستمر ويزداد ويتسع نطاقه حتى يتم اجلاء القوات الانجليزية تماما عن مصر .

وكان كل يوم جديد من ايام النضال العصيب في منطقة القناة يدعم نفوذ التنظيمات الديمقراطية الوطنية ويساعد على وحدة وتضافر صفوف الشعب ، وزيادة درجة نظامية وتلاحم صفوف الطبقة العاملة في مصر . كتب شهدي عطية الشافعي يقول :

« لو ان هذا النضال استمر لبضعة اشهر اخرى ، لكان له اكبر الاثر في تنامي السلطة الشعبية في مصر ! » (٥٠ ، ص ١٤٩) .

ولقد وصل الوضع في البلاد درجة كان يصعب معها ان تجد فردا من بين ممثلى الطبقات الحاكمة يتجرأ ويعلن معارضته لجلاء القوات الانجليزية جهرا . كتبت مجلة « ايكونوميست » تقول « لقد اصبح الوضع السائد في البلاد على درجة يصعب معها ان تجد شخصا واحدا يقف الى جانب الغرب ، طالما كانت القوات البريطانية على ارض مصرية » (١٠٤ ، ٢ / ١٩٥٢ ، ص ٢٥٨)

واسفرت السياسة الانجليزية في مصر ونضال الشعب المصرى البطل ضد الامبريالية عن مواجهة بريطانية العظمى لحقائق ثلاث مرة لا مفر منها على حد تعبير مجلة « ايكونوميست » الصادق . اولا : استحالة ارهاب الوطنيين المصريين باستعراض القوة العسكرية واستشهاد بوليس الاسماعيلية البطل خيرشاهد لجميع المصريين . واذا مالزم الامر فهناك الآلاف من المواطنين على أهبة الاستعداد لضرب التضدة والفداء وتكرار المؤثرة . ثانيا : أصبحت معارضة معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية في الوقت الراهن اشد ضراوة عن ذي قبل . وسوف يكون لها اثرها الفعال على جميع الحكومات المصرية بصرف النظر عن اتجاهاتها . وثالثا : ان حقيقة تواجد القوات البريطانية سيؤثر حتما على الشئون الداخلية لمصر « ان الجميع حانقون عليها اشد الحنق ، لدرجة ان جميع المشاكل الداخلية تأتي في المؤخرة طالما ظلت المشكلة مع بريطانيا العظمى معلقة » .

وتنوه مجلة « ايكونوميست » فيها بعد قائلة :

« ان الميول والمشاعر الوطنية في مصر التي اسفرت عنها نضال الشعب المصري في اواخر ١٩٥١ واول ١٩٥٢ بلغ حدا لم يتمكن معه الملك وعلى ماهر من كبح جماحها بأعمال التنكيل وحدها . وسيتطلب الامر منها في الوقت اللازم تحركات اخرى ، ربما في المجال الاجتماعي » (١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٢ ، ص ٢٥٩) .

وهكذا فان مجلة « ايكونوميست » نفسها تعترف بضرورة الاصلاحات الاقتصادية الاجتماعية الجذرية لحل المشاكل الاساسية في مصر . وكما كتب شهدي عطيه الشافعي بحق يقول « بالرغم من تصفية النضال بل في قناة السويس الا انه لم يحدد فقط مصر الاستعمار في مصر وحدد كذلك مصر النظام الملكي نفسه » (٥٠ ، ص ١٥٥) .

افلاس الاحزاب السياسية للبرجوازية المصرية

كما نوهنا اننا يمكن تقسيم فترة النضال المسلح الذي خاضه الشعب المصري ضد الغزاة الانجليز والممتد من منتصف شهر اكتوبر ١٩٥١ وحتى نهاية يناير ١٩٥٢ الى ثلاث مراحل هامة .

المرحلة الاولى (من منتصف اكتوبر حتى منتصف نوفمبر ١٩٥١)
وتميزت بالهجمات الفجائية لاجاميع صغيرة من المقاتلين المصريين على بعض الجنود البريطانيين او جماعات صغيرة من العسكريين .

المرحلة الثانية (من منتصف نوفمبر وحتى نهاية ديسمبر ١٩٥١)
شهدت طلعات الفدائيين ولا سيما في جنح الظلام على طوابير السيارات والمعسكرات الانجليزية . وكانت الاصطدامات تقسم اكثر فاكثر بطابع القتال الضاري الذي استمر احيانا لبضع ساعات . ووقفت فرق « بلوك النظام » الى جانب الشعب .

والمرحلة الثالثة (يناير ١٩٥٢) تميزت بالمشاركة الانشط للفلاحين في الحرب الفدائية .

وكانت الممارك مع القوات الانجليزية تقسم بالصلابة والعتاد والضراوة والاستبسال مما كان يضطر الانجليز في بعض الحالات الى التقهقر

والانسحاب . وتنامى النضال الفدائي ليصبح ثورة شعبية عارمة ضد الامبريالية .

ان لفترات ازدهار حركة التحرر الوطنى مغزى كبيرا لفهم موقع ودور بعض الطبقات والاحزاب السياسية فى حياة البلاد . وخلال هذه الفترات يتجلى بكل وضوح معدنها الحقيقى ويتكشف جوهرها الاصيل .

كيف كان وضع القوى الطبقيّة والاحزاب السياسية فى مصر اثناء فترة اتساع نطاق النضال المسلح فى منطقة قناة السويس ؟

كان السواد الاعظم للفدائيين من بين اوساط العمال والفلاحين وكذلك ممثلى الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة . وتبعاً للاحصاءات التى ذكرها ياكوفيللو ، كان العمال والفلاحون يشكلون نسبة ٨٥٪ من المقاتلين البواسل ضد الانجليز (٥١ ، ص ٦١) .

وكانت الطبقة العاملة اول من هب للذود عن حوى الوطن المفدى بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ مباشرة ورفض العمال خدمة الجيش الانجليزى . ومن الصعب ان نصف مدى الحماس الفامر الذى قابل به شعب مصر والراى العام العالمى الانسحاب المنظم لما يقرب من ٦٠ الف عامل مصرى من الخدمة فى المعسكرات الانجليزية فى منطقة قناة السويس وكان عمال منطقة القناة اول من نظموا فرقا فدائية . وكانت هذه الفرق اقدر فرق التحرير على القتال والصمود .

وتحولت الطبقة العاملة الى واحدة من القوى الاساسية لحركة التحرر الوطنى . الا انها كانت موزعة بين صفوف الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة المختلفة مثل الوفد وجمعية الاخوان المسلمين والحزب الوطنى وغيرها . وقد عملت فصائل البروليتاريا الاكثر وعياً وتقدمية على تأييد حديثو والجماعات الماركسية الاخرى وكذلك اللجنة التحضيرية لتشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر . واستطاعت الطبقة العاملة ان تحصل على موافقة الحكومة بتشكيل اتحاد نقابات على نطاق وطنى .

ولقد كانت نقطة الضعف الرئيسية للحركة العمالية فى مصر تكمن فى عدم وجود حزب شيوعى . ولم تتوحد الجماعات الماركسية فى حزب بسبب الصراع الايديولوجى الحاد بينها ومطاردات البوليس الصارمة وتعقبه لها .

مع كل فقد تركت الجماعات الشيوعية اثرا كبيرا في سير حركة التحرر الوطني في مصر . وقد ظهر اثرها بوضوح في نشاط اللجنة التحضيرية وفي تشكيل القيادة السرية للنضال الشعبي وفي حركة انصار السلام والتنظيمات الديمقراطية الاخرى . وكانت شعبية الشيوعيين عظيمة بين اوساط الطلاب . وبالرغم من ان الطبقة العاملة المصرية بالاضافة الى الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة اصبحت القوة الرئيسية لحركة التحرر الوطني فلم تستطع ان تقوم بالدور القيادي لانها لم تتحول الى « طبقة من اجل نفسها » ولم تكن تعنى مهامها الطبقة وكانت اغلبها ما زالت اسيرة الاراء البرجوازية والبرجوازية الصغيرة .

وكان الفلاحون المصريون ينخرطون في النضال المسلح على نحو اكثر فعالية ونشاطا كلما اتسع نطاقه ويشكون في الريف لجان الدفاع وفرق الفدائيين . ولعب مقاتلو البوليس الاحتياطي « بلوك النظام » اولاد الفلاحين دورا كبيرا وهاما في النضال المسلح . وقامت فرق « البلوكيين » التي تتميز بالجسارة والاقدام والتضحية والفداء النادر ، الانجليز مقاومة بأسلة في كثير من المعارك . ان اشتراك الفلاحين في حركة التحرر الوطني شدد كثيرا من ازر نضال الشعب ضد القوات الانجليزية .

وكان الوفد وجمعية الاخوان المسلمين من اكثر التنظيمات السياسية انتشارا بين اوساط الفلاحين . الا انه يجب التنويه بأن سمعة « الاخوان المسلمين » قد تزعزت لحدما بعد تحريم نشاطها (في ١٩٤٨) ونتيجة الصراع الحاد داخل قيادتها .

كما لعب كذلك ممثلو الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة ولاسيما طلاب المدارس الثانوية وطلاب الجامعات والمعاهد العليا ابناء الحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين والموظفين الصغار والمتوسطين والفلاحين الاثرياء والمتوسطين دورا نشيطا في النضال المسلح في منطقة قناة السويس وكانت قوى الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة مثلها مثل الطبقة العاملة موزعة بين الاحزاب السياسية المختلفة مثل الوفد والاخوان المسلمين وحديثو والكتلة الوفدية والحزب الاشتراكي والحزب الوطني وغيرهم من الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى .

وكانت جمعية الاخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والتنظيمات والجماعات الاسلامية الاخرى تعبر عن امزجة وميول اكثر الطبقات رجعية وتخلفا من البرجوازية الصغيرة .

وبعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أسرع « الإخوان المسلمون » والحزب الاشتراكي على الفور في تنظيم مراكز للتدريب العسكري ولكن فصلاتها المسلحة لم تكن ضرورية للنضال في منطقة القناة بقدر ما كانت ضرورية لها في القيام بانقلاب والاستيلاء على السلطة . وعلاوة على ذلك يجب ان ننوه بكبر شأن دور فصائل الإخوان المسلمين خلال فترة النضال المسلح في منطقة القناة عن دور الحزب الاشتراكي . وانتهاز الحزبان فرصة تردد الحكومة الوفدية وذبذبتها وعدم رغبتها في توسيع نطاق الحزب الفدائية وتصارعا على زعامة حركة التحرر وعلى التأثير على الجماهير الشعبية . الا انه لم ينجح احدهما في تزعم النضال المسلح في منطقة القناة .

ولقد كان موقف الوفد متناقضا ومعقدا للغاية ، مع انه كان يعتبر حزبا تقليديا للاستقلال الوطني .

ويدعو تاريخ الوفد خلال ثلاثة شهور ونصف الشهر (منتصف اكتوبر ١٩٥١ — وأواخر يناير ١٩٥٢) من النضال المسلح في منطقة القناة الى التآمل .

فعندما بدأت الحرب الفدائية ، كان الوفد في ذروة المجد والجبروت ، ولكن بقدر اقتناع الجماهير الشعبية اكثر فأكثر بضعفه وتذبذبه وعجزه عن قيادة النضال المعادي للامبريالية . كانت سمعته تسقط وتتهالو الى الحضيض . واخيرا ، فقد الحزب عند تقديم استقالة حكومة الوفد في أواخر يناير ١٩٥٢ تأييد الشعب واصيب بأزمة مستحكمة اجهزت عليه ولم يخرج منها .

ولم يعمل الوفد بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ على وضع اى برنامج للنضال من اجل الاستقلال الوطني . ولم يساعد على اتساع رقعة حركة التحرر الوطني ولا على صبغها بالصبغة الديمقراطية . ومما يدل على ذلك ان الوفديين اخفوا في الايام الاولى بعد إلغاء المعاهدة يقمعون بالقوة والعنف المظاهرات الشعبية التي كانت تردد هتافات التأييد للحكومة وما تتخذه من اجراءات .

وعندما اخذ الشباب في الانضمام الى فرق التحرير لم تعر حكومة الوفد الاهتمام الكافي بالنهضة الوطنية للشعب ولم تتزعم حركتها . ولم تبسج اية اساس ومبادئ لقيادة هذه الفرق وسمحت للأحزاب السياسية ان تشكل فرقها . وكانت نظرة الحكومة سلبية تجاه تشكيل فرق الفدائيين

في الجامعات وأعربت عن عدم رضاها على مسلك الفريق عزيز المصري للوطني ، والذي أخذ على عاتقه مسئولية قيادة تدريب فرق المتطوعين في القاهرة . واتخذت في نهاية نوفمبر فقط قرارا بوضع فرق التحرير تحت اشرافها ، ولكنها اكتفت اساسا بتشكيل لجنة خاصة للتدريب العسكري . وهكذا ، فانه بالرغم من ان كثيرا من الوفديين العاديين شاركوا في الحرب الفدائية بنشاط ، بل وكانت هناك فرق وفدية تشارك في حرب الفدائيين في منطقة القناة الا انها منذ البداية وهي خارج نطاق اشراف الحكومة .

وتتحمل الحكومة الوفدية كذلك مسئولية عدم وجود قيادة موحدة وخطة موحدة لعمليات الفدائيين . وقد بذلت جهدا يسيرا للغاية لتزويد الفدائيين بالسلاح الضروري .

ولم تكن الحكومة جادة في تطوير معدلات حركة التحرر الوطني واتساع نطاقها . كما وانها لم تقو على مجابهتها بحسم . من هنا كانت سياسة التآرجح العفوية .

وبدلا من توحيد كافة القوى الوطنية للشعب انتهجت القيادة الوفدية سياسة حزبية انانية ضيقة الافق . وكانت شئون السياسة الداخلية والخارجية تهماها بالقدر الذي يمكنها من البقاء في السلطة اطول مدة ممكنة . وفي الوقت الذي كانت تدور فيه رحى حرب الفدائيين المسلحة في منطقة قناة السويس كانت الحكومة الوفدية منهكة في فصل العمد والمشايخ في القرى من ليسوا على هواها .

وكان الجو السائد في الدوائر الحزبية والحكومية العليا يتميز تماما عن ذلك الجو الذي كان يخيم على منطقة قناة السويس ، حيث كانت تدور المعارك الضارية ضد المقتصبين الانجليز . وكتب ياكوفيلو عن هذا بشكل جيد يقول :

« لقد كنا نشعر بأننا في مدينة ناهضة ترفع رايات النضال . وتميز جوها بشدة عن ذلك الذي كنا نتنفسه في مكاتب الوزراء بالقاهرة . وكان الشعب هو القائد هنا وكانت الوطنية هي قانونه الراسخ » (٥١ ، ص ٥٥) .

وكانت سياسة الحكومة مذبذبة تجاه الانجليز . فلم يقدم الوفد على قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا واكتفى باستدعاء السفير

المصرى من هناك . وتأخرت كثيرا عملية طرد الموظفين الانجليز من مصالح الدولة .

ولم يبد الحزب اية مقاومة تذكر لمؤامرة الرجعية الداخلية اثناء حريق القاهرة .

فما هي الاسباب فى هذا كلة ؟

كما يتراءى لنا ، فان السبب الحاسم كان يكمن فى ان الحزب كانت تمزقة التناقضات الداخلية العميقة الجذور النابعة اساسا من التركيبية الاجتماعية له غير المتجانسة . ففى الفترة التى نتناولها بالدراسة والتحليل كان الحزب يتكون من ثلاثة تيارات هامة هى على النحو التالى :

١ - الوسط : كان هذا التيار (الذى كان يترأسه النحاس زعيم الحزب وصلاح الدين) يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية القومية ولا سيما المتوسطة . وكان يمقت هيمنة الاحتكارات الانجليزية ، ولكنه مع ذلك لم يكن يريد التوصل لاجراج الانجليز بواسطة النضال المسلح ، وانما عن طريق المفاوضات السلمية . ولم تحاول جماعة الوسط ان تعمل على توسيع نطاق حركة التحرر الوطنى وتعميق جذورها . وكانت تعمل بوجهين فى آن واحد اولا كجزء من امة مقهورة مغلوبة على امرها بالانسيبة للامبرياليين وثانيا كطبقة استغلالية تعمل على مص دماء الشعب المصرى . وخلال فترة مابين الحربين العالميتين والسنوات الاولى لما بعد الحرب العالمية الثانية لعبت هذه الجماعة الدور القيادى فى الحزب . وقد ضعف نفوذها كثيرا بعد فشل المفاوضات الانجلو مصرية ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

٢ - الجناح اليسارى كان بين اعضاء الوفد كثير من ابناء الطبقات المطحونة المستغلة وهى البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى والبروليتاريا والفلاحين . وكان هذا التيار يشكل الغالبية الساحقة لاعضاء الحزب ، وكان من اكثر القوى قتالية وذات ميول ثورية فى مصر . وشاركت بنشاط فى النضال المسلح وارغمت مرارا وتكرارا قيادة الحزب على اتخاذ الاجراءات التقدمية لصالح الجماهير الشعبية . وكان زعماء هذا التيار وقتئذ عزيز فهمى واحمد ابو الفتاح ومحمد مندور . وكانت ثورية الجناح اليسارى برجوازية صغيرة ، ولكنه كان يضم جماعات تقدمية من ابناء الطبقات المتوسطة ، ولذا فان الوفديين اليساريين مثلا كانوا يعتبرون ، « الاخوان المسلمين » تنظيما رجعيا .

وكانت هذه الجماعات في بعض مراحل حركة التحرير الوطني تتحالف مع القوى الأكثر يسارية وتقدمية (١٩٤٦ اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) ووقفوا ضد قيادة الوفد الرجعية (فمثلاً ، عارضوا في ١٩٥١ مشروعات القوانين الرجعية الخاصة بالصحافة والشخصيات المشبوهة سياسياً) . وكان موقف الوفديين اليساريين في الحزب خلال الاعوام ١٩٤٧-١٩٥١ موقفاً ضعيفاً بشكل ملحوظ على اثر سلسلة كاملة من الاجراءات التي اتخذتها القيادة الحزبية اليمينية ولا سيما تطهير الحزب من العناصر « الموالية للشنيوعية » .

ولم يكن هذا الجزء الثوري من الوفد ، الذي يرجع اليه الفضل في احتفاظ الوفد بسمعته وهيبته كحزب تقليدي للتحرر الوطني الى ان سقط نهائياً في نظر الكثير من الوطنين الشرفاء ، لم يكن ممثلاً في قيادة الحزب .

واثناء فترة الكفاح المسلح في منطقة القناة ساهم الوفديون اليساريون مساهمة فعالة في هذا النضال ضد المحتلين الانجليز .

٣ - الجناح اليميني : كما نوهنا آنفاً تكونت داخل الحزب اثناء الحرب العالمية الثانية فئة قليلة العدد واسعة النفوذ من اولاد الاقطاعيين والبرجوازية المالية الضخمة برئاسة فؤاد سراج الدين . في البداية كان نفوذها محدوداً ولكن بعد ان اصبح فؤاد سراج الدين سكرتيراً عاماً للحزب اخذت تلعب دوراً متزايداً . واشتد نفوذها خاصة بعد ان شكلت الحكومة الوفدية الاخيرة في يناير ١٩٥٠ . وكان فؤاد سراج الدين خلال الفترة التي نتناولها بالبحث والدراسة هو الحاكم الفعلي وليس النحاس الطاعن في السن .

وكانت هذه الجماعة من كبار الاقطاعيين والماليين واصحاب الصناعات الكبيرة ترتعد خوفاً من اتساع نطاق الحركة الديمقراطية الشعبية . ولهذا السبب فعندما حلت اللحظة الحرجة للاختيار بين الشعب الثوري والسيطرة الانجليزية ، اختار الجناح اليميني الاخيرة .

وقدمت الحكومة الوفدية استقالتها دون اية مقاومة ترقباً للظروف الاحسن . ولم يستطع الشعب ان يغفر للحزب هذه الخيانة واخذ ينصرف عنه بسرعة وينفض من حوله لان السياسة الانهازمية التي كانت تنتهجها القيادة الوفدية في اللحظة الحاسمة من النضال الوطني القت بالحزب في هاوية الاضمحلال السياسي الكامل .

وكان كبار الاقطاعيين والبرجوازيين الاحتكاريين يضمرون العداوة

والبغضاء لحركة التحرر الوطني لان وجودهم كان مرتبطا اوثق الارتباط - بسيطرة الانجليز على مقدرات البلاد . وكانت ترتعد فرائصهم امام تشامخ الحركة الوطنية وروجوا للاشاعات المفرضة عن افلاس سوق القطن المصرية في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا . (٧٢ ، ص ١٧) ولقد بذل حزب الاحرار الدستوريين والسعديين (احزاب الاقلية) (ممثل هذه الطبقات) كل ما بوسيعهم لتصفية النضال المسلح في منطقة قناة السويس . ولعله من الاهمية بمكان أن نتأمل التصريح الذي أدلى به رئيس حزب الاحرار الدستوريين في اواخر شهر ديسمبر ١٩٥١ ، عندما كانت الحرب الفدائية مستعرة الاوار ، والذي كان يلوم فيه « هؤلاء الذين يدفعون الشعب بتهور الى الدمار » (٥٠ ، ص ١٥٧) .

ولقد كان الكفاح الشعبى في منطقة القناة بالنسبة لاهزاب الاقطاعيين والبرجوازية الكبيرة مجرد « دمار » . ولقد لعبت هذه الاحزاب بكل تأكيد دورا هاما في اسقاط الحكومة الوفدية .

وكانت الحرب المسلحة في منطقة القناة خلال الفترة من اكتوبر ١٩٥١ وحتى يناير ١٩٥٢ محك اختبار حقيقى للاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في مصر . واوضحت عجز جميع الاحزاب السياسية للبرجوازية المصرية في تزعم نضال الشعب وقيادته ضد الامبرياليين .

الباب السادس

ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢

ديكتاتورية دوائر القصر

وكان وصول على ماهر (١) الى موقع السلطة يعنى انتصار الرجعية المصرية وتوطيد دعائم الدكتاتورية السافرة لرجال القصر والحاشية .

وكانت وزارة على ماهر تضم اصداقاه الشخصيين ورجال السياسة المفروضين عليه من الملك . ولم يكن احدهم عضو بأى حزب سياسى . وكان على ماهر مثل سلفه النحاس يشغل كذلك منصب الحاكم العسكرى .

وكان على ماهر يحاول قبل توليه مقاليد السلطة فى البلاد بفترة طويلة توحيد صفوف ما يسمى « بالجبهة الوطنية » . وعندما عرض عليه تشكيل الحكومة دعا زعماء جميع الاحزاب للاشتراك فيها وعرض على كل واحد منهم منصب وزير الخارجية (١٢٣ ، ص ١٣٢) . علاوة على انه طرح خطة لتشكيل ما يسمى « بالمجلس الاستشارى » ويتألف من ممثلى الاحزاب المختلفة .

وفى الوقت الذى كان على ماهر يحاول فيه تجسيد تشكيل « الجبهة الوطنية » لم يجرؤ على ماهر على حل البرلمان المؤلف اساسا من الوفديين . وكان قد اعلن بشكل او باخر انه سينتهج سياسة « سلفة العظيم » اى النحاس (١٢٣ ، ص ١٣٣) وكان على ماهر يزعم بأن تشكيل « الجبهة الوطنية » وكذلك اعادة بناء الجيش الاقليمى (الذى كان موجودا فى سنوات ما قبل الحرب) يجب ان يؤدى الى استقرار الوضع السياسى الداخلى

(١) كان على ماهر فى ذلك الوقت يشغل منصب مدير البنك الاهلى . وكان واحدا من اكبر المعبرين عن مصالح دوائر البرجوازية المصرية الضخمة ، والتي كانت تعمل على الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية .

ودعم اركان ديكتاتورية البرجوازية المالية الكبيرة ويؤدي الى ابرام معاهدة انجلو امريكية جديدة .

الا انه اصبح من الواضح تماما في ٣ فبراير (شباط) ١٩٥٢ ان على ماهر قد منى في هذه المرة كذلك بخيبة امل في محاولته تشكيل « الجبهة الوطنية (١.٣ ، ١٩٥٢/٢/٤) . حتى ان حزب السعديين والاحرار الدستوريين رفضا الاشتراك فيها . وكانت جمعية الاخوان المسلمين هي التنظيم السياسى الوحيد الذى تعاون بشكل سافر مع على ماهر . واتضح ان « المرشد العام » الجديد كان مخلصا ووفيا للسياسة التقليدية التى كان ينتهجها سلفه .

وبدا على ماهر عقب القاء القبض على ٣٠٠ من العناصر «التخريبية» بشن حملة واسعة النطاق من الاضطهاد والتفكيك بالوطنيين من الاعضاء النشيطين في حركة التحرر الوطنى والحركة الديمقراطية والنقابية . ومع كل يوم كانت تتزايد اعداد المعتقلين (١.٣ ، ١٩٥٢/٢/١) . وتبعاً لبيانات وزارة الداخلية المصرية فقد تم اعتقال ٨٠٠ فرد في القاهرة وحدها خلال الفترة من ٢٨ يناير (كانون الثانى) وحتى ٢ فبراير (شباط) . واستنادا الى البيانات نفسها كان من بين المعتقلين احد قادة فرق الفدائيين (١.٣ ، ١٩٥٢/٢/٤) . وقامت الحكومة بتصفية فرق الفدائيين وتسريحها وحلت اللجان الوطنية والتنظيمات الاخرى للحركة المعادية للامبريالية وشتت قواها .

وفي ٥ فبراير ١٩٥٢ صدرت قوانين الطوارئ ، والتى بمقتضاها يحق لوزير الداخلية في اى وقت يشاء القيام بتفتيش المنازل وتفتيش من يرغب من المواطنين واعتقال «المشبوهم» اينما يتم كشفهم (٦٠ ، ١٩٥٢/٢/٧) .

ومنذ ٥ فبراير وحتى ٧ فبراير قام البوليس باعتقال ما يزيد على ٥٠٠ فرد في منطقة قناة السويس وفي منطقة الدلتا (القاهرة والزقازيق وبورسعيد والاسماعيلية) (٦٠ ، ١٩٥٢/٢/٨) .

وقد قوبل انتصار الرجعية المصرية عقب الانقلاب الذى دبته في ٢٧ يناير ١٩٥٢ بالرضى والقبول في الدوائر الحاكمة الانجليزية والامريكية .

واعلن ايدن في ٢٩ يناير ١٩٥٢ في مجلس العموم ان انجلترا ستتمسك بمعاهدة ١٩٣٦ الى ان يتم ابدالها بمعاهدة انجلو مصرية . ثم اعرب

عن استعداد الحكومة البريطانية لبدء المفاوضات الجديدة واعادة النظر في المعاهدة الحالية كما أعرب عن ثقته في ان هذا القرار سيكون « متوائما مع تطلعات مصر الوطنية » (١١١ ، ١٩٥٢/١/٣٠ ، ١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٢ ، ص ٢٥٩) .

ونوه تشرشل برغبة بريطانيا العظمى في ان تقاسم الدول الاخرى تحمل اعباء الدفاع عن قناة السويس (١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٢ ، ص ٢٥٩) .

كتبت مجلة « الايكونوميست » تقول « ان هدف البريطانيين يكمن اكثر ما يكمن من اى وقت مضى في التوصل الى الاتفاق مع مصر على تنظيم الدفاع عن الشرق الاوسط باشتراك الدول الغربية الاربع » (١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٩ ، ص ٣٢٥) (٢) .

وكانت هذه هى الزيارة الاولى التى يقوم بها ستيفنسون لقصر عابدين منذ ٩ أكتوبر ١٩٥١ . وفى اليوم نفسه اعلن آتشسون وزير الخارجية الأمريكى عن ارتياحه لان « الملك فاروق والحكومة الجديدة اتخذت مثل هذه الخطوات الحاسمة على طريق استعادة النظام واستتبابه في مصر » (١١١ ، ١٩٥٢/١/٣١) .

وكان نشاط حكومة على ماهر على صعيد السياسة الداخلية يهدف لقمع الحركة المعادية للامبريالية ووأدها وتشكيل « الجبهة الوطنية » تحت اشراف البرجوازية الكبيرة ، وعلى صعيد السياسة الخارجية يهدف لتهيئة التربة لاستئناف المحادثات مع انجلترا . وليس من قبيل العبث ان على ماهر أعرب في ٣٠ يناير ١٩٥٢ عن استعداده « لدراسة اية مقترحات ملائمة يطرحها مستر ايدن » (١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٢ ، ص ٢٥٩) لهذا كانت مجلة « ايكونوميست » تتعجب من « شجاعة » على ماهر والتي « حدث بالجنرال ارسكين ان يعلق الامل في امكانية استئناف الحد الأدنى من الاتصال بين القوات البريطانية والشعب المصرى » (١٠٤ ، ١٩٥٢/٢/٢ ، ص ٢٥٩) .

وبالرغم من تولى على ماهر مقاليد السلطة في البلاد لفترة قصيرة (بلغت ٣٤ يوما) فقد أعد مشروع معاهدة انجلو مصرية جديد (٣) .

(٢) اى انجلترا وامريكا وفرنسا وتركيا .

(٣) تبعاً لهذا المشروع كان يجب على انجلترا ان تجلى قواتها من

وتوصل الى اتفاق مع السفير البريطاني حول اجراء المرحلة الاولى من المحادثات في القاهرة بينهما . وطلب ستيفنسون سحب فرق الفدائيين من منطقة القناة والغاء قانون تحريم التعاون مع الاجانب كشرط لاستئناف المفاوضات (١٢٦ ، ص ٢٨٨) .

وبدا وكان سياسة على ماهر بدأت تؤتى ثمارها . الا ان دوائر القصر المستاءة من عدم رغبته في حل مجلس النواب الوفدى اثارت بشكل مصطنع ومفتعل بواسطة اعوانها في الحكومة (احمد مرتضى المراغى وزير الداخلية ومحمد زكى عبد المتعال وزير المالية) أزمة حكومية واجبرت على ماهر على الاستقالة في ١ مارس (آزار) ١٩٥٢ (٩٥) ، ص ١٠٣ ، ١٣٥ ب ٢٤٧) .

وفي ٢ مارس (آزار) شكل احمد نجيب الهلالي حكومة جديدة . ولم يكن من قبيل الصدفة تعيين الهلالي في منصب رئيس الوزراء . فقد كان وزير المعارف في حكومة الوفد ، وفصل من الحزب عام ١٩٥١ بسبب عدم رغبته في التعاون مع قادة الوفد المأجورين . وهو واحد من أشهر المحامين اكتسب شهرة الرجل المستقيم الشريف للغاية (٩٥ ، ص ١٠٣ ، ب ٢٤٨) .

وقد وصفه انور السادات على النحو التالى :

« شخصية شريفة لكن ضعيفة وكانت تنقصه حنكة على ماهر السياسية وكان واقعا تحت تأثير الملك على نحو اكثر بكثير » (٩٧ ، ص ١٠٦) . وادرك الملك الذى كان يسعى الى الاجهاز على زعماء الوفد وتلطيح سمعتهم نهائيا ، ان الهلالي سينفذ هذه المهمة على وجه افضل من اى انسان آخر .

ولم تكن حكومة الهلالي تختلف من حيث المبدأ عن حكومة على

مصر بعد علم من التصديق عليه . الا ان هذا الجلاء كان يتسم بطابع مزيف وهى لسببين ، هما :

اولا — بقاء الخبراء الانجليز في مصر .

ثانيا — وهذا هو المهم ، يجب على مصر ابرام اتفاق مع انجلترا

بشأن الدفاع عن الشرق الاوسط ، يظل ، بمقتضاه

الاشراف العسكرية السياسى الانجليزى قائما على مصر

(١٢٦ ، ص ٣٩٢) .

ماهر من حيث تشكيلة الوزراء ولهذا السبب لم تستطع التغلب على
الازمة السياسية المستفحلة .

وكالسابق شغل اثنان من رجال القصر هما محمد زكى عبدالمعالي
واحمد مرتضى المراغى المنصبين الحساسين الرئيسيين وهما وزير المالية
ووزير الداخلية . وكانت حاشية القصر تعلق آمالا خالصة على المراغى
الذى تولى وزارة الدفاع كذلك . وكان على هذا « الانسان القوى
الشكينة » ان يتزعم عملية الصراع ضد المعارضة .

وكان اول عمل اقدمت عليه الحكومة الجديدة هو تعطيل الدراسة
بجامعة فؤاد الاول واغلاقها « لحين امر خاص » وتسريح اعضاء البرلمان
في عطلة لمدة شهر . وقام الهلالى بحل مجلس النواب في ٢٤ مارس وحدد
يوم ١٨ مايو (آيلر) لاجراء الانتخابات ، غير ان الحكومة سرعان ما أعلنت
تأجيل الانتخابات لاجل غير مسمى . وابقى الهلالى حالة الطوارئ والرقابة
الصارمة على الصحافة وواصل تعقب ومطاردة « المتطرفين السياسيين
من كل لون » .

ومن حسن طالع الملك السعيد ، فقد تم تدبير محاكمات صاخبة
ضد بعض قادة الوفد المقوتين والمبغوضين . وببإدارة من رئيس الوزراء
فقد تم استئناف التحقيق في فضيحتى توريد الاسلحة الفاسدة اثناء
حرب فلسطين والمضاربة في اسعار القطن ببورصة الاسكندرية .
وقد نفى فؤاد سراج الدين السكرتير العام للوفد ووزير الداخلية سابقا
وعبد الفتاح حسن وزيرا لاشغال العمومية سابقا من القاهرة الى
ضيعتيهما وحددت اقامتهما .

وسددت محاكمة المضاربين في القطن لطمة كبيرة لسمعة الوفد
وهيبة . واتضح تورط زينب الوكيل زوجة النحاس زعيم الوفد في هذه
القضية . الا ان قضية الاسلحة الفاسدة وتوريدها للقوات المسلحة
المصرية المشتركة في حرب فلسطين كان لها اكبر دوى داخل اوساط
الشعب المصرى ، لان خيوط الاتهام كلها كانت تنتهى في القصر الملكى .
واتضح تورط كثير من رجال القصر والحاشية المقربين في هذه الفضيحة .
وقد اصطدم الهلالى اثناء عملية التحقيق بأغنى اغنياء البلد من رجال
الحاشية او المرتبطين بهم أوثق ارتباط .

وكانت محاكمة اللواء حسين سرى عامر من اكبر الفضائح على
وجه الخصوص . فقد اتضح انه يهرب بترول ومعدات واسلحة الجيش

المصري ويوردها لاسرائيل . وقد حاول الملك الذي كان يتقاسم مع حسين
مصرى عامر الارباح الطائلة ايقاف المحاكمة . وطلب من رئيس الحكومة
عقب هذا تعيين عامر وزيرا للدفاع . الا ان الهلالى لم يدرجه ضمن اعضاء
وزارته لعلمه بانعدام شعبية اللواء في الجيش (٩٥ ، ص ١٠٤ —
١٠٥) .

وقامت حكومة الهلالى بمحاولة للدخول في المفاوضات الجديدة مع
بريطانيا العظمى . الا انها وقعت في مأزق منذ اللحظات الاولى لان المقترحات
الانجليزية لم تتضمن شيئا جديدا بالمقارنة بالفترة السابقة من
المفاوضات . فقد اشترطت الحكومة الانجليزية لاجلاء قواتها بموافقة
مصر على الاشتراك فيما يسمى بالدفاع المشترك عن الشرق الاوسط اى
في المخططات الاستراتيجية العسكرية لانجلترا والولايات المتحدة
الامريكية .

واشتد تباعد الموقف بين الجانبين بخصوص مسألة السودان .
واعلن الانجليز ، انه يجب على السودانيين تقرير مصيرهم بأنفسهم ،
الا انهم وضعوا للسودان دستوراً كان على حد تعبير نجيب الهلالى
« اقل مراعاة لحقوق مصر مما نص عليه الاتفاق الانجلو مصر لعام ١٨٩٩ »
(٩٥ ، ص ١٠٤) . وقد حاول الهلالى اقامة صلات مباشرة مع الاحزاب
السودانية على امل ان يجدوا حلاً موائماً لمصر . الا انه سرعان ما أدرك
ان مطالب مصر لن تكون موائمة حتى لهؤلاء السودانيين القوميين الذين
يشايعون الاتحاد مع مصر ، طالما كان فاروق متربعا على العرش (١٣٥ب ،
ص ٢٤٨) .

ولقد أثار تشبث بريطانيا بموقفها وعنادها رد فعل كره داخل اوساط
الرأى العام المصرى مما ارغم الحكومة على سلوك مسلك متحفظ في
المفاوضات . وقد أثار هذا بدوره الضجر في لندن وواشنطن .

ومن ثم لم تحرز حكومة الهلالى اى نجاح يذكر سواء على صعيد
السياسة الداخلية او الخارجية . واشتد تفاقم الازمة التى كانت
تمسك بقلبيب مصر .

وفي ٢٨ يونية (حزيران) تقدم الهلالى بطلب الاستقالة بعد ان علم
منية الملك المبيتة لابعاده عن السلطة (٤) ويجب التنويه بأن احد الاسباب

(٤) انتشرت وقتئذ اشاعات تزعم بأن الملك تقاضى مبالغ طائلة من
الاموال (اودعها في حسابه الخاص بينوك سويسرا) ليقيل
حكومة الهلالى .

التي أدت إلى اقالة حكومة الهلالى نشوب خلافات بين الملك والمراغى بشأن مسألة أساليب وطرائق مكافحة حركة المعارضة داخل الجيش (٥).

وأصبح من الواضح بجلاء بعد استقالة الهلالى أن الطبقات الحاكمة تعاني أزمة حادة وأن « الأوساط الحاكمة » المصرية عاجزة عن إدارة دفة البلاد كالسابق . وتعمقت جذور الثورة .

وفي ٢ يولية (تموز) شكل حسين سرى حكومة جديدة تضم الوجهاء من اولاد الذوات المرموقين فقط . وكان من بين الوزراء كريم ثابت اعز اصدقاء الملك واقربهم الى نفسه ورفيقه في كل ملذاته ونزواته الخليفة، وقد استدعى من أوروبا خصيصة لهذا الغرض .

وطلب الملك تعيين حسين سرى عامر وزيرا للدفاع ولكن رئيس الوزراء فضل الاحتفاظ بهذا المنصب لنفسه . وسرعان ما دب الخلاف بين فاروق ورئيس الوزراء بسبب قرار الملك غلق نادى الضباط وحل مجلس ادارته . وهكذا استقالت الحكومة في ٢٠ يولية .

وفي ٢٢ يولية شكل احمد نجيب الهلالى وزارته الجديدة الثانية . وبشق الانفس نجح في اقناع فاروق باسناد منصبى وزير الداخلية والدفاع لاحمد مرتضى المراغى . وعندما تم التوصل الى حل هذه المسألة وتوجه اعضاء الوزارة الجديدة في ٢٢ يولية الى القصر الملكى لحلف اليمين اتضح ان العقيد اسماعيل شيرين (زوج اخت الملك الكبرى) وزير الدفاع في انتظارهم هناك . وكان من الواضح ان الملك فى حاجة الى وزير دفاع مطيع كى يستخدم انصاره فى الجيش لتطهيره من الضباط العصاة المتمردين (١٣٥ ب ، ص ٢٥٠) .

فقد ادرك الملك ان الارض تميد به وتزوغ من تحت قدميه وانه خسر الجيش اهم ركيزة للعرش .

ان ديكتاتورية رجال القصر والحاشية ، التي تمخض عنها الانقلاب الرجعى في ٢٧ يناير ١٩٥٢ اقنعت الشعب المصرى نهائيا بأن الملكية هي الركيزة الاساسية للسيطرة الانجليزية فى البلاد التي تحمى طبقة كبار الاقطاعيين المستغلين والرأسماليين المحتكرين .

(٥) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول الخلافات بين الملك والمراغى تابع الفصل التالية من الكتاب .

وضاعفت شخصية الملك نفسه من عيوب نظام الحكم الملكى وسلبياته فدوره القذر اثناء الحرب الفلسطينية وحياته الخاصة الماجنة من ولعة بلعب القمار وادمان الخمر والسكر والعريضة والتبذير والدعارة كل هذا جعل فاروق مكروها اشد الكره حتى لدى جزء من الطبقة الحاكمة « لقد كانت حياة الملك فاروق ذاتها اشارة لاسدال الستار على عهده . لقد جمع كل العيوب التى كانت موزعة على الحكام السابقين من اسلافه » (١٢٣ ، ص ١٥٦)

تنظيم « الضباط الاحرار »

لقد تعاقبت على حكم مصر خمس حكومات منذ يناير ١٩٥٢ وحتى انتصار ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، غير ان الاحزاب السياسية لم تشترك فيها . وكان الضباط فى هذا الوقت هم المعبر الاكثر ثباتا ومبدئية عن ميول وتطلعات الطبقات المتوسطة والفقيرة .

منذ بداية احتلال الانجليز لمصر فى عام ١٨٨٢ وهم يبذلون قصارى جهدهم لتصفية الجيش الوطنى والذى كانوا يعتبرونه من الد اعدائهم(٦)

(٦) حاول الانجليز فى سبتمبر ١٨٨٢ ان يصدر الخديوى مرسوما بتصفية الجيش بحجة وقوفه الى جانب الثورة العربية . وفيما بعد ارسل الانجليز بقايا القوات المصرية الى السودان لقمع الثورة المهدية هناك . وقد اباد المهديون الجزء الاكبر من القوات المصرية تحت قيادة القائد الانجليزى هيكل فى نوفمبر ١٨٨٣ فى معركة بالقرب من شيقان . وبعد هذا تقلص عدد الجيش المصرى ليصبح ١٠ آلاف . وقد اعادت السلطات الانجليزية تنظيم القوات المسلحة المصرية بوضعها تحت اشرافها المباشر وكان يترأس الجيش قائد انجليزى « سردار » وشغل الضباط الانجليز كذلك جميع المناصب القيادية الكبرى . وقد بذل الانجليز كل ما بوسعهم لواء الروح الوطنية واضعاف اخلاقياته واخضاعه بالكامل لسلطانهم . وقد طهروا الجيش من النوابع والنشطاء واقالوا الوطنيين من الضباط . وبعد اعلان « استقلال » مصر فى ١٩٢٢ لم يضعف المحتلون من احكام قبضتهم على الجيش وظل السردار الانجليزى فى منصبه برئاسة الجيش . وقد بلغ سخط وضجر الشعب المصرى

وقد ألغى منصب المفتش العام للجيش المصرى بقاء على معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية ، ولكن شكلت لجنة عسكرية بريطانية لتدريب الجيش المصرى . وكان تسليح الجيش وتزويده بالذخائر يتم دائما على نمط الانجليزى فقط ، ويتلقى الضباط المصريون تدريبهم فى انجلترا وحدها (١٢٣) ، ص (١٦٥)

وكانت اللجنة العسكرية الانجليزية تضع العراقيل امام بناء مصانع حربية فى مصر . حتى خلال فترة الحرب العالمية الثانية لم يسمح الانجليز بالعمل على التوسع فى حجم القوات المصرية ورفع كفاءتها القتالية .

وفى الثلاثينيات ، وبعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية ، حقق الوطنيون المصريون نتيجة نضال التحرر الوطنى المير الطويل بعض الاستقلال فى حل المسائل المتعلقة بالجيش .

وكان الجيش المصرى يتكون من ابناء شتى الطبقات . وكانت رتبة الجنرال وما تحتها من رتب كبيرة (ابتداء من رتبة رائد) مقصورة على ابناء الطبقة الاقطاعية .

وقبل عام ١٩٣٦ كان سلم الترقى فى الجيش مقصورا على ابناء الطبقة الحاكمة وحدها ولاسيما ابناء الترك والشركس والالبان . وفى ١٩٣٦ وفى عهد الحكومة الوفدية سمح لأول مرة لابناء المصريين الخالصين بالالتحاق بالمدرسة الحربية . وكان يسعى للالتحاق بهذه المدرسة اساسا ابناء صغار الموظفين فى المدن وابناء التجار وصغار ملاك الاراضى . ولهذا السبب كان ضباط الجيش المصرى الصغار والمتوسطين فى سنوات مابعد الحرب (وحتى رتبة رائد) من ابناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة اساسا (٧٢ ، ص ٧٦) . ولم تكن امامهم فرص حقيقية للترقى فى المناصب الرفيعة . وقد ظل اكثرهم دون الترقى للرتب الاعلى مددا تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ عاما .

كتب البراوى يقول :

مداه حتى انه دبر مقتل لى تاك آخر سردار انجليزى (فى عام ١٩٢٤) . وظل منصب السردار شاغرا بعد موته ، ولكن قام بأعباء هذا المنصب المفتش العام الانجليزى للجيش المصرى .

« أن رتبة الرائد كانت بالفعل حكرا على الاغنياء » (٧٢ ، ص ٧٨) .
نوه روجيه فايان قائلا :

« لا توجد في مصر جماعات طائفية من الضباط مثلما هو الحال في بعض بلدان أمريكا الجنوبية أو تركيا . ان غالبية الضباط المصريين من أبناء البرجوازية الصغيرة . ورواتبهم ضئيلة جدا . وهم دائما عن طريق آبائهم وأخواتهم وأقاربهم يعيشون دائما آمال وآلام صغار الموظفين والتجار أي مواطني مصر البسطاء . ولا توجد بين الضباط وبين صف الضباط الذين يمثلون أساس الجيش ، حواجز منيعة . وما زالت في الذاكرة شبح المفتشين الانجليز الذين كانوا يسيطرون على هؤلاء وأولئك » (١٥ ، ص ٢٢) .

أما ما يخص جموع الجنود والعساكر فانهم كانوا أساسا أبناء الفلاحين الفقراء والعمال لأنه كان يوجد في مصر نظام البدل ، والذي بمقتضاه يجب دفع جزية مقدارها ٤ جنيهات مصرية للاعفاء من التجنيد .

وكانت العناصر التقدمية في الجيش المصري تدرك بوضوح أكثر انها عبارة عن أداة في قبضة الملكية الرجعية والقمة البيروقراطية الاقطاعية في مكافحة الشعب . واخذت تشكل التنظيمات السرية للضباط . وكان تنظيم « الضباط الاحرار » احدها .

وقد بدأت تتكون في ١٩٣٨ في منقباد (بالقرب من اسيوط) حيث كان يخدم الملازم جمال عبد الناصر (٧) والذي التف حوله شباب الجيش . وتعرف

(٧) ولد جمال عبد الناصر في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩١٨ في قرية بنى مر محافظة اسيوط (ويدعى بعض الباحثين الغربيين انه ولد في الاسكندرية) . وكان والده حسين عبد الناصر وهو ابن احد الفلاحين يعمل وكيلًا لرئيس احد مكاتب البريد الفرعية الصغيرة . وغالبا ما كانت طبيعة عمله تحتم عليه التنقل من مدينة لاخرى .

وفي عام ١٩٣٦ أنهى عبد الناصر المدرسة الثانوية في القاهرة وفي عامي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ شارك بنصيب وافر في الحركة المعادية للامبريالية . وحلول عبد الناصر بعد انتهاء مرحلة الدراسة الثانوية الالتحاق بالمدرسة الحربية (يونية ١٩٣٦) ولم يقبل بها . فالتحق بمدرسة الحقوق حيث درس بها خمسة اشهر (من اكتوبر ١٩٣٦ وحتى فبراير ١٩٣٧) . وفي

عبد القاصر هنا على رفاق المستقبل انور السادات وزكريا محي الدين *
ونقل في العام التالي الى الاسكندرية حيث تقرب من عبد الحكيم عامر
الذي انهى المدرسة الحربية في عام ١٩٣٩ (١٣٥ هـ ، ص ٣٩)

وكانت الازمة السياسية الحادة التي نشبت في مصر في بداية فبراير
* شباط (١٩٤٢) بسبب تدخل القيادة البريطانية في الشئون الداخلية
لمصر بمثابة دفعة عجلت بتشكيل التنظيم

وقد استقال عدد من ضباط الجيش المصري (من بينهم محمد نجيب) (٨)
احتجاجا على اهانة المشاعر الوطنية .

وفي ربيع ١٩٤٢ التقى ضباط الثورة في القاهرة لمناقشة الوضع
في البلاد . ومنذ هذه اللحظة يمكن ان نتكلم عن وجود نواة لتنظيم ثوري

١٧ مارس ١٩٣٧ التحق بالمدرسة الحربية بعلاقات العباسية
(في القاهرة) وانهى تعليمه بها في ١٩٣٨ . ثم عين برتبة
ملازم اول في سلاح المشاة ، في البداية في كتيبة المشاة الثالثة
التي كانت ترابط في منقباد (محافظة اسيوط) . ومنذ ١٩٣٩ في
الاسكندرية . وخدم اثناء الحرب العالمية الثانية في الصحراء
الغربية (العالمين) ثم في السودان (جبل الطوى) . وفي
سبتمبر ١٩٤٣ رقى لرتبة نقيب وعين معلما في مدرسة المشاة . ودرس
خلال السنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٨ في كلية الاركمان (اكااديمية
الاركمان العامة) . ومنذ ١٩٤٨/٥/١٦ وحتى ١٩٤٩/٣/٦ كان
يحارب في فلسطين ضمن افراد الجيش النظامي . وجرح
في صدره ، ورقد في مستشفى بغزة وسرعان ما عاد الى الجبهة .
وتميز اثناء القتال في حصار الفالوجيا . وخدم لفترة
قصيرة في الاسماعيلية بعد انتهاء الحريب . وفي يولية ١٩٤٩
عين وهو في رتبة رائد معلما في المدرسة الادارية العسكرية .
وفي نهاية ١٩٥١ اصبح استادا في كلية الاركمان وهو برتبة

مقدم .
(٨) ولد محمد نجيب في الخرطوم في ١٩٠٤/٢/٢٠ وهو ابن اسيرة
ارستقراطية عسكرية من دنواس في كلية جوردون في الخرطوم .
وفي ١٩١٨ بدأ الخدمة العسكرية وتلقى التعليم العسكري . وفي
١٩٢٤ خدم في الجيش حتى رقى لاعلى الرتب . وفي ١٩٤٨
رقى للرتبة لواء واشترك في حرب فلسطين . وتخرج بهادرا .

مصرى . وكما نوه السادات كانت توجد حتى عام ١٩٤٥ لدى الضباط « تنظيم مماثل » فقط . وكان جنين تنظيم الضباط السرى المقبل يتكون من خمس خلايا او مجاميع : المالية والتنظيمية والدعاية والاتصال بالشعب والارهاب والامن (١٢٥ ، ص ١٣٩) . وكان جمال عبد الناصر يترأس هذه الخلايا كلها .

وتبعاً لوجهة نظر العالم الأمريكى فاتيكيوتيس لم يكن تنظيم « الضباط الاحرار » خلال الفترة من ١٩٤١ وحتى ١٩٤٩ تنظيماً متكاملًا . وكان الضباط يعملون على شكل مجاميع صغيرة مستقلة .

وينوه فاتيكيوتيس ان كثيراً من الضباط على اتصال لو أعضاء فى « مصر الفتاة » و « الإخوان المسلمين » والمجموعات الشيوعية (١٠١ ، ص ٥٦) . كتب انور الجندى عن هذا يقول :

« كان الضباط فى هذا الوقت ينظمون مايشبه الاحزاب داخل كل كتيبة ... وكان كل حزب يحاول جذب اكبر عدد ممكن من الضباط الى صفوفه ، كى يتفوق على غيره من الاحزاب الاخرى » (١٣٥ أ ، ص ٣٩) . وكانت جمعية « الإخوان المسلمين » تقوم بنشاط خاص داخل اوساط الضباط (١٢٥ ، ص ١٧٢) .

كتب الرافعى بهذا الصدد يقول :

« ظهرت فكرة تشكيل هذا التنظيم خلال فترة الحرب العالمية الثانية الا ان هذا التنظيم دخل حيز التكوين اثناء حرب فلسطين فقط (١٢٣ ، ص ١٨) .

١٧

وكانت العواطف السياسية للضباط الشبان فى المرحلة الاولى الى جانب التنظيمات الراديكالية والمالية للاسلام ولا سيما جمعية الإخوان المسلمين و « مصر الفتاة » .

وكان الفريق عزيز المصرى هو الاب الروحى والمرشد للضباط الشبان . وكان من المعروف ان عزيز المصرى كان على اتصال بالمخابرات الالمانية اثناء الحرب العالمية الثانية ونظم عمليات تخريب ضد بريطانيا ، وقد اعتقل بسبب هذا فى عام ١٩٤٢ .

وبعد فترة والمسيب نفسه تم اعتقال انور السادات مع مجموعة من

الضباط الآخرين ، وظل في السجن من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ . ونوة اللواء محمد نجيب فيما بعد ان السادات وغيره كانوا يتعاونون مع القيادة الالمانية لا لانهم من المعجبين بهتلر ، ولكن لانهم كانوا يمقتون المحتلين البريطانيين (٩٥ ، ص ٣٢) .

وفي ١٩٤٢ بدأ الضباط الاتصال بالاخوان المسلمين واقترحوا عليهم خطة عمل مشتركة بهدف الاطاحة بنظام الحكم القائم . الا ان البنا اصر على ان ينضم الضباط الى الجناح الارهابي للجمعية ويحلفون بيمين الولاء « للمرشد العام » (٩٧ ، ص ٤٤ ، ١٩١ ، ص ١٣٤) .

ورفض « الضباط الاحرار » الموافقة على هذا بالرغم من تعاطفهم مع الجمعية المجاهدة ، وكما كتب عبد الناصر في كتابه « فلسفة الثورة » يقول انه كان يعمل الفكر ويطيل التأمل اثناء فترة الحرب العالمية الثانية في مسألة : ما الطريق لبلوغ « الهدف العظيم » ؟

وكان يرى في المرحلة الاولى من نشاطه الثوري ان الصيغة الاساسية للنضال السياسى هو الارهاب الفردى والذى بدونه يستحيل تحقيق استقلال الوطن . وكان يريد تصفية هؤلاء الذين يقفون — على حد تعبيره — « حائلا بين الوطن وبين مستقبله » . وبدا عبد الناصر التحقيق في جرائمهم ويصدر ضدهم الاحكام . وبعد ١٩٤٢ فكر في قتل الملك وبعض الشخصيات الاخرى الذين داسوا بأقدامهم على حقوق البلاد واستهانوا بها . وذكر فيما بعد ، ان هذه الفترة من حياته (١٩٣٩ — ١٩٤٥) كانت تشبه « الرواية البوليسية » وكان الضابط الشاب « محاطا بالسرية والرموز تكتنفه سحب من الظلام ، ومسلح بالمسدسات والقنابل » .

الا أن ناصر سرعان ما أصبح يشك في جدوى الارهاب الفردى « هل يمكن حقا ان نغير مستقبل بلادنا اذا ما تخلصنا من فرد او آخر ؟ لم ان المسألة اعمق بكثير ؟ » .

وتوصل للاستنتاج التالى :

« اذا كنا نطمح بمجد الامة فمن الضرورى ان نبني بأنفسنا هذا المجد . ومن ثم يجب ان نغير طريقتنا » (٦٩ ، ص ٣٥ — ٣٦) .

وبعد انتهاء الحرب بدأت مرحلة جديدة من نشاط « الضباط الاحرار » وقام جمال عبد الناصر ببذل مجهود كبير في اعادة بناء التنظيم الذى اصبح

له هيكل محدود واضح المعالم . وكانت هذه الفترة من أصعب الفترات في تاريخ حركة الضباط . وكانت العقيدة الكثورية على طريق توحيد صفوف الضباط داخل إطار تنظيم سرى هو عدم توفر الثقة بينهم . فقد كان الجيش يطفح برجال وعيون البوليس السياسى (١٣٥ أ ، ص ٤٧) .

الا انه بفضل التزام السرية التامة تضاعف عدد خلايا التنظيم . وسعى قادة التنظيم كذلك الى تحرير الضباط من تأثير الاحزاب السياسية . وفي عام ١٩٤٦ نشروا بين اعضاء التنظيم تعليمات تتطلب الارتقاء بمستوى الوعي السياسى للضباط وتنشئتهم فى روح من الكراهية للامبريالية والطبقات الحاكمة فى مصر وتوسيع دائرة نفوذ التنظيم داخل اوساط الضباط لمنع دخوله فى أية تنظيمات سياسية أخرى (١٢٧ ، ص ٢٧) .

وامتنع « الضباط الاحرار » بعد الحرب عن تكتيك الارهاب الفردى على انها صورة من اهم صور النضال . وعندما اقترح السادات فى ١٩٤٥ ان تقوم مجموعته بنسف مقر السفارة البريطانية ، ذكره عبدالناصر بعمليات الاضطهاد والتنكيل التى عمت بعد مقتل سقاك فى عام ١٩٢٤ ، وحذره من تكرار الخطأ (١٩١ ، ص ١٣٦) .

وبذل « الاخوان المسلمون » فى سنوات ما بعد الحرب جهودا كبيرة لجذب الضباط الى صفوفهم . وأدرك « الضباط الاحرار » ان تحالفهم مع الجمعية الجبارة من شأنه ان يعزز مركزهم . ووافق عبد الناصر ، على ان التعاون مع الجمعية امر نافع الا انه يخشى ان تبطل الجمعية تنظيم الضباط الاحرار . وقد عبر عزيز المصرى تعبيرا دقيقا عن هذه المخاوف حين قال « اتحدوا مع » « الاخوان المسلمين اذا أردتم ولكن احذروا لانهم طائفة من المتعصبين » (٩٧ ، ص ٨٠) .

الا ان كثيرا من الضباط كانوا يتعاطفون مع « الاخوان المسلمين » . وينوه نجيب انه وكثير من الضباط الاخرين كان لهم اصدقاء بين اعضاء الجمعية (٩٥ ، ص ٣٢) .

وبعد اعتقال السادات فى ١٩٤٢ كان عرد المنعم عبد الرؤوف يتولى مهمة الاتصال بين المنظمين والذي اصبحت عضوا فى الجمعية اثناء فترة الحرب (٩٧ ، ص ٨٠ ، ٢٥ أ ، ص ١١٢) .

وفي منتصف عام ١٩٤٧ تنامى « الضباط الاحرار » تنظيما وعدديا .

وفاق عدد اعضاء التنظيم الالف عضو . وشكلت لجنة تنفيذية برئاسة عبد الناصر ، وكان اعضاء اللجنة يلتقون بصفة منتظمة لدراسة الوضع السياسى المتغير بسرعة . كتب السادات يقول :

« كانت أحد مبادئنا تتلخص فى ضرورة التأقلم مع الاوضاع ولا نكون قاصرين على الافكار المسبقة » (٩٧ ، ص ٨٥) . وكانت الاجتماعات تعقد فى بيت أحد اعضاء اللجنة . وكان يحضرها دائما بالاضافة الى عبد الناصر والسادات وعبد الحكيم عامر وعبد المجيد فؤاد وطلعت خيري وعبد المنعم عبد الرؤوف وغيرهم آخرون من قادة التنظيم (٩٧ ، ص ٨٥) .

ولم يكن « الضباط الاحرار » فى هذا الوقت يسيطرون على هيكل الضباط كله . فقد كانت هناك بعض عناصر منهم متأرجحة ، وكانت هذه الجماعة تحرص على مستقبلها الوظيفى فقط ولا ترغب فى المخاطرة به من اجل الثورة . واخيرا ، كانت هناك مجاميع من المحرضين مثل المجموعة التى كان يشرف على تنظيمها النقيب مصطفى كمال صدقى . وقد اقترح مصطفى كمال صدقى على عبدالناصر دمج جماعته مع « الضباط الاحرار » . وحاول ايهام زعيم « الضباط الاحرار » بأن طريقهم خيالى ، وأنه من الاصوب بكثير الحصول على ثقة الملك ثم توجيهه الوجهة المطلوبة . وبذل عبد الناصر جهودا كبيرة لتفسير النوايا الحقيقية لصدقى ويقنع السيد النقيب بأنه ليس قائد التنظيم السرى ولذا فلا يهمه فى شئ اقتراحه (٩٧ ، ص ٨٥ ، ٩٦) .

وفى النصف الاول لعام ١٩٤٨ وعشية حرب فلسطين اتخذت اللجنة التنفيذية قرارا بالخروج من حيز السرية والعمل بشكل مكشوف . كتب السادات يقول :

« لقد اصبحت الحركة الان اقوى للغاية من ان نحددها فى اطار من التنظيم السرى » . ونظم الضباط القاء المحاضرات وادارة المناقشات العلنية حول اهم المشاكل الحاحا وحيوية .

وتفعل اعضاء التنظيم فى جميع افرع القوات المسلحة وجميع انواع الاسلحة فى الجيش للعمل على تجنيد المزيد من الراغبين الجدد .

وقطع « الضباط الاحرار » فى هذه الفترة علاقاتهم « بالاخوان المسلمين » لأن الاخرة اقدمت على التعاون مع الحكومة الرجعية متكررين بذلك لمبادئهم الذاتية (٩٧ ، ص ٨٥ ، ٨٦) .

وسمحت الحكومة المصرية قبل بدء حرب فلسطين بتشكيل فرق المتطوعين لإرسالها إلى فلسطين . وكما نوهنا آنفا ، فقد بذل « الإخوان المسلمون » من بين جميع التنظيمات والأحزاب السياسية أكبر جهد في هذا الوقت . وحتم الأمر على « الضباط الأحرار » أن يتعاونوا من جديد مع الجمعية .

وقد انضم كثير من أعضاء التنظيم السرى بالاشتراك مع « الإخوان المسلمين » إلى جيش المتطوعين تحت قيادة أحمد عبد العزيز . وكان من بين المتطوعين النقيب كمال الدين حسين بسلاح المدفعية . واستقال عبد الناصر لينضم إلى جيش المتطوعين إلا أن طلبه قبول بالرفض (١٣٥) ، ص ٤٩ - ٥٠ .

واجتمع قادة قوات المتطوعين في منزل البنا وكان من بين الحاضرين جمال عبدالناصر وكان وقتئذ يدرس في كلية الأركان . وفي هذه الفترة أجرى تنظيم الضباط الأحرار كذلك اتصالاته بمفتى فلسطين الحاج أمين الحسين وعبد الرحمن عزام سكرتير عام جامعة الدول العربية (٩٧ ، ص ٨٩) .

وبعد دخول القوات المصرية في فلسطين شاركت الغالبية العظمى من « الضباط الأحرار » بين أفراد الجيش في العمليات العسكرية . وقد شارك جمال عبد الناصر ومحمد نجيب مشاركة فعالة في هذه الحرب وقد جرح الاثنان ومنحا الأوسمة والنياشين . وكان عبد الناصر موجودا في فلسطين طيلة هذه الحرب (١٦/٥/١٩٤٨ . وحتى ٦/٣/١٩٤٩) .

وكما نوه بحق الباحث العربى انور الجندى ، فقد ساعدت الحرب على تعميق المطرد للموقف الثورى في مصر . علاوة على ان الضباط اكتسبوا خبرة حياتية وعسكرية واسعة . وفي فلسطين بالذات تحقق الضباط برئاسة عبد الناصر من عدالة قضيتهم ومن انه لامناس من قيام الثورة في مصر (١٣٥ ، ص ٥١) .

ولقد تركت حرب فلسطين بصمات ذات صبغة ثورية هائلة في نفوس أفراد الجيش . وكانت خيانة الدوائر الحاكمة وعلى رأسها الملك نفسه السبب في الحاق الهزيمة بالجيش الذى زودوه بالأسلحة الفاسدة والمستهلكة

عن عمد . وكان فساد أجهزة الدولة مثار مقت الضباط وامتعاضهم من
نظام الحكم القائم .:

وكان الضباط يدركون تمام الإدراك ان السيطرة البريطانية هي السبب
الرئيسي في الوضع البائس للبلاد كلها وبخاصة الجيش . وكانوا يعون
ضرورة القضاء على السيطرة الانجليزية وتلك القوى الداخلية التي
كانت تعد ركيزة للامبريالية في مصر للخروج من الازمة السياسية الطاحنة .
وكما كتب عبد الناصر يقول :

« كانت خلايا تنظيم « الضباط الاحرار » في فلسطين تعقد الاجتماعات
في الخنادق ومواقع القتال لمناقشة المهام المطروحة عليهم ومحاولة
ايجاد الطريق لانجازها » (٦٩ ، ص ١٢) .

وأضعفت الحرب من الهيكل التنظيمي لجماعة الضباط السرية وقد
قطعت الاتصالات بين الحلقات بعضها ببعض ، الا ان الجماعة لم تنفك .

وقد نشطت الجماعة من جديد بعد انتهاء حرب فلسطين . وقد رجع
عبد الناصر وبعض قادة تنظيم « الضباط الاحرار » الى مصر في مارس
١٩٤٩ واخذوا يجمعون صفوفهم . ونوه السادات ان تنظيم
الضباط الاحرار قد خسر في الجبهة « عددا كبيرا من خيرة اعضائه » (٩٧ ،
ص ٩٥) .

وكان هناك خطر حقيقي محقق بالمجتمع بعد مقتل النقراشي والبنا ،
عندما دبر رئيس الحكومة الجديد ابراهيم عبد الهادي حملة من الارهاب ضد
« العناصر الخطرة » المتصلة « بالاخوان المسلمين » .:

وفي ٢٥ مايو (آيار) ١٩٤٩ وصل عبد الناصر في اجازة من الاسماعيلية
حيث كانت وحدته الى القاهرة لاستئناف اتصالاته في العاصمة . وقد
تعرض بيته في هذا اليوم للتفتيش . ولعدم توفر الادلة تم توجيه عبد الناصر الى
رئيس الحكومة . وقد قام رئيس الوزراء في حضور عثمان المهدي رئيس
الاركان العامة وأحمد طلعت رئيس البوليس السياسي باستجوابه لمدة
طالت لسبع ساعات ، واتهمه ابراهيم عبد الهادي بعضويته في جمعية
« الاخوان المسلمين » وبيانه ترأس تدريب فرقة العسكرية (١٣٥) ،
ص ٥٥) . ويضوه السادات بأن هذا الاتهام كان بطلا (٩٧ ، ص ٩٤) .

وفي اواخر مايو (آيار) ١٩٤٩ اجتمعت مجموعة صغيرة من قادة

التنظيم وتوصلت لاستنتاج مفاده أن القيام بانقلاب في الدولة لن يتيسر قبل عام ١٩٥٤ . وأخذ التنظيم يمارس نشاطه ثانية في ظل من السرية التامة نظرا لأن العناصر الاستقرازية التي تعمل تحت رئاسة مصطفى كامل صدق كذا ذكر أنفا كانت تقوم بنشاط كبير خلال هذه الفترة :

وانتقل عبد الناصر في أغسطس ١٩٤٩ الى القاهرة ، وبدأ في شهر سبتمبر (أيلول) في تنظيم الجماعة وتحسين « بنائها الرأسي » على حد تعبير السادات (٩٧ ، ص ٩٥) .

وكان التنظيم يتكون من بضع مئات من الافراد موزعة على خلايا صغيرة قليلة العدد تضم من ثلاثة الى عشرة أفراد (٩٥ ، ص ١١٢ ، ١٠١ ، ص ٦١ ، ٩٧ ، ص ٩٥) (٩) . وكان كل عضو في الخلية يشكل خلية أخرى ويترأسها . زد على ذلك أن الشخصيات المنضمة اليها كانوا مجهولين لاعضاء الخلية الام الباقين . وكان يجب على كل عضو تسديد قيمة اشتراك شهري وفي ١٩٥٠ أنهت الجماعة عملية اعادة البناء التنظيمي (١٢٥ ، ص ٢٢٤) .

وحاول « الضباط الاحرار » أن يكون لهم رجالهم في جميع الدوائر الهامة بالجهاز السياسي والجيش . وكانوا يفرسون « عيونهم » على حد تعبير الجندي في كل مكان : في القصر الملكي وفي قيادة الجيش وفي البوليس السياسي وفي المخابرات وفي شتى أنواع الاسلحة وغيرها (٣٥ ، ص ٥٦) .

وكان للمنشورات التي تحولت الى وسيلة من أهم وسائل بث أفكار التنظيم وتوسيع دائرة نفوذه سواء داخل الجيش أو بين المدنيين دوى هائل في البلاد . وصدر أول منشور « للضباط الاحرار » في نوفمبر ١٩٤٩ وطبع منه ألف نسخة . وكان هذا باننا شهرا للجماعة تناول بالتحليل الوضع السياسي في البلاد في فترة ما بعد الحرب الفلسطينية . وتضمن البيان كذلك وعدا قاطعا بوضع حد للاحتلال الاجنبي وبناء جيش قوى حديث ونظام برلماني ديمقراطي .

واشتري « الضباط الاحرار » ثمان ماكينات طباعة لطبع المنشورات . وكانت موجودة في البداية في منزل الرائد حمدي في منطقة كوبري القبة ، ثم نقلت الى منطقة الجيزة وقد حرر نصوص المنشورات الاولى جمال

(٩) وتذكر بعض البيانات الاخرى أن التنظيم (٩ ١٩٤٩ / ١٩٥٠) كان يضم ما يقرب من ٤٠٠ فرد (٩٩ ، ص ١٢٨) .

عبد الناصر وخالد محي الدين وحمدى عبيد ثم انضم اليهم صلاح سالم . وتولى عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وكمال الدين حسين تنظيم عملية توزيعها بواسطة البريد ومندوبى الاسلحة المختلفة (٩٧ ، ص ٩٦ ، ١٣٥ ، ص ٥٦ - ٥٧ ، ٥٩ - ٦٠) . كتب انور السادات يقول : « كنا نستقى كل لفظ من كلمات المنشورات من أفكار الراى العام فى البلاد ... كان الشعب يريد القضاء على المستعمرين وأنفابهم ، ونحن نعمل على ترسيخ عزمه هذا ... ويلعن الشعب الاحلاف العسكرية والدفاع المشترك ونحن نطبع مئات المنشورات لتعزيد وجهة نظر الشعب هذه » (٥٠ ، ص ١٧٦) .

وكان لمنشورات « الضباط الاحرار » مغزى هام لاعداد الراى العام فى البلاد وتهيته لقيام الثورة . وكانت عليها توقيع من كلمتين « الضباط الاحرار » . ولهذا السبب لم يعد أمر الجماعة سرا . إلا ان احدا لم يعرفه قادة التنظيم (١٠) .

وبناء على قرار اللجنة التأسيسية فى أواخر ١٩٤٩ (التى تم تشكيلها فى خريف العام نفسه) تم تشكيل لجنة تنفيذية جديدة « لضباط الاحرار » . وكانت تضم فى البداية عشرة أفراد هم (١١) : الرائد جمال عبد الناصر والنقيب عبد الحكيم عامر والنقيب كمال الدين حسين والنقيب صلاح سالم والملازم جمال سالم والملازم حسن ابراهيم السيد والملازم عبد اللطيف البغدادي والنقيب خالد محيى الدين والرائد السادات . والنقيب عبد المنعم عبد الرؤوف (١٢) وتم انتخاب عبد الناصر فى عام ١٩٥٠ رئيسا للجنة

(١٠) فمثلا لم يكن محمد حسنين هيكل الصحفى المعروف ورئيس تحرير صحيفة « الاهرام » لسنوات عديدة والمقرب لعبد الناصر ، يعرف ان عبد الناصر له علاقة بالحركة حتى قيام الانقلاب مباشرة .

(١١) ذكر السادات فى كتابه أسماء وأعضاء اللجنة التنفيذية الاولى (٩٧ ، ص ٩٥) وفى كتابين للرافعى (١٢٣ ، ص ١٠٤ ، ١٢٣ ، ص ١٨) . ولم يدرج نجيب فى هذا الكشف عبد المنعم عبد الرؤوف عن قصد (٩٥ ، ص ١١١) وأضاف فاتيكيوتيس زكريا محيى الدين الذى انضم مؤخرا للجنة التنفيذية (١٠١ ، ص ٤٥) . (١٢) انسحب عبد المنعم عبد الرؤوف فيما بعد من « الضباط الاحرار » بسبب خلافاته مع باقى أعضاء التنظيم . ولكونه عضوا فى الاخوان المسلمين كان يطالب بانضمام التنظيم الى هذه الجمعية ، إلا ان معظم أفراد اللجنة التنفيذية رفضوا الاستجابة لهذا المطلب .

التنفيذية « للضباط الاحرار » وأعيد انتخابه لهذا المنصب عامى ١٩٥١
و ١٩٥٢ . وهكذا ، ظل يترأس التنظيم حتى قيام الثورة فى ١٩٥٢ (١٢٥) ،
ص ٢٢٦ .

وكان جميع رجال التنظيم ، ماعدا واحد ، ممن اشتركوا مشاركة فعالة
فى حرب فلسطين وقد أنهى ثلاثة منهم الجامعة أو الكلية علاوة على المدرسة
الحربية . وكانوا أثناء الدراسة الثانوية وما بعدها يمارسون نشاطهم
فى شتى الحركات السياسية ويتعرضون لتأثير الوفد أو « الاخوان المسلمين »
أو المجاعات الماركسية . وكان هؤلاء أساسا أبناء الموظفين الصغار والمتوسطين
فى المدن والتجار والفلاحين سواء المتوسطين أو الموسرين . وكان عدد قليل
منهم من أبناء الاسر الفنية أو الاستقرائية (١٠١ ، ص ٤٦) .

وكانت المهمة الاساسية التى وضعها « الضباط الاحرار » نصب
أعينهم هى « انقاذ البلاد بواسطة الجيش والشعب من الكارثة التى كان
يدفعها اليها الملك السابق والامبرياليين » (٢٣ أ ، ص ١٠٤) . وكان برنامج
« الضباط الاحرار » يتضمن النقاط الاساسية التالية :

١ — القضاء على السيطرة الاستعمارية وأعاونها فى البلاد .

٢ — بناء جيش وطنى قوى .

٣ — اقامة نظام دستورى سليم للحكم .

وكانت لائحة نشاط التنظيم تنص على ما يلى :

١ — السرية التامة فى كل شىء .

٢ — مسئولية كل فرد من الضباط الاعضاء اللجنة التنفيذية عن
تشكيل وتوسيع التنظيم فى أى نوع من أنواع أسلحة الجيش

٣ — يجب أن يتكون التنظيم من بعض الخلايا ، الملزمة بعقد
اجتماعات أسبوعية منتظمة .

٤ — كل ضابط فى القيادة مسئول عن سلاح من أسلحة الجيش يجب
أن يقدم أسبوعيا تقريره أمام اللجنة التنفيذية عن نشاط التنظيم داخل كل
سلاح على حدة .

٥ — العمل على اصدار المنشورات بصفة أسبوعية .

ورحب « الضباط الاحرار » بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الذى اقدمت عليه حكومة الوفد وكانوا على اهبة الاستعداد لمساعدة الوفد بكل قواهم عندما بدأت الحرب الفدائية فى منطقة قناة السويس . الا انه عندما اغفلت الحكومة مسألة الاشراف على فرق الفدائيين ، كان الضباط ساخطون على موقفها . لم يشترك الجيش مباشرة اثناء فترة النضال المسلح فى منطقة القنساء فى المعارك الدائرة ضد الانجليز ، الا ان بعض اعضاء التنظيم قاموا بتدريب الفدائيين على حمل السلاح وفودوهم بالذخيرة والسلاح . ومع ذلك فان « الضباط الاحرار » كتنظيم ظلوا بعيدا عن الانتظار . وقد كتب محمد نجيب بهذا الصدد يقول : « بالرغم من تعاطفنا معهم — اى مع الفدائيين — ومع اهدافهم ، الا اننا لم نكن نثق فى الدوافع التى حدث البعض بتأسيسها » (٩٥ ، ص ٩٤) .

وقد ظهر « الضباط الاحرار » لأول مرة على مسرح الاحداث السياسية خلال الايام العصيبة التى شهدتها البلاد فى شهر ديسمبر ١٩٥١ فقد تحدد يوم ٢٧ ديسمبر لانتخابات مجلس ادارة نادى الضباط ورئيسه . وكان الملك عادة يفرض سيطرته على انتخاب مجلس ادارة نادى الضباط وكان يعين بنفسه اعضاء المجلس . وقد فرض الملك فاروق فى هذه المرة اللواء حسين سرى عامر ، قائد سلاح الحدود لرئاسة نادى الضباط على اعتبار انه من اخلص الجميع للملك . وعندئذ قررت اللجنة التنفيذية « للضباط الاحرار » تقديم مرشحها لمجلس الادارة ، وترشيح اللواء محمد نجيب (١٣) لمنصب رئيس مجلس ادارة نادى الضباط . وكان هذا بمثابة التحدى السافر للملك .

(١٣) كان اللواء محمد نجيب قائدا لسلاح الحدود . وقبل الانتخابات بفترة وجيزة طرده الملك من هذا المنصب وعين بدلا منه حسين سرى عامر . وينوه السادات ان محمد نجيب لم يكن عضوا بالحركة ولكن تصرف الملك اثار تعاطف « الضباط الاحرار » مع اللواء . فقد اتصلوا به بعد ذلك فقط (٩٧ ، ص ١١٠) . وكتب نجيب نفسه يقول انه اصبح عضوا فى الحركة فى صيف ١٩٤٩ ولكن لم يكن حتى يناير ١٩٥٢ عضوا فى اللجنة التنفيذية وحتى قيام الانقلاب وكان يعلم خمسة فقط من بين عشرة اعضاء اللجنة التنفيذية وحتى قيام الانقلاب وكان يعلم خمسة فقط من بين عشرة اعضاء اللجنة التنفيذية الاولى واصبح رئيسا للجنة التنفيذية فى ربيع ١٩٥٢ (٩٥ ، ص ٣٢ ، ١١١) .

وعلم الملك فاروق بكل شيء يوم الانتخابات . وعندما اجتمع الضباط احاطوهم علما بقرار القيادة العليا للجيش بإلغاء الانتخابات وتأجيلها الى أجل غير مسمى . ومع ذلك فقد قرر ٣٥٠ ضابطا من بينهم كثير من أعضاء الحركة عقد الاجتماع وقدموا مرشحيهم وحددوا الانتخابات في اقرب وقت .

وفي ٦ يناير ١٩٥٢ تجمع في النادي ما يقرب من ٥٠٠ ضابط ، وأجريت الانتخابات ، وحصل أنصار « الضباط الاحرار » على الاغلبية المطلقة من الاصوات . وتم انتخاب اللواء محمد نجيب بالاجماع رئيسا لمجلس ادارة نادي الضباط . وكان هناك خمسة على الاقل من بين ١٥ عضو في مجلس ادارة النادي من قيادات « الضباط الاحرار » البكباشي (المقدم) زكريا محيي الدين والبكباشي رشاد مهنا (١٤) والبكباشي أنور عبد الطيف والرائد حسن ابراهيم السيد والرائد جمال حامد . وكان بقية أعضاء مجلس الادارة اما من الحركة او من المتعاطفين معها (١٠١ ، ص ٦٣ — ٦٤) .

٣٣

وكان هذا هو النجاح الاول والحاسم « للضباط الاحرار » على الملك . واخذت الحركة تعد للانقلاب بعد أن تأكدت من قوتها ومن تأييد الغالبية العظمى من ضباط الجيش لها . وتم تهيئة الرأي العام كذلك .

وينوه أنور الجندي أن خريق القاهرة يوم « السبت الاسود » ٢٦ يناير ١٩٥٢ وما تبعه من أحداث حضت « الضباط الاحرار » على تحديد موعد حركة الجيش (١٣٥ أ ، ص ٥٨) .

وفي ١٠ فبراير قررت اللجنة التنفيذية « للضباط الاحرار » في أحد اجتماعاتها الطارئة الخاصة تنظيم انتفاضة الجيش في مارس ١٩٥٢ (٩٧ ، ص ١٠٧) . وأطلع عبد الناصر البكباشي رشاد مهنا بهذا الموعد . وقد وافق هذا على خطة عبد الناصر ووعد به بمشاركة قواته مشاركة فعلية في الانقلاب العسكري .

ولم يكن رشاد مهنا عضوا في اللجنة التنفيذية لحركة الضباط الاحرار ولكنه كان يتعاون مع العديد من قادتها . وعلى صلة وثيقة « بالاخوان المسلمين » ولذا فقد استحال ضمه للجنة التنفيذية . وكان عبد الناصر يأمل أن ينضم رشاد مهنا بعد نجاح حركة الجيش الى مجلس قيادة الثورة ويمتد نهائيا عن الجمعية .

(١٤) ولد رشاد محمد مهنا ١٩٠٨ وفي عام ١٩٤٧ دير مؤامرة عسكرية فاشلة .

الا انه بعد دراسة ووضع خطة الانقلاب بكل تفاصيلها والموافقة عليها اخبر رشاد مهنا فجأة أعضاء اللجنة التنفيذية أنه لن يستطيع في القريب العاجل الاتصال بهم نظرا لنقله الى العريش . وقد علم فيما بعد نتيجة التقصي الدقيق أن رشاد مهنا انتقل الى سيناء بناء على رغبته الملحة الشخصية . وقد قرر تفساديا للمصائب أن يبتعد عن مسرح الاحداث ، زد على ذلك أنه لم يكن واثقا في نجاح الخطة المزمع تنفيذها (٩٥ ، ص ٣٢ ، ٩٩ ، ١٥٠ ، ٩٧ ، ص ١٠٨) .

وقد تزامن الحدث المشار اليه مع فضيحة اللواء حسين سرى عامر واتهامه بالفساد والرشوة وخيانة الوطن . وبعد قفل التحقيق في قضية حسين سرى عامر أخذ « الضباط الاحرار » يطالبون في منشوراتهم بتقديم اللواء الى المحاكمة . وفي الوقت نفسه دبرت جماعة ارهابية من الحركة اغتيال حسين سرى عامر بدون موافقة اللجنة التنفيذية . وقد أطلقت عليه ١٤ رصاصة وهو في سيارته ولكن اللواء لم يصب بسوء وجرح السائق فقط (٩٥ ، ص ١٠٧) . وأمر الملك بتدخل البوليس السرى والمخابرات .

وكان هذان الامران الطارئان سببا في تغيير خطة اللجنة التنفيذية وارغامها على تأجيل انتفاضة الجيش . زد على ذلك أن قيادة حركة « الضباط الاحرار » كانت على ثقة من زيادة التخبط السياسى وبلوغه حد الذروة (١٢٥ ، ص ٢٤٣) .

وعندما تضمن جدول الاعمال موضوع تحرك الجيش قررت اللجنة التنفيذية اختيار قائد رمزى للثورة على أن يكون ضابطا شعبيا ومن كبار الضباط . وقد انحصر الانتخاب على ثلاثة ضباط عظام هم الفريق عزيز المصرى واللواء فؤاد صادق واللواء محمد نجيب .

وفي البداية اتجه « الضباط الاحرار » بطبيعة الحال الى الفريق عزيز المصرى . الا انه اعتذر لكبر سنه (فقد كان عمره ٨٢ عاما وسوء صحته ، وعلى حد تعبير السادات « فضل أن يظل الاب الروحى لحركتنا » (٩٧ ، ص ١٠٨) .

واتى الدور على اللواء فؤاد صادق الذى لم يكن على علم كامل بخبايا حركة « الضباط الاحرار » بالرغم من أنه كان يشعر بوجودها .

وعندما اتصل به « الضباط الاحرار » في هذه الفترة كان منتصب رئيس الاركان خاليا . وقد وعده صلاح سالم بمبعوث الضباط ان الحركة

ستستغل نفوذها كي يشغل اللواء هذا المنصب المرموق . وكان من الواضح « أن اللواء فؤاد صادق مقتنع تماما بهذا الاقتراح ، عندما دق جرس التليفون وأخبروه بأن الملك عينه رئيسا للاركان . ووضع الساعة وغير رايه وطرده صلاح سالم بشكل وقح اضطر معها لأن يقسم بأنه لن يطاء عتبة منزل اللواء مرة أخرى في حياته (٩٧ ، ص ١٠٩) .

ويفسر محمد نجيب رفض فؤاد صادق بأن هذا « كان سيكون نقطة سوداء تؤخذ عليه في صراعه ضد حيدر — قائد القوات المسلحة وأشد اللوائيات رجعية . وتكلم بخير عن صادق » الذي كان يتعاطف دائما مع حركتنا ويقدم لنا العون من وقت لآخر (٩٥ ، ص ٣٠ ، ٣١) . ومن الطريف أن المكالة التليفونية كانت كاذبة وأن صادق لم يشغل هذا المنصب الذي كان يطمع فيه بقاتا .

وبقى المرشح الوحيد محمد نجيب . وكان هذا الترشيح موفقا ومباركا لأسباب عدة منها :

أولا — لشجاعته وبسالته ، وما عرف عنه من معاداة للملكية .

ثانيا — كان أحد اللوائيات القلائل الذين امتازوا بكفائتهم في حرب فلسطين .

ثالثا — رشحه الضباط الاحرار في اوساط الجيش بعد أن كانوا قد رشحوه لرئاسة مجلس ادارة نادي الضباط .

وهناك أسباب أخرى سيأتى ذكرها في حينه . وقد قررت كذلك اللجنة التنفيذية اطلاق اللواء على انتخابه له عشية الانتفاضة فقط .

ما هي علاقة الضباط الاحرار بالاحزاب السياسية المختلفة عشية القيام بالثورة ؟

كان « الاخوان المسلمون » من أوائل التنظيمات التي تقيم معها حركة « الضباط الاحرار » الاتصالات . وذكر السادات في كتابه أنه التقى مرات عديدة « بالمرشد العام » حسن البنا . الذي ترك انطبعا لا يمحي في الضباط الشاب . وكتب ان جمعية « الاخوان المسلمين » قامت لأول مرة بعد الحرب بحملة واسعة لجذب ضباط الجيش للانضمام الى نشاطها وانها بذلت جهودا كبيرة للاتصال بجمال عبد الناصر (١٢٥ ، ص ١٧٢) .

واستطرد في كتابه يقول « ليس سرا أن بعض الضباط كانوا يحبون الجمعية ... ويرون فيها أملا ومخرجا لمصر من محنتها » (١٢٥ ، ص ١٧٣) وكما نوهنا كان معظم الضباط يرى أنه من الامكان التعاون مع الجمعية دون الذوبان فيها . وظهرت فيما بعد الخلافات بين حركة الضباط الاحرار وجمعية الاخوان المسلمين ، وقررت الحركة السرية عدم التعاون مع الجمعية (١٢٥ ، ص ١٦٩) .

وكان تنظيم الضباط يعلق الآمال الكبيرة على الوفد . كتب السادات يقول أن الضباط الاحرار كانوا يسعون لتعضيد موقف الوفد وكانوا يريدون أن « يجعلوا منه الشرارة التي تشعل فتيل انتفاضتهم » (١٢٥ ، ص ٢٢٨) .

وفي بداية ديسمبر ١٩٥١ وأثناء اندلاع الحرب الفدائية في منطقة قناة السويس التي مندوبنا « الضباط الاحرار » العقيد أحمد أنور بفؤاد سراج الدين السكرتير العام للوفد . واخبره بأن الجيش يؤيد الحكومة « اذا خلعت الملك ، او على اقل تقدير وضعت حدا لتهوره » . ولم يحدث هذا العرض اى انطباع لدى فؤاد سراج الدين وهو من ناحية المبدأ لم يدينه ، ولكنه كان قلقا ومهتما بأن الملك وفقا لحقه الدستوري يمكنه اقضاء الحكومة حتى ولو كانت تتمتع بالاغلبية في البرلمان . وعندما أكد له أنور السادات بأن الجيش سيتدخل في هذه الحالة وأن الحكومة تستطيع رفض الاقالة ببساطة ، لم يلق هذا الحديث هو الآخر اى حماس يفكر من جانب السكرتير العام .

ومن ثم توصل السادات الى نتيجة بعد هذا اللقاء مفادها « لقد خاب املنا . كان الوفد يلعب على الطرفين . فاقترحنا لم يعرض حتى على الحكومة . وظل سرا في طي الكتمان عند النحاس وفؤاد سراج الدين » (٩٧ ، ص ١٠١ - ١٠٢) .

وفي نهاية المطاف توصلت قيادة الحركة الى نتيجة مفادها أنه لا يوجد في البلاد حزب سياسى بمقدوره المشاركة في الانقلاب مع الجيش ، وعندئذ قررت قيادة حركة « الضباط الاحرار » القيام بثورتها بشكل مستقل تماما (١٢٥ ، ص ٢٣٦) .

ومما يجدر ذكره ان الضباط الاحرار استطاعوا حتى قيام الثورة كسب تعاطف جزء محدد من المثقفين الثوريين . وهذا ينسحب في المقام الاول على الجناح اليسارى من الحزب الوطنى والذي اصبح يسمى « بالحزب الوطنى الجديد » برئاسة فتحى رضوان ونور الدين طراف . وكان هناك

محارب بين كبار الصحفيين وبعض قيادات الضباط ومنهم أحمد أبو الفتح
« صحيفة « المصري ») واحسان عبد القدوس (الصحفى المصرى المعروف
«الحرر بمجلة « روز اليوسف ») ومحمد حسنين هيكل .

الاعداد للانتفاضة

اختبر « الضباط الاحرار » قواهم بشكل دقيق داخل كل سلاح من
السلاح الجيش وداخل كل وحدة وهم يستعدون لتحرك الجيش . وحصل
عبد الناصر في ١ يولييه (تموز) ١٩٥٢ على اجازة (وكانت الثانية بعد حرب
فلسطين) وسافر الى الاسكندرية لاختبار القوات فى العاصمة الثانية .
وعاد في ١٢ يولية الى القاهرة بعد أن تأكد من درجة استعداد حاميه
الاسكندرية . وعلم هنا أن حاميات رفح (قطاع غزة) (١٥) حيث كان سلاح
حسام يتراس التنظيم والعريش (فى شبه جزيرة سيناء) حيث كان جمال
حسام يتراس العمل هناك كانت السيطرة الكاملة « للضباط الاحرار » أيضا .

وهكذا فقد ثبت أن الحركة تسيطر بالكامل على كبرى الحاميات فى
البلاد بالقاهرة والاسكندرية ورفح والعريش (١٣٥ ، ١ ، ص ٦٠) .

وقد بلغ اعضاء « الضباط الاحرار » حتى منتصف شهر يولية الالف
عضو . وكان هذا التنظيم سريا بمعنى أن قياداته لم تكن معروفة
« ١٦١ ، ص ١٣٨) .

وقد جمع الملك ومجلس الوزراء والجنرالات قوتهم للتكيد
« بالتمردين » . ونصح مرتضى المراغى وزير الداخلية الملك بعدم اتخاذ
كافة خطوات هوجاء طائشة لادراكه بمدى نفوذ « الضباط الاحرار » . وكان
الاثنان على علم بأن الحركة على مستوى كبير من التنظيم والاعداد . الا أن
الملك ووزير داخلتيه كان على خلاف واسع الشقة تجاه مسألة طرق
وساليب الاجهاز على « الضباط الاحرار » .

وكان المراغى يرى أن الطريق الوحيد الذى يجعل من الجيش مخلصا
لعرش من جديد هو اجراء سلسلة من الاصلاحات فى الجيش وفى المجال
الاقتصادى والاجتماعى . وكان الوزير على ثقة من أنه بعد انجاز هذه
الاصلاحات سينسحب الجناح اليميني من الضباط من الحركة ، ثم تستطيع

(١٥) كان عبد الحكيم عامر فى هذا الوقت يخدم فى رفح . واثناء الانقلاب
كان متواجدا بالقاهرة .

الحكومة بعد ذلك بواسطة سياسة (الكرياج والكعكة) أن تجتذب لجانبها الغالبية من الضباط وتقوم بعد ذلك بالتنكيل بأكثرهم راديكالية .

أما ما يتعلق بالملك فإنه أخطأ التقدير في قوة وشعبية « الضباط الاحرار » وطالب بالعمل فورا على تصفية الحركة (١٩١ ، ص ١٣٨ ، ١٣٥ ب ، ص ٢٤٨ ، ٢٥٩) .

وقد صب الملك — دون أن يتحقق مما يدور حوله من أحداث — جام غضبه على محمد نجيب وكان يعتبره القائد الحقيقي للضباط الشبان ، وقد نجح المراغى بشق الانفس في وضع العراقيل أمام نفى محمد نجيب عند الحدود .

وعندما بدأ حسين سرى في نهاية شهر يونية ١٩٥٢ يشكل حكومته كان ينوى أن يجعل اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية . الا ان الملك رفض هذا التعيين رفضا باتا . عندئذ احتفظ حسين سرى رئيس الوزارة بهذا المنصب لنفسه حتى لا يعين فيه الملك صنيعته حسين سرى عامر .

وفي ٩ يولية أى بعد أسبوع من تشكيل الحكومة الجديدة تلقى رئيس الوزراء مذكرة صغيرة من الملك يطالبه فيها باقالة الفريق محمد حيدر قائد القوات المسلحة حيث قال له : « يعتبر حيدر مفصولا من منصبه اذا لم يحل مجلس ادارة نادى الضباط وينقل الاثنى عشر ضابطا أعضاء المجلس خلال خمسة أيام ! ! » . واستدعى حسين سرى الفريق حيدر وطلب منه دراسة المذكرة واعادتها برأيه وخصوصا أنه يعرف هؤلاء الضباط ، ولكنه أمره بعدم اتخاذ أى اجراء بدون الرجوع اليه أولا (٩٥ ، ص ١٠٧ — ١٠٨) . ومع ذلك أسرع حيدر في ١٥ يولية وأصدر قرارا بحل مجلس ادارة النادى بدون الرجوع اليه . وتم تشكيل مجلس ادارة مؤقت لم يضم أحدا من « الضباط الاحرار » .

وكان الملك غير راض عن حيدر وينوى اقالته من منصبه لأنه لم يتخذ أية اجراءات فعالة ضد محمد نجيب . وكان هناك تفكير آخر في ترقية اللواء حسين فريد قائدا عاما وتعيين حسين سرى عامر مكانه رئيسا للاركان (اذا لم ينجح في تعيينه وزيرا للحربية) وطرد محمد نجيب من الجيش ونفيه وتقديمه للمحاكمة اذا امكن لخيانته (٩٥ ، ص ١٠٨ — ١٠٩) .

ولم يعد هناك مفر من اصطدام الملك بحركة الضباط . وكان قادة

الحركة يدركون تمام الادراك ان الضربة القادمة ستكون حتما من نصيب تنظيمهم . . واعد وزير الدفاع اوامره بنقل الكثير من الضباط الى مواقع خدمة جديدة كي يشتتهم في شتى أرجاء البلاد .

وفي ١٦ يولية اجتمعت اللجنة التنفيذية « للضباط الاحرار » اجتماعا عاجلا برئاسة جمال عبد الناصر . وحضر الاجتماع كل من حسن ابراهيم السيد وكمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وأنور السادات . كتب السادات يقول : « كان هذا من أهم الاجتماعات التي حضرناها على الاطلاق لأن الوضع كان يتطلب سرعة القرارات وسرعة التحركات » (١٦) (٩٧ ، ص ١١٢) .

ووضعت اللجنة التنفيذية خطة للاطاحة بنظام الحكم القائم . وفي حالة الفشل يجب سرعة البدء في تنفيذ الخطة الثانية التي تنطوي على الاغتيالات بالجملة للحكام . وكان عبد الناصر يرفض رفضا باتا تنفيذ الخطة الثانية . وكان يرى أن هذا سيعطى الفرصة للرجعيين للواولة والعويل عن الفوضى واتهام « الضباط الاحرار » بالاجرام (٩٧ ، ص ١١٢) .

وفي ليلة ٢٠ يولية قدم حسين سرى رئيس الوزراء استقالته ، حتى لا يتحمل العواقب الوخيمة الناجمة عن ضغط الملك عليه لتعيين حسين سرى عامر وزيرا للحربية .

وفي الصباح توجه عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وحسن ابراهيم السيد وكمال الدين حسين لزيارة اللواء محمد نجيب بمنزله باحدى ضواحي القاهرة . وكان جميع الحاضرين متفقين على أن مصر متأهبة للثورة . كتب نجيب يقول : « ان كل من يؤدي دورا في الحياة السياسية المصرية كان اما خارج البلاد أو في الاسكندرية حيث كان الملك موجودا . وكان الجو في هذه الايام حارا وخائفا لدرجة لا يمكن معها لاي واحد غيرنا أن يفكر في قيام الثورة فورا » . وبينما كان الملك مشغولا بالدسائس والمؤامرات لتشكيل الحكومة الجديدة قرر الضباط التحرك ومن ثم فقد كان هذا التوقيت « توقيتا مثاليا لتسييد الضربة » (٩٥ ، ص ١١٠) .

(١٦) تبعا لما رواه أنور الجندي كان الضباط يفضلون الخطة الثانية والتي كانوا ينوون تنفيذها في ١٨ يولية ثم قرروا تنفيذها في ٢٠ يولية في القاهرة والاسكندرية فقط، الا انهم وجدوا في ١٩ يولية ان تنفيذ هذه الخطة سيعود بالويل والضرر البالغ على الحركة .
بعد هذا قرروا تنفيذ خطة عبد الناصر (١٣٥ ، ص ٦١٠) .

وفي اليوم نفسه أصدرت اللجنة التنفيذية أمرا لجميع أعضاء التنظيم بالتواجد في بيوتهم أو داخل وحداتهم من الثالثة بعد الظهر والبقاء في مواقعهم حتى منتصف الليل في انتظار التعليمات . واستدعى جميع الضباط الموجودين خارج القاهرة للاشتراك في الانتفاضة والاعداد لها (٩٥ ، ص ١١١ ، ص ٦١) . وحددت اللجنة التنفيذية منتصف ليلة ٢١ يولية موعدا لبدء التحرك . وعندما اتضح في الصباح ان الاعمال التحضيرية لم تنته بعد تقرر تأجيل الانقلاب لمدة ٢٤ ساعة أخرى .

وفي ٢٠ يولية وبعد الظهر توجه عبد الناصر وبرفقته عبد الحكيم عامر الى محمد نجيب في شقته بالقاهرة كي يطلعوه على الخطة . ولكن اتضح أن محمد نجيب عنده ضيوف هما صديقه العقيد جلال ندا والصحفي المعروف محمد حسنين هيكل . وهكذا لم يتمكنوا في هذا اليوم من اخباره بالتدابير العاجلة التي اتخذتها اللجنة التنفيذية . وكتب السادات يقول أن نجيب لم يكن يعرف بالاعداء للانقلاب حتى ٢٤ ساعة من بدئه (٩٧ ، ص ١١٣) (١٧) .

وقد وضع عبد الناصر خطة العملية وحدد دوائرها الاساسية وكان عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين مسئولان عن التفاصيل .

وكانت الخطة تتكون من ثلاث حلقات رئيسية :

١ - الاستيلاء على السلطة العسكرية .

٢ - الاستيلاء على السلطة المدنية .

(١٧) وفي محاولة من محمد نجيب للمبالغة في دوره فاته يروى رواية أخرى . فقد كتب بأن خطة عبد الناصر كان يجب تنفيذها في ٥ اغسطس (آب) الساعة الواحدة بعد الظهر ، ولكن نجيب أصر على بدء حركة الجيش قبل هذا الموعد لأنه من الصعب الحفاظ على السر في طي الكتمان لأكثر من بضعة ايام . وبعد أن أدهش الملك الجميع بتعيينه الهلالي للمرة الثانية للوزارة ، وأذهل الهلالي بدوره الجميع بتعيينه صهر الملك اسماعيل شيرين وزيرا للحربية تقرر بدء الحركة يوم ٢٢ يولية وبعد أن اتضح أن التجهيزات غير كاملة تم تأجيل القيام بالانقلاب حتى يوم ٢٣ يوليو (٩٥ ، ص ١١٢) وهذه الرواية أقل صدقا ، لأن الهلالي كان مثل سلفه سرى يرغب في تعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للدفاع (٩٥ ، ص ١٠٨) . زد على ذلك أن اسماعيل شيرين صهر الملك عين ، كما فكرنا آنفا ، وزيرا للدفاع بدون موافقة الهلالي .

وفي ٢٢ يولية عقدت «اللجنة التنفيذية» للضباط الاحرار اجتماعها . في منزل خالد محيى الدين وكانت الجنة التنفيذية في هذا الوقت مشكلة من عشرة اعضاءهم : جمال عبدالناصر ومحمد نجيب وعبد الحكيم عامر وحسن ابراهيم السيد وكمال الدين حسين وصلاح سالم وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادي وأنور السادات وخالد محيى الدين (١٨) . وفي هذا الاجتماع تم ضم أربعة أعضاء جدد برتبة بكباشى وهم زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعبد المنعم أمين ويوسف صديق منصور (٩٥ ، ص ١١٠ - ١١٢) (١٩) للجنة التنفيذية .

وفي هذا الاجتماع تحولت اللجنة التنفيذية الى مجلس قيادة الثورة . وكان معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة من أساتذة أكاديمية الاركان العام . وكان أكبر الاعضاء سنا هو اللواء محمد نجيب وعمره ٥١ عاما وأصغرهم سنا خالد محيى الدين ٢٩ عاما . وكان البكباشى جمال عبد الناصر قائد حركة « الضباط الاحرار » يبلغ من العمر ٣٤ عاما .

وانتهى الاجتماع الساعة الخامسة مساء واتجه أعضاء مجلس قيادة الثورة للاضطلاع بمهامهم المكلفين بها حسب الخطة المقررة (٩٧ ، ص ١٣١ ، ١٣٥ أ ، ص ٦١) .

ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢

وكانت ساعة الصفر لتحرك طلائع الضباط الاحرار وقواتهم فى الساعة الواحدة صباح ٢٣ يولية ١٩٥٢ . وكان الهدف الاساسى هو مقر القيادة العامة للقوات المسلحة فى كوبرى القبة ثم الاستيلاء على جميع المرافق العامة الحساسة بالعاصمة .

وتبعاً لخطة الانقلاب كان يجب اتباع الخطوات التالية ليلة ٢٢ يولية :

-
- (١٨) طرأت بعض التغيرات بالمقارنة باللجنة التنفيذية ١٩٤٩ وهى .
فصل عبد المنعم عبد الرؤوف من عضويتها لاشتراكه فى جمعية (الاخوان المسلمين) وضم اللواء محمد نجيب .
 - (١٩) فى نهاية ١٩٥٤ فصل ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية الاربعة عشر (اثنان لاتهامها بالشيوعية والاخر بسبب اساءة زوجته لاستغلال وضعه الوظيفى) .

البغدادي وحسين ابراهيم يقومان بالاستيلاء على القاعدة الجوية بالملقة (قرب القاهرة) وتكليف الطيارين بالمهام القتالية ، والشامعي وخالد محيي الدين يسيطران على سلاح الفرسان ، وعبد المنعم أمين على سلاح المدفعية ، ويوسف صديق منصور وكمال الدين حسين على سلاح المشاة ، ويستولى جمال سالم على القيادة في العريش ، وشقيقه الاصفر صلاح سالم على رفح ، ويتوجه السادات وعبد الحكيم عامر في البداية الى رفح والعريش لمساعدة الاخوان جمال وصلاح سالم ويعودان الى القاهرة مبكرا في صباح ٢٢ يولية وينضممان الى عبد الناصر لمساعدته في الاضطلاع بمهام القيادة العامة . وفي هذا الوقت تقوم مجموعة الامن برئاسة زكريا محيي الدين (ابن عم محيي الدين) باعتقال كبار الضباط الذين يبدون اية مقاومة للانقلاب (٩٥ ، ص ١١٣) .

وكان شعار مجلس قيادة الثورة « الحزم » و « الاقدام » وكلمة السر هي « نصر » (٩٧ ، ص ١١٥) .

وتطلب الوضع القائم تقديم موعد بدء حركة الجيش عن موعدها المحدد بقليل . فقد اخبر النقيب مخابرات سعد توفيق مجلس قيادة الثورة أن الملك وقيادة الجيش على علم بخطة الانتفاضة وأن فاروق اتصل تليفونيا بالقاهرة بالمريق حسين فريد رئيس الاركان العامة وأمره باتخاذ التدابير الفورية لقمع حركة الجيش (٩٧ ، ص ١١٦) . ودعا حسين فريد الى عقد اجتماع طارئ في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة حضره كبار قادة الجيش لمواجهة تطورات الموقف . وعلم عبد الناصر بهذا في الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢٢ يولية عندما كان في بيته .

الا ان جميع الاستعدادات كانت قد انتهت وكان كل ضابط يلزم مكانه في انتظار اشارة البدء . وقرر عبد الناصر اعتقال رئيس الاركان المسلحة وجميع كبار قادة الجيش المجتمعين في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة قبل البدء في تنفيذ مخططاتهم . وبدون تضييع الوقت اتجه عبد الناصر الى منزل عبد الحكيم عامر حيث كان يجب أن يتقابلا في تمام الساعة الثانية عشرة في منتصف الليل (١٣٥ ، ص ٦٥) . وأصدر عبد الناصر من مكانه أمرا بالبدء فورا بالهجوم على القيادة العامة .

وتم الاستيلاء على مقر القيادة العامة في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد منتصف الليل . وأبدى الحرس مقاومة هزيلة . وتم اعتقال الفريق

عسین فرید رئیس الارکان وجميع من معه من كبار قيادة الجيش (٢٠) وكان من بينهم اللواء أحمد طلعت رئیس البولیس واللواء عبد المنصف محمود نائب وزیر الداخلية واللواء محمد امام رئیس البولیس السیاسی واللواء حسن حشمت قائد قوات المدرعات وعدد آخر غیرهم من اللواءات (٩٥ ، ص ١١٦ — ١١٧) . وتم ایداعهم جميعا فی مبنى المدرسة الحربية المجهز لهم خصیصا بقشلاقات العباسية . وخلال عملية الاستیلاء على مبنى القيادة تم تبادل اطلاق النار بین القوات و بین الحرس فسقط قتیلان وجرح جنديان (١٢٣ ، ص ٢٢) .

وفي الليلة نفسها استولت قوات الثورة على المطارات ومحطات السكك الحديدية والكبارى والميادين الهامة والطرق الرئيسية بالمدينة والقصرين الملكيين عابدين والقبة كما استولت قوات الجيش الثائرة على محطة الاذاعة وكذلك سنترالات التليفونات والتلفرافات الاساسية . وفي الساعة الخامسة صباحا كان « الضباط الاحرار » یسيطرون على الموقف تماما ، وبذا تكون المرحلة الاولى من الانقلاب قد انتهت بنجاح .

ولم يكن محمد نجيب واحدا من ضباط قيادة الثورة . وكان یجلس طيلة ليلة ٢٣ يولية بجانب التليفون فی شقته منتظرا عملية الانقلاب . ولم يكن لديه علم بالتفاصيل الكاملة عن خطة الانقلاب (٩٧ ، ص ١١٨ — ١١٩) (٢١) . وفي الخامسة صباحا توجه النقيبان جمال نظم وسعد توفیق الى بيت اللواء محمد نجيب يدعونه لقر القيادة العامة فوصلها بعد نصف ساعة . وعلى الفور تولى القيادة العامة . ولكن نجيب كان يخضع فی كل تصرفاته لتوجيه مجلس قيادة الثورة .

وفي السادسة صباحا أرسل أنور السادات النقيب جمال نظم ومعه نص البيان الموجه الى الشعب المصری لنشره فی الصحف الصباحية . وفي الساعة السابعة صباحا أذاع أنور السادات من اذاعة القاهرة « البيان الموجه الى الشعب المصری » (٩٧ ، ص ١١٩) . وهكذا علم سكان مصر منبأ الثورة .

(٢٠) تم اعتقال باقى كبار الضباط اما فی بيوتهم واما فی وحداتهم وفى الطريق الى القيادة العامة .

(٢١) كتب محمد نجيب فی مذكراته أنه بقى فی بيته خصیصا كى يعمل على « تهدئة » « وتضليل » الراى العام المدنى والعسكرى الذى كان یعتبره قائد حركة « الضباط الاحرار » (٩٥ ، ص ١١٣) .

ومنذ فجر اخذت الطائرات الحربية المقاطعة وقاذفات القنابل تطلق فوق القاهرة والاسكندرية ومدن الدلتا الاخرى . وكانت الدببات والمصفحات منتشرة في الميادين العامة وبالقرب من المنشآت الرئيسية بالقاهرة .

وتفقد اللواء محمد نجيب ما بين الساعة الحادية عشرة والثانية عشرة يوم ٢٣ يوليو شوارع العاصمة الرئيسية ترافقه ثلاث مصفحات واستقبل الشعب نجيب بالهتاف والتصفيق (٩٥ ، ص ١٢٤) . وكتب راشد البراوى يقول : « وقف الشعب منذ اللحظة الاولى الى جانب الحركة يؤيدها ويباركها طواعية وبلا حدود لانه كان قد يئس من الدسائس والمؤامرات السياسية والفساد والرشوة وانتهاك الدستور والحريات » (٧٢ ، ص ١١٠) .

وانهالت برقيات التأييد على مجلس قيادة الثورة من كل ارجاء البلاد ومن جميع وحدات الجيش وكافة أسلحته تعرب عن الوقوف الى جانب الثورة وتأييد « الضباط الاحرار » . وفي صباح يوم ٢٤ يولية كان الجيش كله بجميع افرادة يقف بجانب الضباط الثائرين (١٣٥ ب ، ص ٢٦١) .

وفي ٢٣ يولية كتب الهلالى استقالة وزارته ، قبل أن تتمكن من البدء بالقيام بمهام عملها .

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر ذهب محمد نجيب ومعه بعض ضباط الثورة الى على ماهر فى بيته وطلبوا منه أن يؤلف الوزارة (٢٢) . وقد أخبره محمد نجيب بمطالب « الضباط الاحرار » التى يجب عليه أن يحملها الى الملك . وكانت هذه المطالب تتلخص فى الآتى :

١ — اقالة الفريق محمد حيدر القائد العام وتعيين محمد نجيب بدلا منه .

٢ — مجلس قيادة الثورة مسئول بصفة مؤقتة عن جميع القرارات الخاصة بأمن مصر .

٣ — تعيين على ماهر وزيرا للحربية ووزيرا للخارجية لحين تقديم مجلس قيادة الثورة لمرشحين مناسبين .

(٢٢) كان على ماهر قد أعطى موافقة قبل ذلك ببضع ساعات لندوب « الضباط الاحرار » انور السادات لترأس الحكومة الجديدة . وكان ترشيح على ماهر مثار جدل بين أعضاء اللجنة التنفيذية وأخيرا تم اختياره .

وعلاوة على ذلك طلب مجلس قيادة الثورة من على ماهر اختيار شخصيات على استعداد لمساعدة « الضباط الاحرار » في تحقيق اهدافهم التى تتلخص فى الآتى :

١ — تطهير جميع الوزارات والاحزاب السياسية .

٢ — محاكمة المرتشين .

٣ — اجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتحسين اوضاع الشعب المصرى كله . وتقرر سفر على ماهر فى اليوم التالى الى الاسكندرية وقبوله منصب رئيس الوزراء وغيره من المناصب الاخرى فى حالة موافقة الملك على مطالب مجلس قيادة الثورة .

وأدرك قادة « الضباط الاحرار » فيما بعد أن تكليف على ماهر بتأليف الوزارة كان امرا خاطئا . وعموما ، فهو خطأ يفتقر ، لعدم توفر الدراية الكافية عندهم بشئون السياسة . وكان على ماهر بدوره — وهو الرجل السياسى المحنك — قد أدرك بسرعة هوية الوضع السياسى وأن مصير فاروق قد أصبح قاب قوسين أو أدنى . ولهذا فقد وضع نصب عينيه أن يحافظ على سلامة الوضع الاقتصادى والاجتماعى القائم مع التضحية بالملك فاروق .

وكان هناك عدة أسباب حدث بدفع محمد نجيب وعلى ماهر على مسرح الاحداث (علاوة على ما ذكر آنفا) . اولا ، لانه من الصعب فى الايام الاولى للانقلاب التكهن بمدى قدرة « الضباط الاحرار » على السيطرة على زمام الامور . ولم يكن قادة الانقلاب يغفلون وجود جيش انجليزى عر مرم على مبعده من القاهرة يمكن ان يتدخل فى اى وقت يشاء فى الشئون الداخلية للبلاد ويحتل العاصمة . ولذا فقد فضلوا البقاء لبعض الوقت فى الظل حتى لا يتم التشهير بهم سياسيا فى حالة فشل الانقلاب . وهناك حقيقة يجب الا ننساها وهى العلاقة الجيدة التى كانت تربط محمد نجيب بعلى ماهر وأنه هو بالذات الذى رشحه لمنصب رئاسة الوزارة . واتضح ان مجلس قيادة الثورة كان بعيد النظر وعلى صواب فى حساب تناسب القوى فى البلاد وعلى مسرح الاحداث الدولية للبقاء فى السلطة . لقد كان تعيين على ماهر فى منصب رئاسة الوزارة وهو المعروف بعداائه للانجليز ومحاباته للامريكيين يعطى انطباعا بأن ما حدث فى القاهرة هو انقلاب عسكرى ذو طابع موال للامريكيين . وكان هذا يؤدى بالحتم الى عدم تدخل القوات الانجليزية فيما يجرى من احداث .

وتبعاً لما اتفق عليه سافر على ماهر صباح يوم ٢٤ يولية الى الاسكندرية والتقى هناك بالملك في قصر المنتزه . ووافق الملك على جميع المطالب المقدمة اليه وكلف على ماهر بتأليف الوزارة .

وهكذا انتهت المرحلة الثانية من قيام الوزارة . ولم يكن الملك يعلم النوايا الحقيقية للضباط . وكان لقاء على ماهر بفاروق داعياً للحرص واليقظة أكثر من جانب الملك . وكان يتوهم أن هدف الانقلاب هو اقصاء الحكومة وابعاد قيادة الجيش فقط ، وليس تصفية نظام الحكم ككل .

وفي ٢٥ يولية سافر القائد العام الجديد ومعه نصف أعضاء مجلس قيادة الثورة الى الاسكندرية ، وبقي ناصر مع الجزء الباقي من المجلس في القاهرة ليشراف بنفسه على عملية خلع الملك .

وفي اليوم نفسه توجه على ماهر باسم مجلس قيادة الثورة لمقابلة الملك وتقدم اليه بالمطلب الجديد وهو تطهير الحاشية واقالة سبعة من مستشاريه والمقربين اليه ، وخضع فاروق ووافق على هذا المطلب كذلك مما يدل على عجزه التام .

وقد تقرر تحريك قوات الثورة يوم ٢٥ يولية الساعة الخامسة بعد الظهر الى الاسكندرية وهي عبارة عن ٢٥ دبابة ومصفحة ويطارية مدافع على أن ينضم اليها كتيبة من مشاة البحرية للاستيلاء على احدى قصرى الملك او عليهما معا (وهما رأس التين والمنقزة) . وكان من المقرر ان يشترك الاسطول والقوات الجوية في هذه العملية الا أنه تم تأجيله حتى الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٦ يولية بسبب تعب وارهاق الجنود وعدم نومهم الليلتين السابقتين (٩٥ : ص ١٢٦ ، ١٢٩ - ١٣٠) .

وفي ليلة ٢٦ يولية انتقل الملك من قصر المنتزه الى قصر رأس التين . وفي يوم ٢٦ يولية الساعة الثامنة صباحا ضربت قوات الجيش حصارها حول القصر وقد جرح في هذه العملية ٦ جنود (٩٥ : ص ١٢٣) .

وفي الصباح الباكر يوم ٢٦ يولية وصل محمد نجيب ورفقته السادات الى مقر رئيس الوزراء ، وسلمه رسالة للملك ، تتضمن التنازل عن العرش على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر السبت ٢٦ يولية ١٩٥٢ ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه .

وسلم على ما هن الانذار الموجه من الجيش الى الملك الساعة العاشرة صباحا في قصر رأس التين (١٢٣ ١ ، ص ٢٢) .

وعند الظهر زار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة وأحد رجال الحزب الوطنى القدامى الملك وحرر له وثيقة التنازل عن العرش .

وقد وصف سليمان حافظ عملية توقيع الملك على وثيقة التنازل عن العرش على النحو التالى : « ألقى فاروق نظرة سريعة على الوثيقة ثم سأل عن أسباب التنازل وأجبتة بأن هذا وارد فى مقدمة الدستور بما فيه الكفاية . وحاول الملك أن يتمالك أعصابه ولكنى لاحظت من خطواته السريعة ونحنحته القصيرة أنه كان على وشك الانهيار وبذل جهدا كبيرا ليتمالك نفسه . وبعد أن قرأ الملك الوثيقة مرتين أبدى عدم ارتياحه لعبارة « نزولا على ارادة الشعب » وسأله ان يضيف الى هذه العبارة عبارة « ونزولا على ارادتنا » . فأجابة سليمان حافظ :

انه لا يملك التغيير فى نص الوثيقة .. وبعد ان وقع الملك وثيقة التنازل قال له :

« اننى آمل ، انكم تراعون الظروف وتعذروننى ان جاء توقيعى على غير ما اريد . لذا فانى سأوقع مرة اخرى » (٧٢ ، ص ١٥)

وتنازل الملك عن العرش شكليا لابنه احمد فؤاد وعمره ستة شهور (٢٣) .

وبينما كانت الشمس تغرب على ميناء الاسكندرية وعقارب الساعة تقترب من السادسة خرجت المحروسة الى عرض البحر للايد تحمل فاروق بلا رجعة .

(٢٣) شكل مجلس الوزراء فى ٢ اغسطس (آب) مجلس وصاية مؤقت على العرش من ثلاثة افراد كان رشاد منها احدهم . الا انه سرعان ما فصل منه بسبب معارضته لقانون اصلاح الزراعى . وقد حددت اقامته فيما بعد لمحاولته تدبير مؤامرة ضد نظام الحكم الجديد . وكان المجلس يضم كذلك الامير محمد عبد المنعم (ابن الخديوى عباس حلمى الذى اطاح به الانجليز عام ١٩١٤) وبهى الدين بركات .

وهكذا انتهت المرحلة الأخيرة والثالثة من قيام الثورة .

وكان « الضباط الاحرار » يدركون مدى خطورة تدخل القوات الانجليزية في الشؤون الداخلية لمصر بحجة حماية ارواح وممتلكات الرعايا البريطانيين . وكانوا يعلمون تمام العلم ان القوات البريطانية بالذات هي التي اغرقت ثورتى ١٨٨٢ و ١٩١٩ المعادية للامبرياليين في حمامات الدم ، وحاولت منذ نصف عام واد الحرب الفدائية في منطقة القناة . وقد كتب محمد نجيب فيما بعد يقول :

« لقد اوضحت الاحداث ان مخاوفنا كانت في محلها » (٩٥ ، ص ١١٩)
وذكر محمد نجيب يقول ان احدى المهام الرئيسية التي كان على « الضباط الاحرار » انجازها بعد الاستيلاء على السلطة هي اقناع الحكومة البريطانية والامريكية ان السلطة في مصر لم تنتقل الى « الاخوان المسلمين » ولا الى الشيوعيين . وقد تجلى هذا بوضوح في المؤتمر الصحفى الذى عقده محمد نجيب فى ٢٤ يولية واكد فيه ان الضباط ليسوا شيوعيين ولا من اعضاء الجمعية ولا من هواة المغامرات العسكرية (٩٥ ، ص ١٢٨) .

وفور انتهاء المرحلة الاولى من قيام الثورة وفى الصباح الباكر من يوم ٢٣ يولية توجه مندوب « الضباط الاحرار » النقيب على صبرى رئيس المخابرات الجوية لزيارة السفارتين الانجليزية والامريكية فى القاهرة . الا ان السفير البريطانى ستيفنسون كان يقضى اجازته فى انجلترا ، والقائم بالاعمال كريستفيل سافر الى الاسكندرية . وكان جيفرسون كافرئى السفير الامريكى فى مقره الصيفى بالاسكندرية . وقد طلب على صبرى من الموظفين الذين قابلهم فى السفارتين ابلاغ السفيرين حكومتى انجلترا وامريكا ان الانقلاب عمل داخلى محض يخص المصريين وحدهم وان ارواح وممتلكات الاجانب فى الحفظ والصون واذا لم يتدخل الانجليز فى الشؤون الداخلية للبلاد فسوف يعاملون مثل باقى الاجانب ، والا فعليهم ان يتحملوا مغبة عملهم ومسئولية اراقة الدماء التى لا مناص منها (٩٥ ، ص ١١٨ - ١١٩ ، ٩٧ ، ص ١١٨) .

ولم تكن هناك اية معلومات عن الاتصالات بالسفارة الانجليزية، وفى المقابل اذاعت وكالة يرنايتدبرس يوم ٢٤ يولية ان محمد نجيب سارع عقب الانقلاب بالاتصال بالعقيد ديفيد اينانسون الملحق العسكرى الجوى الامريكى (١٢٦ ، ١٩٥٢/٧/٢٤ ، ٩٥ ، ص ١١٨ - ١١٩) .

ويقول محمد نجيب في مذكراته :

« لو كان كنفري موجودا في القاهرة ، لقمنا بالاتصال به شخصا
لأنه واحد من الدبلوماسيين القلائل الذين نثق بهم » (٩٥ ، ص ١١٩) .

وكان فاروق قد طلب من كنفري ان يبلغ الانجليز « انه يصر على
طلب المساعدة من الانجليز » . ولكن كنفري اجاب الملك ان حكومته ضد
التدخل الاجنبى ووعدته بضمان سلامته اذا ما اقتضت الضرورة ذلك .
وكان فاروق قد ارسل عدة برقيات للقائد البريطانى فى منطقة قناة
السويس والى الحكومة البريطانية يرجوها فيها العمل على حماية عرشه
الا ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية اخبرت لندن رسميا ان امريكا فى
ظل الاوضاع الراهنة « تعارض بحزم التدخل الاجنبى » (٩٥ ، ص ١٢٧) .

وهكذا نجح قادة الانقلاب فى الاستفادة من التناقضات الانجلو امريكية
فى مصر ومن ثم تحاشوا التدخل المسلح الانجليزى المحتمل .

الخاتمة

وهكذا ، فان حركة الجيش المصرى فى ٢٣ يولية ١٩٥٢ تشبه من حيث الشكل الانقلابات العادية ، ولكن تطور الاحداث اللاحق سرعان ما اوضح ان هذه الحركة ماهى الا ثورة معادية للاقطاع والامبريالية .

كتب جمال عبد الناصر يقول : « ليس حقا ان ثورة ٢٣ يولية قامت بسبب نتائج حرب فلسطين . كما ولم تقم بسبب توريد الاسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها جنود وضباط مصريون . كما اننا نجا فى الحقيقة اذا ارجعنا السبب فى قيامها الى ازمة انتخابات مجلس ادارة نادى الضباط . اننى اعتقد ان الثورة قامت لاسباب اكثر عمقا وجدية » (٦٩ ، ص ١٠) .

ولم يكن لدى الضباط الشبان فى المرحلة الاولى اى برنامج سياسى واضح . ولكن جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا على ثقة كبيرة من ان اسباب الوضع البائس لوطنهم تكمن فى سيطرة الامبريالية البريطانية وتحكم كبار الاقطاعيين والبرجوازية الاحتكارية المالية والتى كانت الملكية المهترئة تعبر عن مصالحها .

وكما نوهنا آنفا ، فقد كان ضباط الثورة من ذوى الاراء السياسية المتباينة الا انه لاجدال فى ان ايدىولوجية النواه القائدة « للضباط الاحرار » كانت تختلف عن الاخوان المسلمين وحزب الوفد وكذلك عن النظرية الماركسية اللينينية ، وان كانت هذه جميعها قد تركت بصماتها على تكوينهم الفكرى .

وجهت الحكومة الجديدة جهودها الاساسية للعمل على تحرير البلاد سياسيا من السيطرة الاجنبية .

وتركز لب سياسة نظام الحكم الجديد فى مسألة اجلاء القوات الانجليزية عن مصر اجلاء تاما وغير شروط .

وصدر فى الاسابيع الاولى بعد قيام الثورة قانون بتصفيه البوليسى السياسى واعتقال مجموعة من قياداته الكبيرة وصدر قانون بتطهير جهاز

الدولة من العناصر الفاسدة كان من نتيجته اقالة بضع مئات من كبار الموظفين المدنيين وكبار ضباط الجيش ، وقدم اكثرهم فسادا الى محكمة الثورة. وتم الافراج عن ٢٠٢ معتقل سياسى وهم اساسا من بين اعضاء الحزب الوطنى وجمعية « الاخوان المسلمين » ، والفيت الالقاب المتخلفة عن عهود الاحتلال العثمانى .

وفى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ابعد على ماهر عن السلطة لاعتراضه على قانون الاصلاح الزراعى . وكان على ماهر رفيق الثورة المؤقت جاءت به المقادير والصدف البحتة .

وكان اهم اجراء اتخذته حكومة الثورة هو صدور قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ والذى نص على تحديد الملكية الزراعية بمائتى فدان . وكان هذا القانون هو اول قانون ضد الاقطاع الزراعى فى الشرق العربى كله . وقد ايد الشعب تأييدا حارا قانون الاصلاح الزراعى وما اعقبه من اجراءات اقتصادية اخرى لحكومة الثورة .

وتقلد زمام السلطة فى البلاد الوطنيون المخلصون من ابناء البرجوازية الوطنية والطبقات المتوسطة والفقيرة بدلا من النظام الملكى المتصدع وطبقات كبار الاقطاعيين والبرجوازية الاحتكارية .

وكانت البرجوازية الكبيرة تأمل فى النجاح لتتواءم مع النظام الجديد وتتمكن بواسطة قدرتها الاقتصادية الجبارة ان تلعب الدور الحاسم فى الحياة السياسية للبلاد . الا ان سير الاحداث اللاحق اوضح اخفاق حساباتهم وفشلها .

وفى ١٧ يناير ١٩٥٣ اصدر مجلس قيادة الثورة قانون حل الاحزاب السياسية ومصادرة اموالها وفى ٢٣ - ٢٦ يناير ١٩٥٣ اعلن ميلاد « هيئة التحرير » كتنظيم سياسى رسمى وحيد لتأخذ مكان الاحزاب السابقة وتكون دعامة لنظام الحكم الجديد . واعلن قيام « فترة انتقالية » لمدة ثلاث سنوات لتهيئة الجو لبناء سلطة ديمقراطية دستورية . وأخيرا ، فى ١٧ يونية ١٩٥٣ الغيت الملكية واسدل الستار نهائيا على اسرة محمد على والنفى مجلس الوصاية . وفى ١٨ يونية ١٩٥٣ اعلنت الجمهورية فى مصر . واصبح اللواء محمد نجيب اول رئيس للجمهورية المصرية .

ومنتصف عام ١٩٥٣ بدأت الخلافات تندب بشكل واضح بين قادة نظام الحكم الجديد . فكانت الجماعة الليبرالية البرجوازية برئاسة

محمد نجيب ترى ان الثورة قد انتهت وتريد ان يعود الجيش الى ثكناته واقامة حكم مدنى وان تحكم البلاد بدستور جديد وكانت هذه الجماعة تعبر عن ميول البرجوازية الكبيرة والمتوسطة . ولم يكن التيار الديمقراطي الثورى الذى يضم غالبية اعضاء مجلس قيادة الثورة برئاسة عبدالناصر ليسمح بعودة الاوضاع الى سابق عهدها فيما قبل الثورة ، لان هذا معناه ارجاع الاحزاب البرجوازية الاقطاعية للسلطة ، وكان يعمل بحزم وتصميم من اجل تطور الثورة وتعميق جذورها باطراد . ولم يكن محمد نجيب يتمتع بنفوذ كبير داخل مجلس قيادة الثورة ، وراح يبحث عن التأييد عند قادة الوفد « والاخوان المسلمين » وتحالف مع عدد من كبار رجال السياسة فى العهد البائد .

وبلغ الصراع بين هاتين المجموعتين مداه فى شهر مارس (آذار) ١٩٥٤ . ونجح مجلس قيادة الثورة فى تحييد « الاخوان المسلمين » واما الهيئات الديمقراطية التى خاب املاها فى محمد نجيب بسبب تحالفه مع الرجعيين فقد نفضت يدها منه . وفى ١٨ ابريل تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد الناصر وشغل فى نفس الوقت منصب الحاكم العسكرى لمصر .

ومنذ الان فصاعدا اصبح قادة « الاخوان المسلمين » العدو اللدود للثورة ، وهم الذين كانوا يطمعون منذ البداية ان يقلدهم مجلس قيادة الثورة السلطة فى البلاد وفى ١٢ يناير ١٩٥٤ شهدت القاهرة صداما دمويا بين الطلاب من اعضاء الجمعية وبين انصار نظام الحكم الجديد وكان نتيجة اعتقال ٤٥ من اعضاء الجمعية بقرار من مجلس قيادة الثورة (وعلى غير ارادة محمد نجيب) . وبعد ان تأكدت قيادة « الاخوان المسلمين » من ان الضباط الاحرار لا ينوون التخلّى عن السلطة لجأت الى طريق المؤامرات والارهاب . وفى ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ قام احد اعضاء الجمعية بمحاولة عتداء فاشلة على حياة عبد الناصر فى الاسكندرية . وقد تم حل الجمعية فى نهاية ١٩٥٤ .

وكشفت التحقيقات فى قضية الاخوان المسلمين عن علاقة محمد نجيب بهم . وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ اعفى محمد نجيب من جميع مناصبه الرسمية فى الدولة وحددت اقامته (١) .

(١) ظل منصب رئيس الجمهورية خاليا ، وقام بأعبائه مجلس قيادة الثورة ولمعرفة المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر بحث جولد وبيتش (١٩١) .

وبعد ابعاد على ماهر ومحمد نجيب عن السلطة اصبح واضحا ان الثورة مستشق طريق التطور المعادى للامبريالية .

وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية تتضمن الغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية واجلاء القوات المسلحة الانجليزية عن مصر خلال ٢٠ شهر تبدأ منذ لحظة توقيع الاتفاقية . وبمقتضى هذه الاتفاقية رحل آخر جندي بريطاني عن ارض مصر في ١٧ يونية ١٩٥٦ .

ورفع عبد الناصر علم مصر خفاقا عاليا فوق معقل من معاقل الانجليز في بورسعيد يوم ١٨ يونية ١٩٥٦ . وهكذا اسدل الستار على اتعس حقبة في تاريخ مصر امتدت زهاء ٧٤ عاما رزحت فيها البلاد تحت نير الاحتلال .

واقترنت الدوائر الحاكمة في بريطانيا العظمى من خلال نضال الشعب المصرى الباسل في منطقة قناة السويس ١٩٥١ - ١٩٥٤ ان استمرار وجود القوات الانجليزية في الارض المصرية أكثر من ذلك ، امر لاطائل منه ، لانها محاصرة من كل جانب بالمواطنين المعادين لها . وادركوا بأنهم لو لم يخرجوا من انفسهم لارغمهم الشعب المصرى على الجلاء في اقرب وقت .

وفي ٢٣ يونية ١٩٥٦ وعن طريق الاستفتاء العام تم اقرار دستور الجمهورية المصرية . وكان هذا آخر عمل لانهاء «الفترة الانتقالية» التى بدأت في ٢٣ يولية ١٩٥٢ وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية .

واخذت حكومة عبد الناصر بعد ان رسخت من اقدامها على صعيد السياسة الداخلية تعمل بحزم على انتهاج سياسة مستقلة خارجية . وكانت الجمهورية الفتية تحارب محاولات دول الغرب في جذب المنطقة العربية الى الاحلاف العسكرية العدوانية . وتجلت سياسة مصر المستقلة والمحبة للسلام في مؤتمر باندونج والذي عقد في شهر ابريل ١٩٥٥ حيث قرأس عبد الناصر وفد بلاده وساهم بنصيب الاسد في دعم وتضامن البلدان الافروآسيوية .

وكان من اهم احداث المرحلة التالية تأميم قناة السويس (٢٦ يولية ١٩٥٦) ، والاصلاحات المعادية للرأسمالية ١٩٦١ - ١٩٦٤ ، صدور الميثاق الوطنى (٣٠ يونية ١٩٦٢) ، وبناء الاتحاد الاشتراكى العربى

وأعلان الدستور المؤقت (٢٤ مارس ١٩٦٤) الذى أعلن الجمهورية العربية المتحدة « دولة ديمقراطية اشتراكية ، مبنية على تحالف قوى الشعب العامل » .

وربطت علاقات الصداقة الوطيدة الجمهورية العربية المتحدة بالاتحاد السوفيتى . وكان الاتحاد السوفيتى يقف بحزم وثبات الى جانب نضال الشعب المصرى المجيد المعادى للامبريالية .

وكان لموقف الاتحاد السوفيتى الصلب بالذات دورا كبيرا فى قطع الطريق على العدوان الامبريالى على مصر فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ . وكان لمعونة الاتحاد السوفيتى وبلدان المنظومة الاشتراكية الاخرى فى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية الدور الكبير فى ازالة آثار العدوان الاسرائيلى .

ولا تنحصر الثورة المصرية فى احداث يولية ١٩٥٢ وحدها ، بل كفت تلك الاحداث نهاية لفترة تاريخية طويلة من تطور حركة التحرر الوطنى فى مصر خلال السنوات السابقة . ومازالت الثورة المصرية آخذة فى التطور ويتوقف الكثير على مدى الدور الذى تلعبه القوى الديمقراطية والتقدمية لمسيرة الاحداث اللاحقة فى جمهورية مصر العربية .

الاستنتاجات

١ - لقد بدأ خلال السنوات الاولى التى اعقبت الحرب مرحلة جديدة نوعيا فى تاريخ حركة التحرر الوطنى للشعب المصرى . ولقد بلغ النضال من اجل الاستقلال الوطنى خلال هذه الفترة اوجه وانتهى بالنصر المظفر لثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . وكانت حركة التحرر الوطنى المصرية فى المرحلة النهائية من تطورها ذات طابع معاد للامبريالية والاقطاع والملكية وتعارض السيطرة السياسية والاقتصادية للامبريالية البريطانية وتحكم كبار الاقطاعيين وكبار الملاك البرجوازيين سواء بسواء وكذلك الملكية المهترئة ، وهى الفئات الاجتماعية المصرية التى كان يعتمد عليها هيلمان الاحتكارات البريطانية .

٢ - وكانت الغالبية العظمى من ابناء الشعب المصرى وجميع الطبقات والفئات والجماعات المصرية القادرة على البذل والعطاء من الفلاحين والطبقة العاملة والطبقات الفقيرة والمتوسطة والبرجوازية الوطنية لها مصلحة كبيرة فى القضاء على هيمنة الانجليز واذنابهم فى مصر .

وكانت الظروف الموضوعية مهياة خلال هذه الفترة فى مصر لبناء جبهة وطنية موحدة معادية للامبريالية . وظهرت التنظيمات الجبهوية خلال فترات اندلاع النضال التحررى للشعب (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وجبهة شباب وادى النيل فى ١٩٤٦ ، واللجان الوطنية الشعبية فى ديسمبر ١٩٥١ - ويناير ١٩٥٢) ولكن حياتها كانت قصيرة وسرعان ما انطفأت شموعها . ولم تنجح محاولات بناء تنظيم متجانس دائم من جبهة وطنية واحدة فى مصر بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٥٢) .

٣ - وقد تحولت الطبقة العاملة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية الى قوة سياسية مؤثرة وتعاظم دورها وتنامت مكانتها بلا حدود فى الحركة التحررية وقد حققت بعض النجاحات المحددة فى الجانب التنظيمى . وكان للبروليتاريا المصرية فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا هاما مؤثرا فى نضال الشعب المعادى للامبريالية وقد تجلت وطنية ودرجة تنظيم الطبقة العاملة اثناء فترة ازدهار الحركة التحررية فى فبراير - مارس ١٩٤٦ واثناء فترة النضال المسلح فى منطقة قناة السويس خاصة (اكتوبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢) عند ما رفض جميع العمال المصريين التعاون مع الانجليز وهجروا المعسكرات البريطانية . وكانت فرق الفدائيين التى كان يشكل العمال نواتها ، اكثر صلابة واقداما .

ألا أن الطبقة العاملة المصرية لم تتمكن خلال هذه الفترة من تزعم نضال الشعب المعادى للامبريالية . وكان هناك جزء كبير من الطبقة العاملة متأثرا بالأيديولوجية البرجوازية ولا سيما البرجوازية الصغيرة وكان الوفد وجمعية الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والحزب الوطني يسبطرون على أعداد كبيرة من الطبقة العاملة . واخفقت البروليتاريا المصرية في هذه الفترة في بناء حزب طليعى موحد للطبقة العاملة ويرجع السبب في هذا الى تركيبها النوعية المميزة (نظرا لطبيعة الاقتصاد الاستعمارية) ، وانتشار الأيديولوجية البرجوازية الضحلة بين أوساط الغالبية العظمى من الطبقة العاملة والتعقب والملاحقة الصارمة للحركة العمالية من جانب الحكومات البرجوازية .

٤ — وعجزت البرجوازية الوطنية هي الأخرى عن قيادة حركة الشعب المعادية للامبريالية والوصول به الى شاطئ النصر . وبالرغم من أن حزب الوفد وهو الحزب البرجوازي الوطنى ظل يتمتع حتى عام ١٩٥٢ (من بين جميع التنظيمات السياسية الشرعية) بأكبر قسط من الشعبية والانتشار في البلاد ، إلا أن زمام قيادة النضال الشعبى قد افلتت من يده أثناء فترات ازدهار الحركة التحررية (مثلما حدث في فبراير — مارس ١٩٤٦ واكتوبر ١٩٥١ ويناير ١٩٥٢) .

وكافحت البرجوازية الوطنية كجزء لا يتجزأ من الأمة المضطهدة للقضاء على السيطرة الأجنبية وحاولت أن تلعب دور الاحتكارات الأجنبية فى اقتصاد البلاد وتحل محلها . إلا أن البرجوازية الوطنية كطبقة من المستغلين كانت تخشى تعميق جذور الحركة التحررية وصبغها بالصبغة الديمقراطية ولذا كانت تنزع الى مهادنة الامبرياليين .

وكان النضال المسلح فى منطقة قناة السويس بمثابة امتحان من نوع خاص بالنسبة للأحزاب البرجوازية المصرية لاختبار صلابتها وقد رسب جميعها فى هذا الامتحان . وتحقق الشعب من أنه لا يوجد حزب واحد من بين الأحزاب السياسية الشرعية كلها بمقدوره تزعم حركة النضال المعادى للامبريالية .

٥ — وكانت الطبقات الفقيرة والمتوسطة من سكان المدن (وكذلك البرجوازية الصغيرة فى الريف) تشكل بالإضافة الى الطبقة العاملة أهم قوة محركة داخل حركة التحرر الوطنى المصرية . وكانت هى نواة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فى ١٩٤٦ ولعبت دورا طليعيا فى نضال الشعب المعادى للامبريالية خلال فترة النضال المسلح فى منطقة قناة السويس فى ١٩٥١ —

١٩٥٢ . وكانت تشكل بالاشتراك مع الفلاحين الذين انضموا اليها فيما بعد هيكل الفرق الفدائية .

وتمكن احدى الخصائص الهامة لنضال التحرر الوطنى للشعب المصرى خلال فترة ما بعد الحرب فى انه تم عموما تحت القيادة الايديولوجية والسياسية للبرجوازية المتوسطة من سكان المدن . الا ان قواها كانت مشتتة (اى الطبقات الفقيرة والمتوسطة) بين مختلف الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التى كانت دائمة التناحر فيما بين بعضها البعض . وكان جناح الوفد اليسارى يمثل الجزء الاكثر ثورية من البرجوازية الصغيرة .

وقد عاش الحزب فى سنوات ما بعد الحرب ، ولا سيما بعد ١٩٥٠ ازمة حادة جسيمة ، وخصوصا بعد ما وصل الوفد للسلطة ، بسبب الاختلافات فى تناول مهام حركة التحرر الوطنى بين قيادة الحزب التى تمثل مصالح بعض فئات كبار البرجوازية الاحتكارية المالية وبين القاعدة العريضة من اعضاء الحزب التى تجسد امزجة وميول الجزء الثورى من الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة . ولهذا السبب اوجبت الضرورة الموضوعية ظهور تنظيم جديد يعبر عن ميول الجزء الثورى من البرجوازية الصغيرة . وقد اضطلعت بهذه المهمة حركة « الضباط الاحرار » السرية التى قامت بثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

وتكمن احدى الخصائص الاخرى لحركة التحرر الوطنى فى مصر (خلافا عن الجزائر مثلا) فى ان الفلاحين (وهم الاغلبية المطلقة من سكان البلاد) لعبت دورا اقل من الدور الذى لعبته الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة من سكان المدن .

وكان نضال الفلاحين المصريين حتى ديسمبر ١٩٥٢ يتجلى اساسا فى اشتراكهم فى المظاهرات الشعبية التى كانت تنظم فى كبرى المدن المصرية . ولم يكن كفاحهم ضد الاقطاعيين والانجليز يتسم فى هذه الفترة بطابع جماهيرى . وكانت احدى صور نضال الفلاحين المصريين ضد الامبريالية هو تحول عساكر « بلوك النظام » اى قوات البوليس الاحتياطى المكونة من الفلاحين للعمل بجانب فرق الفدائيين خلال الفترة من اكتوبر ١٩٥١ حتى يناير ١٩٥٢ .

وقد تشكلت فى المرحلة الاخيرة وحدها من النضال المسلح فى منطقة قناة السويس (ديسمبر ١٩٥١ — يناير ١٩٥٢) فى كثير من قرى منطقة

القناة والمديريات المجاورة لجبان الدفاع وقرق الفدائيين . وبقدر اتساع دائرة النضال المسلح كانت تتزايد اعداد الفلاحين المنضمة الى القوات المحاربة حتى صارت الصبغة الغالبة لها هي حرب الفلاحين . الا ان الحرب الفدائية في منطقة قناة السويس اخذت في التقلص بعد الانقلاب الرجعى في ٢٧ يناير ١٩٥٢ وأصبحت من جديد كبرى المدن المصرية مراكز للنضال التحررى .

٦ — لم يسمح الشعب المصرى للامبرياليين البريطانيين ان يكلوا البلاد بأغلال معاهدة مجتففة جديدة او ان يضموا مصر الى الاحلاف العسكرية والتي كانت انجلترا وامريكا تطرح باستمرار مخططات انشائها كفروع لحلف شمال الاطلنطى فى الشرق الاوسط .

وكان لهذا اكبر الاثر فى انجاح سياسة عدم الانحياز وفشل المخططات العدوانية التى كانت تحيكها الدول الغربية فى الشرق العربى كله .

٧ — اذا كان نضال الشعب المصرى الباسل خلال ١٩٤٥ — ١٩٤٧ قد أرغم الانجليز على اجلاء قواتهم من كبرى المدن المصرية واسفر عن تقوقعهم فى منطقة قناة السويس ، فان النضال المسلح فى منطقة القناة خلال المدة من اكتوبر ١٩٥١ وحتى يناير ١٩٥٢ لم يدع مجالا للشك لدى الدوائر الحاكمة الانجليزية فى انه يتحتم عليها فى القريب العاجل تصفيه قواعدها فى الاراضى المصرية . ويكمن المفزى التاريخى للنضال التحررى الذى خاضه الشعب المصرى فى منطقة قناة السويس خلال عامى ١٩٥١ — ١٩٥٢ فى ارغام الدوائر الحاكمة البريطانية على الاعتراف وتقبل فكرة حتمية اجلاء قواتها عن مصر .

٨ — ولقد كان لنضال الشعب المصرى البطولى فى الاعوام ١٩٤٥ — ١٩٥٢ من اجل القضاء على السيطرة الانجليزية ابلغ الاثر فى مجرى النضال المعادى للامبريالية فى جميع البلدان العربية وكثير من البلدان الافريقية. زد على ذلك ان النضال التحررى للشعب المصرى كان حلقة هامة ضمن حلقات السلسلة المتصلة العامة للنضال العظيم الذى تخوضه شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من اجل القضاء على النظام الاستعمارى المخزى ومن اجل التحرر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الكامل .*

ترجمة دكتور / عاطف عبدالهادى علام

٢٠ يناير ١٩٨٤

* نشرت هذه الدراسة فى موسكو سنة ١٩٧٠

المراجع

١. — لينين ف . أ كراسات عن الامبريالية — المؤلفات الكاملة مجلد ٢٨ .
- ١ — (أ) لينين ف . أ . يقظة آسيا — المؤلفات الكاملة ، مجلد ٢٣ .
- ٢ — « برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ، موسكو ١٩٦١ » .
- ٣ — « السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي » ، الجزء الثاني ، موسكو ، ١٩٥٢ .
- ٤ — « المؤتمر العالمي الثاني لانصار السلام » ، موسكو ، ١٩٥١ .
- ٥ — « هيئة الامم المتحدة . مجلس الامن . تقارير رسمية . المجلد الثاني » ، رقم ٧٠ — ٨٦ ، نيويورك ، ١٩٤٧ .
- ٦ — « طريق بريطانيا للاشتراكية (برنامج الحزب الشيوعي البريطاني) » — « بولشفيك » ، ١٩٥١ ، رقم ٣ .
- ٧ — « الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية ١٩٧٧ — ١٩٦٠ » ، موسكو ، ١٩٦١ .
- ٨ — أفاكوف وميرسكي ، عشر سنوات من نضال الشعب المصري ضد الامبريالية (١٩٥٢ — ١٩٦٢) ، « شعوب آسيا وأفريقيا » ، رقم ٤ ، ١٩٦٢ .
- ٩ — أفاكوف وميرسكي — حول البناء الطبقي في البلدان النامية — « الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية » ، ١٩٦٢ ، رقم ٤ .
- ١٠ — آيرو ، فلاحو مصر ، موسكو ، ١٩٥٤ .
- ١١ — آتسابا ، تكون الطبقة العاملة في مصر ووضعها الاقتصادي ، موسكو ، ١٩٦٠ .
- ١٢ — آتسابا ، الحركة العمالية في مصر عشية الحرب العالمية الثانية (١٩٢٩ — ١٩٣٩) ، « الطبقة العاملة في بلدان آسيا وأفريقيا » ، موسكو ، ١٩٦٦ .
- ١٣ — خالد بكداشي ، سورية ، « المسألة الزراعية وحركة التحرر الوطني » ، موسكو ١٩٦٣ .

- ١٤- راشد البراوى وجمزة عيش محمد . التطور الاقتصادى فى مصر
فى العهد الجديد ، موسكو ، ١٩٥٤ .
- ١٥- فاين ، ماذا رأيت فى مصر ، موسكو ، ١٩٥٣ .
- ١٦- فارجا ، القضايا الاقتصادية الاساسية وسلسلة الاميرالية ،
الطبعة الثانية ، موسكو ، ١٩٥٧ .
- ١٧- فاتولينا ، ج . ع . م - الاقليم المصرى ، « العلاقات الزراعية
فى بلدان الشرق » ، موسكو ، ١٩٥٨ .
- ١٨- فاتولينا ، اقتصاد ج . ع . م ، موسكو ، ١٩٦٢ .
- ١٩- جولدوبين ، ج . ع . م ، وسياسة انجلترا فى الشرقين الاوسط
والاثنى ، موسكو ، ١٩٦٦ .
- ٢٠- جولدوبين ، انتصار التيار الرانيكالى فى الثورة المصرية
ربيع ١٩٥٤ « البلدان العربية . تاريخ . اقتصاد » ، موسكو ،
سنة ١٩٦٦ .
- ٢١- جولدوبين ، اندحار جمعية الاخوان المسلمين فى مصر ١٩٥٤ .
« مواد علمية ، جامعة ليننجراد » سلسلة علوم الدراسات الشرقية .
رقم ٣٠٤ ، العدد ١٤ ، ليننجراد ، ١٩٦٢ .
- ٢٢- جوردونوف ، « مصر » ، موسكو ، ١٩٥٣ .
- ٢٣- دلين ، ج . ع . م ، موسكو ، ١٩٦٣ .
- ٢٤- ديمتريفسكى . السودان الانجلو مصرى ، موسكو ، ١٩٥١ .
- ٢٥- ايفانوف ، حركة التحرر الوطنى والطريق للاراسمالى -
« الحياة الدولية » ، ١٩٥٦ ، رقم ٥ .
- ٢٦- ايساقى ، مصر فى منتصف القرن العشرين ، موسكو ، ١٩٥٨ .
- ٢٧- كالينين . المؤتمر الوطنى الاول للوفد - مجلد « البلدان العربية
- تاريخ . لقتصاد » ، موسكو ، ١٩٦٦ .
- ٢٨- كيسيليوف . طريق السودان للاستقلال ، موسكو ، ١٩٥٨ .
- ٢٩- القرآن الكريم قازان ، ١٨٩٤ .
- ٣٠- كوردجىلاشفيلى ، ثورة ١٩٥٢ وانهزام السيطرة البريطانية
فى مصر . موسكو ، ١٩٦٦ .

٣٢ — ليفين وممايف . بناء الدولة في بلدان الشرقا لعربى . موسكو ،
سنة ١٩٥٧ .

٣٢ — ليونوف ، وضع الطبقة العاملة المصرى في سنوات الحرب العالمية
الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) — « بلدان آسيا وأفريقيا » ،
١٩٦٢ ، رقم ٥ .

٣٣ — لوتسكى ، البلدان العربية ، موسكو ، ١٩٤٧ .

٣٤ — لوتسكى ، ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر ، « علم الاستشراق
السوفيتى » ، ١٩٥٧ ، رقم ٢ .

٣٥ — ميرسكى ، البلدان العربية تواصل النضال ، موسكو ،
سنة ١٩٦٥ .

٣٦ — ميرسكى وباكاتايفا — الطبقات والصراع الطبقي في البلدان
النامية — « الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية » ، ١٩٦٦ ،
رقم ٢ ، ٣ .

٣٧ — ميرسكى — البروليتاريا وثورات التحرر الوطنى — «العصر الحديث»
١٩٦٤ ، رقم ١٨ .

٣٨ — ميرسكى — مرحلة جديدة في تطور ج . ع . م — « العصر
الحديث » ، ١٩٦٥ ، رقم ٤٨ .

٣٨ (١) — « سياسة امريكا في الشرق العربى » ، موسكو ،
سنة ١٩٦١ .

٣٩ — ساخا تمورادوف ، — الحركة النقابية في ج.م.ع بعد الحرب
العالمية الثانية — « الطبقة العاملة والحركة العمالية في بلدان
آسيا وأفريقيا » — موسكو ، ١٩٦٥ .

٤٠ — سيرانيان — نضال الشعب المصرى ضد الاحتلال الانجليزى
في ١٩٤٥ — ١٩٤٧ ، « الاستعمار الد أعداء شعوب الشرق » ،
موسكو ، ١٩٦٢ .

٤١ — سميرنوف ، تاريخ السودان ، موسكو ، ١٩٦٨ .

٤١ — (١) سميرنوف ، مشاكل تاريخ السودان ، موسكو ،
سنة ١٩٦٦ .

٤١ — (ب) سولوفيوف وفيلشتينسكى ويوسوبوف ، — الادب العربى ،
موسكو ، ١٩٦٤ .

- ٤٣- ستاريتين ، - وضع الطبقة العاملة في مصر - « الشرق الثائر » سنة ١٩٣٥ ، رقم ٤ .
- ٤٣- سلطانوف - الطبقات والاحزاب في مصر المعاصرة ، « دراسات معهد موسكو للاستشراق » ، ١٩٥٣ ، المجلد ٧ .
- ٤٤- سلطانوف - ، وضع الفلاحين المصريين قبل الاصلاح الزراعى ، موسكو ، ١٩٥٨ .
- ٤٤- (ا) توجانوف ، - سياسة امريكا وانجلترا في الشرقين الاوسط والادنى ، موسكو ، ١٩٦٠ .
- ٤٥- وورينير ، - الاصلاح الزراعى في بلدان الشرق العربى ، موسكو ، ١٩٥٨ .
- ٤٦- فريدمان ، التطور الرأسمالى في مصر ، موسكو ، ١٩٦٣ .
- ٤٧- فريدمان - « احتكار بنك مصر » في ١٩٢٠ - ١٩٣٩ « بعض خصائص تكوين وتطور البرجوازية المصرية الضخمة » - مقالات عن تاريخ البلدان العربية ، موسكو ، ١٩٥٩ .
- ٤٨- فريدمان ، - اوضاع الطبقة العاملة ونضالها في مصر خلال ١٩٣١ - ١٩٣٨ ، « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٤ ، رقم ٢ .
- ٤٩- حسن عبد الرازق محمد ، أزمة الاقتصاد المصرى ، موسكو ، سنة ١٩٥٥ .
- ٥٠- شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية في السنوات ١٨٨٢ - ١٩٥٩ ، موسكو ، ١٩٦١ .
- ٥١- ياكوفيللو ، موعد في السويس ، موسكو ، ١٩٥٣ .
- ٥٢- « بولشفيك » .
- ٥٣- « نشرة المعلومات التجارية الاجنبية » .
- ٥٤- « قضايا التاريخ » .
- ٥٥- « الحركة النقابية العالمية » .
- ٥٥- (ا) « ازفستيا » .
- ٥٦- « الحياة الدولية » .
- ٥٧- « الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » .

- ٥٧- (١) « الاقتصاد العالمى و السياسة الدولية » .
- ٥٨- « شعوب آسيا وأفريقيا » .
- ٥٩- مجلة « العصر الحديث » .
- ١٠- صحيفة « برافدا » .
- ٦١- « الشرق الثورى » .
- ٦٢- « الاستشراق السوفيتى » .

63. «Annuaire de la Federation Egyptienne de l'Industrie 1956/1957», Le Caire.
64. «Annuaire Statistique de l'Egypte» Le Caire.
65. «Census of Industrial Production, 1943»/
65. a) «National Bank of Egypt. Economic Bulletin,» October, 1948.
66. «Parliamentary Debates» (Hansard) 5th, ser., vol. 421.
66. a) «Parliamentary Debates» (Hansard) 5th. ser., vol. 421.
67. «Population Census of Egypt», Cairo.
68. «Statistical Pocket Year Book», Cairo, 1955.
Cairo.
69. Abd El-Nasser Gamal, The Philosophy of the Revolution,
70. Abou Alam Abdel Raouf, The Labour Movement in Egypt, Washington, 1955.
71. Audit G., Egypt and the Labour Government, London, 1947.
72. El-Barawy Rashed. The Military Coup in Egypt, Cairo 1952.
73. Beling W.A., Pan-Arabism and Labor, Cambridge (Mass.) 1961.
74. Berger M., The Middle class in the Arab World, — The Middle East in Transition,» London, 1958.
75. Braddock D.W., The Campaigns in Egypt and Libya, Aldershot, 1964.

76. Brocklmann C., Geschichte der Arabischen Litteratur, Leiden, Directer Supplement-band.
76. Cremeans Ch., The Arabs and the World, New York, 1963.
77. a) Eden A., Full Circle, London, 1960, P. 248.
78. «Great Britain and Egypt (1914 – 1951)» London, 1952.
79. Haikal «Abd al-Fatah. Die Auswirkungen der britischen kolonialpolitik auf die Wirtschaft Agyptens.—» kolonialismus und Neokolonialismus in Nordafrika und Nahost», Berlin 1954.
80. Handly W.S., The Labour Movement in Egypt,—«Middle East Journal» 1949, N3.
81. Harsis Ch., Ph., Nationalism and Revolution in Egypt. The Hague, 1964.
82. Harris G.H., Egypt, New Haven. 1957.
83. Heyworth-Dunne S., Religious and Political Trends in Modern Egypt, Washington, 1950.
84. Hopurani A., Arabic Thought in the Liberal age 1939-1939, London, 1962.
85. Husaini Ishak Musa, The Moslem Brethren : The Greatest of Modern Islamic Movements, Beirut, 1956.
86. Issawi Ch., Egypt in Revolution. An Economic Analysis, London, 1963.
87. John R. St., The Boss. The Story of Gamal Abdel Nasser, New York-Lond, 1960.

88. Kirk G., The Middle East in the War, London, 1954.
89. Laqueur W.Z., Communism and Nationalism in the Middle East, New York, 1956.
90. Lenczowski G., The Middle East in World Affairs New York., 1956.
91. Little T., Egypt, New York, 1958.
91. a) Little T., Modern Egypt, London, 1967.
92. Marlowe S., Arab Nationalism and British Imperialism, London, 1961.
93. Marlowe S., Anglo-Egyptian Relations. 1800-1953, London, 1954.
93. a) Marlowe S., A History of Modern and Anglo-Egyptian Relations 1800-1956, Hamden (Conn.), 1965.
94. Morrison S.M., Middle East Tensions, New York, 1954.
95. Neguib M., Egypt Destiny, London, 1955.
96. Russel Pasha T., Egyptian Service, 1902-1964, London, 1949.
97. El Sadat Anwar, Revolt on the Nile, London, 1957.
98. Setton Williams M.V., Britain and the Arab States, London, 1948.
99. Stewart D., Young Egypt, London, 1965.
100. (Musa Salama). The Education of Salama Musa, Leiden, 1961.

101. Vatikiotis P.G., The Egyptian Army in Politics, Bloomington, 1961.
102. Vaucher G., Gamal Abdel Nasser et son equipe, Paris, 1960. vol. 1.
102. a) «Daily Telegraph.»
103. «Daily Worker», London.
103. a) «Daily Star», London.
103. b) «The Department of State Bulletin».
104. «The Economist», London.
104. a) «L'Humanite».
105. «The Middle Eastern Affairs» New York.
106. «The Middle East Journal», Washington.
107. «Moyen-Orient», Paris.
108. «National Bank of Egypt», Economic Bulletin.
109. «The New York Times».
110. «Oriente Moderno», Roma, 1940, May.
111. «The Times».
112. «The World News and Views», London.

- ١١٣ — « كتاب احصاء الجيب » ، سنة ١٩٥٠ .
- ١١٤ — محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ١٩٥١ .
- ١١٥ — أحمد محمد حسن ، الاخوان المسلمون في الميزان ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
- ١١٦ — محمد فهم أمين ، تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل « بالاقليم المصرى » القاهرة ١٩٦١ .
- ١١٧ — راشد البراوى ، حقيقة الانقلاب الاخير ، القاهرة ١٩٥٢ .
- ١١٨ — حسن البنا ، نحو النور ، القاهرة ١٩٥٠ .
- ١١٩ — زكريا الحجاوى وعبد العزيز جبر ، ملك ضد شعب ، القاهرة .
- ١٢٠ — طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، ج ١ ، القاهرة ، سنة ١٩٣٨ .
- ١٢١ — موسى الحسينى اسحق ، الاخوان المسلمون ، كبرى الحركات الاسلامية الحديثة ، بيروت ، ١٩٥٥ .
- ١٢٢ — عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، الجزء الثالث .
- ١٢٣ — عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٢٣ — (١) عبد الرحمن الرافعى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، سنة ١٩٥٩ .
- ١٢٤ — محمد شوقى زكى ، الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ١٢٥ — أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٥٧ .
- ١٢٦ — أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى ، القاهرة ١٩٥٩ .
- ١٢٧ — امين سعيد ، الثورة ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- ١٢٨ — شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية ، ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٧٢ .

- ١٢٩— كامل الشريف ، المقاومة السرية ، بيروت ، ١٩٥٧ .
- ١٣٠— ابراهيم عامر ، ثورة مصر القومية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- ١٣١— ابراهيم عامر ، الارض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ١٣٢— أحمد عطية الله ، قاموس الثورة المصرية ، ١٩٥٤ ، القاهرة ، سنة ١٩٥٤ .
- ١٣٣— عبد المنعم الغزالي ، ٢١ فبراير — يوم نضال الاستعمار ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٣٤— جاد لبيب ، بناء الاقتصاد المصرى ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ١٣٥— سلامة موسى ، تربية سلامة موسى ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ١٣٥ (أ) أنور الجندى ، هذا هو جمال من بنى مر الى ج . ع . م ، بيروت ، ١٩٦٠ .
- ١٣٥— (ب) توم ليتل ، جمال عبد الناصر رائد القومية العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ١٣٦— « الاهرام » .
- ١٣٧— « البلاغ » .
- ١٣٨— « الثقافة الوطنية » .
- ١٣٩— « روز اليوسف » .
- ١٤٠— « صوت الشعب » .
- ١٤٠— (أ) « صوت الامة » .
- ١٤١— « الطريق » .
- ١٤٣— « الطليعة »
- ١٤٣— « الوفد المصرى » .

محتويات الكتاب

صفحة	
٥	تقديم الناشر
٩	مقدمة
	الباب الاول
	الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى مصر فى اواخر
١٥	الحرب العالمية الثانية
١٥	الخصائص العامة للاقتصاد
١٧	الزراعة
٢١	الصناعة
٢٥	رأس المال الاجنبى
٢٩	اثر الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد المصرى
٣٣	طبقات المجتمع المصرى
٥٢	الاحزاب السياسية
٨٥	الحياة السياسية فى مصر خلال فترة الحرب العالمية الثانية
	الباب الثانى
	نضال التحرر الوطنى للشعب المصرى خلال الفترة
٦٥	من ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٧
	أزمة السيطرة البريطانية فى مصر خلال السنوات الاولى
٩٣	لما بعد الحرب (٤٥ - ١٩٤٦)
٩٧	الحركة العمالية
١٠٣	الصحافة اليسارية
١٠٤	حركة الاضرابات والحملة المعادية للشيوعية
١٠٨	الاحزاب السياسية وطرائق النضال من اجل الاستقلال
١١٥	مشكلة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية
١١٦	تشكيل اللجنة التحضيرية لتأسيس اللجنة الوطنية للطلاب
١٢١	مذبحة كوبرى عباس
١٢٦	تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة
١٢٩	وصول حكومة صدقى للسلطة
١٣٣	يوم الجلاء
١٤٧	يوم الحداد الوطنى
	التحضير للمفاوضات مع انجلترا بخصوص اعادة النظر
١٥٠	فى معاهدة ١٩٣٦

١٦٣	تشكيل المفاوضات مع انجلترا
	تشكيل مؤتمر نقابات عمال مصر
	ضرب اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ومؤتمر نقابات
١٦٩	عمال مصر
١٧٨	جولة جديدة لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦
١٨٤	معاهدة صدقي بيفن
١٨٦	استقالة حكومة صدقي
١٩٠	النزاع الانجليزى المصرى أمام مجلس الامن والامم المتحدة

الباب الثالث

الحرب الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٤٩) واستفحال الازمة الداخلية

١٩٥	المد الجديد لحركة التحرر الوطنى
١٩٥	الحرب الفلسطينية
٢٠١	الحرب والاخوان المسلمون
٢٠٥	سقوط حكومة أحزاب « الاقلية »
٢١٤	

الباب الرابع

المفاوضات الانجلو مصرية ١٩٥٠ - ١٩٥١ والفناء معاهدة ١٩٣٦

١٥٦	سيطرة الجناح اليمينى على الوفد
١٥٦	مظاهرات العمال والطلبة
٢٢٠	السياسة الخارجية لحكومة الوفد
٢٢٢	الفناء معاهدة ١٩٣٦
٢٣٦	

الباب الخامس

الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس ومؤامرة الرجعية (١٥ اكتوبر ١٩٥٧ - ٢٧ يناير ١٩٥٢)

٢٤١	تصاعد حركة التحرر الوطنى بعد الفناء معاهدة ١٩٣٦
	سياسة انجلترا فى مصر بعد الفناء معاهدة ١٩٣٦
٢٤٩	(اكتوبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢)
٢٩٠	التحركات المعادية لبريطانيا والملك وزيارة مصدق
٢٩٧	المرحلة الثالثة من النضال الفدائى (١ - ٢٦ يناير ١٩٥٢)
٣٠٦	٢٦ يناير ١٩٥٢ و « السبت الاسود »
٣١٣	سياسة بريطانيا فى اوائل ١٩٥٢

صفحة

	- تأييد نضال الشعب المصرى من جانب الرأى العام
٣١٨	العمالى الديمقراطى
٣٢١	افلاس الاحزاب السياسية للبورجوازية المصرية
	الباب السادس
٣٢٩	ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - دكتاتورية دوائر القصر
٣٣٦	تنظيم « الضباط الاحرار »
٣٥٤	الاعداد للانتفاضة
٣٥٨	ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
٣٦٨	الخاتمة
٣٧٣	الاستنتاجات
٣٧٧	المراجع

رقم الايداع
٨٥/١٨٢٢

الرقم الدولي ٣ - ٣٤٠ - ٢٣٥ - ٩٧٧

مطبعة القجر الجديد
٣٨ ش الكبارى - منشية ناصر
القاهرة

هذا الكتاب

يتحدث هذا الكتاب عن فترة من أخصب
فترات التاريخ المصري الحديث (١٩٤٥-١٩٥٢). فترة
أثرت تأثيراً عميقاً في تاريخ مصر اللاحق لثورة
يوليو ١٩٥٢ سواء من حيث التمهيد للثورة أو تحديد
أهدافها أو مسارها بعد ذلك. مما يكسب الكتاب
أهمية خاصة للقراء والباحثين. كما يكسب الكتاب
أهمية خاصة مستمدة من القيمة العلمية والرؤية
العامة لمؤلفه الكاتب السوفييتي سيرانيان أحد
خبراء معهد الاستشراق بموسكو المهتمين بمنطقة
والمتابعين أجدادنا لأحداثها ودراستها دراسة علمية
أمينة..

دار الثقافة الجديدة

السعر ٢٥٠
نصف

Bibliotheca Alexandrina



0615936